جامعة المسيلة ـ محمد بوضياف ـ
كلّية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا: دراسة حالة المغرب

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ رداوي عبد المالك	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د/ غربي عزوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا
أ.د/ السعيد كليوات	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
د/ توازي خالد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
د/ مفتاح حرشاو	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	مناقشا
د/ زاوش حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	مناقشا

إعداد الطالب: تحت إشراف:

بوداود الطيب أ/د غربي عزوز

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف
" **غربي عزوز**" الذي رافقني بتوجيهاته وإرشاداته من أجل جودة العمل وإتقانه، والشكر موصول لجميع الأساتذة وبخاصة اعضاء لجنة التكوين في الدكتوراه الذين مهدوا لنا طريق العلم طيلة مسيرتنا الدراسية وجزاهم الله خير الجزاء
كما لا يفوتنا أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة المناقشة كل باسمه.

إهداء

بعد الحمد لله رب العالمين الذي وفقني إلى استكمال هذه الرسالة

أتقدم بإهدائها إلى كل من علمني حرفا

إلى جميع أساتذتي الكرام

إلى أهلي جميعا وأولادي ووالدي كما ربياني صغيرا

إليهم جميعا أهدي هذه الرسالة

والحمد لله رب العالمين

مقدمة

لقد اكتسبت مسألة الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي أهمية بالغة، في حياة الدول ومساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعلوم تاريخيا أن تصاعد الاهتمام بمسألة الانتخابات له علاقة بما عرف بالموجات الأولى للانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول عديدة مطلع سبعينيات القرن الماضي تزامنا وسقوط نظام فرانكو في إسبانيا وسالا زار في البرتغال، وعودة النظام الديمقراطي إلى اليونان وتركيا، فضلا عن التغيرات السياسية والديمقراطية التي شهدتها دول من أمريكا اللاتينية وآسيا في الثمانينيات، وكذلك موجة الاحتجاجات أو بما يسمى اندلاع الثورات الشعبية، في دول شرق أوروبا وموجات القرن الواحد والعشرين كتلك التي سميت بالثورات الملونة أو الثورات الانتخابية، والحراك الشعبي بعدد من البلدان العربية وفي مقدمتها بلدان شمال إفريقيا وذلك في العقد الثاني من القرن الحالي فكل هذه التراكمات كانت تستهدف الإصلاح السياسي والاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية من منطلق مسار انتخابي نظيف وذا مصداقية قائم على قيم ومضامين ذات أبعاد حضارية تحترم فيها اختيارات الشعوب وتصان، والهدف هو انتخابات يتجسد من خلالها الانتقال الديمقراطي الحقيقي البعيد عن أسباب التعثر.

ويبقى تطور الفكر البشري المستند في الأصل للتشريعات السماوية وتراكمات البحث في حقل العلوم السياسية وتطلعات الإنسان إلى تحسين واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي من بين أبرز العوامل التي تقف وراء الاهتداء إلى أسلوب الانتخاب كوسيلة مثلى تقضي على كل أسباب الصراع والخلافات السياسية، حيث بعضها تطور إلى نزاعات مسلحة وحروب.

وتفاديا للنزاعات اهتدى الفكر البشري إلى الانتخابات التي صارت بمرور الزمن وتطور الدول والمجتمعات، الآلية المثلى لإسناد وتداول السلطة، التي تسمح بل وتمكن المواطنين في أي بلد اختيار من يمثلهم أو ينوب عنهم في الهيئات والمؤسسات المنتخبة لتصبح الانتخابات بعد كل هذه المراحل التاريخية التي قطعتها البشرية مبدأ في الدول التي توصف بالديمقراطية، حيث الانتخابات اكتست صبغة المعيار الذي تقاس على أساسه الديمقراطية من عدمها، ومدى انفتاح الأنظمة على المشاركة السياسية، كشرط يقضي بتجسيد دور المواطنين في إدارة شأنهم المحلي والوطني.

وتأسيسا لأهمية الانتخابات لم يعد الحديث عنها في مختلف الدول والمجتمعات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ذو جدوى إذا لم تقترن بالمشاركة الواسعة والفعالة للمواطنين في اختيار من يمثلهم، طواعية وبرضاهم، وتتقاطع جل الدراسات والأبحاث عند فكرة، أنه لا يمكن الفصل بين الانتخابات والممارسة الديمقراطية.

لذا يشهد الاهتمام بمسألة الانتخابات وعلاقتها بتجارب الانتقال الديمقراطي وتعزيزها وكذا التمكين الفعلي لممارستها، تزايدا مطردا على مستوى مختلف الدول ومن بينها دول شمال إفريقيا، خاصة وأن حاجات العمل من أجل تجسيد هذه العلاقة والدفاع عنها، بالكفاية التي تجعل منها أسلوب حياة في الحقل السياسي من خلال الآليات الدستورية والقانونية والقضائية والسياسية، فضلا عن الآليات الأخرى، مثل منظمات المجتمع المدني، بحيث يكون جانب من حراكها ونشاطها يصب في اتجاه تطوير أدوات الفعل الانتخابي وكل ما يتعلق به من قوانين وشروط نجاح تسهم في تعزيز فرص الانتقال الديمقراطي.

حيث يحتل اليوم موضوع الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا اهتمام واسع، من لدن الباحثين، حيث ربطت دراساتهم نجاح عملية الانتقال الديمقراطي بتوفر آليات قادرة على ضمان الاستقرار السياسي وبلوغ عتبة الإصلاح والتغيير. وتعد الانتخابات أهم هذه الآليات، وتمنح عملية الانتقال الديمقراطي بناء شرعية سياسية صحيحة جسرها ومعبرها الأساس هو الانتخابات التي تعد لب وجوهر الديمقراطية، والمحرك الأساسي في المشهد السياسي.

-أهمية الدراسة:

إن الأهمية التي يكتسيها موضوع الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا ، تكمن في أنه يشكل مساحة نقاش واسعة أكثر من وقت مضى، فضلا على انه مرتبط بحياة الناس والمجتمعات والدول، فلا يمكن التقليل من أهميته أو اعتباره نافلة من النوافل فالبحث في علاقة الانتخابات بتجارب الانتقال الديمقراطي، يمكن القول أنه أصبح من بين الأولويات على اعتبار أن ترشيد الحياة السياسية واحتكامها لجملة من القيم والمبادئ سيفك عقد كثيرة ظلت ولا تزال من العوامل والأسباب التي تعيق تطور دول وشعوب بلدان شمال إفريقيا، فسيادة حكم القانون ونظافة المسار الانتخابي والتزامه بمقومات النزاهة والشفافية والحرية كفيل بان

يحقق الإقلاع الشامل ويمسح آثار واقع سياسي لطالما عرقلت وعطلت مسارات الانتقال نحو الأفضل.

-أهداف الدراسة:

لكل دراسة جملة من الأهداف وبحثنا يتضمن أهدافا نذكر منها:

- التحقق من حدود تأثير العوامل الداخلية والخارجية في المسار الانتخابي ببلدان شمال إفريقيا.
- البحث في العلاقة بين آلية الانتخابات وتجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا
- البحث في الأسباب التي تدعم المسار الانتخابي الديمقراطي.
- بلورة مجموعة من النتائج العلمية القابلة للتطبيق.

-مبررات اختيار الموضوع:

تتعدد المبررات التي تدفع لتناول مثل هذا الموضوع بين المبررات الذاتية والعلمية.

-المبررات الذاتية:

تكمن المبررات الذاتية في ميل الباحث إلى الموضوع الذي اختاره ولذلك فان موضوع الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي يعد من بين المواضيع الأكثر اهتماما فضلا على أنه يبحث في مسألة مفصلية في حياة شعوب بلدان شمال إفريقيا، كون أن مسار الانتخابات في هذه الدول شكل اختلاف في المواقف وحالة من النقاش استهدفت البحث عن مخارج تضع حد لحالة الارتباك، وتبحث عن آليات جديدة وتفعيل كل الإجراءات والقوانين ذات الصلة، تمهيدا لانتقال ديمقراطي آمن ومؤمن، ولذلك فإن هذه الدراسة المتواضعة، نحاول التأكيد من خلالها على ضرورة الذهاب إلى ما تضمنته دساتير بلدان شمل إفريقيا، من نصوص ذات الصلة بالانتخابات كعملية تعبر بطريقة أو بأخرى عن إرادة الشعب في فرض اختياره الحر، بناء على الاقتراع السري العام المباشر فضلا عن ما يتم تناوله في مختلف المنابر الوطنية والدولية والهيئات الأممية الداعية إلى ضرورة ترسيخ قيم ثقافية وأخلاقية تؤسس في عقول الناشئة وأفراد المجتمع بأن أدوات التغيير والإصلاح إنما تبدأ من الاحتكام للقانون الذي يعبر في مضامينه عن آلية الانتخابات كأسلوب سلمي وحضاري.

وتحقيق ذلك ممكنا بفضل هذه الدراسات والأبحاث التي تدعم مثل هذا الطرح وتستكمل ما تم إنجازه من قبل، إلى جانب ذلك فإن الغاية من هذه الدراسة هو الخروج من خلالها بجملة من النتائج والحقائق، التي تساهم في تنبيه جميع الفواعل أحزاب وسلطة ومنظمات مجتمع مدني بما يجب أن يتوافقوا عليه لتحقيق النظام الأفضل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

-المبررات العلمية:

إن الدراسات في مجال الانتخابات وتجارب الانتقال الديمقراطي في تطور مستمر لأن محورها الرئيسي هو الإصلاح والتغيير من نظام إلى نظام أفضل منه استقرارا ومشاركة وتفاعلا مع جميع القوى والآراء، وعلى هذا الأساس كان لابد من مواكبة هذا التطور والتكيف مع ما قد يحصل أو يطرأ من تغيرات عبر استخدام الأساليب العلمية، وإتباعا لأسس المنهجية الصحيحة لتحقيق ذلك، ثم أنه ورغم الكم من الكتابات التي أدلت بدلوها في موضوع الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي، إلا أن تخصيص بلدان شمال إفريقيا، والمغرب كدراسة حالة، كعينة للدراسة هي محدودة نوعا ما.

ويبقى القصد من وراء الخوض في كهذا دراسات هو المساهمة في توسيع دائرة الوعي بما تلعبه العملية الانتخابية في تعزيز فرص الانتقال الديمقراطي وترسخ قيم التداول السلمي على السلطة، بعيدا عن منطق القوة والعنف المفني لمقدرات الشعوب والدول، وتحقيقا لذلك كان لابد من معالجة موضوع الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا ضمن أطر علمية ونظرية وتحليلية، تزيل الغموض الذي يكتنفه، وتبرز على ضوئه مختلف الآليات الكفيلة بترقية الفعل الانتخابي الذي يساهم حد بعيد تطوق أسباب النزاع ويفتح الباب على مصرعيه أمام فرص الإصلاح السياسي والتغيير السلمي.

-الإشكالية:

يسجل العالم دوريا تغيرات، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فمن الثنائية القطبية التي بزغت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى القطبية الأحادية التي شكلت الوجه الجديد للعالم نهاية القرن العشرين في ظل تفكك المعسكر الاشتراكي وانتشار ما عرف بموجات الانتقال الديمقراطي، هذا الوضع العالمي المتقلب انسحب على أغلب دول العالم حيث ارتداداته لا تزال قائمة، فتولدت في ظله اهتمامات واسعة بمسار الانتقال الديمقراطي وعلاقته بالمسار الانتخابي، فأصبح ينظر

لهذين المسارين على أنهما وجهان لعملة واحدة وفريضة لابد من تأديتها أو على الأقل الاقتداء بها، وتعززت هذه النظرة تزامنا مع ما أصدرته الأمم المتحدة من مواثيق وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي سياق متصل أعطيت لهذا الطرح صبغة عالمية في كنف العولمة ووسائل الإعلام الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي التي مارست شبه ضغط على الكثير من البلدان بضرورة اعتناقها للديمقراطية من بوابة الانتخابات النزيهة والحرة والشفافة، وجهان لا يقبلان التجزئة أو الفصل بينهما، فلا حديث عن الانتخابات دون انتقال ديمقراطي حقيقي ولا حديث عن انتقال ديمقراطي دون انتخابات حقيقية تتوفر على جانب مهم من الصدقية والحرية والنزاهة ومعها يتجسد مبدأ التداول السلمي على السلطة.وفي هذا كانت بلدان شمال إفريقيا محل الدراسة ولا تزال تمر بمرحلة جديدة من تاريخها رافقتها تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، ما أدى إلى بروز العديد من المتطلبات والمستجدات استدعت العمل بمختلف الآليات سواء السياسية والمؤسسية، الدستورية، القانونية والقضائية والتنظيمية، في سبيل الارتقاء بالفعل الانتخابي وانتشاله من ترسبات الماضي رغبة منها في إيجاد فرص انتقال ديمقراطي وتعزيها بما يضمن الاستقرار السياسي ويحقق التنمية بكل أبعادها، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن ان تكون الانتخابات آلية فعالة بما تملكه من قدرة على توفير فرص وأسباب حقيقية لإنجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا ؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية المحورية عدة تساؤلات:

- ما مفهوم الانتخاب؟ كيف تطور الفعل الانتخابي؟ وما هي الآليات التي كرست ممارسة الفعل الانتخابي؟
- ما مفهوم الانتقال الديمقراطي؟ كيف تطور مفهوم الديمقراطية؟ ماهي أهم طرق الانتقال الديمقراطي؟
- ما المنحنى الذي رسمه المسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا قبل وبعد 2011 ؟
- هل في التجربة الانتخابية المغربية ما يميزها عن باقي بلدان شمال إفريقيا ؟
- هل وفرت الانتخابات في المغرب القدر الكافي من الأسباب والآليات لضمان انتقال ديمقراطي حقيقي؟

- ما حدود تأثير سلطة الملك وموقعه وتعريفه في الدستور على المسار الانتخابي وتجربة الانتقال الديمقراطي بالمغرب؟
- أي دور للمؤسسات المنتخبة والأحزاب بالمغرب أمام سلطة الملك وموقعه وتعريفه في الدستور؟
- ما هي الآليات الفعالة للارتقاء بالعملية الانتخابية في بلدان شمال إفريقيا بما يمنح لها القدرة على ضمان انتقال ديمقراطي يؤسس لاستقرار سياسي واجتماعي؟

-حدود الإشكالية:

-الحدود المكانية:

يشهد اليوم موضوع الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي على المستوى العالمي اهتماما واسعا، ما جعل أغلب الدول تعكف وطنيا على تكريس هذا الاهتمام وتجسيده على أرض الواقع، وبما أن دول شمال إفريقيا لم تشذ عن ذلك، فإنها ستشكل الحدود المكانية لهذه الدراسة، بالتركيز على دراسة حالة المغرب .

الحدود الزمنية:

تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية من بداية تسعينيات القرن العشرين إلى غاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، وقد شكل مطلع التسعينيات بالفعل منعطف حاسم على الصعيد العالمي، انعكس بصورة مباشرة وواضحة على الوضع الداخلي للعديد من الدول، ومنها بطبيعة الحال دول شمال إفريقيا محل الدراسة، لكن هذا لا يعني الإغفال عن بعض الفترات الزمنية الماضية، فالعودة إلى الماضي ضروري لفهم مجريات الحاضر ومستجداته، فضلا على أنه أرضية تسمح بامتلاك نظرة مستقبلية وما سيحصل، ثم إن تحديد المجال الزمني للدراسة لا يمنع الأخذ بأبرز الأحداث التي تحمل في مضامينها دلالات وخلفيات وقيم يمكن أن تسهم في خدمة الموضوع، ويبقى الهدف من وراء ذلك هو التجديد في الموضوع فضلا عن تجنب التضارب المعرفي وتفادي التكرار، وفوق كل هذا الاجتهاد من أجل استكمال الدراسات في هذا المجال البحثي.

-فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من عدة فرضيات هي:

- إقرار آلية الانتخابات في الحياة السياسية وضمان عدم انتهاكها وتعزيز مكانتها مكن لتجارب الانتقال الديمقراطي.
- التحولات الداخلية والأوضاع الخارجية ساهمت في استحداث آليات وإجراءات ذات الصلة بالمسار الانتخابي ودعمت تجربة الانتقال في بلدان شمال إفريقيا.
- الإجراءات والتدابير التي رافقت المسار الانتخابي مكنت لتجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب.
- مأسسة الانتخابات وتوفرها على العناصر الرئيسية كالنزاهة والمصداقية والشفافية والحرية كفيل بقدرتها على تقوية أسباب نجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا.

-أدبيات الدراسة:

على الرغم من أن موضوع الانتخابات وعلاقتها بالانتقال الديمقراطي قد حظي باهتمام الدارسين منذ ما عرف بموجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول عديدة مطلع سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الدراسات حول بلدان شمال إفريقيا محل الدراسة قليلة إلى حد معين، وخصوصا فيما يتعلق بترقية العملية الانتخابية ومأسستها بما يستجيب لمتطلبات الانتقال الديمقراطي الفعلي الذي تتجسد من خلاله قيم ومبادئ التداول السلمي على السلطة، فهناك كم معتبر من الدراسات ركز على جوانب ووحدات معينة كالإجراءات القانونية والشكلية المتعلقة بالعملية الانتخابية، ويتجلى ذلك من خلال تصفح الرصيد العلمي الموجود وعند القيام بعملية مسح معرفي أولي لما أنجز في هذا الميدان نجد:

كتاب عبد المؤمن عبد الوهاب يحمل عنوان:**النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية** تناول فيه الأسس النظرية والفقهية لفكرة الانتخاب، النظام الانتخابي إطار للمنافسة، كما تطرق إلى تقويم المنافسة السياسية، فضلا عن تناوله لبيئة المشاركة السياسية، حيث أولى في العديد من الجوانب من كتابه على الإجراءات والتدابير والآليات القانونية ذات الصلة بالمسار الانتخابي.

وهناك كتاب آخر لرافع بن عاشور بعنوان:**المؤسسات والنظام السياسي بتونس** حيث تحدث عن الإطار التاريخي للنظام السياسي التونسي، ثم تطرق إلى المؤسسات والنظام السياسي في ظل دستور جوان 1959، ليعرج على النظام السياسي والمؤسسات في ظل دستور 27جانفي

2014، بصفته أول دستور يطوي حقبة سياسية معينة في تونس ويؤسس لمسار سياسي قائم على احترام التعددية الحزبية والمنافسة الحرة والسلمية للوصول إلى السلطة، فضلا على أنه الدستور الذي يوصف من ثمار الثورة التونسية، وخصص هذا الجزء من كتابه لمراحل تحضير الدستور الجديد وما استغرقته العملية من وقت نتيجة حالة الاستقطاب والتجاذبات بين مختلف التيارات السياسية الممثلة في المجلس التأسيسي.

وفي مؤلف جماعي، تنسيق وتقديم سعد الدين العثماني بعنوان:**تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب،** تم تناول قضايا عدة منها من ملكية رئاسية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية، والملك ورئيس الحكومة:حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، والبرلمان المغربي في ظل دستور 29يوليو 2011:دراسة في التأليف والوظائف، ويشير رشيد المدور في ذات الكتاب إلى مستجدات القضاء الدستوري المغربي في نطاق دستور 2011، فضلا عن تناول الإصلاح الدستوري وجغرافية السياسة الخارجية المغربية الجديدة، بينما كتب حسن طارق في نفس المؤلف، بين الدستور والممارسة والتأويل: في الموت البطيء للفكرة البرلمانية.

وفي كتاب، علي الدين هلال، جرج قرم، والأخضر الإبراهيمي وآخرون صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،** تم التطرق لأزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي، إضافة إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، إلى الحديث عن الجذور التاريخية والتراثية للازمة، فضلا عن تخصيص محور لحقوق الإنسان العربي تم التطرق فيه إلى جملة من المتطلبات منها ميثاق حقوق الإنسان العربي، وكذا دور النخبة المثقفة في تعزيز هذه الحقوق، وتناولت صبرية السخيري زروق في كتابها، **انتخاب ومهام المجلس الوطني التأسيسي التونسي،** المسار الذي من خلاله تم انتخاب المجلس التأسيسي التونسي بعد الثورة مشيرة إلى مهام المجلس فضلا على عملية انتخاب رئيس المجلس وكذا انتخاب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى ممارسة السلطة التشريعية ناهيك عن الرقابة على عمل الحكومة وقضايا أخرى ذات الصلة بآليات الممارسة الديمقراطية.وفي كتاب آمال موسى بعنوان: **بورقيبة والمسألة الدينية-إلى أي حد طغى التوتر في علاقة الديني بالسياسي،** تطرقت صاحبته إلى الشخصية البورقيبية والإصلاحات التحديثية أين تحدثت عن ما سمته الشقوق في خطابه السياسي الذي لا يستقر على خط واحد، ولا يرتكز لركن بعينه، وتناولت كذلك محور يتعلق

بالدولة الوطنية وتحديث المؤسسات الكبرى، ناهيك عن الإصلاحات التونسية في عهد بورقيبة وفي مقدمتها الإصلاحات السياسية.

إلى جانب ذلك توجد العديد من المؤلفات التي لها ارتباط بموضوع دراستنا، مثل كتاب **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، الذي شارك في تأليفه عدد من الباحثين، حيث تناولوا إشكاليات ذات الصلة بالانتخابات والانتقال الديمقراطي، فكتب طالب عوض عن الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية، وتوقف علي الصاري عند ديمقراطية الانتخابات إدارة أم إرادة؟ فيما جاء محور آخر ليفصل في الأنظمة الانتخابية العربية خصائص ومستجدات، أما صلاح محمد الغزالي فتحدث عن رقابة المجتمع المدني على الانتخابات العربية، ولم يفوت أصحاب الكتاب الفرصة دون التطرق إلى دور الإعلام بكل أدواته ووسائله التقليدية والحديثة في ممارسة حقه الرقابي على الانتخابات في الوطن العربي.

وكتاب **النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية**، الذي شارك في تأليفه عدد من الباحثين، عروس الزبير، محمد مالكي وآخرون تناولوا فيه عدة تجارب انتخابية، كالجزائر، تونس والمغرب. وفي كتاب علي الدين هلال بعنوان: **الانتقال إلى الديمقراطية –ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** تناول المؤلف جملة من القضايا والمحاور ذات الصلة بموضوع بحثنا فتحدث عن الديمقراطية بين القيم والمؤسسات ثم انهيار النظم السلطوية، ليتطرق إلى عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيزها وفي نقطة أخرى نجده يتحدث عن حدود الانتقال إلى الديمقراطية:تعدد المفاهيم والأنماط، أي مستقبل للديمقراطية.وفي كتاب حسام كصاي الحشماوي، **التحول الديمقراطي في الوطن العربي–عقبات المقرطة وسياقات الانتقال**، تطرق إلى جوانب عديدة ذات الصلة بموضوع بحثنا منها أزمة الديمقراطية وفيها تطرق لما سماه مشكلات الديمقراطية عند العرب، ثم عقبات التحول الديمقراطي أين ذكر الاستبداد السياسي متحدثا في سياق آخر عن آليات الانتقال الديمقراطي والانبعاث السياسي للديمقراطية، مدرجا أيضا شروط الانتقال ورهاناته.

وتناول لاري دايموند في كتابه، **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة** ترجمه عبد النور الخراقي، قضايا ذات الصلة بالعملية الانتخابية وانتشار الديمقراطية، فتكلم عن بزوغ العهد الديمقراطي وأثار عدة تساؤلات، ما القيم الديمقراطية؟ وهل الديمقراطية ترف؟ ليمر إلى

سماه الازدهار الديمقراطي مدرجا تحت هذا المحور مجموعة من العناوين خصصها إلى الموجات الديمقراطية، ثم العوامل الداخلية والخارجية المحركة للديمقراطية، وفي تساؤل ما الذي يدعم الديمقراطية، أشار الكاتب إلى الثقافة السياسية والمجتمع المدني ثم التدبير السياسي للتنوع، والمحاسبة وسيادة القانون. نفس المؤلف أعد كتاب بعنوان **مصادر الديمقراطية –ثقافة المجموع أم ثقافة النخبة**، ترجمة سمية فلو عبود، تناول فيه الكثير من القضايا وفي مقدمتها الثقافة السياسية الديمقراطية.

كما نجد كتاب ديفيد بيتهام ووكيفن بويل بعنوان:**مدخل الى الديمقراطية الانتخابات الحرة والعادلة**، ترجمة غريب عوض، أشارا إلى الانتخابات كأحد آليات النظام الديمقراطي، والاشتراطات المطلوبة في الانتخابات الديمقراطية، كأن تكون دورية وحرة ونزيهة ومتكافئة لكافة الأطراف المتنافسة من أحزاب ومستقلين، وحتى تكون الانتخابات على هذه المسطرة لابد أن تكون هناك هيئة مستقلة تشرف على مجمل العملية الانتخابية، بدءا من تسجيل الناخبين والمرشحين مرورا بعملية الاقتراع وانتهاء بعملية الفرز وإعلان النتائج، وفي نقطة أخرى أشارا صاحبا الكتاب إلى كيف يمكن ضمان عدالة سير العملية الانتخابية؟وهل يجب الإنفاق على الأحزاب السياسية من المال العام؟ ولماذا يكون الفصل بين السلطات أمر مهم؟ماهو حكم القانون وكيف يمكن ضمانه؟ غير حكم القانون لا يمكن أن يكون ذي فاعلية إلا بوجود نظام قضائي مستقل ليحافظ عليه، وهنا أدرجا المادة الأولى من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية فيما يخص النظام القضائي.

وفي الكتاب الذي ألفه إريك بيورنلوند بعنوان:**ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة –مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية**، ترجمة نادية خيري، تناول تتطور ونمو أنظمة مراقبة في جميع أنحاء العالم.فاعتمد على خبرته وتجاربه في مراقبة الانتخابات في أكثر من خمس وعشرين دولة، ويستهدف الكتاب دراسة مراقبة الانتخابات في بناء وصيانة المؤسسات الديمقراطية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.ويناقش في السياق أشكال مراقبة الانتخابات ومنها المراقبة الدولية والمراقبة المحلية مبرزا أهمية المراقبة المحلية والنقاط التي تتميز بها عن المراقبة الدولية، وقدم صاحب الكتاب جملة من الاقتراحات لتحسين فعالية مراقبة الانتخابات، كآلية نحو الانتقال الديمقراطي.

أما الكتاب الذي ألفه غيورغ سورنسن بعنوان:**الديمقراطية والتحول الديمقراطي– السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، تضمن عدة محاور ذات صلة بموضوع دراستنا،

كأبعاد التحول الديمقراطي ومحاولة قياس الديمقراطية، إضافة إلى سيرورات الانتقال والترسيخ، وفي نقطة أخرى اشار صاحب الكتاب إلى هيمنة النخب والديمقراطية، فضلا عن الانتخابات والديمقراطية، مشيرا الى مستقبل الديمقراطية والتحول الديمقراطي.أيضا كتاب **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي –تونس نموذجا**.الذي ألفته عائشة عباش دارت محاوره حول آليات التنمية السياسية وقواعد الممارسة الديمقراطية في بلدان المغرب العربي، الجزائر والمغرب وتونس.

وضمن كتاب، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، شارك في تأليفه عدد من الباحثين والكتاب، عبد النبي العكري وعبد الوهاب الأفندي وآخرون وتكفل بعملية التنسيق كل من علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، ومن بين المسائل التي طرحت عقبات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي: دول عربية مختارة، وفيها المغرب وتجربة الانتقال إلى نظام ديمقراطي، كما تناول عبد الفتاح ماضي مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية.

كما تطرق محمد محفوظ في كتابه **الحرية والإصلاح في العالم العربي**، لقضايا ذات الصلة بالأدوات والآليات التي من شأنها الإسهام في الانتقال الديمقراطي، كالحرية وقضايا الحوار في الراهن الوطني، المواطنة: الحقوق والواجبات، حاجتنا إلى ثقافة سياسية جديدة تتجاوز رواسب الانحطاط وموروثات الاستبداد السياسي، لإشاعة النمط الديمقراطي في الحياة العامة بحيث تكون الديمقراطية كثقافة وآليات ووسائل ونظم.وقبلها تحدث عن بعض العقبات في عنوان، ثقوب في الوعي الاجتماعي تحديات في عالم متغير.

وفي كتاب دريس نبيل بعنوان:**الديمقراطية التشاركية –مقاربات في المشاركة السياسية**، الذي تدرج من خلاله في الحديث عن الديمقراطية كمسار له تاريخ فضلا عن تطور الانتخاب كمفهوم وفعل، ثم الأحزاب كجزء من المشهد السياسي الديمقراطي والضمانات القانونية وغيرها لتفعيل الأدوار السياسية وتغذية العملية الانتخابية بما يؤمن مسار الانتقال الديمقراطي، ثم في تجربة الجزائر الانتخابية من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية. وكتاب، **ماهي الديمقراطي– حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟** لصحابه ألان تورين، ترجمة حسن قبيسي، تضمن عدة محاور وإشكاليات أبرزها الثقافة الديمقراطية والديمقراطية والنمو، فضلا على معارف أخرى ذات الصلة

بالموضوع كحديثه عن ثلاثة أنماط من الديمقراطية والفصل بين السلطات والحد من السلطة والحركات المجتمعية والديمقراطية.

ومن المؤلفات كذلك كتاب نعوم تشومسكي بعنوان:**إعاقة الديمقراطية –الولايات المتحدة الأمريكية،** ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، والكتاب الذي اشترك في تأليفه زولتان باراني وربرت موزر تحت عنوان: **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟** نقله إلى العربية جمال عبد الرحيم.وكتاب دون إيبرلي بعنوان:**نهوض المجتمع المدني العالمي –بناء المجتمعات من الأسفل إلى الأعلى.** ترجمة لميس فؤاد اليحيى. وضمن الكتاب الذي ألفه كل من دارن اسيموجلو وجيمس روبنسون، **لماذا تفشل الأمم –أصول السلطة والازدهار والفقر،** ترجمة بدران حامد، فقد أشارا إلى أن المؤسسات التي يقيمها الإنسان وليس الموقع الجغرافي أو التاريخي هي التي تحدد ما إذا كانت دولة ما تصبح غنية أوفقيرة، أن التطورات المؤسسية وانفتاح المجتمع ورغبته في السماح بوجود الهدم الخلاق وحكم القانون يؤدي إلى التطور، أن الدول تنجو فقط من شبح الفقر عندما تمتلك مؤسسات اقتصادية فاعلة ونظام سياسي تعددي.

-الإطار المنهجي:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي. بمختلف مراحله، تتطلب الاعتماد على المناهج المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتطلع إليها ويتوخاها من دراسته، ولهذا تمت الاستعانة بعدد من المناهج في هذه الدراسة أهمها:

-**المنهج التاريخي:** الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي..في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي.فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها.[1]

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يكتمل فهم العملية الانتخابية في تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا محل الدراسة، من دون فهم حقيقتها كآلية من آليات الانتقال من نظام سياسي مغلق قائم على الأحادية والانفراد بالرأي وتهميش الآخرين، إلى نظام سياسي أكثر انفتاحا وتوجها نحو الأخذ بأسباب الانتقال الديمقراطي، وهذا يفرض الرجوع إلى التاريخ وتتبع

[1] – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر 2002،ص 56.

الظروف المصاحبة لذلك، كما أن فهمنا العميق لأغوار النظام السياسي وطبيعة دول شمال إفريقيا محل الدراسة، وحدود تأثير ذلك على المسار الانتخابي في تجارب الانتقال الديمقراطي، يتطلب استقراء الماضي السياسي للنظام السياسي في بلدان شمال إفريقيا محل الدراسة، على اعتبار أن السياسة في الحاضر هي التاريخ في الغد، والمعنى من هذا أنه لا يمكن فهم المشهد السياسي في الحاضر دون النظر إلى وقائع وأحداث الأمس فمنها يتمكن الباحث استيعاب ما يجري من مستجدات ومتغيرات.

-المنهج الوصفي التحليلي:

ارتبط هذا المنهج منذ ظهوره بدراسة المشكلات ذات الصلة بالميادين والمجالات الإنسانية ويعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة ومضبوطة لوضعيات اجتماعية أو مشكلة اجتماعية[1]، وبما أن الظاهرة السياسية "الانتخابات وتجارب الانتقال الديمقراطي" هي في الأساس ظاهرة اجتماعية فقد ساعد المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات ومختلف البيانات المهمة حول ظاهرة الانتخابات وتحليلها قصد التمكن من الوصول إلى حقائق علمية.

-المنهج المقارن:

استخدم الإنسان المقارنة منذ القدم، وهو يستهدف إيضاح جملة من القضايا، ويستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي، في الملاحظة، وفرض الفروض والتحقق منها[2]، فضلا عن ما يعتمده الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه والاختلاف.كما يستهدف إيجاد تعميمات إمبريقية عامة، إلى جانب التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، مع العلم أن المقارنة لا تتوقف عند الحدود البسيطة لأوجه التشابه والاختلاف، بل تسعى إلى التعمق وإبراز دلالات لصور التشابه والاختلاف وربط ذلك بالعوامل والأسباب التي تقف وراء هذا الاختلاف أو التشابه.

-منهج دراسة حالة:

[1] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999،صص 138-139.

[2] – محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص 70-72.

هو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا او مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمع عاما. وهو المنهج الذي يقوم على قاعدة التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وقد تكون الوحدة محل الدراسة (الحالة) فردا أو منظمة إدارية أونظاما سياسيا أو دولة..وذلك قصد الإحاطة بهاوإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة.[1] فهذا المنهج يتضمن التحليل الدقيق والشامل لتطور ووضع شخص من الأشخاص أو جماعة أو هيئة ما.

-الإطار النظري:

تعتمد هذه الدراسة من الناحية النظرية على **اقتراب الاتصال،** فالاتصال يحظى في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة، لا يمكن إغفالها، فالاتصال يسري في المجتمعات سريان الدم في جسم الإنسان، ولا يمكن التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه والتفاعل معه إلا من خلال العملية الاتصالية، التي تشكل بالنسبة للنظام السياسي شريان حياة، إذ بدونها لا يستطيع ولا يتمكن من الاستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله وتماسكه أو يعجز عن الاستمرار.

وبالنظر إلى الانتخابات كنظام اتصالي، يمكن اعتبار المرشح للمنصب السياسي هو المصدر أو المرسل، وما يدلي به من برنامج ووعود هو بمثابة الرسالة التي يطرحها على الناخبين(المستقبل)، بينما تمثل مختلف وسائل الإعلام تقليدية كانت أو حديثة القناة الناقلة لهذه الرسالة، ويعتبر رفض هذا البرنامج أو قبوله من قبل الجمهور هو التغذية العكسية، وعلى هذا الأساس يلعب الاتصال دورا مهما في العمليات السياسية، وتتبع قدرة النظام السياسي في التجاوب مع المطالب السياسية للحركات الاحتجاجية بما يوفره الاتصال من معلومات حول جوهر وحقيقة المطالب التي يرفعها الحراك الشعبي، وقد تكون المطالب انتخابات حرة ونزيهة تعزز فرص وأسباب الانتقال الديمقراطي، فصانع القرار السياسي يحتاج بالتأكيد إلى المعلومات المرتبطة بانشغالات الناس والمجتمع المدني والأحزاب، كما أن عملية تجنيد المجتمع تتم عبر العملية الاتصالية، وكذلك التنشئة السياسية، وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية.

[1] – محمد شلبي، المرجع السابق، ص 87.

كما يمكن استخدام **اقتراب الاتصال** لدراسة الطرق والكيفيات التي تتصرف بها النظم والجماعات الأخرى في العالم السياسي، ويمكن عبر هذا الاقتراب تصنيف الأنظمة من حيث الديمقراطية والشمولية[1].

-خطة الدراسة:

تشمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة :

-**الفصل الأول:** سنستهدف من خلاله التأصيل المفاهيمي للدراسة، ويتعلق الأمر بمفهوم الانتخاب، كيف تجلى وظهر على المسرح السياسي، ثم كيف تطور كممارسة وفعل شكل صلب العملية السياسية في الأنظمة الديمقراطية، فضلا على الآليات ذات الصلة بالانتخابات باعتبارها أي الانتخابات واحدة من القيم والأساليب التي اهتدى إليها الفكر الإنساني واسترشد بواسطتها في ترتيب وإدارة شؤون الحكم وضبط العلاقة بين الحكام والمحكومين، وعلى نفس المسطرة سنتوقف عند مفهوم الانتقال الديمقراطي كيف ظهر والظروف والسياقات التي تجلى في ظلها، بالإضافة إلى أسباب وعوامل الانتقال الديمقراطي، وطرق الانتقال. وسنقسم مادة الفصل على عدد من المباحث والمطالب.

-**الفصل الثاني** : نتناول هذا الفصل، في جزئيتين الأولى نعتبرها مدخل نقف من خلاله على السياق العام والمعالم المتعلقة بالمسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا، فيما ننقب في الجزئية الثانية في تجربة المغرب كدراسة حالة وسنقسم مادة هذا الفصل على أربعة مباحث وعدة مطالب بما نراه مناسبا، ومن ذلك مدى قدرة المسار الانتخابي التعددي الذي انطلق في المغرب بعد الاستقلال على تعزيز أسباب الانتقال الديمقراطي، وعلاقة ذلك بأهم الأحداث وأبرزها والسياقات التاريخية والظروف السياسية الداخلية والخارجية التي مر بها المغرب، مع الإشارة إلى السلوك الذي تعامل به النظام السياسي المغربي مع مختلف الأحداث والحركات الاحتجاجية التي رفعت مطلب التغيير والإصلاح السياسي، في اكثر من حراك شعبي كحراك 20 فبراير 2011 فضلا على دور الأحزاب والمؤسسات المنتخبة في ظل التعريف والسلطات التي منحها الدستور المغربي للملك.

[1] – المرجع نفسه ، ص ص 144-148.

-**الفصل الثالث:** ليكن هذا الفصل استشراف لمستقبل المسار الانتخابي وعلاقته بمسار الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا فضلا عما تحققه عملية مأسسة الانتخابات في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، وسيتم توزيع مضامين هذا الفصل على ثلاثة مباحث تصب ضمن مصب واحد هو مستقبل تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا .

وكأي بحث علمي نحاول الاجتهاد في الخاتمة للتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والإجابات ذات الصلة بالإشكالية الرئيسية والفرضيات المطروحة .

الفصل الأول

التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة

يعد الفصل الأول مدخلا مفاهيميا سنتوقف من خلاله عند جزئيتين رئيسيتين الأولى تتعلق بالانتخاب كمفهوم و كفكرة تعبر عن قيم ودلالات في الواقع السياسي للناس والمجتمعات والدول كون الانتخاب لم ينشأ فكرة معزولة بل لها ارتباط وثيق بذلك الواقع خاصة عندما تمت ترجمه فكرة الانتخاب إلى فعل وممارسة، فمسار الانتخابات له تاريخ طويل سنوضح ذلك من خلال مباحث ومطالب، و الجزئية الثانية نتناول على ضوئها مفهومين لهما علاقة مباشرة بالانتخابات، المفهوم الأول الديمقراطية حيث نتطرق ابتداء إلى ظهور فكرة الديمقراطية كثمرة من ثمار العقل البشري ثم إلى مسار تطوره الذي أثار نقاشات وجدلا واسعا لا تزال تداعياته قائمة، وإجمالا لما طرحته الكثير من الدراسات حول مفهوم الديمقراطية والمنحنى الذي رسمه، سنأخذ منه ما يدعم بحثنا، والمفهوم الثاني المتعلق بالانتقال الديمقراطي سنوضح أولا، معنى كلمة الانتقال لغة فيما يأتي الشق الثاني لنتناول فيه معنى الانتقال الديمقراطي وأسباب الانتقال الديمقراطي وطرق الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: الانتخابات قراءة في المضامين المفاهيمية.

إن المنطلق الأساسي بالنسبة لمفهوم الانتخابات والقيم المرتبطة بها هو الإنسان حاكما ومحكوما، ولكن ما هو السقف الذي يتوقف عنده الإنسان ويرضى به محكوما؟ وما هي الأدوات التي من خلالها يكون الإنسان حاكما؟ معادلة تحركها رغبة الإنسان في السلطة، ورغبته في التملك، ذلك قانون الله في الإنسان، تساؤلات تؤشر على مدى تشابك القيم الحياتية وارتباطها ببعضها البعض، بهدف تحقيق وتجسيد مصالح الناس وحمايتها والمحافظة عليها، ومن منطلق فكرة **الإنسان مدني بطبعه** على حد قول **ابن خلدون،** كان الإنسان في جميع المراحل التي قطعها ينحاز دوما إلى مدنيته ويدافع عنها بالوسائل المتاحة.

وضمن حركية المجتمعات البشرية وتدافعها عبر التاريخ مصداقا لقولة تعالى:﴿ **وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ**﴾[1]، تولدت فكرة الانتخاب أودعنا لنقول اهتدى الناس إلى آلية إسناد السلطة أو اختيار الحاكم أو من ينوب عنهم في شؤونهم العامة، حتى وان انطلقت الفكرة بسيطة فإن التاريخ يشهد على أن الفكر الإنساني وتراكماته ساهم في تطوير وترسيخ هذه الآلية واعتبرها الطريقة المثلى لإسناد السلطة كحل للمعادلة من يحكم ؟ومن يحكم؟ من يحكم –أي كيف يتم اختيار الحاكم، ومن يحكم –أي رضا الآخرين بهذا الحاكم أو السلطة التي توكل لها بطبيعة الحال عملية إدارة شؤون المواطنين.

المطلب الأول: الانتخابات مقاربة مفاهيمية

فالانتحاب: فيما ذهب إليه **عبد المؤمن عبد الوهاب** يعتبر أحد إفرازات الحياة المشتركة للمجتمعات البشرية، هذه الحياة ترتبت عنها صراعات مريرة وعنيفة، سببها تضارب مصالح الأفراد واختلاف تطلعاتهم وخاصة مراكزهم في المجتمع بين **حاكم** "*gouvernant*"، و**محكوم** "*gouverne*".[2]

أما فيما يتعلق بالمفهوم خلال القرن السابع عشر، وانطلاقا من الكلمة التي اشتق منها وهي الكلمة الإنجليزية "*to vote*" المشتقة من المصطلح اللاتيني"*votum*"، كانت هذه الكلمة ذات

[1] – القرآن الكريم، الآية 251، سورة البقرة.

[2] –عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، الجزائر، دار الألمعية، ط1، 2011، ص7.

فحوى ديني كانت تعني التعبير عن أمنية أو إعطاء عهد إلى الرب أو الاله، وهذا يحمل معنى الالتزام العلني لصالح شخص ما أو قضية ما ثم ما لبثت هذه الكلمة أن أخذت معنى المداولة " *la délibération*" وإبداء الرأي لكي تأخذ شيئا فشيئا خلال القرن الثامن عشر مفهوما متقاربا مع مفهومه الحالي سواء في المحتوى أو في الأشكال التي طبق بها.[1]

ولقد اختلف الباحثون في الإحاطة بمفهوم الانتخاب والوقوف عند تعريف معين، وهذا يرجع إلى اختلاف مشاربهم الفكرية والمعرفية، وسياقاتهم التاريخية والثقافية، وقبل استعراض مجمل التعاريف نشير إلى:

أولا: التأصيل اللغوي لمفهوم الانتخاب:

فقد ورد في لسان العرب لابن منظور جانبا مهما لهذا المفهوم: فالانتخاب: من فعل نخب، ونخب انتخب الشيء أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبهم خيارهم، والانتقاء من النخبة.[2]

ويقال في اللغة العربية نخب، أي انتخب الشيء: أي اختاره، وانتخب الشيء: انتزعه اخذ نخبته، والنخبة، ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبهم: خيارهم، قال الأصمعي: يقال هم نخبة القوم ويقال جاء في نخب أصحابه، أي في خيارهم، والانتخاب: الاختيار والانتقاء: ومنه النخبة، وهم الجماعة تختار من الرجال، فتنتزعهم منهم، والنخبة بالضم: المنتخبون من الناس، والمنتقون، أما في المعاجم التي تنحى منحى التحديث كالمعجم الوسيط فقد ذكر، الانتخاب: الاختيار، إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرياسة مجلس... والمنتخب: من له التصويت في الانتخاب، والمنتخب: من أعطى الصوت في الانتخاب، من نال اكثر الأصوات فكان هو المختار.[3]

---

[1] – عبد المؤمن عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 8.

[2] – ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ج1، ص 649.

[3] – سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان،2009، ص ص 25-26.

والانتخابات جمع انتخاب، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء فانتخب الشيء أي اختاره، ومنه النخبة من الناس لأنهم منتخبون من الناس منتقون.[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للانتخاب:

الحقيقة أن هناك كم من التعاريف ومنها: أن الانتخاب يعني الطريقة التي يعطي من خلالها الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه، أو قيام المواطنين الناخبين باختيار مجموعة من يمثلهم، يتمتعون بالكفاءة والقدرة على إدارة الشأن المحلي والوطني المرتبط بمصالح المواطنين، ويتم عن طريق التصويت.[2]

وفي القاموس السياسي **عرف احمد عطية الله** الانتخاب على انه اختيار شخص بين عدد من المترشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي إليها.[3]

وضمن الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية "عربي، إنجليزي" عرفت الانتخابات "*Élections*" بأنها المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في ظل تزايد أعداد السكان وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد الشعب ومنها: الانتخابات الدائمة "*maintaining Élections*" وتقوم الانتخابات على فكرة الأصوات العامة "*Normal* vote" وهي التي يفوز بها الحزب الذي يحصل على اكبر عدد من الأصوات العادية[4] ويعرف **فيليب برو** الانتخاب على أنه الكيفية التي تهدف إلى إضفاء الطابع الشرعي على السلطات الحكومية.[5]

أما صلاح الدين فوزي فقد عرف الانتخاب على أنه الإجراء الذي به يعبر المواطنين عن إرادتهم ورغبتهم في اختيار حكامهم ونوابهم البرلمانيين من بين عدة مترشحين.

---

[1] – فهد بن صالح العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط2009،1، ص 14.

[2] – ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، الجزائر،2008، ص.114.

[3] – احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة،1968، ص 129.

[4] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية –عربي، إنجليزي، مصر، ص 59.

[5] – فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص 306.

وفي الفقه الفرنسي عرف الانتخاب على انه ممارسة حق الاختيار، على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة، كما يأخذ الانتخاب الوجه السياسي أيضا الذي يعبر من خلاله الناخبين عن السيادة الوطنية، ويشمل الانتخاب السياسي انتخاب رئيس الدولة والانتخابات التشريعية والاستفتاء، وقد قضى المجلس الدستوري في فرنسا سنة 1982 على أن الانتخاب السياسي ينسحب كذلك على الانتخابات البلدية.[1]

وعرف **جاك لارقو** الانتخاب على أساس انه تعبير المواطنين عن آرائهم واختياراتهم السياسية، وهو مصدر لشرعية السلطة، أما **جون بول جاكي** فعرفها على أنها الطريقة الديمقراطية لتعيين الحكام، في حين اعتبرها **مارسال بريلوت** تسابق في الإرادات المؤهلة قانونا من اجل القيام بعملية تعيين الحكام، ويقول **أندريه هوريو** الانتخاب هو الكيفية التي يختار بها المواطنون الأفراد الذين يمثلونهم والذين يستطيعون بالطبع ممارسة الحكم بتطبيق السياسة المفضلة لدى ناخبيهم.[2]

بينما ركز بعض الفقهاء على الناحية الإجرائية في الانتخاب، فعرفوه على انه مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة بموافقة ورضا المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع، فيما ذهب غالبية فقهاء القانون الدستوري إلى تعريف الانتخاب تعريفات تنصب كلها حول كونه أداة لتداول السلطة سلميا وتجسيدا لحق المشاركة في الحياة السياسية وذلك بالقول إن الانتخاب هو الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى.[3]

ويعرف الانتخاب كذلك بأنه اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يُمَثِّل الجماعة التي ينتمي إليها، وكثيراً ما يطلق على الانتخاب اسم (اقتراع) أي الاقتراع على اسم معين، ويعد الانتخاب حقاً عاماً للمواطنين وليس لسلطة من السلطات أن تحرم المواطن من

[1] – نبيل دريس، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص 112.

[2] – زهيرة بن علي، أطروحة دكتوراه، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية _دراسة مقارنة، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 23.

[3] – سعد مظلوم العبدلي، المرجع السابق، ص 27.

ممارسته ما دام مستوفياً شروط السن والعقل واعتبارات الشرف "ليس مجرما محكوماً عليه"، فضلاً عن شرط الجنسية.[1]

وتنظر بعض الدراسات إلى الانتخاب من زاوية أخرى على أنه ممارسة وفعل يتم على مستوى الأنظمة الديمقراطية، والأنظمة التي توصف بأنها غير ديمقراطية، لكن يبقى الفارق بينهما هو درجة تأثير الانتخاب في حياة المواطنين عامة والحياة السياسية بصورة خاصة، حيث في النظم الديمقراطية الاختيار من بين المترشحين يكون أساسه الكفاءة والجدارة.

فيما أسس الفقهاء الذين يقارنون بين الانتخاب وبعض التطبيقات الفقهية في الشريعة الإسلامية كالبيعة والشورى إلى تعريف الانتخاب بأنه أمانة وشهادة وولاء وبراء.[2]

ونستشف من التعريف الأخير أن البعد القيمي للانتخاب لا يتوقف عند كونه وسيلة وآليه، بل يتعدها إلى اعتباره أمانة وشهادة يتحملها بطبيعة الحال الناخب، فهي مسؤولية أكثر منها لعبة كما يحلو للبعض أن يصفها أو يعرفها.

وتشير بعض الدراسات أن فكرة الانتخاب تثير في الذهن كلمة التصويت وهو ما يعني قيام الناخبين يوم الانتخاب لإدلاء بأصواتهم، وهنا تتجسد حرية الاختيار معايير عدة منها الكفاءة والجدارة والخيرية وما إلى ذلك من الشروط الواجب من بين المترشحين، أي من سيكون محل ثقة المواطنين الذين صوتوا بناء على توفرها في المترشح الذي يتطلع إلى تمثيل شريحة من المواطنين أما على المستوى المحلي أو الوطني.

ومن التعاريف أيضا أن الانتخاب هو التعبير الأسمى والأوضح عن السيادة الشعبية والمزاج العام في مجتمع ديمقراطي، والتجسيد الفعلي للمساواة بين المواطنين كما هي معرّفة في الدساتير والقوانين الديمقراطية. ولا يستقيم الحديث عن شرعية سياسية في النظام الديمقراطي إلا إذا كان مصدرها الاقتراع، سواء كان مباشرا أو عبر التفويض للممثلين، وهذا ما يُسمى في القاموس الديمقراطي "الشرعية الشعبية.[3]

---

[1]– صباح بالة، مقال، مفهوم الانتخابات، email:info@political-encyclopedia.org، ص1، تاريخ الاطلاع 2020/04/07.

[2]– سعد مظلوم العبدلي، المرجع السابق، ص28.

[3]– انظر دراسة حول: الاقتراع العام المباشر، https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 2020/04/08

وهناك من اعتبر الانتخابات احدى مظاهر النظام الديمقراطي، إذ لا ديمقراطية من دون انتخابات وتداول سلمي للسلطة وتعددية ومساواة واحترام الحقوق والحريات، فتلكم مؤشرات على وجود النظام الديمقراطي.[1]

وفي ظل ما فرضته الدراسات الأكاديمية من ضرورة التعريف والإحاطة بمفهوم الانتخابات وتطورها وأشكالها ومكانتها في النظم السياسية، فان النقاشات الراهنة والأبحاث المتقدمة، أصبحت تتناول الانتخاب كحق من حقوق المواطن من خلاله يعبر عن آرائه بحرية في اختيار من يمثله وينوب عنه في المؤسسات المنتخبة.

وعلى هذا الأساس جاءت جل الأبحاث لتعزز مفهوم الانتخاب وترسخه كحجر زاوية في البناء الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة وإدارة شؤون الحكم مع الانفتاح على المشاركة الواسعة والفعالة للمواطنين في صناعة القرار ورسم السياسات محليا ووطنيا، ولقد أثبتت التجارب مدى الأضرار التي تسببت فيها حكومات قامت بغير إرادة شعوبها.[2]

ونستنتج مما سبق أن مفهوم الانتخاب أخذ جانبا مهما من البحث والمتابعة من قبل الباحثين والمفكرين الذين ادلو بدلوهم كل حسب مشربه الثقافي والاجتماعي ومختلف الظروف والسياقات التي تولد في خضمها تعريف مفهوم الانتخاب وعليه فانه من الصعب الحصول على تعريف مانع جامع كون العملية الانتخابية على ترابط واحد مع العديد من المجالات في المجتمع، كما أن الرؤى إلى مفهوم الانتخاب تختلف وتتباين باختلاف المشارب الفكرية والفقهية والأيديولوجيات والتطبيقات، ومع ذلك يمكن الأخذ من التعريفات السابقة تعريفا نعتقد بأنه إجرائي يستوفي جملة من القيم والأبعاد التي يستهدفها الانتخاب كفعل وممارسة.

وتحقيقا لذلك فأن الانتخاب هو الوسيلة الأساسية والمثلى والحضارية لإسناد وتداول السلطة سلميا وتعزيز الممارسة الديمقراطية بناء على المشاركة الواسعة والفعالة للمواطنين في اختيار بحرية وطواعية من ينوب عنهم ويمثلهم على مستوى المؤسسات المنتخبة لإدارة شؤون الحكم

[1] –عبد الحسين شعبان، الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية، في كتاب النزاهة في الانتخابات البرلمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 91.

[2] – نبيل إدريس، المرجع السابق، ص ص 112–113.

وصناعة القرار ورسم السياسات، اختيار منطلقه الوعي بأهمية دور الأشخاص الذين يتم انتخابهم واختيارهم، دور يتحدد بناء على الكفاءة والجدارة.

ثالثا: الطبيعة القانونية للانتخاب:

لقد شكلت مسألة التكييف القانوني للانتخاب مساحة للنقاش ونقطة اختلاف الفقهاء والباحثين، جدل أفرز في مطلعه ثلاثة اتجاهات أو دعنا نقول ثلاثة نظريات، فهناك من اعتبر الانتخاب وظيفة، بينما الاتجاه الثاني اكد على أن الانتخاب حق شخصي فيما ذهب الاتجاه الثالث إلى القول بأن الانتخاب سلطة قانونية أو حق عام، وكل فريق أدلى بحججه ودافع عنها، ونعتقد أن الإشارة لهذه المسالة مهمة وأساسية في بحثنا، لما لهذا الاختلاف الفقهي من أبعاد سياسية واجتماعية وحتى أخلاقية، تتعلق أولا بمشاركة المواطنين في الانتخاب بل وفي التعبير على أنهم مواطنين سواسية أمام القانون وأن التمييز بينهم في قضايا كهذه يعزز الطبقية ويؤسس لمعايير لا تمت بصلة للقيم الإنسانية بل وتحط من قيمة الإنسان قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ**﴾[1] وسنتعرض كل اتجاه على حدا.

أ-الاتجاه الأول الانتخاب وظيفة:

خلاصة هذا الرأي المتماثل تماما مع القيم والمبادئ التي رفعتها الثورة الفرنسية وقامت عليها، أن الجمعية التأسيسية التي انبثقت عن الثورة الفرنسية تبنت هذا الاتجاه وفحواه الانتخاب وظيفة على أساس أن السيادة كل لا يتجزأ بين الأفراد، لان السيادة بحسب هذه النظرية مرجعها وأساسها الأمة التي تعتبر هي الأخرى وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، وعليه أن جميع الأفراد وأثناء ممارسة الانتخاب إنما يؤدونه أو يمارسونه من منطلق أنه وظيفة يتعين على كل فرد أداؤها، وليس على أساس أنه حق شخصي.

واعتبارا لما ذهبت إليه هذه النظرية أنه وبناء على أن الانتخاب وظيفة وليس حق فإن الأمة صاحبة السيادة بإمكانها وباستطاعتها، تحديد وضبط الأشخاص الذين بإمكانهم ممارسة هذه

[1] سورة الاسراء الآية 70

الوظيفة والأشخاص الذين لا يمارسونها، وبما أن الانتخاب وظيفة وليس حق فإن الناخبين ملزمون بأدائها وممارستها كما أن للأمة الحق في إجبارهم على ذلك في حال امتناعهم.[1]

وعند هذه النقطة توقف **دريس نبيل** في "كتابه الديمقراطية التشاركية مقاربة في المشاركة السياسية" موضحا بأن هذه النظرية منطلقها الانتخاب وظيفة اجتماعية ومرتكزها وحدة السيادة لا تقبل التجزئة، فالموطنين على هذا الأساس يمارسون وظيفة كلفوا بها لاختيار الأصلح قصد تأدية شؤون السلطة، كما أنه وبناء على هذه النظرية يجوز تقرير مبدأ الانتخاب الإجباري.[2]

ب-الاتجاه الثاني الانتخاب حق شخصي:

مضمون هذا الاتجاه أن كل فرد من الأفراد يمتلك جزءا من السيادة الشعبية، ويمارس هذا الجزء الذي يمتلكه عن طريق الانتخاب، وعليه فإن الانتخاب حق شخصي يتمتع به الأفراد طبقا لقاعدة المساواة التي تشتمل على الحقوق المدنية والسياسية.

وبرأي العديد من الدارسين أن هذا الاتجاه يتفق مع وجهة نظر "**روسو**" القائلة بأن السيادة تتمثل في الإرادة العامة التي تتألف من مجموع إرادات الأفراد وعليه فانه لا يمكن استجلاء الإرادة العامة إلا إذا اشترك الأفراد جميعا في التعبير عنها ومن بين أبرز النتائج التي استخلصت من مضمون هذه النظرية، بما أن الانتخاب حق شخصي فانه يثبت لكل فرد في المجتمع، ولا يجوز أن يحرم من ممارسة هذا الحق أي فرد إلا على سبيل الاستثناء وتحت طائلة أسباب محددة، كما تقرر هذه النظرية حق الاقتراع العام متاح لجميع أفرد المجتمع، وعلى اعتبار الانتخاب حق شخصي فان لصاحبه حرية الخيار في استعماله أو عدم استعماله وبما أنه كذلك يعتبر امرأ اختياريا وليس إجباريا.[3]

ويتحدث سعد مظلوم العبدلي في كتابه "الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها -دراسة مقارنة" على أن بعض الفقهاء في القرن الثامن عشر، دافعوا على فكرة أن الانتخاب حق شخصي ووجوب الاعتراف بهذا الحق للأفراد بوصفه حقا طبيعيا لصيقا بشخصيتهم وآدميتهم ومن هؤلاء الفقهاء **روسو، روبسبير، بثيون** وعلى رأي هؤلاء يثبت حق الانتخاب لكل فرد على أرض الدولة

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص233.

[2] – نبيل إدريس، المرجع السابق، ص 116

[3] – ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 234.

له صفة المواطن على أساس المساواة بين المواطنين، ومادام حق طبيعي فهو اسبق من المشرع ولا ترقى إليه سلطة التشريع المنظمة للانتخاب.[1]

وبما أن الانتخاب كحق شخصي لكل فرد يقول أصحاب هذا الاتجاه فبالتالي لا يمكن منازعته فيه وعلى كل مشرع أن يعترف بهذا الحق لكل إنسان ولا توجد إلزامية لمباشرته أو عدم مباشرته كونه أمر اختياري وهذه هي الديمقراطية، وفي سياق متصل تذكر بعض البحوث أن دساتير الثورة الفرنسية لم تطبق فكرة الانتخاب حق شخصي، وقامت بالتمييز بين المواطنين حيث العاملين منهم لهم الحق في الانتخاب بينما الغير العاملين لا يحق لهم الانتخاب.[2]

ج-الاتجاه الثالث الانتخاب سلطة قانونية:

تقوم نظرية الانتخاب سلطة قانونية، على أساس أن أي من النظريتين السابقتين لم تحض بإجماع الفقهاء بالرغم من أن لكل نظرية مؤيدون على اعتبار أن التكييف القانوني الذي طرحته كلتا النظريتين لم يكن تكييفا سليما بحسب ما أورده ثامر كامل محمد الخزرجي في كتابه "النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة " فالقول بأن الانتخاب وظيفة تحدد الأمة على أساسه الأشخاص الذين يمارسونه بما يفسر أن كل سلطة تعتلي الحكم بواسطة الانتخاب بإمكانها وباسم الأمة تحديد هيئة الناخبين وهذا يؤدي إلى خدمة مصالحها ومصالح الطبقة التي تنتمي إليها.

وهذا ما تجلى عقب الثورة الفرنسية أين ادرج الانتخاب كوظيفة واقتصرت عمليته على الأفراد والأشخاص الذين لهم قدرا معينا من الثروة، وبالتوازي حرم من لا يملك مثل هذا النصاب ممارسة الانتخاب، وهذا يتنافى مع مبدأ الاقتراع العام بل ومع جوهر الديمقراطية السياسية، أما تكييف الانتخاب كحق مطلق فهذا لا يتطابق مع الحقيقة والواقع وهنا تضيف بعض البحوث أن صاحب الحق يستطيع التصرف به أو التنازل عنه أو تفويض غيره في ممارسته بينما لا يستطيع الناخب الإتيان بمثل هذه التصرفات لحظة ممارسته للانتخاب، ويبطل كل اتفاق أو عقد ينص

[1] – سعد مظلوم العبدلي، المرجع السابق، ص 40.

[2]– دريس نبيل، المرجع السابق، ص 115، ص116.

على ذلك، فضلا على أن الحقوق الشخصية تنشؤها إرادة الأفراد في حين الانتخاب ينظمه القانون.[1]

وتتوقف عدة دراسات في هذا السياق عند نقطة أن الانتخاب لا تترتب عنه مراكز ذاتية خاصة، وعليه بإمكان المشرع تغييره أو تعديله وفقا لمتطلبات الصالح العام لأنه أي الانتخاب يولد مراكز عامة مجردة، وفي ظل كل هذه الأسباب اتجه معظم الفقهاء إلى القول بأن الانتخاب سلطة قانونية يقررها القانون للناخب وفقا لشروط معينة قصد ممارستها بما تتطلبه مصلحة الجماعة وليس لمصلحته الخاصة وهي سلطة مستمدة من مركز قانوني موضوعي وبإمكان المشرع في هذه الحالة تغيير مضمونها وتعديل شروطها وفقا لمتطلبات الصالح العام. وبالتالي الخلاف بين الاتجاهين الأول والثاني والتمييز بينهما لم يبق له سوى أهمية تاريخية ورمزية بحسب تعبير بعض الدراسات وعليه فالتمييز بينهما ليس له نتائج على الممارسة السياسية من الناحية القانونية، بقدر ما هو مشكلة سياسية.

فالقول إذا بالانتخاب حق يؤدي إلى الاعتراف بالاقتراع العام كمبدأ، لكن باستطاعة المشرع الدستوري أو حتى المشرع العادي من تحديد ممارسة هذا الحق، الأمر الذي يوحي بالأخذ بالاقتراع المقيد أي نظرية سيادة الأمة.[2]

وتحقيقا لما سبق يجدر بنا القول أن هذا الاختلاف حول إشكالية التكييف القانوني للانتخاب وما أثاره من جدل في المراحل التاريخية الأولى لنشؤ فكرة الانتخاب وانتقالها إلى الواقع السياسي، نعتقد أنه لم يعد ذو جدوى بقدر ماهو مرحلة مهدت لما بعد، أين تلاشت النظريات التي أرادت تقييد الانتخاب حيث بمرور الزمن وفي ظل التدافع الفكري ونمو الوعي الإنساني ترسخت قاعدة الانتخاب حق، ومن منطلق أن سلطة الشعب يجب أن يتمتع بها المواطنون جميعا فقيرهم وغنيهم المتعلم منهم والغير متعلم هو امر يؤسس للمواطنة كما أن من ينتخبون يمثلون جميع المواطنين وتشير عدة بحوث في هذا المعنى انه بقدر ما يكون الانتخاب عاما يكون التمثيل صحيحا وصادقا.

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص ص 234–235.

[2] – عبد المؤمن عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 42.

وعليه فالجوهر في كل ذلك هو الاعتراف للإنسان البالغ الراشد الذي لا جرم عليه في السياقات القانونية أن يمارس الفعل الانتخابي والتصويت على من يراه الأجدر والأنفع القادر على تمثيل المواطنين في الهيئات والمؤسسات المنتخبة محليا ووطنيا، ونرى بأن التأسيس لهذا البعد القيمي الأخلاقي تاريخيا عبر المجتمعات الإنسانية قلص مساحة الخلاف والنزاع وعزز أسباب الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة وساهم في إعلاء المصالح العامة والتوجه إلى التنمية بمختلف أبعادها، على اعتبار أن الانتخابات وسيلة لتحقيق غايات وأهداف في مقدمتها بناء المؤسسات التي تهتم في المقام الأول بالإنسان كمحور للبناء الحضاري.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لفكرة الانتخاب

سبق وأن قلنا بأن التدافع بين الناس هو القانون الذي لطالما مهد لقاعدة التوازن في الحياة والاستقرار في العيش سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، فمنذ أن خلق الإنسان وهو يخطو بعقله إلى الأمام مطورا وسائل حياته وأساليب عيشه باحثا باستمرار عن الكيفيات التي من خلالها بناء علاقات مع الآخرين بل والبحث في كل الأدوات والأسباب التي تجنبه الصراعات والنزاعات كان ذلك ضمن التفكير في إيجاد آلية يستوجب فيها على الناس اختيار من يقودهم أو ينوب عنهم، وتكشف العديد من البحوث في هذا الجانب أن الحاجة لهذا الأسلوب أصبحت ملحة في ظل توسع المجتمعات ونمو عدد السكان وتنوع حاجاتهم ومطالبهم، فكان من غير المعقول أن تسير شؤون الناس كهذا دون قيادة ودون تنظيم لمختلف مجالات الحياة التي ما أن تقدم الزمن ازدادت تشابكا وتعقيدا. وتؤكد عدة دراسات أن الظروف التاريخية التي مرت بها البشرية تركتها تهتدي إلى أحد أهم وأبرز الأساليب التي تجعلها تختار من يمثل عموم المواطنين وينوب عنهم أي الاجتهاد في البحث عن أسلوب إسناد وتداول السلطة فكان الانتخاب هو الوسيلة المثلى لعملية اختيار ممثلين عن المواطنين ينوبون عنهم.[1]

إن المكانة التي أخذها الانتخاب في الفكر والتطبيق الديمقراطي لم تكن بالأمر الأسهل والهين بل جاءت عبر تطور تاريخي للمفهوم الديمقراطي وعبر البحث في الوقت نفسه عن أفضل السبل لتجسيد هذا المفهوم عبر آليات واضحة وممكنة التطبيق يمكن اتخاذها كمعيار لتجسيد إرادة

[1] – عبد الوهاب عبد المؤمن، المرجع السابق، ص 8.

الشعوب[1]، ففكرة الانتخاب ارتبطت بمفهوم الحكومة التمثيلية منذ القرن السادس عشر الميلادي. وعدت بعدها القاعدة الأساسي للحكومة الديمقراطية خاصة مع استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بسبب التجمعات الكبيرة وصعوبة جمع الناس في مكان واحد.[2]

وتقريبا للفكرة، يمكن القول إن الجذور التاريخية لفكرة الانتخاب وكيفية المشاركة في السلطة ارتبطت ببلاد الإغريق والرومان أولا، حيث ظهرت أنظمة حكم مختلفة تأسست على فكر سياسي معين عبر عنه عدد من الفلاسفة والفقهاء في ذلك العصر.

أولا: الانتخاب عند الإغريق:

السؤال الذي يمكن اتخاذه منطلقا في هذا العنصر هو كيف مارس الإغريق آلية الانتخاب؟ سؤال عام لكن سنتوقف عند التفصيلات والجزئيات التي نراها مهمة وضرورية فإذا أردنا التحدث عن الإغريق فانه من الأساسي الحديث عن دولة المدينة* فكانت أثينا وإسبرطة، فالأولى يوصف حكمها بالديمقراطي بينما الثانية بالغير ديمقراطي.

والحديث عن أثينا يجبرنا على التطرق إلى غزارة وعمق منتوج الفكر السياسي لما قدمه الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو، الذين أسسوا من خلاله إلى قيم فكرية أغنت تجارب الفكر الإنساني خاصة التجربة السياسية وكيفية إدارة الحكم، وتدبير شؤون الناس، لكن التجربة السياسية كانت تنحصر في فئة معينة من السكان حيث الفرد لم يحظ بالثقة إلا بصفة تدريجية.

فالتجربة الديمقراطية الإغريقية اليونانية لم تساوي بين الأفراد، بمعنى حرمان الأغلبية الواسعة من ممارسة حقوقها السياسية كالانتخاب أو التصويت فيما استأثرت فئة قليلة بحق المواطنة الذي تترتب عنه جملة من الحقوق السياسية وقد اعتبر فلاسفة اليونان هذا الوضع طبيعيا وعادلا[3]، ولم يكن للانتخاب في الديمقراطية الإغريقية دورا بارزا لان الحقوق المدنية والسياسية كانت محصورة في عدد قليل من السكان أما الباقون فهم عبيد ليست لهم أي حقوق فكانت العملية

[1] – سعد مظلوم العبدلي، المرجع السابق، ص 36.

[2] – إيمان عزبي فريحات، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928–2011، دراسة، المجلة الأردنية التاريخية، المجلد 05، العدد 04، 2011، ص 99.

[3] – دريس نبيل، المرجع السابق، ص 11.

الانتخابية تتم بصورة مباشرة، حيث يجتمع معظم سكان الدولة في الساحة العامة ليعقدوا اجتماعاتهم ويتخذون قراراتهم ثم يتم التصويت مباشرة دون وساطة النواب.[1]

وتشير دراسات تاريخية في هذا الشأن أنه من أبرز القيم التي سادت هي المساواة بين المواطنين الأحرار فلم يكن لعامل الثروة أو المركز الاجتماعي أثر.

-أثينا تؤسس لمبدأ الفصل بين السلطات:

وكانت آلية الممارسة أساسها جمعية عامة تسمى **جمعية الشعب**، تمارس الوظيفة التشريعية مثل البرلمان حاليا، وتقوم أيضا بانتخاب أعضاء الحكومة التي تتولى الوظيفة التنفيذية، وذلك تحت إشراف ورقابة الجمعية التي تدير بالتوازي دفة القضاء من خلال المحاكم، ورغم التمييز بين فئات المجتمع فإن اهم ما كان يميز **المواطن في أثينا** هو النقد والمعارضة والمشاركة الفعالة وهو سر قوة المؤسسات السياسية القائمة آنذاك في أثنيا.[2]

-الاثينيون كانوا يصنفون من لا يهتم بشؤون المدينة ليس مجرد إنسان كسول عديم الطموح، بل ينعت بأنه غير نافع وغير جدير بان يلقب مواطن نبيل، وتميزت مشاركة المواطنين بالفعالية واعتبر ذلك من بين مفاتيح قوة المؤسسات السياسية في أثينا، لأن ذلك النشاط كان مفعم بالروح الوطنية وثقة الأفراد، ناهيك على أنه مؤشر دال على قوة الرابطة بين المواطنين وحياة المدينة ومتطلباتها، وهذا مرتبط بحسب بعض الدراسات بغزارة الفكر السياسي والفلسفي الذي ركز على أهمية بناء الدولة والعلاقة بين الحاكم والمحكومين.

والمتصفح لما أنتجه فلاسفة وفقهاء الإغريق سيقف بدون شك على المثل السياسية العليا والقيم ذات الصلة بحياة وشؤون الناس كالعدالة والحرية والحكومة المنبثقة من الدستور واحترام القانون فكانت هي ميزة المجتمع الأثيني وهنا يبرز الدور الذي لعبه الفلاسفة والمفكرين من أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو في التأسيس والدفاع عن تلك القيم ودلالاتها.

وقد طرح أرسطو في هذا السياق فكرة أن أفضل أنواع الحكم هو الحكم الدستوري وليس الحكم القائم على القهر والاستبداد معتبرا ذلك يتماشى مع كرامة الرعايا وعزتهم على اعتبار أن الحكم المستمد من الدستور يحكم رعاياه برغبتهم وبإرادتهم وهنا تتجلى قاعدة إرضاء المحكومين.

---

[1] – صباح بالة، مقال، مفهوم الانتخابات، email:info@political-encyclopedia.org، ص1.

[2] – نبيل إدريس، المرجع السابق، ص 13.

وميز أرسطو بين نوعين من الحكومات الحكومة الصالحة وهي التي تحقق سيادة القانون وبسيادته يسود العدل وينتشر، أما النوع الثاني فهو الحكومة الفاسدة التي تتجسد في حكومة الفرد الاستبدادي والناتجة عن فساد الحكم الفردي الملكي.

وينحاز أرسطو بل يفضل الحكومة الديمقراطية وتتبع ثقته في هذا النظام من وجود قوانين في خدمة العامة والعدالة الاجتماعية والدستور الذي يحمي المصالح، ويكفي أن حكم القانون مفيد من الناحية الديمقراطية للحكم ذلك أن الدستور الذي يوافق عليه أبناء الدولة يعطيهم الارتياح والشعور الوطني على انهم اختاروا بإرادتهم من يسير شؤونهم.

هو المفهوم القديم (الإغريقي) للمدينة (*bolis*)، المدينة الإغريقية كناية عن دويلة نواتها المدينة بمفهومها الحالي وتتبعها المدن الصغيرة والقرى المجاورة لها وعندما يقال مدينة أثينا أو مدينة أسبارطة فهذا يعني دولة أثينا أو دولة أسبارطة، وتقف جل الدراسات في هذا الشأن عند أثينا لما امتازت به هذه الدولة من ممارسة سياسية ونموذج ديمقراطي فريد جعلها تكون حجر الزاوية في مناقشة القضايا والمسائل السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة وديمقراطية، مما يعني أنها أسست الأجواء المناسبة للمشاركة السياسية، مع بعض التحفظات حول هذه المشاركة والممارسة الديمقراطية، وفي هذه النقطة أن المشاركة لم تكن مفتوحة لجميع المواطنين، لكن مهما يكن فإن جل الأبحاث في هذا الاطار أثنت على ما أسست له أثينا في مجال الممارسة السياسية وهيأت الفكر الإنساني فيما بعد لتطوير أساليب الحكم.[1]

ويبرز في هذا كله الجهد الذي قدمه فلاسفة وفقهاء الإغريق خاصة فيما يتعلق بمنتوجهم الفكري السياسي الذي استهدفوا من خلاله تحقيق الحكم القائم على العدل والقانون والمساواة ومشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم وتحقيقا للمصلحة العامة.

-المواطنون:

ليس بالمفهوم الحالي، بل هم الأحرار من أصل إثيني أي الأب والأم من أثينا.

فالنظام الديمقراطي اليوناني بحسب بعض الدراسات يعد أرقى الديمقراطيات في ذلك الزمان، حيث كان فيه كل أفراد المدينة من جنس الذكور الذين يملكون حق التصويت والمشاركة في الانتخاب المباشر، ويستثنى من هذا الحق النساء والعبيد، وبمقتضى حق الانتخاب يمكن لأفراد

[1] – نورالدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، شركة دار الأمة، الجزائر، ط 1، 2004، ص ص 27-28.

الجماعة إبداء رأيهم بكل حرية في كل المسائل التي تتعلق بالمصالح العامة ومن ذلك تعيين واختيار من ينوب عنهم في اتخاذ القرار.

وبإجماع المؤرخين فإن الجذور التاريخية الأولى للانتخاب تكاد ترتبط بالإغريق وبالضبط بأثينا مع أن حق الانتخاب كان مسموحا به لفئة معينة وبطريقة انتقائية اقتصرت على ملاك الأرض الأرستقراطيين، وتتحدث الدلائل التاريخية أن مدينة أثينا كان بها مجلسا للنواب استبعدت منه النساء والعبيد لأنهم محرومين من حق المواطنة الأمر الذي جعل عشر (1/10) سكان أثينا فقط من لهم حق التصويت ولذلك كان أفلاطون من بين الفقهاء والفلاسفة الذين انتقدوا هذه الطريقة في كتابه الجمهورية.[1]

ثانيا: الانتخاب عند الرمان:

تذكر بعض الأبحاث على أن تجربة الانتخاب عند الرمان لم ترقى إلى المستوى الذي حققته التجربة الإغريقية، فقد كانت روما خاضعة لنظام ملكي أرستقراطي كانت له تبعات سياسية مختلفة أبرزها التميز بين السكان، وتطور هذا النظام فيما بعد بانفتاحه على دور المشاركة الشعبية في الحكم الأمر الذي مهد إلى قيام الجمهورية، حيث قسمت الإمبراطورية الرومانية إلى إمارات على رأس كل أمارة حاكما يتمتع بسلطات واسعة.[2]

وضمن السياق تشير عدة دراسات على أن روما استفادت من الحضارة الإغريقية، لكن علي جروه في كتابه: "فضاء الديمقراطية" ذكر بأن الكثير من المؤرخين يرون بأن البذور الأولى للديمقراطية التمثيلية كانت بدايتها في عهد جمهورية روما القديمة التي ظهرت في العصور الوسطى في محاولة حقيقية لتوسيع مشاركة المواطنين من خلال الانتخاب لاختيار من يمثلهم وانسحب هذا الإجراء على كافة مناطق الجمهورية.[3]

ثالثا: تطور فكرة الانتخاب في أوروبا:

من بين أبرز الأحداث التي عاشتها أوروبا خلال عصور القرون الوسطى هي سيطرة أو قل هيمنة الكنيسة بمعتقداتها التي كانت محل انتقاد العديد من المفكرين ورجال العلم آنذاك،

[1] – علي جروه، فضاء الديمقراطية، د.د.ن، د.ط، 2013، ص 4.

[2] – نبيل دريس، المرجع السابق، ص 15.

[3] – علي جروه، المرجع السابق، ص 5.

بالإضافة إلى قوانين الإقطاع التي كانت المرجع الذي يحتكم إليه المختلفون في قضايا المجتمع والمشاكل السياسية وتأسست في ضوء ذلك مجموعة من القيم الاجتماعية التي قامت هي الأخرى على أساس الولاء، باعتباره زعيما أو رئيسا أو سيدا لهم وكانت وظيفة القانون تنظيم العلاقة بين الشعب والحاكم، واختيار الملك بناء على ثلاثة اعتبارات أولها الوراثة وثانيها الانتخاب وثالثها هو الحق الإلهي ولكن في خضم هذا الوضع كانت هناك تجاذبات وصراعات ونزاعات مبعثها كيفية إدارة الحكم ومن تكون له السلطة والسيطرة والبحث عن موازين القوة وكان الجدل الأبرز بين النخب المثقفة والنخب الحاكمة.

ويعد القديس توما الأكويني* من بين أبرز مفكري ذلك العصر وكان متأثرا بأفكار أرسطو، حيث يصف المجتمع بأنه تبادل منافع وخدمات بهدف حياة أفضل، واحتوت كتابات توما على كم من الأفكار السياسية ذات الصلة بادرة شؤون الحكم، معتبرا في هذا السياق الأرستقراطية أكثر حكمة من الديمقراطية وأن حكومة الفرد الفاضل خير من الأرستقراطية، لكنه في نفس الوقت يرى بضرورة انتخاب الحاكم ويعاونه في الحكم مجلس أرستقراطي ينتخبه الشعب.[1]

ويرى أن وظائف الدولة تنحصر في أربعة وظائف أساسية هي:

- تحقيق **الأمن** والطمأنينة وحماية الأفراد من المخاطر والجوع
- تجسيد **العدالة** الاجتماعية بواسطة **التشريعات**
- تحقيق الأخلاق للمجتمع حسب الكنيسة.
- حماية الدولة والدين والمحافظة على سياسة الكنيسة.

وبهذه الأفكار يكون توما من بين المفكرين والفلاسفة الذين ساهموا مساهمة فعالة في تطوير الفكر والسياسة، داعيا في مساره إلى ضرورة تطبيق القانون والهدف هو تحقيق العدالة كما يراها، مبرزا دور العقل في تذليل المصاعب والقضايا التي تطرح على مستوى الحكم والمجتمع

* – ولد القديس توما الاكويني عام **1224**م بإيطاليا ساهم في ازدهار الفكر السياسي الحديث والمعاصر، الف عدة كتب منها **حلم الأمراء** ورتب أنواع الحكم إلى الملكية ثم الأرستقراطية وأخيرا الديمقراطية، من بين الأفكار التي طرحها أن الحكم أمانة في عنق الجماعة كلها، وقسم القانون إلى أربعة أقسام وهي: –القانون الأزلي –القانون الطبيعي –القانون الإلهي – القانون الإنساني أو البشري الذي وضع ليلائم الجنس البشري وقسمه إلى:– قانون الشعوب – قانون مدني، ويرى توما أن الكون عبارة عن نظام مرتب .

[1]– نبيل إدريس، المرجع السابق، ص ص 20–21؛ نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص ص 139–146.

وفسر كذلك الدور المنوط بالدولة وبهذا جاءت نظرياته معتدلة محققة للتعايش بين السلطتين الروحية والزمنية.

ولم يكن الانتخاب كمفهوم ليعتلي المشهد السياسي في أوروبا في تلك العصور وما بعدها، لولا التدافع الفكري والجدل السياسي على وجه التحديد الذي قادته كوبة من المفكرين والفلاسفة والفقهاء وحتى بعض السياسيين الذين كانوا يدفعون باستمرار إلى ضرورة إرساء حق الأشخاص في الانتخاب والتصويت والمشاركة في صناعة القرار وإدارة شؤونهم، وإذا كان لابد من التفصيل يجدر بنا إثارة السؤال التالي كيف تطورت فكرة الانتخاب في أوروبا؟

كتب احمد أبو الحسن زرد تحت عنوان: "المشاركة من سمات المواطنة الفعالة" بأن فكرة الانتخاب (بالأغلبية) بدأت سنة 1265م، حيث أدخلها سيمون مونفورت في انتخاب البرلمان الإنجليزي بعد أن دخلت في تشكيله عناصر جديدة منتخبة إلى جانب رجال الدين والنبلاء كان من الصعب وقتذاك قيام المواطنين أنفسهم بمباشرة سلطات الحكم (الديمقراطية المباشرة) ومن ثم ظهرت فكرة قيام الناخبين باختيار ممثلين، وتدرجت الدول في منح هذا الحق.[1]

وتبعا للتدرج التاريخي لفكرة الانتخاب وانعكاسها على المشهد السياسي الفرنسي قبيل اندلاع ثورة 1789م، فقد كان لفرنسا منذ العصور الوسطى برلمان أو على الأصح برلمانات كانت مكونة من إقطاعيات شبه مستقلة وعند توحيدها أصبح لها **برلمان واحد مقره فرساي**، ونتيجة للوضع المالي المضطرب الذي بلغ ذروته منذ 1786م دفع الملك إلى إجراء انتخابات **برلمانية** في أفريل 1789م وهذا على سبيل المثال للحصر.[2]

الجدول رقم(01): الانتخابات البرلمانية الفرنسية 1789

نوع الانتخابات	الطبقات الممثلة	عدد المقاعد
برلمانية بفرنسا 1789	رجال الدين	291
	النبلاء	285
	ممثلو الطبقة الثالثة	578

- من إعداد الباحث

[1] - احمد أبو الحسن زرد، المشاركة من سمات المواطنة الفعالة، مقال، https://www.sis.gov.eg/Story/87364?lang=ar، نشر 18 /2014/05، تاريخ الاطلاع، 2020/04/22، ص 1.

[2] - لويس عوض، الثورة الفرنسية، المؤسسة المصرية العامة للكتاب،1992، ص ص 29-30.

لكن هذه الانتخابات لم تضع حدا للجدل الدائر آنذاك، فكانت التجاذبات سيدة الموقف وكثيرا ما طفت الصراعات على خشبة المسرح السياسي قادها مفكرون وفلاسفة وحتى قساوسة من أمثال: منتسيكيو، والأب جريجو والكونت دي نواي، وسياسيون من أمثال: ميرابو ودوبسبير وبالي وغيرهم، فتصاعد سقف المطالب خاصة في ظل بروز النقاش حول ما إذا كان الأمر يتوقف عند تطبيق آلية الانتخاب **المقيد** أو التوجه إلى أسلوب **الانتخاب العام**.[1]

- **فكرة الانتخاب المقيد والانتخاب العام:**

تحدثت الدراسات التي تم الاطلاع عليها على أن دول أوروبا تدرجت في تطبيق حق الانتخاب العام مما يعني أن الأسلوب الذي كان مطبقا هو الانتخاب المقيد أو **الانتخاب المشروط** كما تسميه بعض الدراسات.

ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي بدأت الانتخابات في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وموريست على نحو محدد، واقتصرت بداية على الأغنياء والمتعلمين.[2]

ففي فرنسا كان الاقتراع مقيداً أو مشروطاً بدفع الضرائب طبقا لدستور 1791 الأمر الذي أدى إلى استبعاد ثلث المواطنين عن الهيئة الانتخابية واستمر الوضع كذلك حتى صدور دستور 1793 الذي أقر حق الاقتراع الشامل.[3]

وذكر لويس عوض، بأنه بعد انتخاب برلمان في أفريل 1789 عقد اجتماعا في 06 ماي 1789 أين قرر نواب الطبقة الثالثة أن يكون اسمهم الجديد "**جمعية العموم**" أو "**مجلس العموم**" أسوة بالعموم البريطاني بدلا من الطبقة الثالثة لكنهم عادوا في 17 من شهر يونيو من نفس السنة ورفضوا مبدأ الفصل بين طبقات المجتمع وأعلنوا أن اسم البرلمان الجديد ليس مجلس الطبقات ولكن "**الجمعية الوطنية**" (*Asscblee Nationall*)، فوافق رجال الدين من القساوسة الفقراء على ذلك، أما طبقة النبلاء فكانت تضغط على الملك لمنع إزالة الحواجز بين الطبقات الثلاث، وفي السياق نفسه ذكر الكاتب أنه من بين رجال الدين كانوا من دعاة الإصلاح السياسي وعلى سبيل المثال للحصر **الأب جريجو** و**تاليران**، فيما كان بعضهم من انصار الملكية المطلقة أي (**النظام**

[1] – لويس عوض، المرجع السابق، ص 30.

[2] – إيمان عزبي فريحات، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928–2011، دراسة، المجلة الأردنية التاريخية، المجلد 05، لعدد 04، 2011، ص 99.

[3] – احمد أبو الحسن زرد، نفس المقال، اطلع عليه في،2020/04/22، ص 2.

القائم) وعلى رأسهم **الأب موري** ومفكرين مشهورين في تلك الفترة وبالنسبة لطبقة النبلاء ضمت شخصيات كانت مناصرة للأفكار الجديدة وفي مقدمة هؤلاء **لافاييت والدوق أجويون**، لكن أغلبيتهم كانوا متمسكين بامتيازاتهم الطبقية، بينما ضمت الطبقة الثالثة نواب أفذاف مثل ميرابو وسييز وفولني وبالي.[1] وغيرهم من الشخصيات السياسية التي كانت مقاومة للأفكار السياسية الداعية لبقاء الوضع على ما هو عليه ولم تكن هذه الطروحات والموافق إلا إرهاصات سبقت الثورة الفرنسية.

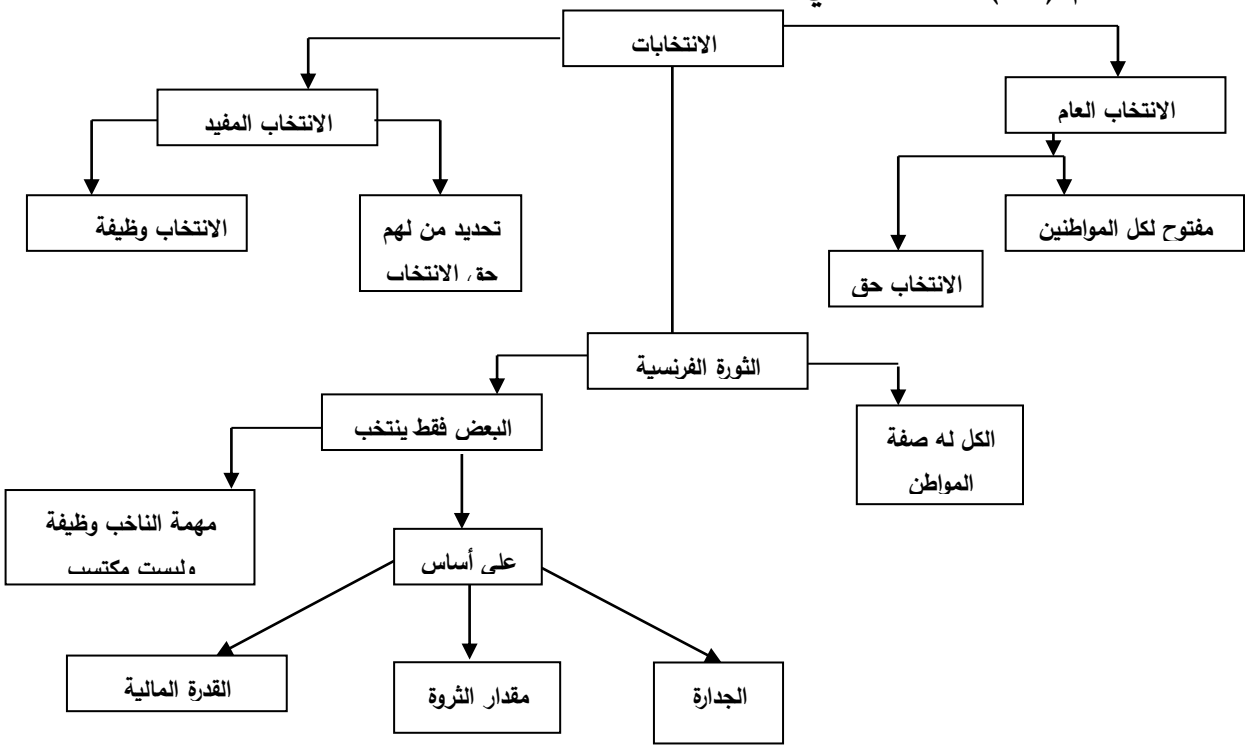
وتشير عدة دراسات أن الأخذ بالاقتراع العام بفرنسا تم منذ عهد الجمهورية الثانية، لكنه كان اقتراعا عاما للرجال فقط وثبت هذا الحق للذكور وحدهم في دستور 1848م، وتوالت الإصلاحات الانتخابية بعد الحرب العالمية الثانية أين عملت الدول الأوروبية ومنها فرنسا على إعطاء حق الاقتراع للنساء مساواة بالرجال، فصدر الأمر القانوني بالاعتراف بالأهلية السياسية للنساء وحقهن في مباشرة حق الانتخاب في 26 أفريل 1944م.[2]

وبالعودة إلى التطورات السياسية التي رافقت الثورة الفرنسية 1789م فقد نادت أصوات بضرورة أن يكون الانتخاب بطريقة علنية أي لا يحتاج الناخب الطريقة السرية فجدير بالناخبين أن يعبروا عن ذلك بطريقة علنية، حيث اغلب الانتخابات إبان الثورة الفرنسية جرت علنا برفع الأيدي، وبرر أصحاب هذا الرأي موقفهم بأن الانتخاب العلني وسيلة لإذكاء الشجاعة السياسية في سلوك الناخبين، إلا أن هذا الأسلوب لقي معارضة شديدة من قبل كبار الفقهاء والمفكرين معتبرين التصويت العلني إنما كان لضمان إيجابية النتائج وفقا لرغبات السلطة ولقد دافع منتيسكيو عن الانتخاب السري، معتبرا الانتخاب العلني يمهد للأعيان وسراة الثورة لفرض رغباتهم .

[1] –لويس عوض، نفس المرجع، ص–ص 29–30.

[2] – سعد المظلوم العبدلي، المرجع السابق، ص 41.

الشكل رقم (01): الانتخاب في ظل الثورة الفرنسية



– الشكل: من إعداد الباحث

وفي إنجلترا كان الجسم الانتخابي في سنة 1830 م محددا حيث يتمتع 4% فقط من السكان بحق الاقتراع العام إلى غاية 1918 حيث تم إقرار الاقتراع الشامل للنساء والرجال.[1]

فالاقتراع خلال القرن 18 اقتصر على الطبقة البورجوازية إلى أن أقر البرلمان الإنجليزي أول إصلاح انتخابي تم بموجبه منح حق الانتخاب في الحضر لكل مالك أو مستأجر لعقار تبلغ إجارته 10 جنيهات ولكل حائز لأرض يبلغ دخلها السنوي 50 جنيها، ثم توالت الإصلاحات الانتخابية إلى أن تم إقرار مبدأ الاقتراع العام مع صدور قانون 06 فبراير 1918م.[2]

أما في الولايات المتحدة فقد اختلف الوضع من ولاية إلى أخرى إذ اشترطت بعض الولايات إجادة القراءة والكتابة كي يمنح المواطن حق الانتخاب، كما فرض بعضها ما سمى بالرسم الانتخابي (***Poll Taxes***)، ولم يلغ إلا بناء على التعديل 24 للدستور الذى تم التصديق عليه في 24 فبراير 1964م، وعلى الرغم من أن المرأة كانت تمثل غالباً في الهيئات الانتخابية في القرون الوسطى، إلا أنها لم تمنح حق الانتخاب إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتعد **ولاية**

[1] – أحمد أبو الحسن زرد، نفس المقال، تاريخ الاطلاح،2020/04/22، ص 2.

[2] – سعد مظلوم العبدلي، المرجع السابق، ص 41.

يـومنج الأمريكيـة السباقة في منح حق الانتخاب للمرأة في عام 1869، ثم تبعتها الولايات الأخرى.[1]

فقد كانت المرأة خارج الحسبة السياسية في العقل الغربي منذ الحقبة اليونانية، واستمرت إلى القرن العشرين حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية المرأة حق التصويت لانتخاب الرئيس في عام 1920 ولم تمنح فرنسا المرأة حقها في التصويت إلا بعد أكثر من مائة وخمسين عاما على الثورة الفرنسية. ولعل آخر دولة غربية منحت المرأة حقها في التصويت كانت سويسرا، حيث جرى استفتاء عام 1971 حصلت المرأة السويسرية من خلاله على حقها في التصويت.[2]

رابعا: الانتخاب في التاريخ الإسلامي:

تشير جل الدراسات والأبحاث التي خاضت في هذه المسالة أن فكرة الانتخاب أو دعنا لنقول آلية الانتخاب عبر التاريخ اللاسامي وتحديدا المرحلة الممتدة من الفترة التي أعقبت هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى غداة استقلال البلدان الإسلامية من تحت الاستعمار الأوروبي الحديث، حيث في هذا المجال الزمني وبطبيعة الحال إذ أسقطنا الانتخابات التي كانت تنظمها سلطات الاحتلال في الدول التي استعمرتها، لم يكن الانتخاب بالطريقة التي يقرها العالم اليوم لكن بالتأكيد كان ما يتشابه مع مفهوم الانتخاب.

أ- في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

يشير فهد بن صالح العجلان في كتابه "الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي" أن هناك من الوقائع التاريخية التي سجلت ما يمكن اعتباره مشابها للانتخابات في العصر الراهن أو على الأقل يتقاطع معها في العديد من المحطات.

ومن الوقائع التي يستدل بها في هذا الشأن "**بيعة النقباء** حيث بايع الأنصار النبي صلى الله عليه وسلم في **العقبة** فقال عليه السلام" أخرجوا إليّ منكم اثنى عشر نقيبا يكونون على قومهم بما فيهم" و عرفاء وفد هوازن ذلك أن وفد هوازن جاء للنبي مسلما مبايعا، وطلب النبي أن يرجع

[1] – أحمد أبو الحسن زرد، المرجع السابق، ص 2.

[2] – نايف بن نهار، الديمقراطية كما هي، من الديمقراطية المجردة إلى الديمقراطية المؤدلجة، دار عقل للنشر، دمشق-سوريا، ط3، 2015، ص ص 66-77.

إليهم أموالهم فستأذن النبي الناس في ذلك، فأشاروا برضا..". وعلاقة ذلك بالانتخاب ما في الواقعتين هو الرجوع إلى الناس في اختيار من ينوب عنهم.[1]

ب- في عهد الخلفاء الراشدين:

تشير كتب السيرة وحتى المؤرخين أنه بعد **وفاة** الرسول صلى الله عليه وسلم ترك مسألة اختيار من تكون له الخلافة أو رئاسة وإدارة شؤون الدولة للمسلمين، من دون أن يعيّن خليفة عليهم، فأمّروا أبا بكر الصديق، الذي سار على نهجه لمدة ثلاث سنوات، ولكن أبا بكر الصديق قبل وفاته ارتأى تعيين عمر بن الخطاب خليفة على المسلمين، وحدث الإجماع على الفاروق ابن الخطاب.

وفي الخلافتين كانت المبايعة هي الانتخاب، الذي يحدث بحضور المبايع. وبعد أكثر من عشر سنوات قضاها عمر بن الخطاب أميرا للمؤمنين خالف صاحبه أبا بكر الصديق فمن يخلفه، وترك الأمر ما بين ستة رجال من الصحابة الكبار، ومنح للمسلمين الخيار، ما بين الزبير بن العوام وعلي بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمان بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعثمان بن عفان، وحدث ما يشبه الانتخاب البرلماني، حيث راح عبد الرحمان بن عوف يسأل الأنصار والمهاجرين عن رأيهم، ثم بدأ كل صحابي يمنح صوته لمن اختاره، وينسحب، حتى بقي الأمر بين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وحدثت المبايعة لابن عفان.[2]

ويمكن الحديث هنا أيضا عن البيعة العامة التي كانت تعقد لكل خليفة، حيث يقوم كل خليفة في المسجد ثم يبايعه الناس وهنا تتجلى **مشاركة الناس في الاختيار**، وفي ذلك ما يشبه الانتخاب في العصر الحالي.[3]

ج- ما بعد الخلفاء الراشدين:

بناء على العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت الشأن السياسي الذي أعقب عهد الخلفاء الراشدين، أن عملية إسناد السلطة أو الحكم في البلاد الإسلامية سارت في مراحل زمنية

[1] – فهد بن صالح العجلان، المرجع السابق، ص 23.

[2] – عبد الناصر بن عيسى، الانتخابات في الإسلام بين شورى الخلافة الراشدة والتوريث، مقال، الشروق أونلاين، 27/03/2014، اطلع عليه في، 2020/04/27.

[3] – فهد بن صالح العجلان، المرجع السابق، ص 24.

معينة على خطى الخلفاء الراشدين لكن الأمر تغير بعد تولي الأمويين والعباسيين الحكم الذي أصبح حكما وراثيا.

وفي هذا السياق يشير احمد مبارك البغدادي في كتابه " الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي "بأن أهل العقد والحل **(الفقهاء)** لم يمارسوا **دور انتخاب** المرشح الأفضل للإمامة منذ أن تغير الحكم مشيرا في ذلك إلى بداية حكم معاوية بن أبي سفيان[1]، وبالرغم من ذلك حمل التاريخ الإسلامي وقائع تتعلق بإشراك الناس في اختيار الحاكم وعزله الأمر الذي يمكن تفسيره بأنه أسلوب يلتقي مع فكرة الانتخاب في عصرنا الراهن.

وتستخلص بعض الدراسات من وقائع سجلها التاريخ الإسلامي بعد الخلفاء الراشدين ما يثبت أن اختيار من يتولى شؤون المواطنين كان يتم بناء على استشارتهم ورضاهم، والاستدلال بحادثة معاوية بن أبي سفيان عندما ولى عبيد الله بن زياد واليا على البصرة فحل هذا الأخير ذات مرة على معاوية ومعه وفد من أشراف الناس فاثنوا على عبيد الله بن زياد خيرا إلا الأحنف بن قيس الذي لم يثن عليه، فعزله معاوية لأجل ذلك وقال اطلبوا واليا ترضونه.[2]

وعلى العموم أن الجذور التاريخية لفكرة الانتخاب ومنحنى تطورها يؤكد بأن الإنسان ظل يسعى بكل الطرق التي يراها مشروعة من أجل إيجاد الأسلوب الأمثل الذي من خلاله تتم عملية إسناد وتداول السلطة، فكان الانتخاب هو الأرضية التي التقى حولها الجميع سلطة ومعارضة وفاعلين، وتولدت هذه القناعة بعد محطات تاريخية كشفت عن إرادة سلطة جادة غير هازلة عملت على البقاء في الحكم بالشكل الذي كانت تراه مناسبا لإدارة المجتمع، حتى وإن أدى هذا إلى حرمان فئات عريضة من الناس المشاركة في الانتخاب أو اختيار من يمثلونهم وينوبون عنهم، إرادة تجسدت في الانتخاب المقيد أو المشروط حيث أصحاب هذا الرأي قيدوا إرادة الانتخاب بالثروة والمال، فيما ربطها البعض الآخر بالمستوى التعليمي وبدفع الرسوم والضرائب، أما المرأة فكانت غير معنية بهذه الإرادة في دول أوروبا قاطبة أثناء وبعد السنوات التي أعقبت القرون الوسطى.

---

[1] – احمد مبارك البغدادي، الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي، مؤسسة الشراع للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1984، ص 177.

[2] – فهد بن صالح العجلان، المرجع السابق، ص 25.

- **أنواع الانتخابات:**

المقصود بأنواع الانتخابات هي الولاية أو الشؤون التي يخضع الفوز بها أو بمقاعدها لآلية الانتخابات، وتقف الدراسات في حقل العلوم السياسية في عالمنا الراهن عند الأنواع التالية:

أ-الانتخابات الرئاسية:

الرئاسة: "مصدر رأس القوم إذا فيهم رئيسا أي كبيرا مطاعا فيهم" والانتخابات الرئاسية تجرى أو تقام عبر مختلف الدول لتسمية واختيار رئيسا للبلاد، وتجرى بطريقتين، الطريقة الأولى مباشرة حيث عملية اختيار أو انتخاب رئيس الدولة تتم مباشرة، أي يقوم جميع ممن يحق لهم الانتخاب أو بالأحرى المواطنون المسجلون في قوائم الناخبين الإدلاء بأصواتهم لاختيار رئيسا من بين عدد من المترشحين ويفوز بهذا المنصب من حاز اغلبيه الأصوات، بينما في الطريقة الثانية يختار الناخبون من يمثلهم فيقوم هؤلاء بعد اختيارهم التصويت على الرئيس من بين عدد من المترشحين، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مثال لذلك للحصر.[1]

ويشير أريك بيورنلود في كتابه: "ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة -مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية " تحت عنوان "أنواع الانتخابات " إن الانتخابات التي تجتذب الانتباه الدولي عادة ما تكون منافسات وطنية على مناصب سياسية مثل الرئاسة أو البرلمان.[2]

ب-الانتخابات البرلمانية:

إن أصل كلمة برلمان هو اسم لمداولة الملوك مع الرعية، ثم أطلقت التسمية على الاجتماع الذي تتم فيه تلك المداولة وبتطور الأحداث السياسية وتراكم تجارب الحكم صار المفهوم يدل على المكان أو دار التشريع التي يلتقي فيها ممثلو الشعب للتشريع والتقنين فانتقلت مباشرة سلطة الحكم من الملك إلى البرلمان[3]، وتعرف كلمة برلمان في قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة، الرائد، لسان العرب، القاموس المحيط. قاموس عربي عربي بما يلي:

[1] – فهد بن صالح العجلان، المرجع السابق، ص 17.

[2] – أريك بيورنلود، ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة -مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية، ترجمة: **نادية** خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط 1، القاهرة، 2013، ص 47.

[3]– فهد بن صالح العجلان، المرجع السابق، ص 17.

-بَرْلَمان:

جمع بَرْلَمانات: (السياسة) هيئة تشريعيّة عُلْيا في الحُكم الديمقراطي، تتكون مِن عدد مِن النُّوّاب المُمَثِّلين عن الشَّعب، ويُعْرف كذلك باسم مجلس النّوّاب، ومجلس الأمّة، ومجلس الشّعب، والمجلس الوطنيّ، وأطلق هذا المصطلح (برلمان) على التشريع البريطاني الذي يرجع إلى سنة 1275 وأخذت به العديد من الدول الأخرى. وتعمل البلدان التي لديها برلمان بالنظام البرلماني عوض النظام الرئاسي. فتُشكَّل الحكومة من الحزب الذي لديه أغلبية المقاعد في البرلمان ثم تكون لها السلطة التشريعية إلى أن تفقد أغلبيتها في البرلمان عن طريق الانتخابات أو عن طريق تصويت سحب الثقة.[1]

والبرلمان مبني على فكرة النيابة، وعليه فان البرلمان لابد أن يكون منتخبا من قبل الشعب، حيث يباشر سلطة حقيقية لمدة معينة تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الجزائر على سبيل المثال للحصر مدة عهدة البرلمان المشكل من غرفتين كما يلي: المجلس الشعبي الوطني 05 سنوات، ومجلس الأمة 06 سنوات، والبرلمان لا يمثل دائرة معينة فقط بل ينوب عن كافة المواطنين، ويفترض في البرلمانات الديمقراطية أن تكون أكثر استقلالية وتمارس سلطتها التشريعية والرقابية بكل حرية لأنها تمثل الإرادة الشعبية.

ب-الانتخابات المحلية:

تسميها بعض الدراسات الانتخابات البلدية والمراد بها إدلاء الناخبين بأصواتهم لاختيار الأعضاء المراد انتخابهم لعضوية المجالس البلدية، وعادة ما تقترن هذه الانتخابات مثال الجزائر بانتخابات المجالس الولائية ويعد هذا النوع من الانتخابات من بين أدق الانتخابات للأسباب التالية:[2]

- تقرب المواطن من سلطة اتخاذ القرار.
- قدرة الناخبين على معرفة من يختارون من بين المرشحين.
- تمس حاجات المواطنين مباشرة.

[1] – انظر، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تاريخ الاطلاع: 2020/05/08.

[2] – فهد بن صالح العجلان، المرجع السابق، ص 19.

- تتم في نطاق ضيق مما يمنح القدرة للناخبين اختيار الأفضل والأقدر والأكفأ من بين المرشحين.

كما أن هناك أهمية بالغة أيضا للانتخابات التي تتمخض عنها مجالس تأسيسية مسؤولة، عن وضع الدساتير الجديدة وكذلك الاستفتاءات العامة والرجوع للشعب والممارسات الانتخابية الأخرى حول قضايا ومسائل أساسية كاستقلال واتفاقيات السلام أو الترتيبات الدستورية[1]، وتطرقت العديد من الدراسات للاستفتاء الشعبي بإسهاب على أساس أنه نوع من أنواع الانتخابات وتتوقف عند هذا المفهوم بالتفصيل مع أنه يمكن إدراجه ضمن المفاهيم القريبة أو التي لها علاقة بمفهوم الانتخاب، وبما أننا نبحث في موضوع الانتخاب وعلاقته بالانتقال الديمقراطي، فضلنا إدراج الاستفتاء الشعبي كنوع من أنواع الانتخابات، باعتبار من القواعد الديمقراطية.

د-الاستفتاء الشعبي:

استفتاء: جمع استفتاءات، مصدر استفتى. سؤال أو أكثر يوجَّه إلى عدد من الناس للإجابة عنه لمعرفة رأيهم في أمر معيّن استفتاء شعبيّ: (السياسة) لجوء السلطات العامّة إلى الشَّعب ليُبدي رأيه في موضوع ما عن طريق التصويت عليه، فإمّا أن يقرَّه أو يرفضه، اِسْتِفْتاءٌ لِمَعْرِفَةِ رَغْبَةِ الشَّعْبِ لاَ بُدَّ مِنْ تَنْظِيمِ الاسْتِفْتاءِ: -اِقْتِراعُ النَّاخِبِينَ لِلإِدْلاَءِ بِآرائِهِمْ في قَضِيَّةٍ دُسْتورِيَّةٍ أَوْ حَدَثٍ سِيَاسِيٍّ هامٍّ، يُهِمُّ حَيَاتَهُمْ وَمُسْتَقْبَلَهُمْ .[2]

استفتاء (*Referndum*): هو الرجوع للشعب في المسائل الهامة لأمن الوطن ومستقبله وتعديل الدستور، وفيه تطرح المسائل بشكل مباشر على الناخبين ليعلنوا موافقتهم أو رفضهم لهذا الأمر، ويرتبط حق الاستفتاء بحق الانتخاب العام وحق الاستدعاء (*Right of Recall*) وكلها أساليب ديمقراطية لمعرفة رأي الشعب[3]، **واستفتى:** يستفتي، استفت، استفتاء، الرجل، طلب رأيه في مشكلة قال تعالى: (فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا). الآية 11 سورة الصافات. [4]

---

[1] – أريك بيورنلود، المرجع السابق، ص 47.

[2] – انظر، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تاريخ الاطلاع، 2020/05/08، الساعة 23 و8 دقائق.

[3] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 39.

[4] – القاموس الجديد للطلاب، علي بن هادية وآخرون، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 7، الجزائر،1991، ص 47.

وهنا تكمن أهمية القيم والمعاني التي تؤسس لها عملية الاستفتاء في حاضر ومستقبل الدول والمجتمعات. ويشير فهد بن صالح العجلان في كتابه الذي أوردنا ذكره سلفا بأن الاستفتاء الشعبي، هو عرض موضوع من الموضوعات على الشعب لمعرفة رأيهم بالموافقة أو الرفض، والاستفتاء صورة من صور تطبيق الديمقراطية[1] والاستفتاء أو (الاقتراع العام) فيطلب من المواطن إبداء رأيه في الموافقة أو عدم الموافقة على انتخاب رئيس معين، أو الموافقة على مشروع معين، والاستفتاء هو طلب الفتوى أو الرأي في مسألة، وهو عرض موضوع عام على الشعب لأخذ رأيه فيه بالموافقة أو الرفض.[2]

ومما سبق يمكن القول بأن الاستفتاء آلية من الآليات المعبرة بصورة فعلية عن المشاركة الشعبية في حسم المواقف التي تعرضها السلطة على مواطنيها، والاستفتاء مؤشر دال على الممارسة الديمقراطية واحترام إرادة الشعب في القضايا والمسائل المصيرية، وهو صورة مماثلة للانتخاب، وتتوقف بعض الدراسات عند أقسام الاستفتاء الشعبي.

-مفاهيم وقيم ذات العلاقة بالانتخاب:

أ-الاقتراع:

اقتراع: مصدر اقترعَ – (السياسة) عمليّة يبدي بواسطتها أعضاء جمعيّة أو هيئة سياسيّة رأيهم في قرار أو قضيّة ما، مجموع العمليات الانتخابيّة مع اقتراع وفرز أصوات وإعلان النّتائج، حقّ الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية اقتراع، هو أن يدلي المواطن بصوته في تصويت أو انتخاب ويقال اقتراع متحيّز، وتعني بالإنجليزية: *weighted ballot*– اقْتِراع تَقَدَّمَ النَّاخِبُونَ إلَى صُنْدُوقِ الاقْتِرَاعِ ويقال الاقْتِرَاعُ السِّرِّيُّ، حَقُّ الاقْتِرَاعِ حَقٌّ مُقَدَّسٌ لِكُلِّ مُوَاطِنٍ، اقتراع، حق الانتخاب، تمتاز المجتمعات الديمقراطية بالاقتراع العام ويعني أن لكل الراشدين الحق في الانتخاب، طريقة للتصويت تستخدم كبديل لرفع الأيدي وحماية حق الأفراد الأعضاء في السرية، اقتراع سري : انتخاب يتم في سرية أي أن المنتخِب لا يجبر على كشف من انتخب عليه.[3]

---

[1]– فهد صالح العجلان، المرجع السابق، ص 361.

[2] – خالد احمد الشنتوت، الانتخابات أمانة وشهادة، ط3، د.د.ن، د.م، 2008، ص 20.

[3] – لمعلومات أكثر يمكن العودة إلى الرابط، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تاريخ الاطلاع، 2020/05/10.

ب-التصويت:

التصويت، إبداء الرَّأي كتابةً أو مشافهةً في موضوع يُقرَّر أو شخص يُنْتَخب، والجمع : أصواتٌ صوَّت على كذا : أَدْلى برأيه وأعرب عنه من خلال عمليّة انتخابيّة :-صوَّت على القانون، صوَّت في الانتخابات انتخب؛ أعطى صوتَه للمرشَّح الذي اختارَه : له حقّ التَّصويت، مُنِحَت النِّساءُ حقَّ التّصويت، صَوَّتَ فِي الاِنْتِخَابَاتِ، اِقْتَرَعَ، أَدْلَى بِصَوْتِهِ، أَيْ بِوَرَقَةِ الاِقْتِرَاعِ، صَوَّتَ لَهُ، اَيَّدَهُ بِإِعْطَائِهِ صَوْتَهُ فِي الانْتِخَابِ و الصَّوْتُ الرأْي تبديه كتابة أو مشافهةً في موضوع يقرَّر أو شخص ينتخب.[1]

ومن خلال استعراضنا لهذين المفهومين يتجلى تداخلهما وتطابقهما مع مفهوم الانتخاب، بل لا يمكن الحديث عن انتخاب دون وجود اقتراع وتصويت يوم الانتخاب من تأدية الناخب لاختيار من بين المترشحين من يمثلونه أو ينوبون عنه في المجالس المنتخبة أو النيابية سواء على المستوى الوطني إذا تعلق الأمر بالبرلمان أو مجلس الشعب أو المجلس النيابي حسب نظام كل دولة أو المجالس الشعبية المحلية الولائية والبلدية.

والتصويت والاقتراع كجزئية مهمة من جسم العملية الانتخابية يمثلان مؤشر على الممارسة الديمقراطية، وبناء عليهما تتحدد مدى فعالية وحقيقة وسلامة العملية الانتخابية ذاتها، لكن هناك من لا يفرق بين هذين المفهومين ومفهوم الانتخاب، فقد تبين لنا في سياق بحثنا أن العديد من الدارسين والباحثين يدرجون هذين المفهومين ضمن مردفات الانتخاب والعكس، وبالرغم من ذلك لا يشكل الأمر اختلافا جوهريا بل في الحالتين يتم التعبير عن هدف واحد هو تجسيد قيم وأبعاد الفعل الديمقراطي والمشاركة الشعبية في صناعة القرار وإدارة شؤون الحكم وإسناد وتداول السلطة.

وفي السياق تتحدث عدة دراسات عن مفاهيم وقيم أخرى ذات الصلة بالانتخاب ومنها ما يلي:

ج-الاعتراض الشعبي:

يقصد بالاعتراض الشعبي أحقية الناس أو المواطنين الاعتراض على القرارات التي قد تتخذها الحكومة أو البرلمان أو حتى رئيس الجمهورية.[2]

---

[1] – لمعلومات أكثر يمكن العودة إلى الرابط، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تاريخ الاطلاع، 2020/05/12.

[2] – فهد صالح العجلان، المرجع السابق، ص363.

والاعتراض الشعبي يعبر بطريقة أو بأخرى عن أحد أبرز قواعد الممارسة الديمقراطية وفي حال الاستجابة للاعتراض الشعبي من قبل السلطة وتراجعها عن هكذا قرار يكون للفعل الديمقراطي والإرادة الشعبية دور حقيقي في صناعة القرار وإدارة الشأن العام ومشاركة المواطنين في الحكم.

د-الاقتراح الشعبي:

يشير مفهوم الاقتراح الشعبي إلى أحقية الناس أو المواطنين اقتراح بعض المشاريع والقوانين والتعديلات لكي ينظر فيها البرلمان والحكومة أو السلطة.[1]

وفي حال الاستجابة للاقتراحات الشعبية فإن هذا يؤسس لأحد اعلى مراتب الممارسة الديمقراطية وأرقاها، بل ويعد من العناصر المحفزة للمشاركة السياسية ويمهد لبناء الثقة بين الحكام والمحكومين، ونعتقد أن الأخذ بالاعتراض الشعبي وإدراج المقترحات التي يدلي بها المواطنون في قضايا معينة تعرض عليهم من قبل الحكومة أو سلطة يساهم في تحقيق الرضا بين المواطن والسلطة.

وعلى العموم فان المفاهيم التي تم التطرق إليها يمكن القول أنها جزء لا يتجزأ من جسم الانتخابات على اعتبار أن الاستفتاء أو التصويت وحتى الاعتراض والاقتراح الشعبيين مفاهيم تلتقي مع الانتخاب عند جملة من النقاط المفصلية كمشاركة المواطنين في إبداء الرأي حول مسالة ما تهم حاضر ومستقبل الدولة والشعب معا أو التصويت على قائمة انتخابية تتوفر على عناصر لها من الكفاءة والاقتدار ما يجعلها قادرة على تمثيل تطلعات المواطنين، وإذا تعلق الأمر بالاقتراح والاعتراض، فإن ذلك لا يختلف عن باقي المفاهيم بل ويصب في المصب الذي ترمي إليه الانتخابات.

المطلب الثالث: النظم الانتخابية وأشكال الإدارة الانتخابية

تخضع الانتخابات لقواعد تنظيمية وإدارية وإجراءات قانونية عبر مختلف الدول وعلى مستوى جميع النظم السياسية السائدة سواء التي تعرف بأنها نظم غير ديمقراطية، أو تلك التي تصنف ضمن خانة النظم السياسية الديمقراطية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من النظم الانتخابية وأشكال من الإدارة التي تشرف على العملية الانتخابية في مختلف مناطق العالم. "فليس

[1] – المرجع نفسه، ص 364.

هناك سبيل واحد لممارسة الانتخاب، بل هناك سبل متعددة، ومن ثم فقد تعددت نظم الانتخاب، لذا فهو أما أن يكون مباشرا أو غير مباشر، وذلك بحسب عدد المراحل التي يتم بها اختيار من يتولى السلطة، أو أن يكون فردي أو بالقائمة".[1]

أولا: النظم الانتخابية

تعتبر مسألة تصميم النظم الانتخابية مكونا أساسيا في العمليات الانتخابية، وهي التي لا يمكن التطرق إليها بمعزل عن مسائل البناء الدستوري والمؤسسي، باعتبارها نقطة مفصلية وحيوية لمجالات أخرى متعددة مثل إدارة الصراعات، وتمثيل المرأة والشباب والكفاءات أو تطوير وتفعيل النظم الخاصة بالأحزاب السياسة، فتصميم النظام الانتخابي بشكل صحيح يسهم في إنجاح عملية التحول السياسي، بالإضافة إلى الإسهام في رفع مستويات المشاركة الشعبية، الأمر الذي يمهد لظهور ممثلين شرعيين لهم القدرة على معالجة التطلعات حاضرا ومستقبلا. أما وإن تم التعاطي مع هذه المسألة بشكل خاطئ فقد يسهم ذلك في الخروج عن المسار الصحيح باتجاه الديمقراطية والاستقرار السياسي[2]، كما أن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتحاب فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على:[3]

- طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية.
- كيفية تسجيل الناخبين.
- كيفية تصميم أوراق الاقتراع.
- كيفية فرز الأصوات.
- جوانب أخرى للعملية الانتخابية.

وهناك الكثير من التعريفات للنظم الانتخابية تشير إلى العديد من التفاصيل، ومن بين التعريفات ما يلي:

---

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 239.

[2] – انظر، كارينا بيرلي، تصدير، دليل أشكال النظم الانتخابية، ترجمة ايمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ط3، 2010، ص 5.

[3] – اندرو رينولدر وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة ايمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (International IDEA) ط3، 2010، ص 19.

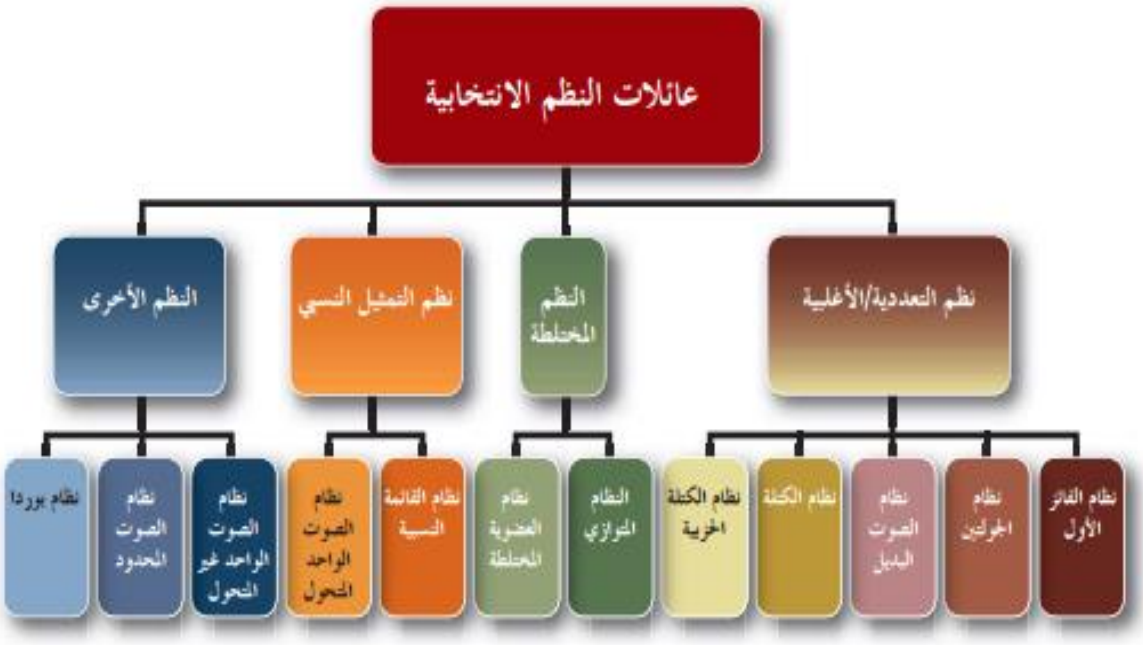
أ-تعريف النظام الانتخابي:

هو آلية ترجمة الأصوات الانتخابية إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة وهذا التعريف يشمل ثلاثة عناصر أساسية:[1]

- حجم الدائرة الانتخابية ويقصد به عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.
- الصيغة الانتخابية، وتتعلق بكيفية تحديد الفائز بمقعدها.
- بنية ورقة الاقتراع.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة القواعد التي تعمل في الأساس على ترجمة الأصوات التي أدلي بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون بها[2*]، وضمن مؤلفه المشار إليه سلفا يستعرض ثامر كامل محمد الخزرجي مجموعة من النظم الانتخابية.

الشكل رقم (02): عائلات النظم الانتخابية:



- **المصدر: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.**[3]

---

[1] – ستينا لارسرود، ريتا تافرون، التصميم من أجل المساواة–النظم الانتخابية ونظام الكوتة: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، ترجمة عماد يوسف، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)،2007، ص5.

[2] – اندرو رينولدر وآخرون، المرجع السابق، ص 19.

[*] – انظر، ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 239–242.

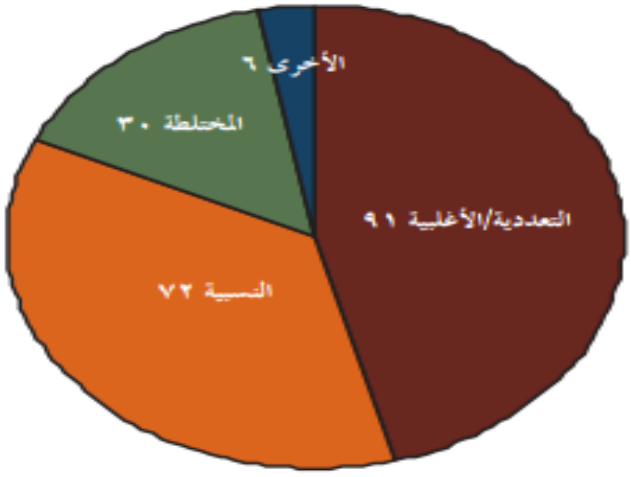
[3] – دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص44 – http://boulemkahel.yolasite.com .

وقسمت بعض الدراسات النظم الانتخابية إلى أربع عائلات هي:[1]

- نظام الأغلبية.
- نظام التمثيل النسبي.
- النظم المختلطة.
- النظم الأخرى.

والشكل رقم(04) يبين نسبة تطبيق كل نظام انتخابي في بلدان العالم، أو بالأحرى عدد البلدان والأقاليم التي تتبع كل عائلة من النظم الانتخابية المتعارف عليها في العالم:

الشكل رقم (03): البلدان والأقاليم التي تتبع كل عائلة من النظم الانتخابية



- **المصدر: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.**[2]

وما يهمنا في هذا هو مخرجات النظام الانتخابي وفي صدارتها نزاهة وشفافية وحرية العملية الانتخابية ومدى مساهمة النظام الانتخابي في تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي وجعل الانتخابات آلية حقيقية نحو التحول السياسي المفضي بطبيعة الحال إلى فرز ممثلين شرعيين يتمتعون بكفاءة عالية، ومصداقية لدى الناخبين قادرين على المساهمة في الاستجابة إلى حاجيات وتطلعات المواطنين. وانتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي.

[1] – أندرو رينولدر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 44-46.

[2] – البلدان والأقاليم التي تتبع كل عائلة من النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 50 http://boulemkahel.yolasite.com

ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة، في الوقت الذي تتركز الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكّنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة.[*1]

ولقد اثبت نظام الانتخاب أنه الوسيلة الأجدر للاختيار والحكم التمثيلي ومن ثم اصبح جوهر عملية التحول الديمقراطي .وفي ظل نظام الانتخاب، يكون الجميع على قد المساواة، لاسيما الفئات الأكثر حرمانا، في المشاركة والتأثير في ممارسة الحكومة وسياساتها، وتتطلب الإدارة الفاعلة لأنظمة الانتخابات وجود مؤسسات مستديمة، عادلة، مستقلة، وتشمل على وجه الخصوص أجهزة إدارة الانتخابات التي يتوافر لها شرعية تنفيذ القوانين وضمان النزاهة في التعاون مع الأحزاب والمواطنين[2]، والنظم الانتخابية لا تخلوا من العيوب كما أنها تتوفر على مزايا ويبقى التفاوت بين المزايا والعيوب هو المعيار الذي تتم على أساسه اختيارات الدول أثناء ممارسة العملية الانتخابية.

وأثبتت التجربة العالمية أن النظام الانتخابي لا يبنى على فراغ، إنما يعتمد على العوامل الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، ولا يوجد نموذج موحد جاهز بل ينبغي أن تختار كل دولة ما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ودرجة تقدمها الحضاري، والمستوى الثقافي والتعليمي السائد، ومن ثم يكون النظام الانتخابي الأصلح لهذه الدولة أو تلك هو النظام الذي تكون عيوبه أقل من مزاياه[3]، وخلصت العديد من البحوث والدراسات إلى ضرورة اعتماد جملة من المعايير أثناء بناء وتصميم النظم الانتخابية.

---

[1] – لمحة عامة حول النظم الانتخابية، شبكة المعرفة الانتخابية، G،A.C.E WWW.ACEPROJECT.OR، تاريخ الاطلاح،2020/05/22.

[*] – انظر، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية (International IDEA)، 2010، ص 50.

[2] – رفائيل لوبيز بنتور، أجهزة إدارة الانتخابات مؤسسات لإدارة الحكم، مكتب تطوير السياسات برامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يذكر المترجم، 2000، ص 5.

[3] – غنية شليغم، نعيمة ولد عامر، أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي–حالة الجزائر، مقال، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص 181.

ب-معايير تصميم النظم الانتخابية:[1]

- تحقيق مستويات التمثيل: التمثيل الجغرافي، التوزيع الإيديولوجي، انعكاس الواقع الحزبي-السياسي.
- جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى.
- توفير المحفزات لتحقيق المصالحة.
- تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة.
- إخضاع الحكومة والمنتخبين للمساءلة.
- تحفيز قيام الأحزاب السياسية.
- تحفيز المعارضة التشريعية والرقابة.
- استدامة العملية الانتخابية.
- اخذ المعايير الدولية بالحسبان.

ج-أهمية النظم الانتخابية:[2]

- ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد.
- تعد مؤسسة سياسية يسهل التلاعب بها، إن إيجابا أو سلبا.
- تشجع وتلزم أحيانا قيام الأحزاب السياسية.
- من شأنها أن تفاقم التوتر أو تسهم في تهدئته.

وعلى العموم، فإن النظم الانتخابية تمثل الأداة والوسيلة التي من خلالها تتم العملية الانتخابية في أي بلد من البلدان، بل إن نجاح أي انتخابات يتوقف على اختيار النظام الانتخابي الملائم، الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة ويحفز جميع الأحزاب الفاعلة وقوى المجتمع المدني للعب الأدوار الأولى في التغيير نحو الأفضل سياسيا، ويدفع بأسباب الانتقال الديمقراطي إلى ارض الواقع حتى لا تبقى مجرد عناوين مكتوبة، ويعزز قيم الشفافية والمساءلة وإقحام الموطنين في إدارة شؤون الحكم وهذا من شانه يؤدي إلى الاستقرار ونزع كل مسببات التوتر والنزاعات.

---

[1] – انظر، لمحة عامة حول النظم الانتخابية، شبكة المعرفة الانتخابية، G،A.C.E WWW.ACEPROJECT.OR،

[2] – أندرو رينولدر وآخرون، المرجع السابق، ص ص20-21.

ثانيا: أشكال الإدارة الانتخابية:

قبل التطرق لأشكال الإدارة الانتخابية لابد من الوقوف عند اهم التعاريف للإدارة الانتخابية.

أ – تعريف الإدارة الانتخابية:

تعرف الإدارة الانتخابية على أنها المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونيا والتي يتحدد الهدف من قيامها بإدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية لتنفيذ العمليات الانتخابية والاستفتاءات على مختلف أشكالها.[1]

وتعرف كذلك: بأنها الجهاز الإداري المسؤول عن إدارة العملية الانتخابية، الإشراف على مكوناتها الرئيسية، ويطلق عليها تسميات عدة منها لجنة الانتخابات، اللجنة المركزية للانتخابات، اللجنة العليا للانتخابات وغيرها ويمكن أن تشكل جهازا إداريا مستقلا تماما أو أن تتبع لإحدى الإدارات الحكومية القائمة.[2]

ب – الأشكال الرئيسية للإدارة الانتخابية: [3]

-الإدارة الانتخابية المستقلة

هي الإدارة الانتخابية القائمة في البلدان التي تقوم على تنظيم وإدارة انتخاباتها هيئة مستقلة تعمل كمؤسسة منفصلة كليا عن السلطة التنفيذية ولها ميزانيتها الخاصة بها والتي تقوم بإدارتها بشكل مستقل.

-الإدارة الانتخابية الحكومية

تقوم الإدارة الانتخابية الحكومية في البلدان التي تعمل فيها السلطة التنفيذية على تنظيم وإدارة العمليات الانتخابية من خلال احذى الوزارات كوزارة الداخلية.

-الإدارة الانتخابية المختلطة

هي الإدارة الانتخابية المختلطة التي تقوم عادة على مكونين رئيسيين (مؤسسة انتخابية مستقلة وأخرى حكومية) يشكلان تركيبة مزدوجة للإدارة الانتخابية.

---

[1]– ألان وول، كارل دنداس، وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية –، دليل المؤسسة الدولية والانتخابات، ترجمة ايمن أيوب،2006، ص 23.

[2] – أندرو رينولدر وآخرون، المرجع السابق، ص 218.

[3] – ألان وول، كارل دنداس، وآخرون، المرجع السابق، ص ص25–26.

الشكل رقم (04): أشكال الإدارة الانتخابية



- الشكل من إنجاز الباحث

فالإدارة الانتخابية بأشكالها المختلفة، تعد حلقة مفصلية في العملية الانتخابية بل ومن القضايا والمسائل المطروحة على الدوام للنقاش ومحل جدل دائم بين القوى السياسية والسلطة قبل تنظيم أي موعد انتخابي، فلطالما شككت الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية في حياد واستقلالية الإدارة المشرفة على الانتخابات، الأمر الذي كان دوما وراء الطعن في نزاهة وشفافية العديد من العمليات الانتخابية في دول العالم، حيث المعارضة غالبا ما توجه أصابع الاتهام للإدارة الانتخابية على أنها زورت الانتخابات أو تواطأت معه لصالح جهة معينة، وعلى هذا الأساس لجأت العديد من الدول إلى اعتماد إدارة انتخابية محايدة وهيئات تتمتع بالاستقلالية والمصداقية وبصلاحيات وسلطات واسعة تجنبا لكل ما شانه إثارة النزاع ونشوب الصراعات.

المطلب الرابع: الانتخابات الأهمية والأبعاد والقيم

فضلنا إبراز أهمية الانتخابات وأبعادها وقيمها كأداة ووسيلة مثلى اهتدت إليها الشعوب والدول لإسناد وتداول السلطة في هذا الفصل، لأننا نرى بأنه بهذا السلم والترتيب نؤسس لأرضية لابد منها ومدخل يمهد لما سنتطرق إليه في مضامين بقية الفصول، بل والتمهيد بذلك يضعنا في سياق الإشكالية التي انطلقنا منها والفرضيات التي نبحث فيها.

أولا: أهمية الانتخابات:

الحقيقة إن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الانتخابات تناولت أهمية الانتخابات، من منطلق أن الانتخابات أحد الآليات المعبرة عن الممارسة الديمقراطية والإجراء العملي لإسناد وتدال السلطة، ولا توجد عبر المسار التاريخي المتعلق بإدارة شؤون المواطنين من خلال ممثلين أو حكاما أية وسيلة مثلى أخرى غير الانتخابات، التي بإمكانها المساهمة وبفعالية في إنهاء الخلافات

وتحجيمها وتطويق أسباب النزاع والجدل الذي غالبا ما ينشب بين السلطة والمعارضة أو بين الحكام والمحكومين.

ولخص عبد النور ناجي أهمية الانتخابات في النقاط التالية:[1]

- **الشرعية:** فالانتخابات تعطي للهيئة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة، وحق إصدار التشريعات والقوانين التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع.
- **توفر المشاركة:** حيث الانتخابات تتيح الفرصة أمام أكبر نسبة من المواطنين لممارسة السلطة السياسية.
- **حرية الاختيار:** وتعني أن الانتخابات تعطي فرصة للمواطنين لاختيار من يرونه أهلا لإدارة الشأن العام، وتمثيلهم بما يتماشى وتطلعاتهم.
- **المراقبة والمتابعة:** تمكين المواطنين من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة.

وكتب عزوز غربي بأن الانتخابات تعد:[2]

- الأداة والوسيلة الرئيسية لضمان التمثيل في أي مجتمع ديمقراطي.
- آلية أساسية (إلى جانب آليات أخرى) تجسد الديمقراطية الحقيقية.
- تعبر عن سيادة الشعب.
- أداة لقياس درجة ولاء وقبول الشعب لجهة حزبية معينة او لبرنامج معين.
- آلية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية.
- القاعدة الشرعية الوحيدة للتنافس على السلطة وإدارتها.

والانتخابات دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي، ووسيلة للمشاركة في تكوين حكومة، تستمد وجودها من السلطة، واستمراريتها من استنادها إلى الإرادة الشعبية، ومنه يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين، بين جهة إصدار القرارات السياسية والمنفذين، إذ هو التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب، والذي من خلاله تتنافس الأحزاب السياسية من اجل الحصول على التأييد الشعبي لها.[3]

---

[1] – عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 184.

[2] – عزوز غربي، الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 16، تاريخ النشر 2020/01/16، ص ص 35، 54.

[3] – إدريس نبيل، مرجع سابق، ص113.

وتعتبر الانتخابات الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بما يتفق والنظم المعاصرة، كما أن الانتخابات تتيح للناخب أن يؤيد أو يرفض سياسة معينة، فضلا عن ذلك تقترب الانتخابات من الاستفتاء الشعبي على شخص معين لان الناخب لا يختار أحد ممثليه بل يؤيد ويصادق على مجموعة من الحكام الذين يتقدمون طالبين بصمته على ترشيحهم، وعلى هذا الأساس يجب أن تحلل الانتخابات على أنها اتصال تواصل.[1]

وترسخت أهمية الانتخابات وتعاظم دورها في بناء استقرار الدول والمجتمعات بمرور الزمن، حيث لم يعد بمقدور أي نظام سياسي في عالمنا اليوم، ديمقراطيا كان أو شموليا، تجاوزها حتى وإن لم تحقق بعض أهدافها على أرض الواقع أو لم ترض المعارضة والقوى المتنافسة على الحكم، فالانتخابات تجربة إنسانية راسخة ضمن سلم قيم الديمقراطية ووسيلة سياسية لا مناص منها، وهناك إجماع عليها أي الانتخابات على أنها القاعدة الشرعية المثلى لإسناد وتدال السلطة.

وتتقاطع جل الدراسات عند فكرة أن الانتخابات تعزز انتماء المواطنين إلى وطنهم، وهي أحد أبرز المعايير في العالم لقياس ومتابعة درجة دمقرطة الحياة السياسية والسماح لعدد أكبر من المواطنين المشاركة في اختيار ممثليهم بطريقة مباشرة وبحرية وطواعية.

ثانيا: الانتخابات الأبعاد والقيم:

مهما اختلف الباحثون حول الأدوار التي بإمكان الانتخابات أن تلعبها في تعزيز استقرار المجتمعات، وبناء مؤسسات الدولة وتحفيز المجتمع المدني على المشاركة، وتوسيع دائرة الديمقراطية التشاركية، فإن هذا الاختلاف لا يفرغ الانتخابات من بعدها الحضاري الرأسمالي وقيمها الراسخة عبر المسار التاريخي الذي رسمته الديمقراطية كنظام أسس للمشاركة السياسة وفتح الباب أمام المواطنين للإدلاء بأصواتهم وآرائهم لاختيار وبحرية وطواعية من يمثلهم وينوب عنهم في مختلف المؤسسات المنتخبة.

-الانتخابات كوسيلة لتوجيه النزاع الاجتماعي:

تقدم العمليات الانتخابية عندما تكون ناجحة سبلا لتوجيه النزاع الاجتماعي نحو حوار بناء قائم على الاحترام وقواعد مشتركة لاختيار الممثلين الموثوقين عن الشعب ممن يستطيعون شغل مناصب في السلطة التنفيذية والتشريعية وغيرها من المؤسسات وفي الوقت الراهن ثمة إدراك على

[1] – عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية، ط1، مركز بيروت والمعلومات، بيروت، 2005، ص163.

نطاق واسع بان الضامن الأساسي للسلم الاجتماعي هو وجود مؤسسات ديمقراطية قوية مثل مؤسسة الانتخابات.[1]

-الانتخابات كآلية للتداول السلمي على السلطة:

يقصد بـ "التداول" أو "التعاقب" على السلطة تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية، والإدارة، والقيادة. فمنطق التداول أو التعاقب ينبذ الجمود، والديمومة على خط المماثلة، ويحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات والسلوكات. لذلك، تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الظاهرة واستقرت وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف الذي يكفله وجود أغلبية ومعارضة، ويضمنه الحوار المتبادل وتصونه إرادة المواطن الحرة والمسؤولة في حسم اختياره والدفاع عن نتائجه، وتحمل تبعاته. فبقدر ما للأغلبية من مشروعية التوجيه، والقيادة والإدارة، بالقدر نفسه للأقلية حق المساهمة في الملاحظة، والنقد والتعبير عن الرأي الحر، إن الذي أعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية الوجود، وحتمية التحقق والإنجاز، كون الحوار بين الأغلبية والمعارضة موجودا، ومطلوبا، ومستندا إلى قواعد محددة لعب التاريخ والتسويات والتوافق دورا مركزيا في إقرارها وتكريسها على صعيد الممارسة.

وعلى العموم فإن الانتخابات تعد آلية ديمقراطية ومحطة سياسية هامة في مسار الأحزاب والسلطة ،وتشمل أهميتها كل مكونات الرأي العام كونها تعكس إرادة الشعب وتوجهات المجتمع ،فضلا على أنها ترسم خيارات الدول ومستقبلها.[2]

[1] – الانتخابات ومنع نشوب النزاعات، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فريق الحكم الديمقراطي، 2009.

[2] - عبد المالك رداوي،التشكيك في نزاهة الانتخابات ودوره في اهتزز هيبة الدولة،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد الرابع(04)، جانفي 2013،تاريخ الاطلاع يوم 2021/10/12،ص 125.

المبحث الثاني: الديمقراطية المضامين والقيم

فضلنا تناول مفهوم الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في هذا المبحث، لأنه لا يمكن التطرق لمفهوم الانتقال الديمقراطي، دون أن نمهد له بالحديث عن الديمقراطية كظاهرة سياسية ضاربة في تاريخ، وكانت بمثابة الأرضية لبحوث ودراسات تناولت فيما بعد ظاهرات سياسية ذات الصلة بالديمقراطية ومنها ظاهرة الانتقال الديمقراطية.

المطلب الأول: الديمقراطية مقاربة نظرية للمفهوم

فالإحاطة بفكرة الديمقراطية، نعتقد بأنها أكثر من ضرورة باعتبارها الديمقراطية من المفاهيم والقيم التي استفزت العقل البشري واستثارته، وشكل ظهور الديمقراطية في الحقل المعرفي، جوهر البحث في العلاقة بين الحكام والمحكومين، بين الحكومات والشعوب، بين السلطة والمعارضة، ولكن قبل الخوض في مفهوم الديمقراطية لابد من التوقف عند مسألة الأصول والجذور التاريخية للديمقراطية.

أولا: الجذور التاريخية للديمقراطية:

اتفق الأثينيون الديمقراطيون على الكيان السياسي الذي يتم فيه اختيار بعض الرجال بدلا من آخرين هو أما نظام ملكي وأما نظام طغيان، لذلك فانهم اعتمدوا أسلوب تناوب المواطنين في المناصب الرسمية مداورة، فكان نصف المواطنين عمليا، وفي أي لحظة يقوم بمهمات إدارية أو سياسية متنوعة.[1]

وعلى هذا الأساس تربط، أغلب الدراسات الجذور الأولى للديمقراطية، إلى تاريخ نشأتها في أثينا. ويعزون ذلك إلى عدد من التطورات التي حدثت، وساهمت في تحول مجتمع أثينا إلى مجتمع نخبوي متفوق.

- ميلاد فكرة الديمقراطية:

ويذكر بأن دولة المدينة عرفت ممارسة السلطة السياسية عن طريق عدة هيئات كالجمعية العمومية (الإكليزا) التي تتكون من المواطنين الأحرار الذين بلغو العشرين وهي أعلى سلطة سياسية في دولة المدينة، يجتمع أعضاؤها عشر مرات (10) في السنة كما يمكنها أن تعقد

[1] – جون كين، حياة الديمقراطية وموتها، ترجمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2021/04/08.

جلسات أخرى إذا اقتضت الضرورة لذلك، وقليلا ما يكتمل النصاب، وبسبب التخلف عن هذا الموعد تعمد الدولة إلى دفع تعويضات مقابل ترك العمل والحضور إلى الجمعية، واعتبر ذلك تحفيزا على الممارسة والمشاركة السياسية.[1]

إن الديمقراطية كمفهوم ظهر في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث تناوله كتاب "تاريخ الحرب البليبونيزية" للمؤرخ اليوناني ثوسيديس 460-400 ق.م عندما ذكر عبارة رجل الدولة في أثينا وهو بركليس "إن أثينا هي نموذج للديمقراطية لان دستورنا لا يحاكي قوانين الدول المجاورة، إنما هو نموذج للآخرين .وإدارتنا تنحاز إلى الأغلبية وليس إلى الأقلية، وقوانيننا ضامنة للعدالة بالنسبة إلى الكل في شأن نزاعاتهم الخاصة، والرأي العام عندنا، يرحب بالموهبة ويجعلها في كل فرع من فروع الإنجاز، وليس لأسباب طائفية بل استنادا إلى الديمقراطية [2]

فمنطلق الفكر الديمقراطي بدا عند اليونان "الأثنيين" عكس الاسبرطيين الذين كانوا يعتقدون في صواب القوة العسكرية وعدم صواب، الحوار والفكر الديمقراطي، أو حكم الشعب.[3]

وفي سياق التأصيل التاريخي للديمقراطية كفكرة وممارسة فان الدراسات المتداولة ترجع ذلك إلى اليونان، فقد أخذت الديمقراطية مكانتها في اللغة الإغريقية وانتقلت إلى جميع اللغات. وكانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية، فقد لعبت دورا في إنماء ونضج الديمقراطية، إلى جانب الفلسفة، ومن أبرز مظاهر الارتباط بمواطن الاختراع، إن الفلسفة اليونانية بلغت أوج ازدهارها في ظل سيادة الديمقراطية في أثينا.[4]

ويشير مالك بن نبي في "كتابه القضايا الكبرى" تحت عنوان "الديمقراطية في الإسلام" على أن مصطلح "ديمقراطية" صيغ في اللغة اليونانية قبل عصر بركليس إذ إن المؤرخ توسديد يذكره

[1] – نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص 35.

[2] – مراد وهبة، رباعية الديمقراطية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011، ص ص5-6.

[3] –عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، تونس نموذجا، ط1، المركز الديمقراطي العربي، آلمانيا، برلين، 2017، ص33.

[4] – عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص ص 26-27.

على لسان هذا القيصر في احدى خطبه الموجهة إلى شعب أثينا. أي منذ خمسة قرون قبل الميلاد.[1]

فكان النظام في أثينا يسير في تطبيقه على أساس جمعية عامة تسمى جمعية الشعب، وهذه الجمعية تمارس الوظيفة التشريعية التي تقوم بها البرلمانات الآن، كما أنها تقوم بانتخاب رجال الحكومة الذين يمارسون الوظيفة التنفيذية تحت إشراف الجمعية ورقابتهم كما تهيمن الجمعية على الوظيفة القضائية التي تقوم بها المحاكم.[2]

وتأسيسا لما سبق يمكن القول انه مهما تشعبت البحوث في التنقيب عن الأصول التاريخية لمفهوم الديمقراطية فان المحصلة واحدة، على أن العقل البشري هو الذي يقف على دوام وراء إنتاج الأفكار وإقحامها في صلب حياة المجتمع، سواء تعلق الأمر بأفكار سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وإذا كان العقل البشري هو خزان لهكذا أفكار هدفها التنوير واستضاءة حياة الناس، فإن المجتمع ليس له سوى التعامل مع ما ينتجه هذا العقل، وهنا يتجلى الفارق بين المجتمعات في كيفية التعامل مع هكذا فكرة، ولتكن الديمقراطية، التي كانت من محاسن عقول فلاسفة اليونان.

وعليه فإن الأهم هو التطبيق والممارسة، المبنية على قواعد تعطي الأولوية للكفاءة والجدارة وأصحاب القدرات لتسيير شؤون الناس وإدارة الثروات.

فالديمقراطية الأثينية حظيت باهتمام المفكرين والفلاسفة وهي تراث فكري حضاري يهدف إلى كشف محاولات جادة عن هذا المفهوم، وذلك رغم التباين في أسلوب التطبيق، ولا شك أن التجربة "المدينة الدولة" في بلاد اليونان تمثل أقدم التجارب الديمقراطية التي عرفها الإنسان، وهي لم تكن مذهبا قائما على الحقوق الإنسانية فهي على أية حال كانت الأولى من نوعها في التاريخ البشري، بالرغم مما شابها من أوجه القصور والسلبيات في الممارسة العملية إلا أنها وضعت الحجر الأساس للديمقراطية.[3]

[1] – مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر، دمشق ط1، 1991، إعادة الطبع، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، 2000، ص134.

[2] – دريس نبيل، مرجع سابق، ص 12.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 14-15.

ثانيا: الديمقراطية عند الرومان

وعلى هذا النحو تلقفت المجتمعات في الحضارات القديمة مفهوم الديمقراطية، فمارس الرومان الأمر بالكيفية التي تتطابق ومعتقداتهم ومنطلقاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهنا تشير عدة دراسات إلى أن مساهمة العصر الروماني في مجال الاحتكام إلى الممارسة الديمقراطية ضعيفة مقارنة بالعصور الأخرى.

فكانت روما خاضعة لنظام ملكي أرستقراطي، وتطور هذا النظام فأتاح دورا للشعب في الحكم ونتج عنه قيام الجمهورية، وقسمت الإمبراطورية إلى إمارات وعلى راس كل إمارة حاكما رومانيا له سلطات واسعة، وتطورت الأمور فأخذت الجمهورية بنظام الحكم الديمقراطي... ويلقي المفكر السياسي شيشرون، باللوم على القادة العسكريين الذين قضوا على التوازن الموجود بين الهيئات السياسية، كما يرى بان الدولة لا تضمن استمراريتها وبقائها وهيبتها إلا إذا اعترفت بحقوق المواطنين.[1]

ثالثا: الديمقراطية عند الأوروبيين

أما عند الأوربيين فقد ازدهرت الديمقراطية عمليا وأصبحت مبدأ قانونيا خاصة بعد الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان في 26 أوت 1789، الذي نص على أن السيادة كلها مركزة في الأمة، وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته من الأمة[2] ولم يكن من السهل للديمقراطية التغلغل في عمق المجتمع الأوروبي الذي مر بمراحل حكم متباينة، كان للإقطاع دور كبير في رسم السياسة العامة وصناعة القرار والتحكم في شؤون الناس، وتوجيهها بالقدر الذي يخدم فئات معينة، هذا الوضع اختلط بما كان يفرضه النظام الكنسي، فقد هيمنت الكنيسة على الحياة العامة ورسمت خطوطا حمراء أمام العلماء والمفكرين.

وبتطور الزراعة والصناعة ازدادت الحاجة إلى التعاون والتنقل فارتفع معه نشاط أصحاب رؤوس الأموال، والذي كون طبقة بورجوازية بسطت سيطرتها على بعض المدن الخارجة عن سلطة الكنسية وأنشأت مجالس ومحاكم خاصة بها إلى أن شكلت "ديمقراطية بورجوازية" فكان لازما على

[1] – دريس نبيل، نفس المرجع، ص ص 15-16.

[2]– نفيسة زريق، الترسيخ الديمقراطي في الجزائر –المشكلات والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة –1، الجزائر، 2015-2016، ص 20.

السلطة بقيادة الملك التعامل مع هذه الطبقة واعتبر ذلك تحولا سياسيا داخل أوروبا[1]، والمؤرخ الفرنسي (جيزو) يتيح لنا في كتابه (تاريخ أوروبا من نهاية الإمبراطورية الرومانية إلى الثورة الفرنسية) تتبع هذه الحركة، أي التطور الذي أدى إلى ظهور الديمقراطية في أوروبا ونمو الشعور الديمقراطي في البلاد الأوروبية.[2]

رابعا: الديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية

لقد توقفت بعض الدراسات عند هذه النقطة بسؤال مفاده –كيف انتقلت فكرة الديمقراطية إلى البلاد العربية والإسلامية رغم الجدل الذي دار حينها حول بعض القيم والمفاهيم التي تضمنتها الديمقراطية بوصفات ومنطلقات غربية لا تراعي الخصوصية المجتمعية لمختلف المجتمعات العربية والإسلامية وغيرها وبالرغم من هذا التحفظ فان كتابا كثر حاولوا مواكبة فكرة الديمقراطية.

ويعد الطهطاوي من المفكرين الأوائل الذين تأثروا ببعض القيم والأفكار الغربية– *Rousseau et voltare*... حيث دعا إلى ضرورة وجود حقوق إنسانية يتمتع بها الفرد – المواطن: حق الحياة، حق الحرية، حق الملكية، حق التعبير، إنشاء الأحزاب السياسية...كذلك برز المشروع الإصلاحي مع خير الدين التونسي من خلال تشكيل مجالس نيابية وإجراء انتخابات ودستور يضمن حقوق الأفراد..، وجمال الدين الأفغاني الذي اعتبر الحكم الفردي المطلق يساوي الجهل والتخلف وحاول المزاوجة بين الديمقراطية ونظام الشورى والنظام البرلماني وعمل محمد عبده على مقاربات بين المنفعة والمصلحة، وبين الشورى والديمقراطية.[3]

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية

لقد أفردت اغلب الدراسات في هذا الحقل جانبا مهما لتعريف الديمقراطية، وتوقفت عند مفهومها بالكثير من التفاصيل والإحاطة، لا لشيء إلا لكون الديمقراطية كفكرة شكلت ولازالت ظاهرة سياسية جديرة بالبحث والتنقيب.

[1] – انظر: ص 23، من بحث، اتجاهات الشباب نحو السلوك الانتخابي في البرلمان 2015، جامعة الفيوم، مصر، عبد الحميد يونس زيد.

[2] – مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، الجزائر، ط5، 1991، ص69. (الطبعة الأصلية دار الفكر دمشق)

[3] – آسيا المهتار –قيس، الإسلام والديمقراطية – إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية، مجلة "المشرق الرقمية " العدد العاشر،2017، ص ص 6–7.

أولا: الأصول اللغوية لمصطلح الديمقراطية

إن "مصطلح الديمقراطية *Democracy*" مشتق أو مكون من الكلمتين اليونانيتين *Demos* وتعني الشعب *Cracy* وتعني السلطة، ومن هاتين الكلمتين فان الديمقراطية تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب.[1]

وكتبت آسيا المهتار–قيس، في مجلة "المشرق الرقمية" إلكترونية في عددها العاشر 2017، مقالا بعنوان "الإسلام والديمقراطية –إشكالية العلاقة بن الشورى والديمقراطية" حيث توقفت عند مفهوم الديمقراطية" تشتق كلمة الديمقراطية من اللغة اليونانية *Demoskratos* وتعني حكم الشعب للدلالة على النظم السياسية الموجودة آنذاك في المدن اليونانية وخاصة أثينا.[2]

فالديمقراطية من الناحية اللفظية في الإساس كلمة يونانية مركبة من جزأين، الجزء الأول *Demos* وتعني الشعب، والجزء الثاني krat*o*s وتعني حكم أو سلطة وبذلك تصبح الديمقراطية مصطلحا يطلق على شكل للحكم يتولى فيه الشعب الحكم، وبعبارة أوضح في حكومة الشعب أو الحكم بواسطة الشعب، ولا يختلف هذا التعريف عن غالبية دوائر المعارف والقواميس، فالقاموس السياسي الأمريكي يذهب إلى أن "الديمقراطية في نظام للحكومة تمارس فيه السلطة السياسية بواسطة الشعب.[3]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للديمقراطي

رغم السهولة التي نجدها في التعريف اللغوي للديمقراطية، فان التعريف الاصطلاحي للديمقراطية سجل اختلافات وتباينات واضحة، ولذلك تضمنت الدراسات سلسلة ممتدة من التعاريف وميزت بين منطلقين أو اتجاهين مختلفين: [4]

أ–أصحاب النظرية المعيارية

يعتبر أصحاب هذه النظرية بان الديمقراطية هدفا لما يجب أن تكون عليه وهي حسب اعتقادهم "سياسة بحتة" لان المسائل الاقتصادية والاجتماعية سيجعل من مفهوم الديمقراطية مفهوما واسعا يصعب دراسته.

---

[1] – إسماعيل علي، دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، السويس، مصر، ط1، 2002، ص،337.

[2] – آسيا المهتار قيس، المرجع السابق، ص 4.

[3] – علاء عبد الحفيظ، قراءة نظرية: الديمقراطية المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، 2020/03/20، ص 01.

[4] – عائشة عباش، مرجع سابق، ص34.

ب-اتجاه تطبيقي أو "أصحاب النظرة التجريبية":

الديمقراطية في منظورهم هي سياسة واقتصاد، على أساس أن التعريف الأول ضيق ويستبعد توزيع السلطة داخل المجتمع، هذا ما يفسر أن هناك جدل واختلاف حول مفهوم الديمقراطية وعلاقته بواقع الناس السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بمعنى أن الإشكالية المطروحة لا تتعلق بالتعريف اللغوي بقدر ما هي مرتبطة بالممارسة والتطبيق.

وعلى هذا الإساس يتوقف جمال علي زهران عند ثلاث تعريفات للديمقراطية:[1]

-تعريف الديمقراطية من حيث الشكل

يركز هذا التعريف على أن الديمقراطية هي شكل لنظام حكم، أو تجربة في الحكم أي أن الديمقراطية هي عدم الاستبداد. ومن رواده "لورد بوايس" و" ولويل " *Lowel*".

-تعريف الديمقراطية من حيث المضمون

تعني الديمقراطية حسب هذا الاتجاه حكم الشعب بالشعب للشعب بمعنى سيادة الشعب ومشاركته في صنع السياسة ورقابة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب. فهي ليست مجرد شكل حكم وإنما هي طريقة حياة مجتمع.

-تعريف الديمقراطية من خلال آليات الممارسة

يعرفها "بيتر بيرجر" على أنها نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية، التي تعبر عن نفسها في انتخابات حرة ونزيهة.

ويعرف تشالزتيللي الديمقراطية " بأنها نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب".[2]

وعلى هذا النحو يعتبر مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم اتساعا إلى الحد الذي تكاد فيه الكلمة أن تفقد فيه معناها الأصلي. فتلك الكلمة التي تعني في الأصل اللفظي لها (حكم الشعب) قد أصبح لها على مستوى الاستخدام الاصطلاحي والسياسي ما لا يقل عن ثلاثمائة تعريف

[1] – جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص ص 33-35.

[2] – تشالز تيللي، الديمقراطية، ترجمة، محمد فاضل، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص 25.

مختلف. وقد عملت الأنظمة السياسية المختلفة على هذا الخلط، فتلك الأنظمة بالرغم من الاختلاف فيما بينها إلا أنها لا تكاد تتردد في أن تعلن عن نفسها أنها أنظمة ديمقراطية.[1]

إن تعدد التعاريف الاصطلاحية للديمقراطية وتباينها، يعكس بحق عمق المفهوم وتشعبه وارتباطه بحياة المجتمع ومناحي الحياة التي يمارسها الأفراد والجماعات، فالمنحنى التصاعدي الذي شهده تعريف الديمقراطية لم يتوقف منذ بزوغ الديمقراطية كفكرة إلى غاية اليوم، فما من دراسة إلا ووسعت وجددت في تعريفها للديمقراطية.

فالحديث عن الديمقراطية كونها تعني حكم الشعب نفسه بنفسه هو حديث معاد ومستنسخ وفائض عن الحاجة، بل انه يبعث نوعا من السخرية الفضة، وأصبح كلام قديم وساذج لا يجد التجدد في رهن التغيرات التي تطرأ.. ومن هنا كان لابد من البحث عن تعريف جديد للديمقراطية أو بالأحرى إعادة قولبة المفاهيم _أي بمعنى صبها في قوالب جديدة.[2]

لقد تغير مفهوم الديمقراطية أو بعبارة أخرى اصح تطور ونما وربطته التغيرات الاجتماعية بمفاهيم الاقتصاد ومفاهيم الاجتماع ربطا وثيقا انتهى إلى تداخل كل في الآخر حتى صارت كلها نسيجا واحدا[3]، بمعنى أن الديمقراطية قد نزعت ثوب وجلد ماضويتها وقدامتها، واقترنت بمفاهيم ومواضيع أخرى زادت من ديناميكيتها وحركتها، وتطورت بشكل معرفي لتتجاوز بيئة التعريفات الضيقة والقديمة لها[4]، ويشير مالك بن نبي في كتابه "تأملات" إلى معنى الديمقراطية فيقول: يجب إن ننظر إلى الديمقراطية من ثلاثة وجوه: [5]

- الديمقراطية بوصفها شعورا نحو ال (أنا).
- الديمقراطية بوصفها شعورا نحو الآخرين.
- الديمقراطية بوصفها مجموعة الشروط الاجتماعية السياسية الضرورية لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد.

---

[1] – إبراهيم طلبة حسين عبد النبي، حقيقة الديمقراطية والموقف منها –دراسة نقدية في ضوء الإسلام، الرياض،2012، ص 582.

[2] – حسام كصاي الحشماوي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي –عقبات المقرطة وسياقات الانتقال، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، ط1، الاردن،2017، ص 18.

[3] – خالد محمد خالد، الديمقراطية أبدا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1974، ص 112.

[4] – حسام كصاي الحشماوي، المرجع السابق، ص 19،20.

[5] – مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، الجزائر، ط5، 1991، (الطبعة الأصلية دار الفكر دمشق) ص ص 68–69.

فهذه الوجوه الثلاثة بحسب مالك بن نبي تتضمن بالفعل مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية، أي كل الاستعدادات النفسية التي يقوم عليها الشعور الديمقراطي والعدة التي يستند عليها النظام الديمقراطي في المجتمع.

والنظام الديمقراطي هو صيغة الحياة السياسية التي نزود العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية، هو الصيغة التي تحمي أوسع تنوع ممكن وتعترف به...وبالتالي، فان ما يحدد الديمقراطية لا يقتصر على مجموعة الضمانات المؤسساتية أو على حكم الأكثرية، بل يقوم بالدرجة الأولى على احترام المشاريع والتطلعات الفردية والجماعية[1]، ووصف روبرت ماكيفر الأنظمة السياسية السائدة اليوم بأنها: (ليست طريقة للحكم سواء عن طريق الأغلبية أو غيرها ولكنها أساسا طريقة لتقرير من سيحكم، فالديمقراطية السائدة اليوم هي رقابة الشعب على الحكومة[2]، فالنظام الديمقراطي يقوم على مجموعة من التدابير والإجراءات بهدف بناء مواطن قادر على المشاركة في صنع القرار، نذكر منها : [3]

- دستور مكتوب.
- مجلس نيابي منتخب.
- تداول السلطة.
- انتخابات دورية.
- فصل السلطات.
- تعددية سياسية.
- ضمان حرية التعبير والرأي وحرية إنشاء الأحزاب والنقابات.
- المشاركة السياسية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

وقد وصف المؤرخ اليوناني (هيرودوت) الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية وقد ذكر لها عدة خصائص منها: [4]

[1] – آلان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة، حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط3، 2016، ص ص 21–22.

[2] – إبراهيم طلبة حسين عبد النبي، المرجع السابق، ص ص 584–585.

[3] – آسيا المهتار –قيس، مرجع سابق، ص ص 4–5.

[4] – إبراهيم طلبة حسين عبد النبي، المرجع السابق، ص 582.

- إن تكون الأغلبية هي المتحكمة في مقاليد الحكم وشؤون الإدارة
- أن يتحقق في هذا النظام السياسي المساواة في الحق
- أن يكون الشعب له سلطة المؤاخذة والإدانة من خلال النواب الذين لهم مراقبة ومناقشة الهيئات القائمة بالسلطة.

وحدد جوزيف شومبيتر *joseph Schumpeter* معالم الديمقراطية على أنها نظام يسعى إلى بلوغ قرارات سياسية ينال من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق خوض صراع تنافسي من جل الحصول على صوت الشعب وبتعبير حديث عن طريق انتخابات منتظمة و"حرة ونزيهة".[1]

والديمقراطية هي نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراف الشعبي، ويعرف عادة باسم "الديمقراطية النيابية" فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة لاستحالة اشتراك عدد أكبر من الأفراد في إدارة شؤون البلاد.[2]

وتعرف الديمقراطية كذلك على أنها الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب، وتطلق على نظام الحكم الذي يكون فيه الشعب رقيبا على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية، ويكون لنواب الأمة سلطة إصدار القوانين، وتتم عملية انتقاء القوانين والتشريعات بحسب اختيار الأكثرية لها من أعضاء مجلس النواب.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن إن نعرف الديمقراطية على أنها نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب، القاعدة فيه للوصول إلى السلطة هي الانتخابات الشفافة الحرة النزيهة والدورية، التي تتيح وتؤسس مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية، في ظل مشاركة شعبية، لاختيار وبحرية وطواعية ممثلين في مختلف المجالس، بمعنى أن المواطنين في النظام الديمقراطي هم مصدر السلطة.

---

[1] –لاري دايموند، روح الديمقراطية: الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة: عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2014، ص 41.

[2] – إيمان احمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016، ص 2.

[3] – حاتم بن حسن الديب، ماذا تعرف عن هذه المصطلحات، مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2011، ص6.

ثالثا: متطلبات الديمقراطية

خلصت العديد من الدراسات من خلال خوضها في التنقيب والبحث ضمن أدبيات الديمقراطية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جملة من المتطلبات التي يسميها باحثين آخرين بالشروط والمستلزمات نذكر منها:

- مستوى تعليمي متطور
- مجتمع مدني نشيط ومنظم
- مؤسسات عامة قوية ومستقلة الواحدة عن الأخرى
- أحزاب سياسية ارتكازاتها وطنية تعتمد برامج متمايزة وفعالة وثقافة سياسية رشيدة لها القدرة على تنمية الفعل الديمقراطي.
- دعم الأفكار الديمقراطية والقيم ذات الصلة، كما توقفت الأمم المتحدة في برامجها ومشاريعها الداعمة للديمقراطية في بلدان العالم عند أكثر من شرط أو متطلب اعتبرت مفاتيح للدول والمجتمعات لإقامة نظام ديمقراطي قائم على تداول السلطة بطرق سلمية ومشروعة ومن ذلك:[1]
- تعزيز التعددية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وزيادة مشاركة الأفراد في صنع القرار
- نظام انتخابي يؤمن انتخابات دورية وحرة ونزيهة مع تعزيز حكم القانون
- اطر قانونية وآليات تستهدف توفير مشاركة واسعة لجميع أفراد المجتمع المدني من اجل الترويج للديمقراطية وتقويتها و تعزيزها تمهيدا للحكم الصالح والتنمية المستدامة .
- تعزيز التلاحم الاجتماعي والتضامن.

رابعا: أشكال الديمقراطية

تشير العديد من الدراسات إلى أشكال الديمقراطية وغالبا ما تلتقي تلك الدراسات عند الأشكال التالية للديمقراطية:

- **الديمقراطية المباشرة:** تقوم على مشاركة المواطنين بشكل مباشر في صنع القرارات الخاصة بالسياسات العامة، مثل نموذج أثينا القديمة والاستفتاءات العامة حاليا.
- **الديمقراطية غير المباشرة:** (التمثيلية/النيابية): تقوم على انتخاب المواطنين لممثلين عنهم

[1] – وسيم حرب، ساسين عساف وآخرون، إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية–مقاربة إصلاحية في خدمة القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2010، ص ص 192–193.

لاتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات العامة، مع إمكانية ممارسة المواطنين التأثير على ممثليهم خلال عملية صنع القرارات، حيث يقوم أفراد الشعب باختيار من ينوب عنهم في التصويت على القرارات الصادرة عن الحكومة...وهو نظام الحكم المعمول به في غالبية دول العالم.

- **الديمقراطية التوافقية:** تقوم الديمقراطية التوافقية على التوافق السياسي بين الأغلبية والأقلية، وذلك من خلال الاتفاق بينهما على كيفية حكم الجماعي والأخذ بجميع الآراء وإشراك جميع الأحزاب والتيارات في العملية السياسية.[1]

ومما يجدر ذكره في هذه النقطة انه وفي نهاية الستينات تبلورت مدرسة جديدة حملت معها مقاربة مختلفة لشتى قضايا الديمقراطية، ومنها قضية الانتقال الديمقراطي من نظم استبدادية إلى النظم الديمقراطية. وانطلقت هذه المدرسة، التي باتت تعرف بمدرسة الديمقراطية التوافقية، من التمييز بين النظام الديمقراطي الأكثري أو التنافسي المطبق في الدول التي تتوفر فيها درجة عالية من التجانس المجتمعي، من جهة والنظام الديمقراطي في دول التعددية المجتمعية من جهة أخرى[2]، وعلى هذا الأساس فالديمقراطية كلما مورست على ارض الواقع يضيق نطاقها ويضمر مضمونها عن الديمقراطية المثالية[3] "*IdeaL Democracy*". أن تلك الصورة المثالية للديمقراطية يجمع اليوم كافة الدارسين للديمقراطية على أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل المنظور.

وعلى المحبذين لنظم الحكم الديمقراطي في ضوء فشل نظم الحكم البديلة لها، أن يركنوا إلى الواقعية وان يتذكروا القول المأثور "مالا يدرك كله لا يترك جله "وعليهم أن يعملوا من أجل التحول الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية مسألة نسبية، وعملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف سلميا. تعبيرا عن إجماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون استثناء".[4]

---

[1] – احمد الجربيع، النظرية الديمقراطية، الأردن، ص ص 10-11.

[2] –رغيد كاظم الصلح، الانتقال إلى الديمقراطية بين تجربة سويسرا ولبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص159.

[3] – yale University Press،Robert dahl . Democracy and its Critics, 1989, p 6.

[4] – للمزيد من الاطلاع انظر: علي خليفة الكواري، في مفهوم الديمقراطية ألمعاصرة –قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، ص 4. الجماعة العربية للديمقراطية www.arabstordemocrcy.org

المبحث الثالث: الانتقال الديمقراطي المضامين والقيم

لقد اخذ مفهوم الانتقال الديمقراطي باعتباره "ظاهرة سياسية جديدة"، حيزا كبيرا في الدراسات الأكاديمية المتراكمة والكتابات والمقالات التي شهدها حقل العلوم السياسية، وصنفت من قبل بعض الدارسين في بداياتها أولوية ملحة ضمن ما شهدته بعض دول العالم من تغييرات في النظام السياسي ودخول مرحلة جديدة قوامها الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية.

- **ظاهرة الانتقال الديمقراطي الموجات الأولى**

إن دراسات الانتقال إلى الديمقراطية ظلت تدور، حول أجراء الانتخابات الديمقراطية استنادا إلى فهم جوزيف شومبيتر، الذي يركز على الإجراءات الديمقراطية الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة السياسية، وذلك حتى موجات الانتقال إلى الديمقراطية التي شهدتها دول جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وظهور دراسات لا تقف فقط عند تلك الإجراءات، وإنما تهتم بالأسباب التي أدت إلى الدفع بإجراءات الانفتاح السياسي التي تبنتها بعض الأنظمة السياسية، واجتياز الحاجز، أو المسافة الفاصلة "*threshold*" بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي، وأنظمة الحكم الديمقراطي.[1]

والتأسيس لهذا الاتجاه ساهم فيه عدد من الباحثين كاودنيل، وروبرت دال، وفيليب شيمبتر، فأثمرت جهودهم فيما بعد فرعا منفصلا من أفرع السياسات المقارنة –أطلق عليه الانتقال الديمقراطي *Democratic transition* بحسب ما أشار إليه عبد الفتاح ماضي في دراسة له نشرت في كتاب "لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2009. ففرع الانتقال الديمقراطي كما كشفت عنه تلك الدراسات، ينصب فيه الاهتمام على الإجابة عن تساؤل أساسي: لماذا شهدت بعض الدول انتقالا ديمقراطيا مكتملا بينما لم تشهد دول أخرى ذلك الانتقال؟

[1] – عبد الفتاح ماضي، عبد الوهاب الفندي، امحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب– دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص 33.

فافتراضات نظرية الاشتراطات المسبقة (*pre-conditions theorg*) أو ما يسمى بنظرية التحديث أصبحت بلا فائدة في العديد من الحالات، فهناك دول فقيرة وديمقراطية، وهناك دول ثرية اقتصاديا لكنها غير ديمقراطية.[1]

وعليه فان قضية "الانتقال الديمقراطي" (*Democaratik transition*) أو عملية الدمقرطة (*Democratization*) شكلت مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين .وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة، نظرية وتطبيقية، دراسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المناهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة.[2]

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي مقاربة مفاهيمية

لقد شكل مفهوم الانتقال الديمقراطي وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحدة من المحاور الأساسية ضمن سياقات البحث التي تناولت قضية أو فكرة الانتقال إلى الديمقراطي عبر الكثير من دول العالم ولا تزال إلى غاية اليوم من الموضوعات التي تستقطب الدارسين في ظل موجات الانتقال المتلاحقة.

أولا: التأصيل اللغوي لمفهوم الانتقال

مصطلح الانتقال لغة أصله انتقل، وقد ورد في قاموس أكسفورد بعدة اصطلاحات، منها: (*transfer*) أي حول، تحويل، حالة، تحول، نقل، وورد أيضا مصطلح (*transmission*) ويعني النقل، كما يعني الانتقال التنقل، ويقصد به قطع مسافة بين موقع وآخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى أخرى مغايرة في طبيعتها ومميزاتها.

وفي اللغة الإنجليزية ورد الانتقال بمصطلح: (*transition*) ومصطلح التحول (*transformation*) حيث يقصد بالانتقال التنقل من حالة إلى حالة أخرى، أي من حالة التسلط إلى حالة المشاركة السياسية من طرف روافد المجتمع المدني والفئات الاجتماعية المختلفة،

[1] – عبد الفتاح ماضي وآخرون، المرجع السابق، ص34.

[2] – حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 1.

أما مصطلح التحول يعني الاستمرار في الممارسة والتحول ضمن مسار واضح إلى تحقيق المكاسب الديمقراطية.[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للانتقال الديمقراطي

أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضوياً بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطوّر لحركة عضوية، لذا قيل عن الانتقال الديمقراطي بأنه مسلسل يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما.[2]

ففكرة الانتقال الديمقراطي تعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي[3]، ويعرف أندريان تشارلز – *Andrian Charles* الانتقال الديمقراطي بأنَّه: التغييرات الحاصلة في النظام السياسي سواء عميقة وسطحية، وكل ما يحدثه الانتقال الديمقراطي في الإيديولوجيات المجتمعة وفي طبيعة التفكير، .. مما يولد في كثير من الحالات أنظمة هجينة بين ما كان في النظام القديم وما تأسس في النظام الجديد.[4]

وعرّف "آلان تورين –*Alain Touraine*" الانتقال الديمقراطي بأنه: "عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده، في حين اعتبر "فيليب شميتر *Flip Chmitter*" بأن الانتقال الديمقراطي هو: «مجموعة من مراحل تطوّر المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة والتطورات فجائية غير متوقعة تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية».[5]

---

[1] – يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، العدد 3، 2019، ص 15.

[2]– شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019، ص 5.

[3] – عزيزة المدني، قراءة في كتاب، مسالة الديمقراطية في الوطن العربي، خليفة الكواري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة 2002، ص5.

[4] – انظر: https://political-encyclopedia.org،الانتقال الديمقراطي. –Democratic Transitio –

[5] – شريف حسن البوشي، المرجع السابق، ص 7.

كما يعني الانتقال الديمقراطي المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام...من الحزب الواحد والمركزية الديمقراطية إلى اعتماد التعددية الحزبية والديمقراطية[1]

ويرى صموئيل هنتنجتون أن الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزا أمام التحول الديمقراطي[2]، أما حسنين توفيق إبراهيم فقال: "أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي وبناء على ذلك فان مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد[3]

ويعرف أيضا على انه مجموعة العمليات (*Processes*) التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي .ويتضمن هذا التعريف بعدين أساسيين: ثقافيا ومؤسسيا. أما البعد الثقافي فيشير إلى تعميق مبدا المواطنة، وجوهرا المساواة في الحقوق والحريات والواجبات، أما البعد المؤسسي فانه يشير إلى تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية تنظيمية وإعادة توزيع لموارد السلطة والنفوذ في المجتمع، وتوسيع دائرة المشاركة، وبروز مراكز سياسية واجتماعية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال.[4]

وبالنسبة لاودونيل وشومبيتر فالانتقال الديمقراطي هو المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال الديمقراطي لا تحسم دائماً

[1] – انظر : مقال، امحمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، اطلع على المقال يوم 2019/08/20.

[2] – إيمان احمد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، المرجع السابق، ص5.

[3] – حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص1.

[4] – علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، الكويت،2019، ص ص87-88.

الشكل النهائي لنظام الحكم حيث توجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي، الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخري[1].

ويتحدث "دانكوارت رستو" عن شرط إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي، بوصفها حامل لميكانيزمات وآليات التأسيس لمرحلة مغايرة تماما لما قبلها ومفتوحة على احتمالات النكوص أو التقدم في اتجاه تأسيس دولة الحل السياسي الدائم. بالعودة إلى الشرط الرئيسي الذي تتطلبه إدارة هذه المرحلة، فإن رستو يطرح ما يسميه بـ "الوحدة الوطنية". هذه الوحدة هي التي تجمع بين مختلف ألوان الطيف السياسي المهتم والمتفاعل مع مرحلة الانتقال الديمقراطي والمنشغل بتأسيس قواعد سياسية واقتصادية جديدة لدولة ثارت أو انتفضت على حكامها.[2]

وضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحديدا في موضوع مسارات التحول فإن عملية الانتقال إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها، من ناحية أخرى، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي –الاقتصادي في البلد المعني، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا الانتقال [3] ولما كانت مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر خطورة في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاسات، حيث أن هذه المرحلة تكون ذات طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق، وفي اطار هذه المرحلة الحساسة تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة وتوسع نطاق المشاركة السياسية.[4]

وإجمالا يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي مرحلة حساسة وخطيرة في آن واحد، حساسة كون أنها تشكل الزمن الفاصل بين مرحلتين مختلفتين في نظام الحكم والقيم والمضامين السياسية

[1] – شريف حسن البوشي، نفس المرجع، ص ص6–7.

[2] – انظر، محمد العياري، الانتقال الديمقراطي: في فهم محفزاته والبحث في سبل إدارته،01/11/ 2021.اطلع عليه يوم 2021/05/05.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسارات التحول الديمقراطي،2011، ص 7.

[4] – عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص1.

والقواعد المجتمعية، وخطيرة لأنه في حال فشل مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وانتكاستها قد تؤدي إلى نشوب صراعات وحروب أهلية، وبالإمكان في حالة الفشل أيضا أن يعزز ذلك المنظومة السياسية القديمة وتثبيت حكمها اكثر مما مضى، من خلال الارتكاز على فواعلها المكرسة بطبيعة الحال للأحادية والانفرادية في صناعة القرار وتسيير الشأن العام .وعلى هذا الأساس تتجلى الأهمية التي تكتسيها التوافقات واعتماد معادلة "تنازل في تنازل" ضمن اطار عام يلتقي فيه جميع الفاعلين بعيدا عن الأفكار الإقصائية وتضخم الأنوية، التي لطالما أخلت بالأسباب الداعمة للانتقال الديمقراطي وميكانيزماته.

ثالثا: مفاهيم وقيم ذات الصلة بمفهوم الانتقال الديمقراطي:

أ – **التحول الديمقراطي:** أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تستهدف دمج صيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية، أما مرحلة الانتقال الديمقراطي فهي مرحلة مؤقتة ترتبط بشروط زمانية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولًا إلى الترشح والتجسيد الديمقراطي.

ب – **الترسيخ الديمقراطي:** يعتبر كل من الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي مراحل من عملية التحول الديمقراطي، ويُعد الانتقال أخطر مراحلها، والترسيخ هو إحدى مؤشرات الديمقراطية في المحطات التي عرفت تحولا.

ج – **الانفتاح السياسي:** يعد الانفتاح السياسي مظهر من مظاهر الديمقراطية وليس جوهرها وهو مرحلة تتسم بأن الحاكم يكون غير قادر على الاستمرار في الحكم بأسلوبه...، والانفتاح السياسي يجعل من المطالبين بالانتقال نحو الديمقراطية يشكلون كتلة قادرة وفاعلة لأحداث الانتقال الديمقراطي، ولذلك يعتبر الانفتاح السياسي من بوادر الانتقال نحو الديمقراطية.

د – **الإصلاح السياسي:** هو تغيير من داخل النظام وبآلياته، أي عملية التعديل والتغيير والتقويم نحو الأحسن والأفضل، ويمس الممارسات والسلوكيات والمؤسسات على حد سواء داخل النظام السياسي حتى وإن كان ديمقراطياً لكن يشوبه الخلل والنقض ما يستدعي التعديل. في حين الانتقال الديمقراطي قد يكون مرحلة انتقالية قد يتغير فيها القادة السياسيون والهياكل المكونة للنظام السياسي ككل بمعنى الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي وأكثر انفتاحا.[1]

[1] – لمزيد من الاطلاع، انظر: https://political-encyclopedia.org .

وفي سياق التفسيرات التي حفل بها مفهوم الانتقال الديمقراطي وظفت العديد من المصطلحات، في جل الدراسات بشكل مرادف لبعضها البعض، حيث وردت على سبيل المثال مفاهيم وقيم كالإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الدمقرطة، استخدمت جميعا في إشارة إلى عملية الانتقال الديمقراطي أو التحول من النظم التسلطية الشمولية إلى نظم حكم تحتكم إلى الإرادة الشعبية الحرة والتمثيل السياسي النزيه، فضلا عن كونها عملية تستوجب الإصلاح في بنية ووظائف النظام السياسي وفقا لفلسفة المنظومة الديمقراطية، ويعتبر الانتقال الديمقراطي خطوة رئيسية من خطوات عملية التحول الديمقراطي بشكل عام.[1]

رابعا: النظريات المفسرة لنشأة النظام الديمقراطي[2]:

تفترض النظريات والمدارس المفسرة لنشأة النظام الديمقراطي وجود عوامل ومتغيرات متكاملة ومتشابكة يشتمل عليها السياق المحيط، حيث من شأنها الدفع قدمًا نحو تأسيس النظام الديمقراطي، وتحبيذ عملية بناء هذا النظام، وإرساء دعائمه الأولى، وهي بطبيعة الحال مجموعة من العوامل التي تمثل بتعددها، وتباينها، حقيقة التعقيد في هذه الظاهرة، المتمثلة في نشأة النظام الديمقراطي، ويمكن اعتبار عملية نشأة النظام الديمقراطي عملية مركبة متعددة الأبعاد والمستويات والمراحل، فضلاً عن تنوع الفواعل المشاركة فيها.

أ – **نظرية التحديث** *Modernization*: تربط نظرية التحديث نشأة النظام الديمقراطي بجملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم والتصنيع والتحضر. وصاحب الريادة في هذا الاتجاه هو سيمور ليبست *Seymour Martin Lipset* الذي أرجع تأسيس الديمقراطية إلى توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية *المسبقة Socioeconomic Pre–requisites* .

ب – **نظرية الفاعلين السياسيين: أو (استراتيجيات النخب)** *political elites preferences Mo agency theory*، تركز نظرية الفاعلين السياسيين على دور النخب السياسية، وما تتبناه من تفضيلات وما تقوم به من اختيارات، وما تتبعه من استراتيجيات في إطار عملية تأسيس النظام الديمقراطي. وتفرعت عن هذه النظرية عدة اقترابات لعل أشهرها اقتراب الاختيار الرشيد *Rational*

[1] – يوسف أزروال، نفس المرجع، ص 16.

[2] – انظر، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، http://arabprf.com "التحول الديمقراطي... الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النظم الديموقراطية".

Choice، ومن رواد هذا الاتجاه دانكورتروستو *Rustow.A Dankwart* وبارنجتون مور *Barrington Moore* .

ج – النظرية البنيوية: *Structural* ترجع النظرية البنيوية نشأة النظام الديمقراطي إلى شكل وخريطة توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقة الدولة بالمجتمع، وهي ترتبط باقترابي الدولة والمجتمع *State–Society Approach*، وأيضا هيكل الفرص السياسية *Structureof Political Opportunities*. وتراهن بدرجة أكبر على العامل البنيوي المتمثل في السياق والبيئة وتركيبة المجتمع وخرائط علاقاته أكثر من مراهنتها على الفواعل المتمثلة في دور القيادات والنخب السياسية، وما تتبناه من استراتيجيات. وتعتبر تيداسكوكبول *Theda Skocpol* ممن أسهموا في بلورة هذا الاتجاه.

المطلب الثاني: في الأسباب المفسرة للانتقال الديمقراطي

رغم اعتبار هذه النظريات لعقود من الزمن رائدة وسباقة في تفسير ظاهرة الانتقال الديمقراطي فإنها لم تسلم من الانتقاد، فبين عبد الفتاح ماضي في دراسة له سبق وأن أشرنا إليها "بأن افتراضات نظرية الاشتراطات المسبقة (*pre–conditions theorg*) أو ما يسمى بنظرية التحديث أصبحت بلا فائدة في العديد من الحالات، فهناك دول فقيرة وديمقراطية، وهناك دول ثرية اقتصاديا لكنها غير ديمقراطية"[1]

وانتقد برسويرسكي *prezeworski* هذا الطرح موضحا بأنه من المرجح أن تحدث عملية الانتقال في الأنظمة ذات المداخيل الاقتصادية العالية، معتبرا ما ذهب إليه سيمور ليبست *Seymour Martin Lipset* غير مبني على تفسيرات مقنعة لفهم الانتقال الديمقراطي. فيما ذهبت اتجاهات أخرى إلى القول، بأن الانتعاش الاقتصادي يعزز أكثر استقرارية الدولة التسلطية، والتراجع الاقتصادي هو المؤشر الذي من شأنه أن يدعم احتمالية التحول نحو الديمقراطية.[2]

[1] – عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص34.

[2] – رابح زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، قراءة نقدية في نموذج الانتقال، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسة، العدد 07، سنة 2019، ص62.

ويتجلى هذا الطرح رغم اعتبار نظرية التحديث الإطار المناسب لفهم عملية الانتقال من التسلط نحو الديمقراطية، فهي تفترض بان الديمقراطية تخرج من رحم الديكتاتورية، بواسطة التنمية الاقتصادية.[1]

وبين افتراض وجود علاقة بين الانتقال الديمقراطي والحالتين الاقتصاديتين، حالة ارتفاع المداخيل، وحالة انخفاضها، فإن هناك دراسات ربطت الانتقال الديمقراطي بالحالة الثانية دون غيرها، معتبرة حالة الازدهار الاقتصادي المعتمدة على مداخيل النفط مثلا، لم تساعد على تحقيق الإصلاح السياسي أو الانتقال نحو الديمقراطي في المنطقة العربية.

أولا: العامل المجتمعي

ورجحت دراسات أخرى العامل المجتمعي المتضمن وجود طلب شعبي على الديمقراطية، حيث أكدت تلك الدراسات على المجتمع المدني وصحة الفرضية التي تربط بين الانتقال الديمقراطي والمشاركة السياسية، إذ يعتمد انتقال قابل للتطبيق بدرجة كبيرة على ثقافة "المساهمة السياسية " أي استعداد المواطنين الانخراط في الشأن السياسي والمشاركة في شكلها غير الرسمي كالنشاطات الاجتماعية والسياسية، التظاهرات والاحتجاجات ودور الشبكات الاجتماعية.[2]

- التوافق كعامل حاسم في تحقيق الانتقال

وتساءل علي خليفة الكواري –لماذا انتقلت دول ومجتمعات إلى الديمقراطية ولم تتمكن دول أخرى من تحقيق هذا الانتقال نصا وروحا؟ – ما المفقود هنا ؟، وما هو المشترك بين الدول التي حققت الانتقال؟ مؤكدا على أن كل العوامل مهمة في الانتقال الديمقراطي، لكن هناك عاملا حاسما، إذا توصل أي مجتمع إليه يصبح الانتقال ممكنا، وهذا العامل هو توافق القوى التي تنشد التغيير –تعبيرا عن نضجها السياسي وارتفاع حس المسؤولية لديها على نظام حكم ديمقراطي بديل لنظام حكم الفرد أو القلة القائمة.[3]

---

[1] – رابح زغوني، المرجع نفسه، ص60.

[2]– *Liana khatibK، participation and Democratic transition in the arab worLd، JournaL of internationaL Law issue2 VoL34، 2013، p15.*

[3] – علي خليفة الكواري، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب – دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2009، ص، 229.

- الانتقال كمحصلة لعوامل متداخلة

لكن هناك آراء أخرى ترى بان الانتقال مرهون بتوفر حزمة من الأسباب والعوامل، وهنا يقول توفيق إبراهيم تأتي أهمية دراسة حالات الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن. وبصفة عامة لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو سبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والأخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين.[1]

أ- الأسباب والعوامل الداخلية

تصنف إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى: أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية المجموعة الثانية: أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم المجموعة الثالثة: أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من اجل الانتقال الديمقراطي. وفي سياق الحديث عن الأسباب والعوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي والدافعة نحوه أشار عبد الفتاح ماضي في دراسة له تحت عنوان "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية" مستخلصة كما أوضح من الحالات التي كانت محل دراسة ومقارنة ومن هذه الأسباب ما يلي:[2]

- أزمة الشرعية.
- البعد الاقتصادي من حيث طبيعة الأزمات وآثارها وتعامل الحكومات معها.
- طبيعة النظام القديم، وطبيعة الفاعلين الأساسيين قبل عملية الانتقال وأثنائها وقوة بعضهم النسبية تجاه البعض الآخر.
- دور النخب والقيادات ومدى قوة الفئة الحاكمة أو تماسكها.
- حجم التعبئة الشعبية في الشارع وموقف منظمات المجتمع المدني.
- مواقف القوى الدولية التي ساندت لعقود حكم الفرد أو القلة.

[1] - حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص،2.

[2] - لمزيد من الاطلاع، انظر، عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 36-37.

- الإرث الاستعماري والتاريخ السياسي للدولة.
- آليات الانتقال ذاته ونجاح عمليات الانتقال مجاورة.

وفي سياق الحديث، عن العوامل والأسباب الدافعة نحو انتقال آمن، إلى تجدر الإشارة إلى عنصر ثقافة المجتمع والوعي مقتضيات بناء الدول والمجتمعات على أسس رسالية حضارية تستهدف بالدرجة الأولى تجسيد حوكمة المؤسسات، وبهذا المعني يتضمن عامل أو عنصر الثقافة اكثر من بعد، فهو يشير إلى تعميق قيم الممارسة السياسية والفعالية في الأدوار فثقافة الفرد ومستوياته التعليمية تحددان مدى نجاحات أي عملية انتقال أو إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، "ويمكن أن يأخذ ذلك شكل التطبيق على المؤسسات والعلاقات السياسية والاجتماعية التي لم تكن تطبق فيها من قبل، لتشمل أيضا قضايا لم تكن خاضعة لمشاركة المواطنين ورقابتهم كمسائل المحاسبة والمساءلة والرقابة بمختلف مراحلها القبلية والمرحلية والبعدية، ناهيك عن تجلي ثقافة التعدد والتنوع والتنافس، لتختفي في ظلها ثقافة الطاعة والتسليم بالأمر الواقع، حيث بدل السلطة ذات الطابع الهيراركي (الهرمي) تحل أنماط أخرى اكثر تعقيدا تتطلب بناء التحالفات والسعي إلى التوافق السياسي بين الآراء".[1]

إن تعدد العوامل المؤثرة في عمليات الانتقال، وتفاوت أثارها باختلاف المكان والزمان يفسران إلى حد كبير ظهور أكثر من سيناريو (أو مدخل أو طريق) للتغيير والانتقال إلى الديمقراطية، ذلك إلى جانب أن **العامل الخارجي**، لعب دورا مؤثرا في دعم الكثير من حالات الانتقال أو عرقلتها.

ب – الأسباب والعوامل الخارجية

للأسباب والعوامل تأثيرات في اكثر من مشهد سياسي و بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في الدفع بعمليات الانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة ومن هذه الأسباب والعوامل يقول توفيق إبراهيم دور بعض القوى الخارجية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال، دعم اخذ عدة أشكال تنوع بين الدعم الاقتصادي والفني والمادي لبعض الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بل وشملت حتى ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على العديم من النظم السياسية، وهناك

[1] – علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، الكويت، 2019، ص88.

عوامل خارجية أثرت بدرجات متفاوتة في عملية الانتقال، كالدور التمويلي الذي قادته مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين. [1]

- الانتقال الديمقراطي: ماذا عن المراهنة على العامل الخارجي؟

تشير بعض الأبحاث في هذه القضية، أن درجة تأثير العوامل الخارجية تبقى متفاوتة من حالة إلى أخرى، ومرهونة باستراتيجيات وأهداف الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف الداخلية في البلدان المستهدفة، لكن بالمقابل يمكن القول، بأن المراهنة على العامل الخارجي في عمليات الإصلاح والانتقال الديمقراطي للدول، قد يأخذ مسارات خطيرة تهدد كيانات الدول ومؤسساتها الحيوية ذات الصلة بمصالح الشعوب ومستقبلها، وعليه فان رهن عمليات الانتقال بتدخل الفاعلين الدوليين يضع امن وسلامة الدول ووحدتها وتماسكها واستقرارها على شفير حروب أهلية لا تبقي ولا تذر، وحالة بعض البلدان العربية – مثال، حيث لا تزال تحصد شعوبها، ويلات الحروب الأهلية والصدامات المسلحة بل إن البعض منها صار عرضة للتفكك وهذا لا يعني بالضرورة التسليم بواقع سياسي واقتصادي واجتماعي متدني، ولكن التدرج في عمليات الانتقال سنة كونية وضرورة حضارية، لحفظ النفس البشرية من الهلاك وتامين الأوطان من الانتقالات العنيفة والتحولات المدمرة، التي لطالما غذتها العوامل الخارجية بشكل يخدم مصالح الدول الكبرى في العالم، بل إن بعض التجارب كشفت وقوف القوى الخارجية إلى جانب الأنظمة التسلطية وإطالة عمر الفساد السياسي والإداري والاقتصادي، خاصة اذا تبين لتلك القوى أن الواقع القائم يخدم مصالحها ويرعاها بل ويدافع عنها، وفي هذه النقطة التي توصف، من قبل العديد من الدارسين بالمفصلية والحساسة في عمليات الانتقال من وضع سياسي قائم على الأحادية والانفراد في صناعة القرار إلى وضع سياسي مغاير تماما، وهنا ذكر **جين شارب**، جملة من الحقائق المتعلقة كما قال بمخاطر الاعتماد على العامل الخارجي في عمليات الانتقال نحو الديمقراطية: [2]

- تتحمل الدول الأجنبية أو حتى تساعد أنظمة الحكم الدكتاتورية من اجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية.

[1] – لمزيد من المعلومات، انظر، حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

[2] – جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، مؤسسة ألبرت أينشتاين، ط2، 2003، ص، 14.

- الدول الأجنبية مستعدة لبيع الشعوب المضطهدة بدلا من الحفاظ على وعودها لها بالمساندة والتحرر مقابل هدف آخر.
- تتخذ الدول الأجنبية خطوات ضد الأنظمة الدكتاتورية فقط من اجل الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية وسيطرة عسكرية على البلاد.
- قد تتحرك الدول الأجنبية بجانب القوى والفواعل المطالبة بالإصلاح إذا رأت بان كفتها رجحت أمام القوى المدافعة على الواقع المتدني والفساد.

وعن تأثيرات العامل الخارجي في عمليات الانتقال الديمقراطي، إيجابية كانت أو سلبية، استهل عزمي بشارة الفصل الأول من كتاب (العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في الدول العربية)* ضمن سلسلة "دراسات التحول الديمقراطي" "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي" قائلًا: "إنه على الرغم من أن هذه الدراسة تُقرّ بأولوية العوامل الداخلية بصورة عامة، فإنها تناقش تأثير البيئة الإقليمية والدولية في صمود نظام استبدادي، وظروف استحضار العامل الخارجي في بعض الحالات بعد انهياره".[1]

وترصد دراسات أخرى العامل الخارجي وتطوره في سياقات توصف بالمرنة والمطاطة أحيانا، ومشحونة بمفاهيم وقيم تتمظهر بأنها عالية الجودة، وعلى درجة كبيرة من المقبلوية وفي مقدمة هذه المفاهيم تصدير الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف استقطاب الداخل بمختلف فواعله المعارضة للنظام السياسي القائم حيث وبعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل ما عرف بالحرب الباردة، تدفقت مفاهيم وقيم كالديمقراطية العالمية، والتدخل باسم الإنسانية، فاستخدمت القوى الكبرى خاصة الدول الغربية منها آليتين من آليات التدخل في شؤون الدول الأخرى وهما التدخل

* – تمّ انتقاء مجموعة من الأوراق المقدّمة في المؤتمر المشار إليه حيث أصدرها المركز في كتاب "العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في الدول العربية" ضمن سلسلة "دراسات التحول الديمقراطي " الذي شارك في تأليفه عزمي بشارة وآخرون.

[1] – لمزيد من الاطلاع، انظر، مجلة سياسات عربية العدد 144، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2018، مدينة الحمامات التونسية، حول طبيعة الأدوار الإقليمية والدولية، وتأثيراتها في التحولات الاجتماعية والسياسية وفي مسارات الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بعد ثورات عام 2011.

الصلب (العسكري) والتدخل المرن (الاقتصادي والثقافي) للتأثير في النظم السياسية للاتجاه نحو الانتقال الديمقراطي وفقا لمصالح تلك الدول.[1]

والأكيد أن هذا الموضوع أثار جدلا كبيرا ولا يزال في أوساط الباحثين والمفكرين فجاءت نظرياتهم وآرائهم حسب مشاربهم الفكرية والثقافية، فمنهم من ذهب إلى اعتبار العامل الخارجي مهم وضروري في عمليات الانتقال الديمقراطي، ومنهم من اعتبر المراهنة على العوامل الخارجية لتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية مجازفة بالمصالح الحيوية والاستراتيجية للشعوب والدول المستهدفة، وهناك حالات عدة حدثت على مستوى العالم".

ويمكننا أن نعدد الأمثلة لهذه الغاية، حيث يسود قانون الأقوى تحت مسوغ الدفاع عن الديمقراطية مساندة بينوشيه وكل ديكتاتوريات العالم عندما تخدم المصالح الأمريكية، وسحقها عندما تتوقف عن خدمتها، من أمثال الجنرال نورييقا في بنما الذي كان يتلقى من بوش عندما كان مديرا للمخابرات الأمريكية نفس معاملة رؤساء الولايات المتحدة، بما انه عميل مخلص، ولكن تتعرض بلاده للغزو عندما يطالب بحقوق مشروعة في قناة بنما.[2]

وأمام هذه الإشكالية أثيرت أسئلة عديدة من قبل عدد من الدراسين تبحث تحديدا عن إجابة لسؤال نعتبره كباحثين جوهري ومفصلي ويتعلق هذا السؤال هل الديمقراطية قابلة للصدير؟

فقد أورد لاري دايموند "ما كتبه المهاتما غاندي: "لا يمكن لروح الديمقراطية أن تفرض من الخارج، بل لابد لها من أن تنبع من الدخل. وان روح الديمقراطية ليست شيئا ميكانيكيا يكيف عن طريق إلغاء الأعراف، بل تقتضي تغيرا على مستوى القلب، والديمقراطي الحقيقي هو الذي يدافع عن حريته، ومن ثم عن حرية بلده، وعن حرية البشرية جمعاء معتمدا بشكل صرف وسائل اللاعنف.[3]

---

[1] – صبرينة حملة، عبد الناصر نونة، العامل الخارجي في أدبيات التحول الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 02، جويلية 2012، ص 983.

[2] – روجيه جارودي، كيف نصنع المستقبل ؟،ترجمة، منى طلبة، أنور مغيث، دار الشروق، ط3، القاهرة، 2003، ص 131.

[3] – لاري دايموند، روح الديمقراطية –الكفاح من اجل مجتمعات حرة، ترجمة، عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت،2014، ص6.

وتتعمق دراسات أخرى في التنقيب عن الآثار غير المرغوب فيها للعامل الخارجي، حيث ترى: "بأن مسألة العامل الخارجي لا تتوقف عند الدور الذي يلعبه الخارج في الأحداث السياسية فقط، عبر إجهاض هذا المسار أو الدفع باتجاه آخر، بل يذهب الأمر عميقاً في تأثيره، وهو تأثير ذو اتجاهات متعددة، فلكل تدخل خارجي ما أثر ما اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي، فإذا كانت مسألة رصد الآثار السياسية للعامل الخارجي ممكنة، فإنها صعبة التحديد اجتماعياً وثقافياً، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تحديد أين يبدأ العامل الخارجي وأين ينتهي، بحيث يصبح الداخل خارجا والخارج داخلا ."[1]

كما أن فرض الديمقراطية على مجتمع ما من دون دعم مؤسساتي مناسب امر صعب للغاية، بل إن ذلك يتطلب احتلال "وحشي" طويل الأمد للبلاد، ومن دون تأييد عام لابد أن يخفق فرض الديمقراطية[2]، ويعد "**لي كوان يو** *Lee kuan yew*" رئيس وزراء سنغافورة من بين المدافعين بأعلى صوته عن القيم الآسيوية ذات الصلة بالنظام، والعائلة، والجماعة *community* وكان في الوقت ذاته منشغلا بتلقين الناس عدم فرض نظامهم جزافا على مجتمعات يستحيل عليها تطبيقه، ففي حوار مع قناة "بي بي سي"*B.B.S* سنة 2001، قال **لي كوان يو**: "لا أظن أنه يمكنك أن تفرض على شعوب أخرى قيما لا يألفونها ولا تمت بصلة إلى ماضيهم"[3]، ويأتي هذا الامتعاض الذي أبداه رئيس وزراء سنغافورة بعد "أن أصبحت الديمقراطية محل احتفاء عالمي وبدا الحديث عن العولمة وسط جدل كثيف حول اختفاء السيادة المطلقة وبروز السيادة النسبية وإمكانية تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول إذا ما انتهكت حقوق الإنسان في هذه الدول .

لقد بدا واضحا أن هناك اتجاه لفرض الديمقراطية وأصبحت انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة الدكتاتورية وتهميش الأقليات ادعاءات تبرر الضغوط على الدول من اجل ممارسة الديمقراطية وتوجيه سياساتها بما يخدم مصالح القوى الكبرى[4]، ونقرأ في هكذا آراء ومواقف، رفض

---

[1] – انظر مقال، العامل الخارجي؛ أثره في البلدان والثورات، مركز أبحاث ودراسات مينا، https://mena-studies.org، 2020/08/10، اطلع على المقال يوم 2021/02/25.

[2] – زولتان بارني، روبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ ترجمة، جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، بيروت، 2012، ص153.

[3] – لاري دايموند، المرجع السابق، ص35.

[4] – بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، التحول الديمقراطي في إفريقيا التحديات وآفاق المستقبل، ص 19.

المبررات التي تؤسس وتمهد بطريقة أو بأخرى للعامل الخارجي كمدخل نحو الانتقال الديمقراطي أو تغيير النظام، ويتضح لنا أن "**لي كوان يو**" في موقفه المشار إليه سلفا، يريد أن يبرز قضية مفصلية في العلاقة بالأخر والعلاقة بقيم الآخرين التي لا يمكن أن تفرض على مجتمع ما، أو تصدر إليه كبضاعة من اجل التغيير السياسي، "وهذا ما يبرر ما ذهبت إليه بعض الدارسات، باعتبار الحالات التي تمت دراستها وملاحظتها لا يمكن فرضها كوصفة جاهزة على مجتمع آخر، ولكن يمكن مقارنتها ببعضها البعض من خلال تحديد أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها".[1]

وفي سياق متصل تساءل العديد من الدارسين عن أي ديمقراطية تريد القوى الكبرى تصديرها إلى الآخرين، وأي من أشكال الديمقراطية تفضلها؟ للإجابة عن هذا التساؤل تستوقفنا أحداث شهدها العالم في منتصف ثمانينيات القرن الماضي (لهذا نجد المراسل الدبلوماسي لجريدة **نيويورك تايمز** *New York Times*، **نيل لويس** يكتب فيها "أن التوق إلى رؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي، وهي تستنسخ في العالم اجمع كان محورا دائما في السياسة الخارجية الأمريكية"[*] كان لويس في مقاله هذا يتحدث عن الوضع في هاييتي، حيث قامت الحكومة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة بالحيلولة دون إجراء الانتخابات المقررة وذلك بالعنف، وهي النتيجة التي كانت متوقعة، على نطاق واسع، من الدعم الأمريكي للطغمة العسكرية. يقول هذا الكاتب).[2]

وعلى العموم فإنه لا يمكن أبدا عزل الظاهرات السياسية، كظاهرة الانتقال الديمقراطي عن مسبباتها وعواملها وظروفها وسياقاتها العامة، والبيئات المحيطة بها داخلية كانت أو خارجية، إقليمية أو قارية أو عالمية، وتكفي الإشارة إلى ما ذكره عبد الفتاح ماضي في الأسباب والعوامل ذات الصلة بظاهرة الانتقال نحو الديمقراطية، إذ من بين ما ادرجه ضمن قائمة العوامل التي من المحتمل أن يكون لها تأثير في عمليات الانتقال، مواقف القوى الدولية، ونجاح عمليات الانتقال الديمقراطي في دول مجاورة، إلا انه وبالرغم من كل هذه الاتجاهات والآراء، فان اي تغيير أو

---

[1] – لمزيد من الاطلاع، انظر عبد الفتاح ماضي –مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، مركز دارسات الوحدة لعربية، سنة 2009 –وتوفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات،2013.

[*] – *Neil Lews .in.new york Times; 6/12/1987*

[2] – نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية – الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1998، ص314.

إصلاح سياسي أو انتقال نحو الديمقراطية، إذا لم يقترن بالرغبة الذاتية والقابلية والدافعية، فان عملية الانتقال مآلها التعثر واحتمالية نجاحها ضئيلة جدا برأي العديد من الدارسين، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾.[1]

المطلب الثالث: في أشكال وطرق الانتقال الديمقراطي

إذا كانت عملية الانتقال نحو الديمقراطية تحدث نتيجة تشابك جملة من العوامل الداخلية والخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فان طبيعة الفاعلين السياسيين ومختلف النخب سواء الموجودة في السلطة أو خارجها وميزان القوة بينهم هو الذي يحدد بنسبة كبيرة أسلوب الانتقال، ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق الانتقال الديمقراطي وأشكاله لتعددها وتداخلها، فإنه ومن خلال تراكم الخبرات وتجارب شهدتها العديد من الدول، خلصت بعض الدراسات والأدبيات إلى أربعة طرق وأشكال للانتقال وصفت بالرئيسية لعملية الانتقال الديمقراطي، ويقول حسنين توفيق إبراهيم في دراسة له سبق وأن أشرنا إليها "بأن هذه الطرق والأشكال تختلف من باحث إلى آخر " وتتوقف اغلب الدراسات عند أربعة (04) مسارات أو طرق للانتقال هي:[2]

أولا: الانتقال من أعلى (*Transition from Above*):

يتولى هذا الشكل من الانتقال نحو النظام الديمقراطي ويهندسه الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، أي هو انتقال يتم من داخل النظام القائم، وغالبا ما تتم عملية الانتقال لحظة توفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة القائمة، حيث تتولد قناعة لدى النخبة الحاكمة بان كلفة الانفتاح السياسي وإشراك بقية الفواعل في إدارة الشأن العام أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. وتجدر الإشارة انه بالنظر إلى بعض التجارب والحالات فإن هذا الشكل من الانتقال يتم عبر مراحل تبدأ بالانفتاح السياسي ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي.

ومن مصلحة النظام القائم إدخال تعديلات دستوريي ومؤسسية تغير من بعض سماته وخصائصه، وهو ما يؤدي إلى تحول النظام من السلطوية النقية إلى السلطوية التنافسية، ويحدث

[1] – سورة الرعد، الآية، 11.

[2] – حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 3-4، انظر كذلك، عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 35، 79.

هذا التطور في صلب النظام نتيجة عوامل وأسباب كوجود عناصر إصلاحية داخل النظام القائم، وتنامي قوي المعارضة والتأييد الواسع لها من قطاعات مختلفة، وتأثيرات خارجية تمهد لها مساعي جلب استثمارات اجنبيه ورغبة النظام في تلميع صورته، أو استجابة لمتطلبات المشروطية السياسية والاقتصادية التي تتبناها الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية".[1]

وبالنظر إلى حالات الانتقال الديمقراطي من اعلى يقول حسنين توفيق إبراهيم فانه غالبا ما يكون ميزان القوة لصالح النخبة الحاكمة، مما يعني أن المعارضة تكون أضعف وبالتالي تأثيرها في إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي يكون محدودا.

ويرى محمد عابد الجابري "أن الانتقال الديمقراطي يفترض: إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال هذه، وفي هذه الحالة سيكون عليهم التنازل عن السلطة، وإما إجبارهم بوسيلة من الوسائل عن التنازل بشرط وجود قوى في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية والحفاظ عليها"، ونخلص من ذلك أن الانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد خيارين: الأول: التدرج وذلك بالعمل على إفساح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ. الثاني: الضغط وذلك بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية أو إزاحته من طرف هذه القوي".[2]

وحول هذا المعنى يقول "جان ليكا" أنه لا يجب أن ننظر إلى الانتقال إلى الديمقراطية على أنه أمر مفروغ منه، كما ينبغي تفحص ظروفه بصرف النظر عما نرغب أن نعتقد به كمواطنين، إن موجات التحرك نحو الديمقراطية لا تشبه تحرك موجات البحر فهي تتكسر بسهولة أكبر، ولكن ارتدادها أقوى بكثير ولا يمكن التنبؤ به. ويشير علي الدين هلال في مؤلفة: "الانتقال إلى الديمقراطية –ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ " بأن هذا المسار أو النمط من الانتقال نحو الديمقراطية يتعرض إلى ثلاث احتمالات[3]: الاحتمال الأول، أن تستمر عملية الانتقال، الاحتمال الثاني، أن يقتصر الانتقال على جوانب شكلية أو إجرائية ***Democracy formal or procedura*** والاحتمال الثالث، هو توقف عملية الانتقال الديمقراطي.

[1] – علي الدين هلال، المرجع السابق، ص ص 90-91.

[2] – شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 21.

[3] – علي الدين هلال، نفس المرجع، ص 92.

ثانيا: الانتقال من أسفل *(Transition from Below)*:

يأخذ هذا الشكل من الانتقال نحو الديمقراطية طريقين، الطريق الأول: مرتبطة بالضغط الذي تمارسه المظاهرات والاحتجاجات الشعبية على النظام القائم التي غالبا ما تشارك فيها قوى المعارضة، الأمر الذي يجبر النظام إلى تقديم تنازلات تمهيدا نحو عملية الانتقال أما الطريق الثاني: فهو أن تقود المعارضة عملية الانتقال في ظل انهيار النظام غير الديمقراطي أو الإطاحة به عبر انتفاضة شعبية.

وميزان القوى ضمن هذا المسار تقول بعض الدراسات يكون في يد المعارضة خاصة بعد تصدع النخبة الحاكمة، وحياد المؤسسات الفاعلة وانحيازها للمصالح العليا للوطن خاصة إذا كانت المعارضة واعية بمقتضيات الصراع على المستويين الإقليمي والعالمي وحتى القاري، معارضة مشروعها الحكم الراشد والانتقال العاقل البعيد عن كل مسببات العنف والانتقال غير الأمن.

ويرجح بعض الباحثين هذا الشكل التصاعدي من الانتقال كأفضل أنواع الانتقال، وبالنسبة "**لروبرت دال**" إن احتمالات الانتقال ترتفع مع تكلفة العنف وانخفاض تكلفة التسامح.[1]

وأما كل من "*Leff, munck* " فيجادلان كذلك بأن الإصلاح من خلال القطيعة التامة مع النظام اقل تهديدا للاستقرار واضمن للديمقراطية. لأن المعارضة تستطيع أن تفرض وجهة نظرها وأن تضمن انتخابات نزيهة، مع عدم قدرة النخب السابقة على التدخل لعرقلة مسار الديمقراطية".[2]

[1] – عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق، ص 64

[2] – رابح زغوني، المرجع السابق، ص 67.

ثالثا: الانتقال من خلال التفاوض (Negotiated *Transition*):

يتم هذا الشكل أو المسار من الانتقال على أرضية اتفاق أو تعاقد (*pact*) بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة عبر مفاوضات "ويطلق هنتنجتون على هذا النمط من الانتقال الإحلال التحولي *Transformation Replacement*، وقد يكون هذا ناتج إما عن ضعف في التنظيم أو محدودية الإمكانيات المتاحة أو أن قدرة النظام القائم لا تزال تملك القدر الكافي من القوة التي تمكنه من البقاء والاستمرار".[1]

وغالبا ما يحدث ذلك في ظل تعادل نسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تقتنع بأنها غير قادرة على الاستمرار في غلق المجال السياسي والممارسات القمعية نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية، ومن باب أن كلفة الانفتاح السياسي على المعارضة وإشراكها في الحكم أقل بكثير من كلفة الاستمرار في الانفراد بالسلطة ورفض التفاوض مع قوى المعارضة، وعلى الطرف الآخر تقتنع المعارضة بضرورة الجلوس على طاولة التفاوض مع النخبة الحاكمة لأنها غير قادرة على الإطاحة بالسلطة.

وحسب كل من ***Dononnell***، **(*Shmitter*)** أن هذا المسار أو الطريق يتم من خلال خاصية التوافق أو التعاقد *Pactd Transition* بين النخبة الحاكمة والمعارضة وهي اتفاق صريح، لكن ليس دائما مبرر، بين مجموعة من الفواعل لمراجعة قواعد الحكم بناء على ضمانات متبادلة من أجل مصالح حيوية هي تعزيز الديمقراطية".[2]

وقد تحدث "صموئيل هنتنجتون" عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط وحصرها في الآتي: فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهيار الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام، وتردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب، وضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية تربط بين الإصلاح السياسي وهذه المعونات، وعجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر ".[3]

---

[1] – إيمان احمد، قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي، ج4، المعهد المصري للدراسات، 2016، ص 3.

[2] – رابح زغوني، المرجع السابق، ص 66.

[3] – إيمان احمد، المرجع السابق، ص 3.

ويصف بعض الدارسين هذا النمط من الانتقال بأنه مبادرة تتم بين عناصر النخبة الحاكمة ونخب المعارضة ويحدث في سياق توازنات بين الطرفين الأمر الذي يدفع بهما الجلوس إلى طاولة التفاوض على الكيفية إدارة مرحلة الانتقال نحول النظام الديمقراطي وآليات دعمها والحيلولة دون انتكاستها وتراجعها.

رابعا: الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي (*Foregn Military Intervention*):

وفي هذا النمط من الانتقال غالبا ما يحدث نتيجة حروب وصراعات، تتحكم فيها مصالح وتوازنات إقليمية ودولية. وهو مرتبط برفض النظام القائم التغيير والإصلاح خاصة في ظل عدم بروز جناح إصلاحي بداخله، وينمو هذا الموقف الرافض لكل تغيير أمام عجز قوى المعارضة وهشاشتها وعدم قدرتها على طرح البدائل المقنعة، وفشلها ربما في استقطاب قطاعات واسعة من المجتمع حول مشروعها. وأمام هذا المعطى يضيف توفيق إبراهيم يصبح الخيار البديل للإطاحة بالنظام القائم والانتقال إلى النظام الديمقراطي هو التدخل العسكري الخارجي. تحت غطاء ومسميات عديدة منها إسقاط الدكتاتورية ونشر حقوق الإنسان والديمقراطية ووضع حدد للحروب الأهلية.[1]

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها الحاق الهزيمة بنظام دكتاتوري، أو التدخل لأسباب إنسانية ووضع حد لحرب أهلية طاحنة، ويلاحظ أن غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن الهدف الرئيسي منها إقامة نظام ديمقراطي بل أهداف ومصالح أخرى.[2*]

وتأسيسا لما سبق ذكره حول طرق الانتقال الديمقراطي نقف عند ما خلصت إليه العديد من الأبحاث والدراسات، التي أوضخت على أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة

[1] – حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 4-5.

[2] – شريف البوشي، المرجع السابق، ص26.

* – للاطلاع أكثر في هذا الموضوع، انظر: عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي، ضمن كتاب: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، من تأليف عدد من الباحثين، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

– حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

– إيمان احمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ج4، المعهد المصري للدراسات، 2016.

– شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي، العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، 2019.

الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين السلطة والمعارضة، أو بعيد إذعان النظام القائم للحراك الشعبي السلمي غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسيخ النظام الديمقراطي الناشئ. وبالمقابل فان الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدني من الديمقراطية، فضلا على انه غير امن، ومعرض في أي لحظة لانزلاقات خطيرة، كما أنه بفرص اقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إن بعض الدارسين يحذرون من هكذا مسار يؤدي إلى قيام نظام تسلطي، بممارسات أشد وأقسى مما كانت عليه في النظام السابق، واحتمالية أن تسير الأمور في مثل هذه الحالات إلى وقوع الدول والأوطان في أتون صراعات داخلية وحروب أهلية أفنت وأهدرت مقدرات الشعوب.

كما يبقى الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي معرض بنسبة أكبر إلى انزلاقات خطيرة وفي الحالات التي شهدها العالم امثله عديدة، كانت وراء نشوب صدامات عنيفة ومواجهات مسلحة خلفت خسائر في الأرواح والمقدرات المادية، ورغم ذلك لم تتحقق الديمقراطية بل استأثر الخارج لمصالحه لا غير. أما الحالات التي نجح فيها كهذا انتقال على خلفية التدخل العسكري الخارجي فهي برأي العديد من الباحثين محدودة ونجاحها مرتبط بعوامل وظروف خاصة جغرافية واقتصادية وولاءات ثقافية وسياسية.

خلاصة واستنتاجات

لقد شكلت مسألة الانتخابات والانتقال الديمقراطي والعلاقة بينهما حقل خصب للبحث والمناقشة وأمام الكم الهائل من المفاهيم والقيم ذات الصلة فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين الأول يتعلق بمفهوم الانتخابات كيف تطور هذا المفهوم من حيث التطبيق والممارسة على ارض الواقع، ويأتي تطور مسار مفهوم الانتخاب كممارسة في ظل الاعتراف بان الانتخابات تعد الأسلوب الأرقى والأسلم الذي تتحقق من أساليب إدارة الحكم والسلطة والاختيار والتمثيل، فاعتبر الانتخاب قاعدة تسمح ببناء مؤسسات الدولة وتسمح لأفراد المجتمع التحرك ضمن إطار قانوني يحدد حقوقهم وواجباتهم، وفي سياق البحث المتواصل أصبح أسلوب الانتخابات الآلية التي تدار من خلالها مصالح الناس بناء على عملية اختيار من سيمثلهم وعلى العموم أن الجذور التاريخية لفكرة الانتخاب ومنحنى تطورها يؤكد بأن الإنسان ظل يسعى بكل الطرق التي يراها مشروعة من أجل إيجاد الأسلوب الأمثل الذي من خلاله تتم عملية إسناد وتداول السلطة، فكان الانتخاب هو الأرضية التي التقى حولها الجميع سلطة ومعارضة وفاعلين، وتولدت هذه القناعة بعد محطات تاريخية كشفت، أما المبحث الثاني فاستهدفنا من خلاله جزئيتين الأول تتعلق بالديمقراطية مسار المفهوم والجذور التاريخية للديمقراطية وصلتها بالممارسة السياسية، فيما توقنا في الجزئية الثانية عند عنصرين الأول يخص تطور مفهوم الانتقال الديمقراطي وعلاقة بالبحث في الأسس والقيم التي تساهم في استقرار الدول، أما الجزئية الثانية فبينا فيها طرق وأساليب الانتقال الديمقراطي وأهمية التوافق في الوصول إلى الأسلوب الهادئ في عملية الانتقال الديمقراطي .

الفصل الثاني

التجربة الانتخابية ومسار الانتقال الديمقراطي دراسة حالة المغرب

سنتناول الفصل الثاني على جزئيتين الأولى تتعلق بالانتخابات في بلدان شمال أفريقيا السياق والملامح الأساسية وهي بمثابة مدخل للجزئية الثانية، التي سنخصصها للتجربة الانتخابية ومسار الانتقال الديمقراطي دراسة حالة المغرب، من منطلق أن عددا من الدارسين "يصنفون مسار التجربة المغربية بالهادئة، مقارنة ببقية التجارب في بلدان شمال إفريقيا.[1] ويقتضي تفكيك تجربة الإصلاح الدستوري والسياسي بالمغرب خلال الفترة الممتدة بين 2011 وحتى 2021، وحدود تأثير ذلك على المسار الانتخابي، مع استهداف دور السلطة التشريعية والحكومة، وهذا يضعنا أمام سؤال محوري يتعلق بصلاحيات هاتين المؤسستين في ظل السلطات والصلاحيات التي يمسك بها الملك وتتمتع بها المؤسسة الملكية عموما وانعكاس ذلك على المشهد السياسي، فالملك يشكل ركنًا في بنية السلطة، وعنصرًا محوريًا في تشكيل النسق السياسي. لنبحث بعد ذلك عن أبعاد العلاقة التي أفرزتها مخرجات حراك 20 فبراير 2011 من حيث المساحة والأدوار الممنوحة لمؤسسة الحكومة والمشاركة في توجيه السياسة العامة، وقبل كل ذلك يجدر الاعتماد على مدخل يأخذ في الحسبان الإطار التاريخي للدولة المغربية ونحدد من خلاله بعض القيم والمفاهيم ذات الصلة بالنظام السياسي المغربي مفاهيم مفتاحية مساعدة على تفكيك الإشكاليات المرتبطة بالتجربة المغربية، وضبط مؤشرات التحولات السياسية والديمقراطية، فضلا عن محاولة تفسير الحالة الإصلاحية السياسية بالمغرب التي تضمنتها التعديلات الدستورية وبالأحرى الوثيقة الدستورية التي جاءت في ظل مخرجات حراك فبراير 2011، حيث المغرب بحسب تعبير بعض الدراسات استبق المظاهرات بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء ومسائل تستهدف تخفيف طبيعة "الملكية المطلقة" إلى "ملكية دستورية".[2]

[1] –عبد الصادق توفيق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب (2011–2021) دراسة حول موضوع السلطة، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2021، تاريخ الاطلاع يوم 2022/10/30، ص55. انظر الدراسة كاملة من ص ص 55–66.

[2]– خير الدين حسيب، أوضاع الأمة العربية ومستقبلها–مسيرة وطن...من خلال مواقف مفكر 2006–2016، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012، ص 194.

المبحث الأول: الانتخابات في بلدان شمال أفريقيا: السياق والملامح الأساسية

إن البحث والتنقيب في واقع ومجرى المسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا يفرض على أي باحث الحديث عن المراحل التي قطعها المسار الانتخابي، الذي يبقى يشكل جوهر النقاشات والدراسات التي تبحث في آليات الانتقال الديمقراطي الذي يتجلى من حلال صور الممارسة الديمقراطية، ودعنا لنقول في مدخل هذا المبحث، إن المشهد الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا ظل رهينة جملة من القيم السلبية رغم وجود ضوابط قانونية وتشريعية وأطر تنظيمية للعملية الانتخابية ونجتهد لتفكك مضامين هذا المبحث وفقا للمطالب التالية.

المطلب الأول: الانفتاح السياسي المحدود وهشاشة تجربة التحديث السياسي

تشكل مسألة الانفتاح السياسي على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحرية الرأي والرأي الآخر والاختيار الحر، حجر الزاوية في أي مسار انتخابي تعددي، إلا أن تولد جملة من العوامل الداخلية والخارجية أسس لمنطق الأحادية والاستبداد وحرم قطاع واسع من المجتمع المشاركة في صنع القرار، ولطالما قلل هذا المنطق من فرص نجاح المسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا.

وبالحديث عن العوامل الخارجية التي حالت دون الانفتاح السياسي الحقيقي فإن "غراهام فولر" تحدث عن الإعاقة الأمريكية للتجربة الديمقراطية، سواء من مدخل الهيمنة على احتياطيات النفط التي توجد في العالم العربي، أو من مدخل دعم الأنظمة الاستبدادية لتأمين مصالحها في الأمن والاستقرار وتوسيع قاعدة هيمنتها الاقتصادية على المنطقة، أو من مدخل دعم هذه الأنظمة خوفا من صعود قوى أخرى إلى الحكم. فالقوى الكبرى ومعها بعض القوى المحلية لا تقبل أن ترى نجاح أي تجربة ديمقراطية في العالم العربي مخافة أن تتحول إلى حالة معدية قد تنسحب على البقية.[1]

فسلوك الخارجية الأمريكية الذي تبنى ظاهريا تصدير الديمقراطية نحو البلدان الأخرى التي تصفها بالغير ديمقراطية وحماية حقوق الإنسان فيها، كان وراء إعاقة الانتقال الديمقراطي في أكثر من دولة.[2] فعسر الانتقال الديمقراطي مرتبط بعوامل عدة أبرزها العوامل الخارجية عن طريق إفرازات النظام الدولي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] - حسان زهار، وقف المسار الانتخابي الجزائر 92.. أول الثورات المضادة عربيا، عربي21، https://arabi21.com ، 21 يناير 2019، اطلع عليه ،يوم 2019/02/22.

[2] - نعوم شومسكي،" التوق الى الديمقراطية" في كتابه، اعاقة الديمقراطية – الولايات المتحدة والديمقراطية،من ص314- ص317.

[3] – الحسن بركة، مبادؤنا بين جموح الساسة وخيار الشعب–قراءة في مسيرة الأحداث السياسية السداسي الأول 1992، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، ط1، 1992، ص7.

ولكن يبقى الربط بين "الديمقراطية والنفط" مسألة نسبية فهناك دول لا تملك برميلا واحد من النفط لكنها عاشت لعقود بصفر ديمقراطية إذا استثنيا ديمقراطية الواجهة أو الديمقراطية الشكلية وعلى سبيل المثال للحصر النظام المغربي فرغم تجذر التعددية الحزبية فإن هيمنة المؤسسة الملكية على المشهد السياسي والانتخابي ظلت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في أوساط الأحزاب السياسية وبعض النخب ومنظمات المجتمع المدني المتحررة من التبعية للقصر، وفي تونس أيضا فالنظام الذي جاء بعد الاستقلال مارس التضييق السياسي والحريات، مع أن تونس ليست دولة نفطية فمن أين جاء هذا الانغلاق والتضييق السياسي؟ فالنظام السياسي في بلدان شمال إفريقيا اكتسب في تنظيم انتخابات تعددية وديمقراطية من دون تغيير في طريقة الحكم.[1]

ويمكن القول أن أنظمة سياسية نجحت في فرض منطقها السياسي المبني على الانغلاق لأنها كانت تحت الرعاية الأوروأمريكية فلماذا إذا لم يتحقق الانتقال الديمقراطي المنشود؟

وقد نتفق مع "فولر" في النقطة التي يشير فيها إلى الهيمنة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على المجالات الحيوية لبعض الدول العربية وإعاقتها لانتشار الثقافة الديمقراطية[2] وتجذرها في المشهد السياسي العربي، ولكن كباحثين يجدر بنا التساؤل إن كان مسعى الدول الغربية حماية الأنظمة التي توصف بأنها غير ديمقراطية، علينا كذلك البحث عن إجابة لسلوك الدول الغربية المتمثل في التدخل المباشر "عسكريا" أو غير مباشر، الأمر الذي خلف من خلال المعايشة فوضى داخل تلك الدول بل وصراعات مسلحة كادت تأتي على مقومات الدولة، فلا الديمقراطية الليبرالية كوصفة جاهزة بشر بها، فرانسيس فوكوياما العالم سادت وانتشرت وتجذرت، حين قال: "فمن بين الأنماط المختلفة للأنظمة التي ظهرت عبر تاريخ الإنسانية، نجد أن الشكل الوحيد للحكومة الذي بقي ثابتاً لم يمس حتى نهاية القرن العشرين، هو الديمقراطية الليبرالية"[3]، ولا الدول والأنظمة التي يتحدث عنها فولر تحررت من حالة الانغلاق السياسي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1]- Ahmed Ben Bitour ,"Lechangement devient imperatif ," EL Watan (2007)."

[2]– لمعلومات أكثر، يمكن العودة لنعوم شومسكي، في كتابه، إعاقة الديمقراطية –الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1992.

[3]– انظر الموسوعة السياسية،https://political-encyclopedia.or ، نظرية نهاية التاريخ – The End of The History Theory، إعداد، الهام ناصر، 2022/08/20تاريخ الاطلاع يوم 2023/02/14.

وتجدر الإشارة أن بعض الدارسين، بدول شمال إفريقيا دافعوا على الديمقراطية الليبرالية بحكم تأثرهم أو اعتناقهم لفكرة "الديمقراطية قابلة للتصدير"[1] واعتبارها وصفة دواء صالحة لكل مريض في أي مكان وزمان، إذا افترضنا أن البلدان التي لا تدين بالديمقراطية مريضة؟ حيث في هذا يلقي عبد الله العروي باللائمة على ما يسميه "بالثقافة السلفية التي تؤطر العقل العربي، وأنه لا يمكن الانتقال نحو الديمقراطية من غير إجراء فطام عسير وضروري عن هذا التراث لابد من المرور بمرحلة وسيطة، تمهد لهذا الأفق، مع تفكيك البنى الثقافية التقليدية، والانخراط في الثقافة الحداثية، والملفت في نظرة العروي، أنه بقدر ما يعتبر أن عائق توطين الديمقراطية في العالم العربي هو الماضوية التي يشكلها التفكير السلفي، فإنه يقترح ماضوية أخرى تتمتع بنفس القدر من المعيارية للفكر السلفي، وذلك حين يطرح المرور بمرحلة الأنوار كشرط أساسي لإجراء التحول في المجتمع وتهييئه نحو الديمقراطية. ويمكن تلخيص فكرة العروي عن عسر الديمقراطية في هيمنة الفكر السلفي، واستحالة توطين أي تجربة ديمقراطية دون إجراء فطام قسري عنه، والرهان على الليبرالية حتى ولو كانت إجراء قسريا.[2]

ولكن طرحا كهذا فيه الكثير من الاستبداد ومحاولة خرق وتمزيق الخصوصية المجتمعية وفرض الوصفات السياسية الجاهزة والمستوردة والبديل هو احترام السياقات القيمية للمجتمعات غير الغربية، وفكرة الديمقراطية أصبحت عالمية روجت لها منظمة اليونسيكو في تحقيق لها 1949، ولقد رد دافيد هلد "*David Held*" في كتابه "نماذج الديمقراطية" *"of Democaracy" Models* الذي يرفض فيه التصنيفات التي تقصي بعنف إسهامات النماذج الأخرى غير الغربية في الديمقراطية.[3]

[1] – لمعلومات أكثر، يمكن العودة، لزولتان باراني وروبرت موزر، في كتابهما، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ ترجمة، جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والتوزيع، ط1، لبنان 2012.

[2]– بلال التليدي، نفس المرجع.

[3] – السعيد ملاح، الديمقراطية بين طرح العالمية وضغط الخصوصيات، مركز دراسات الوحدة العربية، لاوجود لتاريخ النشر، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/20.

والحقيقة أن الديمقراطية لا تأتي من عقل واحد، أو من حقبة تاريخية واحدة، أو نظام سياسي واحد. ولذلك فإن تلك المزاعم الاحتكارية بأن الديمقراطية منتج أوروبي حصرا هي مزاعم إقصائية ومتعصبة، وقد طبق هذا المنطق داخل الغرب وخارجه لتبرير حكم المستبدين التابعين.[1]

والقول بوجود حضارة عالمية هو قول غربي متناقض مع خصوصيات الشعوب في إفريقيا وآسيا، وهو في جوهره طرح نسبي فيه الكثير من التناقض، والتفكير الذي يقول بالعالمية هو في الأساس تفكير غير عالمي.[2] ولطالما أسست القيم المحلية فيما يتعلق بالممارسة السياسية واختيار من ينوب عن الجماعة في بلدان شمال إفريقيا لفكرة الانتخاب الحر والديمقراطية الفعلية .

فالنموذج الديمقراطي الليبرالي المرتجى لم يشهد أي تطبيق فعلي في أي دولة في العالم بدلالة تعديل الدستور الأمريكي إلى أكثر من 25 مرة، وتعرض النظام الجمهوري الديمقراطي الذي جاءت به الثورة الفرنسية 1789 إلى خمسة تغييرات دراماتيكية، وفي هذا يقول تشرشل "إن الديمقراطية ليست هي الأفضل، ولكنها أقل الأنظمة السياسية سوءا".[3]

المطلب الثاني: حالة الإقصاء والإقصاء المضاد بدل الاستيعاب والاحتواء

لقد شكل سلوك إقصاء أحزاب سياسية تعد فاعلة ومحورية في المشهد السياسي وحرمانها من المشاركة في المسار الانتخابي في بعض المراحل التاريخية التي مرت بها بلدان شمال إفريقيا، مشكلة عطلت طاقات الدولة والمجتمع وحالت دون الاستفادة من تنوع الأفكار والمشاريع التنموية، فلطالما غابت أحزاب سياسية عن المشهد الانتخابي ليتم الاكتفاء بأحزاب تنعت بأحزاب السلطة، فليس كل المشاركين في أي انتخابات يملكون قوة مؤثرة حيث تظل المشاركة قلب الديمقراطية."مع أن الانتقال الديمقراطي نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية.[4] وهو ما ذهب إليه أرسطو عندما مجد المشاركة

---

[1]– العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب القابل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2007، ص30.

[2] – السعيد ملاح، المرجع السابق.

[3] – عبد السلام إبراهيم بغدادي، العرب والمسار الديمقراطي: خيار متاح أم بعيد المنال؟ مركز دراسات الوحدة العربية، لمعلومات إضافية يمكن العودة، لغريغ بالاست، في كتابه، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها، ترجمة، مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، ط1بيروت، 2004، ص ص29–50.

[4]- انظر : مولود بلقاسمي ، ازمة التغيير في الجزائر : المجتمع البدائي ووهم الانتقال الديمقراطي – رؤية نقدية ، 2020 ، ملتقى الباحثين السياسين العرب "Arab political researchers forum" ، https://arabprf.com .

الجماهيرية معتبرا إياها مصدر الحياة وحائط دفاع في مواجهة الظلم والاستبداد Tyranny وكأسلوب ووسيلة في تشريع الحكم الجماعي من خلال دمج الكثيرين في شؤون الدولة فالمشاركة تساهم في استقرار النظام .[1] فضلا على أن دور الانتخابات كوسيلة للمشاركة السياسية، وإشراك المواطنين في الشأن العام.[2]

وبالرغم من ظاهرة الحراك الشعبي الذي دشنته بلدان شمال إفريقيا منتصف القرن العشرين فإن مخرجاته ظلت محدودة، فبدلا من أن تفرز الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، جاءت مخرجاته دون المأمول لتبقى آمال الشارع في بلدان شمال إفريقيا معلقة على انفتاح سياسي يستوعب جميع القوى الفاعلة في ظل منظومة قانونية تستهدف دعم كل اسبب الأمن والاستقرار السياسي .

ولكن لا يستطيع أحد إنكار بأن أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر على سبيل المثال أدخلت الجزائر عهد التعددية السياسية والتعددية الإعلامية، وأجبرت السلطة على التعهد بتنفيذ إصلاحات سياسية.[3] والسير نحو الانفتاح على المعارضة ووضع حد للأحادية الحزبية، وتنظيم السلطة التنفيذية وتحديد شروط تعيين رئيس الوزراء مسؤولا أمام البرلمان، وكانت هذه الخطوة ضرورية لاستكمال الإصلاح الشامل.[4] ويمكن القول بأن أحداث أكتوبر1988 في الجزائر مؤشر على أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم، ببلدان شمال إفريقيا، وهذه الأمراض تفسر تفجر تلك

[1]– سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية والديمقراطية ،اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا،مصر 2005، ص،9.

[2] – احمد الدين ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية ، الديمقراطية والانتخابات في الكويت ، 2007، ص ،6.

[3] – محمد قيراط، الجزائر من احداث اكتوبر 1988الى حراك 2019" مقال، نشر بموقع عربي 21، يوم 11اكتوبر 2019 ،اطلع عليه يوم 2021/10/20.

[4] – كريمة صديقي ، طبيعة الانظمة السياسية في المغرب العربي :بين الاستقرار والاستقرار، المغرب ، والجزائر نموذجا ، ص، 218، ضمن كتاب ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ،دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية ، مجموعة مؤلفين ، اصدار ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين– المانيا،ط1، 2019 .

الأحداث .[1] ضمن سياق دولي تميز بوقوع تصدعات في المعسكر الشرقي مع وضع محلي تميز بظهور جيل جديد تكوّن في الجامعات، وعاد مسكونا بالتغيير[2].

ولم تغفل بعض الدراسات حديثها عن الحالات السياسية الاستثنائية في بلدان شمال إفريقيا التي شملت وقفا للمسار الانتخابي سماه البعض تصحيحا للمسار الانتخابي." على أساس أن مصلحة الدولة والنظام فوق كل اعتبار[3]، وإذا سلمنا جدلا بأن هذا يعد عملية إجهاض للديمقراطية إلا أن عوامل موضوعية وأخرى ذاتية كان لها دورها هي أيضا في هذا الفشل، كان من أبرزها عدم نضوج الممارسة الديمقراطية لدى الفائزين في الانتخابات، علاوة على بعض الأخطاء الفادحة في لغة الخطاب وفي الممارسة.[4]

ولا يفوتنا القول بأن بلدان شمال إفريقيا كغيرها من الدول الانتقالية خضعت لضغوط كثيفة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي جعلها تلجأ لخيار الانفتاح السياسي من خلال اعتماد دساتير راعت العديد من المستجدات على الصعيدين الداخلي والخارجي، مع دخول أحزاب كانت خارج حسابات المشهد السياسي إلى قبة البرلمان.

كما تشخص أسباب عسر الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، في سوء العلاقة بين مكونات الفعل الديمقراطي، وحالة الإقصاء والإقصاء المضاد التي يمارسها البعض ضد البعض، مما يسهل توظيف بعضها ضد بعض من قبل بعض الأنظمة، ويخالف الجابري عبد الله العروي في طرحه لفكرة الفطام عن التراث الإسلامي أو عن السلفية كما يعبر عنها، ويرى أن أي حركة تغيير في المجتمع العربي الراهن لا يمكن أن تضمن لنفسها أسباب النجاح، إلا إذا انطلقت من الواقع العربي كما هو، وأخذت بعين الاعتبار الكامل جميع مكوناته، "العصرية" منها و"التقليدية"، النخب وعموم الناس، الأقليات والأغلبيات، صفوف العمال وصفوف الطلاب، وقبل ذلك وبعده

---

[1] – احمد طالب الابراهيمي ، المعضلة الجزائرية ،الازمة والحل 1989–1999، دار الامة ،ط4، الجزائر ، 1999، ص 19،ص20.

[2] – انظر ، الشروق اونلاين ، عبد الحميد عثماني ، من انتفاضة 88 إلى حراك 2019.. الجزائريون في رحلة الانتقال الديمقراطي! ، 2019/10/04– https://www.echoroukonline.com ،اطلع عليه يوم 2019/10/23.

[3]–عزوز غربي ، الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر :قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حرك 22فيفري،المجلة الجزائرية للأمن القومي ،المجلد 09،العدد 16، بتاريخ 01جانفي 2020،تاريخ الاطلاع يوم 20مارس2020،ص 38.

[4] – حسان زهار، المرجع السابق.

صفوف المساجد[1]، ويبدو ما ذهب إليه الجابري غاية في الأهمية، فثقافة الإقصاء والإقصاء المضاد ظاهرة مرضية أنهكت الجسم الانتخابي وأعاقت مسار الانتقال في بلدان شمال إفريقيا.

ويتمثل الإقصاء السياسي في إنكار حقوق المواطنة بكل أشكالها مثل المشاركة السياسية وحرية التعبير وتكافؤ الفرص. لقد تعددت نظريات علم الاجتماع في هذا المجال حيث يرى بعض علماء الاجتماع بأن الإقصاء السياسي يتضمن سلوك النظام الحاكم والذي لا يتحلى بالحيادية أو تقبل الصوت المعارض بل يعمل لصالح الفئات المهيمنة في المجتمع لحد إلغاء الآخر وهذا يؤثر على المجتمع بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة مع مرور الوقت.[2]

وقد تمارس أحزاب المعارضة الإقصاء عندما تصل الى الحكم ضد أحزاب أخرى بحجة أنها أحزاب "السلطة" أو كانت في السلطة، وإما أن يطال هذا الإقصاء منظمات مجتمع مدني ومؤسسات غير سياسية يفترض في وجودها ضمن أي توافق أو سيناريو من هذا القبيل، عامل داعم للاستقرار وبيئة خصبة للانتقال الديمقراطي الفعلي، وقد يكون سلوك الإقصاء مرتبط بعوامل داخلية أو خارجية، وربما ذاتية منبعها الأنوية المفرطة وعقدة التفوق أو لها صلة بالمفهوم المغلوط، الذي يسوق لمعادلة، هذه أفكار كبيرة وهذه أفكار صغيرة، مع أن حادثة الغرق التي تعرضت لها سفينة "التيتانيك سنة 1912"[3]، أعادت تصحيح هذه المعادلة، فمعظم الذين نجو من الغرق عبروا بواسطة الزوارق الصغيرة التي كانت معلقة على جنبي سفينة التيتانيك الكبرى التي غرقت.

المطلب الثالث: أزمة تنمية الوعي الديمقراطي وتجذر المشكل الثقافي في المجتمع

في هذه النقطة يبتعد مالك بن نبي، عن تلك المقارنات التي تحاول قياس الإسلام بالديمقراطية أو مقارنته بها، ويتجه إلى قراءة مضمون الديمقراطية ومفهومها، كما ارتسمت وتشكلت في تجربتها التاريخية، وينتهي إلى أن الديمقراطية، "ليست في أساسها عملية تسليم سلطات تقع بين طرفين معينين، بل هي تكوين شعور وانفعالات، ومقاييس ذاتية واجتماعية تشكل مجموعها الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية في ضمير الشعب، قبل أن ينص عليها أي

[1]– بلال التليدي، المرجع السابق.

[2]– صبحي البدوي، الإقصاء السياسي حتى القتل، الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org ،العدد 6948، تاريخ 2021/07/04، تاريخ الاطلاع يوم 2022/10/10.

[3]– فيصل هومة، رسالة إلى سيدي الرئيس، الموضوع: وصفة التغيير، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص7.

دستور"[1]، بمعنى أن والديمقراطية لا تختصر في صناديق الاقتراع أو تسليم السلط أو فصلها، وإنما هي شعور، تضطلع الثقافة بتنميته في عقل ونفسية المجتمع، فتجعله محصنا من جهة ضد الاستبداد، ومحصنا من جهة أخرى ضد العبودية. ولا يناقش مالك بن نبي الديمقراطية من زاوية علم السياسة، أي بالنظر إلى دور الأنظمة الاستبدادية في شرعنة الاستبداد، وتوظيف النخب بعضها ضد بعض لتزكية مواقعها الخادمة للقوى الأجنبية، ولكنه ينظر إلى المشكلة من زاوية أعمق، أي زاوية الثقافة التي تصنع المجتمع، وتصنع فكره وشعوره الديمقراطي، إذ لا يمكن لأي نظام سياسي كيفما كان أن يسوغ للاستبداد داخل مجتمع يرفضه، ولا يمكن في المقابل، لحكم ديمقراطي أن يوطن الديمقراطية في مجتمع تشجع ثقافته على الاستبداد ولا تناهض العبودية الذي تستدعيه. فالتحول إلى الديمقراطية يعني ضرورة تخطي النظام السياسي لمجموعة من العتبات لكي يصبح أكثر دمقرطة.[2]

فالديمقراطية ليست إذا كما نفهمها فهما سطحيا عندما نتناول معناها الدارج أي في حدود اشتقاق المفردة، ليست مجرد عملية سياسية، أو عملية تسليم سلطات إلى الجماهير، إلى شعب يصرح بسيادته نص خاص في الدستور".[3]

كما يشكل تراجع منسوب الثقافة واضمحلال الوعي وانتشار الفهم السطحي لعلاقة المشهد السياسي بالتنمية بكل أبعادها، وعجز حلقات التواصل بين مكونات المجتمع، تعد جميعها عقبات وكوابح، تحول دون فعالية المسار الانتخابي في تحقيق الانتقال الديمقراطي حقيقي .

وفي هذا لاحظ، عدد من الدارسين أنه فضلًا عن شقاء الوعي العربي، فإن المناخ الثقافي الراهن مناخ مريض ومرتبك : مريض بما لا يزال يشده إلى القوالب الجاهزة غير المبيَّأة، وهي كثيرة، ومرتبك بسبب ما يحاصره من إفرازات الراهن ببلدان شمال إفريقيا، ولا سيما أننا نعيش عصر السموات المفتوحة بسبب ما توفره أجهزة الاتصال ومنصات التواصل الاجتماعي. فضلا

[1] – مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر الجزائر، الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، ط5، الجزائر، 1991، ص75.

[2] - خالد توازي ، قراءة في الديمقراطية المغربية بالتركيز على دستور 2011،مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية،العدد الثامن ،ديسمبر 2017،تاريخ الاطلاع يوم 2020/11/12،ص 445.

[3] – مالك بن نبي، نفس المرجع، ص 74. – لمعلومات إضافية يمكن العودة، لكتاب، يوسف حسين، نقد مالك بن نبي للفكر السياسي الغربي، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2004، ص ص73-84.

عن الاختراق الثقافي، الذي يستهدف الأداة التي يتم بها تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل.

ولذلك فان الراهن ببلدان شمال إفريقيا يتطلب تبني ثقافة نقدية عقلانية جريئة، ثقافة تؤمن بالشراكة الوطنية والتوافق بين جميع الفواعل، ثقافة تمد الفرد القدرة على التكيف والحوار وقبول الآخر.

فالثقافة المرتجاة يفترض أنها تتبنى مشروعًا اجتماعيًا وطنيًا، يتضمن بناء دولة ديمقراطية عمادها التنمية والسلام الاجتماعي، وقوانين تضمن عدم تحول القوى الساعية نحو الانتقال الديمقراطي إلى نوع من الأوليغارشيات النخبوية التي تتحكم بإدارة السلطات بصيغ ديمقراطية وتكسبها نوعًا من الشرعية. ولا سيما ونحن نعيش أجواء عمل سياسي غير منظم أو مشوش.[1]

فالحاجة إذا إلى " ثقافة سياسية مشاركة "Participant Political Culture" التي ترتبط بمعرفة ووعي الجماهير بحركة نظامها السياسي والقواعد التي تعتمدها ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبالتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة. وتفيد الثقافة السياسية بصورة عامة، الأوجه السياسية للثقافة الأكثر شيوعا في المجتمع والتي تحدد قيمة الفعل السياسي في حد ذاته ودرجة القبول به أو استبعاده، كما تضمن أشكال التفكير والشعور من خلال التصورات السائدة حول أنماط القيادة والحكم وتسيير الشأن العام المحلي والوطني، والتمثلات المرتبطة بالسلطة والعلاقة بها، وهي عوامل تتشكل بواسطة الأدوار.[2]

المطلب الرابع: طبيعة البنية المجتمعية وتفشي ظاهرة الفساد

وتبقى عملية نجاح أي مسار انتخابي يؤدي إلى الواجهة الديمقراطية، مرهون بتوفير مستلزمات إعادة بناء وتشكيل ودعم الطبقة الوسطى (Middle Class) وحماية مصالحها

[1] – عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق.

[2] – عزوز غربي ونفيسة زريق، الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي في المنطقة المغاربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 74، تاريخ الاطلاع يوم 2021/10/03.

المشروعة، وهذه هي مهمة الدولة والقوى السياسية الفاعلة وشرائح المتعلمين والمثقفين ومبادرات رجال الأعمال أنفسهم في هذه المرحلة.[1]

فعدم إعادة بناء ودعم هذه الطبقة لا يمكن الحديث عن حقوق المواطن المدنية والسياسية، كما أنه –وهذا هو الأهم– لن يكون هناك مجتمع مدني حقيقي وفاعل، لأن المجتمع المدني (*Civic Society*) هو وليد الطبقة الوسطى، وأحد مخرجاتها الأساسية وهو المجتمع الذي أسس للدولة الحديثة في أوروبا والعالم المتقدم، إذًا من دون مجتمع مدني لا وجود لمؤسسات فاعلة، وبالتالي لا وجود لديمقراطية حقيقية فهناك متلازمة (*Syndrome*) تواصلية بين الطبقة الوسطى والمجتمع المدني والانتقال الديمقراطي ودولة المؤسسات. وهذا يعني أن أي حلقة مفقودة في هذه السلسلة المترابطة، لن تؤدي إلى النتيجة المتوخاة، وهي الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة[2].

كما يشكل تفشي ظاهر الفساد بكل أو جهه السياسية والمالية والأخلاقية، في كل زمان ومكان حجرة عثرة أمام أي مسار انتخابي، ولطالما حال الفساد دون الانتقال من وضع إلى وضع أفضل منه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتربويا في بلدان شمال إفريقيا.

فالفساد وباء ينهش مقدرات الأمم، ومستقبل الشعوب، ويعطل أسباب التنمية، وتقدم الدول في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[3] فتغول وتمدد ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة، كالفساد المالي والسياسي الذي أسس لسلوكات وممارسات على مستوى المشهد الانتخابي عبر بلدان شمال إفريقيا فصار المنصب السياسي من أجل تحقيق الثروة .[4]

---

[1] – عبد السلام إبراهيم بغدادي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ص 92–93.

[2] – عبد السلام إبراهيم بغدادي، العرب والمسار الديمقراطي: خيار متاح أم بعيد المنال؟ المرجع السابق.

[3]– خالد علي، مكافحة الفساد وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دورية دعم، https://daamdth.org العدد3، تصدر عن مركز دعم، التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 16 يناير 2020، ص ص 7–8، تاريخ الاطلاع يوم 2022/07/15.

[4] – محمد مجدان، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 68. تاريخ الاطلاع يوم 2020/02/04.يمكن الاطلاع على المقال كاملا في نفس المجلة، ص ص 51–74.

ويُعتبر ماظنلاو نمألاو داصتقالا بلع اهلِلظب يقلتُ ،رارقتسالل ةعزعزمُ قوق داسفلا ،ايقيرفإ لامش نادلب اهتدهش يتلا تاريُغتلا بابسأ زربأ دحأ ناك داسفلا ،كلذ نم رثكأ لب يسايسلا .كارحلا اذه بابسأ زربأ دحأ ناك [1]داسفلا ةرهاظ يشفتف ،ايبعش اكارح تفرع يتلا كلت اصًوصخو

فضلا على أن تفشي ظاهرة الفساد تضعف ثقة الجمهور في المؤسسات وبقدرتها على الإصلاح السياسي والاقتصادي، كما يهدد الاستقرار الاجتماعي، وفي ظلها تنتهك سيادة القانون.[2]

ويشار كذلك بأن الفساد على الصعيد السياسي يؤدي إلى تصدع هيبة دولة القانون والمؤسسات بما يعدم ثقة الأفراد فيها وإضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي وإقصاء الكفاءات عن الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد [3].

وإذا كان الفساد هو بوصلة المشهد الانتخابي فإن محصلة ونتائج العملية الانتخابية ستصب في مصب جارف لتطلعات المجتمع نحو انتقال ديمقراطي آمن يحقق ويبني دولة الحق والقانون.

وعليه فعملية مُكافحة اهيلع زكتري يتلا سسألا نم اهل يدصتلاو مراص ليلد اهل داسفلا نطاوملا اهلالخ نم عجرتسي هتاذ نآلا يفو ،يلعفلا يطارقمُيدلا لاقتنالا قيقحتل تاسسؤملاو ماظنلا برخأ قرط قماعلا تاسايسلا يف يقيقح رييغت دوجوب رعشيو ةلودلا تاسسؤم يف هتقث يداعلا .رييغتلا راسم معدو ةرهاظلا هذه ةحفاكمُ يف هرودبو ،ططخو

[1]– خالد علي، المرجع نفسه.

[2] – عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 115.

[3] – خالد علي، المرجع نفسه، ص9.

[4] – خالد علي، المرجع السابق.

المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للدولة المغربية ونظامها السياسي

سنعمل في هذا المبحث الذي نعتبره مدخلا ضروريا لدراسة تجربة المغرب، على مطلبين أساسين، الأول يستهدف الإطار التاريخي العام لدولة المغرب ونظامها السياسي والثاني نتناول من خلاله المؤسسات الرسمية للنظام المغربي الموقع والأدوار، وسنحاول في سياق ذلك تفكيك هذه العناصر وإبراز القيم السياسية التي بنيت عليها الدولة المغربية من خلال مقاربة تاريخية وسياسية نستوضح فيها بعضا من جوانب الإطار التاريخي للدولة المغربية المعاصرة، وأهم المؤسسات الرسمية التي تشكل نسق النظام السياسي المغربي، ومفاصله وروافده الأساسية.

المطلب الأول: الإطار التاريخي والسياسي للدولة المغربية

سنركز في هذا المطلب على بعدين، الأول نتناول فيه الإطار التاريخي والخطوط العريضة لنشأة دولة المغرب المعاصرة، وتحديدا فترة قبيل وبعد الاستقلال، لأننا ندرك بأن السياق التاريخي لنشأة الدولة المغربية، يحتاج من أي باحث الكثير من العناصر والتشعبات، وعلى هذا الأساس سنتناول فقط العناصر التي تساعدنا على قراءة وفهم تجربة المغرب السياسية، أما البعد الثاني فسنتوقف من خلاله على ماهية النظام السياسي المغربي كيف تشكل هذا النظام ؟ وماهي مرتكزاته ومرجعياته التي يقوم عليها ومهدت لقيامه؟.

أولا: الإطار التاريخي لدولة المغرب

إن الدولة المغربية كغيرها من بلدان شمال إفريقيا مرت بمراحل تاريخية لكل مرحلة مميزاتها السياسية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وتجمع عدة دراسات على أن ملمح الدولة المغربية في الوقت الراهن بدأ يتجلى قبيل الاستقلال وفي ظل سياقات تاريخية وسياسية إقليمية وعالمية مهدت لهذا الملمح لكن قبل هذا وذاك تجدر الإشارة إلى الفترة التي سبقت هذا المشهد، فقد توجّهت أنظار فرنسا الاستعمارية إلى المغرب خلال عام 1830م "حيث أصبحت المغرب محميةً فرنسيةً بناءً على اتفاقية فاس 30 مارس 1912م.[1]

وفي عام 1956م، استقلّت المغرب واستلم السلطان محمد الخامس الحُكم، وبحسب تعبير عدد من الدارسين أن السلطان محمد الخامس تفاوض على الاستعادة التدريجية لاستقلال المغرب

[1] –عبد النور السويهلي، مختصر تاريخ المغرب، من الفتح الإسلامي إلى بناء الدولة المغربية الحديثة، 2019، تاريخ الاطلاع يوم 2020/03/20، ص 22.

في إطار من الترابط الفرنسي المغربي. ووافق على إجراء إصلاحات من شأنها أن تحول المغرب إلى ملكية دستورية ذات شكل ديمقراطي من الحكم.

وتجدر الإشارة أن المغرب لم يأخذ استقلاله كاملا، فقد حصل على حكم محلي محدود، وبعد مفاوضات أخرى من أجل الاستقلال الكامل بالاتفاق الفرنسي المغربي الموقع في باريس في 02 مارس 1956. حيث بموجبه وفي 07 أبريل 1956 تخلت فرنسا رسمياً عن محميتها في المغرب. ثم التفاوض على إلغاء المحمية الإسبانية والاعتراف باستقلال المغرب. وفي الأشهر التي تلت الاستقلال شرع محمد الخامس في بناء هيكل حكومي حديث في ظل نظام ملكي يمارس فيه السلطان دورًا سياسيًا نشطًا[1] .

وبعد محمد الخامس، تولى الملك الحسن الثاني الحكم بين عامي 1961-1999م، وتشير الدراسات المتخصصة في مجال القانون الدستوري بأن الحسن الثاني قام بإصدار القانون الأساسي للمملكة المغربية سنة 1961، وشكلت فترة حكمه للملكة المغربية جدلا فيما يتعلق بعلاقته بالمعارضة والأحزاب التي ناضلت من أجل إقرار الملكية الدستورية، ومطالبتها بإصلاحات سياسية واضحة المعالم، تضع كل مؤسسة رسمية ضمن سياقها الدستوري، وإعطاء ممثلي الشعب بالبرلمان على وجه الخصوص، الدور الذي انتخبوا من أجله، وليس كما أريد لهم أن يكونوا ضمن منظومة سياسية خيوطها مجتمعة بيد الملك، منظومة برأي باحثين أفرغت المؤسسات المنتخبة من مضامينها وقيمها الانتخابية.

ورغم إقرار الدولة المغربية التعددية الحزبية في وقت مبكر 1963 مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، إلا أن العائلة المالكة ظلت محتفظة بزمام تسيير الدولة مستندة إلى التراث المغربي والقيم السلطية[2]، وفي ذلك قال الملك الحسن الثاني "ليس شخص الحسن الثاني الذي يحترم، بل هو وريث المملكة العلوية الشريفة[3]، وبعد الحسن الثاني آلت مقاليد الحكم لابنه محمد السادس منذ عام 1999م، الذي بادر بفتح صفحة تبدو جديدة مع المعارضة والتحقيق في بعض الانتهاكات

[1]- انظر، تاريخ تأسيس المغرب 2019/11/29، على الرابط، https://almalomat.com، تاريخ الاطلاع يوم 2021/06/15.

[2] -عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي -تونس نموذجا، المرجع السابق، ص68.

[3]- عبد القادر زبدة، الاستقرار السياسي بالمغرب، الرباط،1991، ص160.

السابقة في سياق حقوق الإنسان والعمل على حفظ كرامة المتضررين من حقبة والده، ويجدر بالذكر أنّ الأسرة العلوية حكمت المغرب منذ عام 1649م وحتّى الوقت الحالي.

ثانيا: النظام السياسي المغربي

النظام السياسي المغربي يختلف في طبيعته وأنساقه عن النظام السياسي في بلدان شمال إفريقيا، فالمغرب وضمن دستور 1962اختار الملكية كنظام حكم، وهو بمثابة الدائرة الكبرى التي تدور في صلبها باقي المؤسسات السياسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، فظلت الملكية محور نظام الحكم في المغرب وإلى غاية اليوم رغم التعديلات الدستورية التي توالت بعد الاستقلال. الامر الذي جعل النظام السياسي المغربي يتميز ببعض الخصوصيات والقواعد القانونية والدستورية بالنظر إلى الأنظمة السياسية في بلدان شمال إفريقيا .

وتعد الحكومة الملكية أقدم أنواع الحكومات المعروفة في التاريخ، ويتولى رئيسها الأعلى السلطة عن طريق الوراثة، باعتبار ذلك حقا متوارثا لا يشاركه فيه أحد مدى الحياة، وبالنظر إلى اغلب الحكومات الملكية الحديثة والمعاصرة فإن الرئيس الأعلى "الملك" لا يتمتع بالسلطة الفعلية وإنما يتمتع بها مجلس الوزراء، ولهذا يقال في هذه الحكومات الملكية الملك يملك ولا يحكم[1].

وهذا يعاكس تماما النظام الملكي المغربي فالملك في المغرب هو الحاكم الفعلي. وفي هذا السياق كشفت عدة دراسات بأن نظام الحكم في المغرب بدأ سلطانيا، إلى حدود سنة 1957، عندما قام السلطان محمد الخامس بتغيير لقبه إلى "ملك" بحجة عصرنة وتطوير أدوات نظام الحكم، لكن رغم ذلك بقيت الجذور التاريخية لنظام السلطنة قائمة، رغم تمسك القوى الوطنية ظل متمسكا بموقفها القاضي بتجسيد مبدأ "الملكية تسود ولا تحكم".

ويعكس النظام السياسي المغربي ظاهرة ثنائية المجال السياسي من خلال الجمع بين المجال السياسي التقليدي، القائم على النخب والمؤسسات الدينية والهياكل التقليدية كالعلماء ورجال الدين والأشراف والهيئات الدينية بالدولة وبين المجال السياسي الحديث والذي يمثل المنظمات والمؤسسات الحديثة من أحزاب وبرلمان ونخبة سياسية.[2]

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 269.

[2] – علي سلمان صايل، النظام السياسي في المملكة المغربية –قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية، 2012/09/30، مجلة دراسات دولية، العدد 53، ص 28. تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/11. لمعلومات أوسع يمكن الرجوع إلى الدراسة كاملة من ص ص 21-68.

ويدلل ذلك على أن النظام الملكي المغربي يعتمد في مصادر الشرعية السياسية كباقي الملكيات في المنطقة العربية على مجموعة من التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية بهدف تحقيق رضا المحكومين ويصطفى لهذا الغرض بعض علماء الدين الذين يبررون تصرفات الحاكم "الملك" بدعاوى دينية.[1]

وطالما أثارت عملية استثمار النظام السياسي المغربي في ظاهرة ثنائية المجال السياسي والعلاقة بين ما هو تقاليد وبين ماهو معاصرة ردود أفعال متعددة، فهناك من اعتبرها عائقا في وجه الانتقال الديمقراطي وتداول السلطة والاحتكام إلى دستور يقيد السلطة الملكية، ورأت اتجاهات أخرى بأن لعب النظام المغربي على هذه العلاقة هدفه الهيمنة على المشهد السياسي وعدم ترك أية فرصة أمام المعارضة الحقيقية لبلوغ أهدافها، لكن هناك تيار ظل يدفع بهذه الثنائية إلى الحقل السياسي، ويرافع عنها معتبرا إياها مبعثا على الاستقرار السياسي والتحول نحو الديمقراطية.

لكن تبني هذا الموقف جوبه بالنقد من قبل المعارضة التي توصف بالراديكالية بمختلف مشاربها الفكرية والأيديولوجية وتجلى ذلك في السنوات الأولى لاستقلال دولة المغرب وتشكيل أول حكومة انتقالية حيث حزب الاستقلال كلف من طرف الملك بتشكيل الحكومة لكن بمجرد أن تولى حزب الاستقلال هذه المسؤولية حتى انفجر الخلاف داخل الحزب، والسبب يرتبط بشروط تعيين الحكومة وصلاحياتها، ويذكر هنا أن الحكومة قبلت بشروط الملك بعدم اقتراحها لبعض الوزرات كالداخلية والدفاع وغيرهما، فكانت هذه المسألة وراء تفجر الوضع داخل الحزب وحدوث انشقاق.[2]

والجدير بالذكر أن شخصيات سياسية ظلت تعارض الملكية المطلة وتطالب بتقييد سلطات الملك دستوريا، ويذكر في هذا الشأن أن المهدي بن بركة كان من بين أبرز السياسيين المعارضين في حزب الاستقلال للنظام السياسي المغربي إلى أن تم اغتياله.

[1] – على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية – قضايا الاستمرارية والتغيير، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص72.

[2]– لمعلومات أكثر انظر، عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، ط1، مؤسسة كوانرادأديناور،2002، ص ص 25–28.

المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية في النظام السياسي المغربي الموقع والأدوار

إن إدراجنا لأهم وأبرز المؤسسات الرسمية في النظام السياسي المغربي كالمؤسسة الملكية والبرلمان والحكومة والأحزاب السياسية في دراستنا لحالة المغرب، له علاقة مباشرة بالمشهد السياسي عامة والمسار الانتخابي في دولة المغرب منذ استقلالها، وهذا لا يمنعنا من توضيح بعض النقاط التي تلخص دور تلك المؤسسات وحدود تأثير ذلك على الحياة السياسية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية وآفاقها المرتبطة تحديدا بضرورة تحقيق الانتقال الديمقراطي.

أ-المؤسسة الملكية:

يمتاز نظام الحكم في المغرب بهيمنة المؤسسة الملكية وهيمنة على باقي أطراف اللعبة السياسية، لكنه بالرغم من ذلك يواجه أزمة حقيقية في إيجاد التوازن والاستقرار بين نظام السلطة الحديثة والسلطة التقليدية لضمان الإمساك بخيوط المشهد السياسي السياسية برمته. وقد كان على الأنظمة الملكية التي تواجه مثل هذه المشكلة أن تختار أحد الحلول الثلاثة التي آثارها هنتنجتون يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- قيام نظام ملكي دستوري حديث، ترجع السلطة فيه للشعب من خلال الأحزاب والبرلمان.
- دمج سلطة الملك بسلطة الشعب ضمن النظام السياسي.
- احتفاظ النظام الملكي بالسلطة وبكونه الفاعل الرئيس في العملية السياسية.

وأمام هذه الإشكالية عمل النظام الملكي على استبعاد البند الأول جملة وتفصيلا، أما البند الثاني فقد عمل به النظام المغربي في الفترة التالية للاستقلال، إلا أن هذا الخيار فشل لعدم قدرة الحكومات على التوفيق بين مطالب المؤسسة الملكية ومطالب الأحزاب السياسية، مما جعل المؤسسة الملكية المغربية تتجه إلى الخيار الأخير.[2]

ولكي تتمكن المؤسسة الملكية وتسود، تم توظيف الدلالات الدينية للأسرة العلوية في خطابها السياسي، لتأكيد السمو السياسي للعائلة الحاكمة، فالملكية المغربية ظلت تنظر لنفسها نظرة (سمو وعلو) بتحكمها بالجهاز التنفيذي والتشريعي وذلك على العكس من مبدأ الفصل بين السلطات كما

[1] – هدى ميتكيس، المعارضة السياسية في المغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1986، ص 204.

[2] – علي سلمان صايل، المرجع السابق، ص 28.

نصت عليه المنظومة الديمقراطية في النظم البرلمانية. وبرر الملك الحسن الثاني هذه الوضعية بالقول " إذا كان هناك فصل لا يمكن في مستواي بل فصل السلط يكون في مستوى أدنى. فالملك يحكم بلاده ويسير للسلطة سياستها مستعينا بسلطتين، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.[1]

وتشير عدة دراسات أن الإصلاحات التي مرت بها الدساتير المغربية والتي بلورتها التعديلات الدستورية لعام 1996 لم تمس أسس وركائز وصلاحيات المؤسسة الملكية إذ بقيت ذات صلاحيات واسعة وغير قابلة للرقابة، كما لم تحقق التوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فضلا عن أن الدستور لم يشر إلى آلية التناوب وما هي أدوار الفاعلين السياسيين ولذلك لجأ الفاعلون إلى استحداث صيغة توافقية عرفت (بالتناوب التوافقي). حيث جاءت كنمط للعلاقات السياسية خارج إطار الوثيقة الدستورية وعلى ذلك فإن الدستور المغربي جاء قاصرا في إبراز التطورات التي شهدها الواقع المغربي، وفي الدستور المغربي فصل يوصف بأنه " المفتاح التأسيسي " لحقيقة السلطة وذلك عبر مجموعة من الملاحظات نذكر منها:[2]

– الحضور الكبير وغير المحدود للملك في الأمور المتعلقة بالقرار السياسي.

– هيمنة المؤسسة الملكية على النظام السياسي سواء التشريعي أم التنفيذي

حيث يمنح هذا الفصل للملك قدرات تعبيرية وتأويلية واسعة توصف (بسلطة التأويل الاستراتيجي) كما تعطيها الإمكانية على تبرير الأفعال السياسية أو القرارات مع إضفاء الشرعية عليها من دون الاصطدام مع النص القانوني أو الدستوري بل وأن يكون ملائما لطبيعة الظروف ومستلزمات الموقف.[3]

ولطالما حاول الملك الظهور "كأمير مستنير" قابع أعلى المجال السياسي الوطني قائم على "رجل مريض" حتى سادت مقولة في عهد الحسن الثاني "الملك طيب ومحيطه سيئ" ثم تطورت إلى عبارة "الملك طيب، والطبقة السياسية سيئة[4]

---

[1] – يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب، في علي خليفة الكواري، محررا، الانتخابات الديمقراطية وواقع الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 296.

[2] – يونس برادة، نفس المرجع، ص ص 297–299.

[3] – انظر دستور المملكة المغربية،2011، الباب الثالث (الملكية) من الفصل 41–الفصل 68، ص ص 28–36. تاريخ الاطلاع يوم 2020/10/08.

[4] – مونية بناني شرايبي، الملك طيب والطبقة السياسية سيئة –سردية في آخر أنفاسها، مؤسسة طفرة للبحوث المملكة المغربية بالشراكة مع مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، بيروت، 2017، ص6. تاريخ الاطلاع يوم2021/12/05.

ويتحدث عدد من الدارسين بأن هناك دستور ممنوح في المغرب ركز فيه الملك الدولة في شخصه، ودستور عرفي عقد البيعة أعطى بمقتضاه لنفسه سلطات خارقة، فالملك يجتهد ليقدم نفسه كأب، ومرشد فهو فوق كل ما هو سياسي، ولا يملك حزبا كمصدر لمشروعية أصل حكمه ذلك أنه هو نفسه المشرع الأول من خلال الأمر اليومي الذي يوجه مرة في السنة إلى البرلمان.[1]

وعلى هذا النحو يمكن القول أن الدستور المغربي جاء ليؤكد السمو الديني والتاريخي والسياسي للمؤسسة الملكية، في النظام السياسي المغربي، لذا فإن شخص الملك يعد قلب النظام السياسي أو المركز الذي تدور حوله التخوم، وهذا يضعف دور القوى السياسية.[2]

ويرى بعض الباحثين بأنه لا يمكن لأي دارس أو متابع للحياة السياسية المغربية فهم ما يجري، دون أن يكون ملما بشخصية الملك وفكره السياسي.[3]، لكن فهم مجرى الحياة السياسية المغربية لا يتوقف فقط عند حدود شخصية الملك، بقدر ما يرتبط أيضا بحسب رأينا بمحيط الملك أو دعنا لنقول الصفوف الدائرية حوله، فهذه الصفوف تمثل الحزام الذي يؤمن بدرجة كبيرة رؤية الملك المغربي، وتغطية مناوراته السياسية الدائمة والدؤوبة للتموقع على رأس هرم المشهد السياسي، فهذه الصفوف روافد تنهل منها المؤسسة الملكية وظلت تستعين بها عبر مختلف المراحل التي مر بها المسار السياسي المغربي منذ الاستقلال، وعلى العموم فإن قواعد اللعبة في المشهد السياسي المغربي تبقى مشدودة إلى محور الدائرة (الملك)

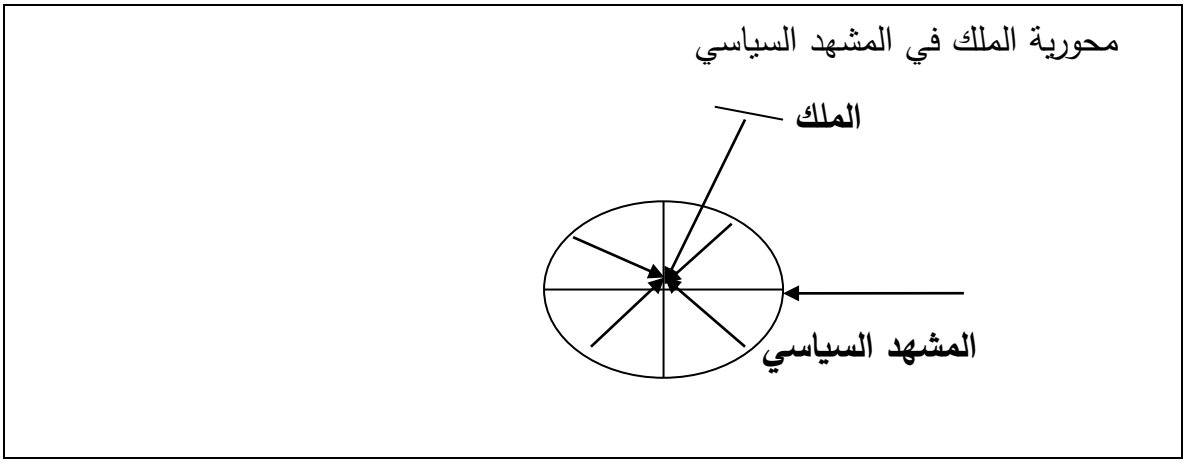
ويمكن لشكل التالي أن يوضح لنا هذه الفكرة :

[1] – سعيد الوجاني، تجسيد الدولة النيوبتريمونيالية، والنيوبتريركية، والنيورعوية، في الدولة المخزنية،2021/06/05، تاريخ الاطلاع يوم 2022/06/17.انظر المقال كاملا على الرابط https://www.ssrcaw.org

[2] – محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، دار الألفية، مطابع النجاح الحديثة، المغرب، ط1، 1992، ص71.

[3]– إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكر وحقوقية التطبيق: مقاربة للتجربة المغربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، نوفمبر 1999، ص66.

الشكل رقم (05): محورية الملك في المشهد السياسي المغربي



- من إنجاز الباحث

فالقراءات المتعلقة بالمؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، ستمنح لنا الفرصة في بقية المباحث والمطالب الوقوف على مدى تأثير هذه المؤسسة على المسار الانتخابي وأن هناك لاعبا ليس كباقي اللاعبين على أرضية المشهد السياسي، يتمثل في الملك فهو مفتاح اللعبة السياسية وهو مغلاقها، وهنا تكمن أهمية التنقيب والبحث في العلاقة بين المؤسسة الملكية وبقية مكونات المشهد السياسي من حكومة وأحزاب ومجتمع مدني ونخب وبرلمان.

ففهم مكانة المؤسسة الملكية ومحورية دور الملك في بنية النظام السياسي، لا يمكن عزلها أو فكها عن سياقات أخرى غير مرتبطة بالدستور، وهي التي تشكلت تاريخيًا بناءً على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، مما رسخ نظام حكم يقوم على تعايش حقلين سياسيين. الأول، مغلق لا يسمح بالمنافسة مع الملك على صناعة القرار الاستراتيجي واتخاذ القرارات الكبرى داخليًا وخارجيًا. والثاني، مفتوح للمشاركة والتنافس بين الأحزاب للوصول إلى مراكز القرار وتدبير السياسات العامة الدنيا الخاصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

ب-البرلمان:

يشكل البرلمان أحد ابرز المؤسسات الرسمية في المغرب فالمسار التاريخي للحياة البرلمانية في المغرب يعود إلى فترة ما بعد الاستقلال اذا ما استثنينا المجلس الذي شكله الملك محمد الخامس سنة 1956 وذلك في ظل غياب برلمان منتخب حيث قرر هذا الأخير تأسيس المجلس

[1] – عبد العزيز النويصي، مساهمة الإسلاميين في الحكم بالمغرب في ظل الربيع المغربي وأثره على حقوق الإنسان وفرص التحول الديمقراطي،2014، مجلة رواق عربي، العدد 69، ص171، تاريخ الاطلاع يوم 2021/12/22.

الوطني الاستشاري وحدد ولايته بسنتين لكن فيما بعد مددت هذه الولاية ستة اشهر إضافية (1956-1959)، يتكون هذا المجلس من 26عضوا فقط ينحدرون من الأحزاب السياسية كحزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال والليبراليون الأحرار فضلا عن الأوساط النقابية والاقتصادية والدينية.

- **صلاحيات المجلس الاستشاري:**[1]
  - معين من طرف الملك.
  - المجلس لا يتمتع بسلطة تشريعية أو سلطة إسقاط الحكومة.
  - مساءلة الحكومة.
  - له سلطة المصادقة على القانون الداخلي للمجلس.
  - لا يجتمع المجلس إلا بطلب من الملك.
  - لم تكن للمجلس استقلالية إزاء الملك ولا سلطة القرارات.
  - صلاحية المجلس استشارية.

وشكلت الفترة التي أعقبت استقلال دولة المغرب ب تقول عدة دراسات مرحلة حرجة سجل خلالها المشهد السياسي، نوعا من الارتباك خاصة في ظل افتقار الدولة لمؤسسات من شأنها إدارة المرحلة فكان الارتكاز على ماهو متاح حتمية لا مفر منها، وبالرغم من المعارضة الشديدة من قبل الأحزاب لهيمنة الملك على المشهد العام، فإن المشهد السياسي سار في الاتجاه الملكي، وعلى ونتيجة بدأ التفكير في مرحلة يتم الاحتكام فيها إلى دستور ينهي حالة الفراغ، لكن هذا أيضا طرح إشكالا آثار مخاوف الملك ومحيطه، عن طبيعة النظام السياسي أو حول إعداد الدستور وإشكالات فصل السلط، والنظام البرلماني ومرجعية الإطار المؤسساتي.

وضمن ذات السياق أفرزت فكرة "جمعية تأسيسية تتولى إعداد الدستور" حالة من الارتباك لدى الملك والمؤيدين له، ليتم التخلي عن هذه الفكرة، رغم أنها ولدت داخل القصر الملكي، والمبرر في ذلك هو وجود حزبين كبيرين، حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي حال إجراء انتخابات تستهدف تشكيل جمعية تأسيسية سيكون بإمكان هذين الحزبين السيطرة على هذه الجمعية بالنظر إلى نتائجهما في الانتخابات المحلية 1960 التي أعطت حزب الاستقلال

[1] - عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، ط1، مؤسسة كوانراد أديناور، 2002، ص ص 14-145.

40% من الأصوات المعبر عنها ومنحت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 23%، بمعنى كان بإمكانهما لو انتخبت الجمعية التأسيسية التفاهم فيما بينهما داخل الجمعية لتقييد السلطة الملكية في الدستور الجديد، وإعداد نظام ديمقراطي يقيد الملك ويخوله سلطات جد ضعيفة[1].

واستمر هذا المد والجزر إلى غاية أن آل الحكم للحسن الثاني بعد وفاة والده الملك محمد الخامس أين توجه الملك الجديد إلى إصدار أول دستور في تاريخ المملكة المغربية فتم إقرار النظام البرلماني "وعمل البرلمان المغربي في ظل الدستور الذي صدر عام 1962 بنظام المجلسين ثم تغير إلى نظام المجلس الواحد في دساتير 1970 و1972 و1992 ثم الرجوع إلى العمل بنظام المجلسين في دستور عام 1996، يذكر أن المغرب شهد عددا من التجارب البرلمانية منذ سنة 1963، تخللتها حالة الاستثناء أكثر من مرة.[2]، لتمهد هذه التطورات السياسية إلى تبنى النظام السياسي المغربي نظاما برلمانيا ثنائيا مع تخويل الملك سلطات واسعة، لا تتماشى مع النظام البرلماني الكلاسيكي، بالإضافة إلى أن الدستور أقر الملكية التقليدية عوض ملكية عصرية من خلال المؤسسات السياسية.[3]

وإذا كانت بعض الدراسات قد أشادت بالتجربة البرلمانية في المغرب واعتبرتها بالعريقة مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فإن دراسات أخرى أطلقت قراءات معاكسة لذلك تماما، فقد وصفت التجربة البرلمانية المغربية بالواجهة السياسية الشكلية أكثر منها مؤسسة فاعلة تمارس دورها التشريعي وبصلاحيات تعكس حقيقة التمثيل الشعبي الذي تعبر عنه، وذلك بسبب الهيمنة التي فرضتها صلاحيات الملك المطلقة بمرجعيات تنسب أحيانا إلى الدين والتقاليد والطقوسية التي تبرر بشكل أو بآخر الأفعال السياسية للملك ولا تمنح للوسط السياسي المؤسساتي كالبرلمان مثلا التعقيب عنها أو إلغائها " حيث للملك الحق في قراءة جديدة لكل مشروع أو مقترح قانون ولا يمكن رفض هذه القراءة الفصل 95 من الدستور[4].

ورأى بعض الدارسين في ذلك تأسيس لمغالطات بالمشهد السياسي المغربي تطرح على أنها من فحوى الفعل الديمقراطي والتشاركية مع أنها تعطيل وإلغاء بطريقة أو بأخرى لمؤسسة البرلمان،

[1] – انظر، عمر بندورو، نفس المرجع، ص ص 34-35.

[2] – علي سلمان صايل، المرجع السابق، ص ص 22-28.

[3] – عمر بندورو، نفس المرجع، ص39.

[4] – عبد الصادق توفيق، المرجع السابق، ص59.

ولطالما أثيرت فكرة الملكية البرلمانية بمناسبة التعديلات الدستورية التي شهدتها دولة المغرب فقد عبرت مختلف التشكيلات السياسية بمناسبة التعديل الدستوري الأخير عن مواقفها إزاء هذه المسألة، فداخل بعض القوى السياسية مثلا كانت الدعوة إلى النموذج المتعارف عليه عالميا للملكية البرلمانية. ودعا هذا الاتجاه إلى أن المغرب دولة مدنية ديمقراطية لامركزية، نظام الحكم فيه هو الملكية البرلمانية، حيث الملك يملك ولا يحكم، وهو رمز الدولة.[1]

وفي إشارة إلى وضعية البرلمان أمام سلطة الملك" يذكر أنه إذا كان التصويت على القانون من اختصاص البرلمان، فإن إصداره لا يتم إلا من طرف الملك فهذا الأخير يتمتع بسلطة مطلقة في اختيار الوقت المناسب لإصدار القانون.[2]

ويتحدث باحثون أن النظام السياسي المغربي رغم أنه صار على دستور متقدم (دستور 2011) لكن مع ثقافة سياسية قديمة تتحكم في تأويله مما لا يجعل دائما من احترام "الشرعية الدستورية" القاعدة السائدة، إذ لاشك أن جزءا من الدولة يريد أن يحتفظ من الماضي، في بعض الحالات، بفكرة طورها الملك لحسن الثاني، هي أسبقية وسمو النظام السياسي على الدستور نفسه.[3]

ومحاولة منها تفكيك هذا الوضع الذي يهمش بطريقة أو بأخرى الفواعل السياسية وقوى المجتمع المدني رافعت المعارضة في المغرب منذ الاستقلال من أجل الانتقال بالملكية المغربية من ملكية حاكمة إلى ملكية برلمانية تكفل ربط القرار بصناديق الاقتراع، وربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة على جميع المستويات، ومباشرة الملك لأدوار رمزية وتحكيمية، وتسمح بتداول البرامج والسلطة الفعلية بين الأحزاب طبق القواعد العامة للنموذج المتعارف عليه عالميًا للملكية البرلمانية.[4]

---

[1] – حسن طارق، بين الدستور والممارسة والتأويل: في الموت البطيء للفكرة البرلمانية، في، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، مجموعة من الباحثين، تنسيق وتقديم، سعد الدين العثماني، منتدى العلاقات الدولية العربية، ط1، قطر، 2015، ص ص 137-138.

[2] – عمر بندورو، المرجع السابق، ص42.

[3] – حسن طارق، المرجع نفسه، ص161.

[4] – انظر، البيان الصادر عن المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد، تاريخ الانعقاد يوم 2011/03/27، موقع الحوار المتمدن على الرابط https://www.ahewar.org ،اطلع عليه يوم 2021/07/22.

وبالتوازي مع الموقف المعارض لهيمنة الملك على المشهد السياسي والتحكم في مساره ظلت بعض الأحزاب مستكفة راضية بما يمنح لها من مواقع انتخابية في ظل مسار انتخابي لطالما وجهت له أصابع الاتهام بالتزوير، فكانت هذه الأحزاب من بين التخوم التي دافعت عن الأمر الواقع في أكثر من مناسبة انتخابية.

وتأسيسا لذلك يجدر القول أنه بالرغم من مسلسل الإصلاحات السياسية ومحاولة السلطة الفعلية المتمثلة في المؤسسة الملكية التمظهر بأنها أطلقت إصلاحات واسعة وعززت من قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، بقيت مؤسسة البرلمان كالعجلة التي تراوح مكانها، وهذا لا يعني أن البرلمان لم تكن له أدوار بل هناك أدوار لكنها محدودة ولا تلامس مفاصل النظام السياسي " فإذا كان بإمكان مجلس النواب منع الحكومة من مواصلة مهامها فان سلطة الملك تسمح له بحل مجلس النواب.[1]

ج-الحكومة:

إن أول حكومة مغربية تشكلت كانت بعد الاستقلال وفي عهد الملك محمد الخامس ولقد تمت تسمية عبد الله إبراهيم رئيسا للحكومة، التي عملت على ضبط صلاحياتها والتحكم في المصالح وتنظيم الحياة العامة، وبحكم التمدد الذي أبانت عنه الحكومة ومحاولة فرض إرادتها كمؤسسة لها علاقة مباشرة بالشأن العام، ظهر اتجاه اعتبر عمل الحكومة ومبادراتها خطرا على القصر الملكي والنظام السياسي، مما جعل الملك يقيل حكومة عبد الله إبراهيم في 20 ماي 1960، ويعين حكومة جديدة برئاسته (الملك).[2]

فظهرت بذلك بوادر استحواذ الملك على السلطات واعتبرت الأحزاب الفاعلة القوية عزل الحكومة قرار خطير، وأبان موقف الملك عن صراع خفي تعود جذوره الأولى إلى فترة الاستقلال بين تيارين متباينين في المواقف "حول مفهوم السلطة السياسية مفهوم دولة عصرية ديمقراطية ومفهوم نظام ثيوقراطي إقطاعي يعمل على المحافظة على إحياء الهياكل البدائية للقرون الوسطى

[1] – عمر بندورو، المرجع السابق، ص42.

[2] – للمزيد من المعلومات في ذلك انظر: عمر بندورو، نفس المرجع من ص ص 31-32.

للمجتمع التقليدي المغربي من اجل البقاء على الامتيازات والعمل ضد المسلسل التطوري والتنموي".[1]

كما أشير في السياق بأن التباين في المواقف مرتبط أصلا بالصلاحيات التي منحها الملك لنفسه مستندا على مرجعيات تاريخية وأخرى عائلية، فقرار الملك بعزل أول حكومة في تاريخ المغرب بعد الاستقلال، يعتقد انه مبني على معطيات تلقاها الملك بان حكومة عبد الله إبراهيم خرجت عن نفوذه، فاتجه بالتالي إلى تشكيل حكومة أخرى في 27 ماي 1960، إيذان ببداية مشهد سياسي عنوانه الأبرز الاستقطاب والتجاذبات بين القوى السياسية الفاعلة والملك وحاشيته.

فأعتبر التيار الذي يسمى بالملكيين قرار الملك بالضرورة الملحة لاستحالة تعيين حكومة وحدة وطنية، ناتج عن المتطلبات التي تستلزمها المحافظة على استقرار الحكم، هكذا بررت حاشية الملك الإجراء الذي أقدم عليه الملك محمد الخامس بعزل حكومة عبد الله إبراهيم التي يبدو أنها لم تخضع لسقف الملك واستراتيجية القصر الملكي.

ولقد أدى وجود أحزاب في الحكومة التي اختارها الملك، إلى موجة انتقادات كون الأمر جاء مخالفا لما تعهد به القصر بأنها ستكون حكومة كفاءات بعيدة كل البعد عن الانتماءات الحزبية، لكن بالتوازي رأت مواقف أخرى في إجراء الملك ضرورة فرضتها المرحلة آنذاك، مما حتم على الملك إشراك قوى سياسية في حكومته، ولكن هناك من تساءل لماذا هذه التشكيلات السياسية دون غيرها من التشكيلات ؟هل أبعدت الأحزاب الأخرى أو بعضها نتيجة طرحها القاضي بالملكية الدستورية؟ أم المسألة تتعلق بلعبة سياسية اخترعها القصر بغرض تشتيت أحزاب المعارضة والحيلولة دون توصلها إلى توافقات حول القواعد العامة للنظام السياسي مستقبلا؟

وفي الإجابة عن السؤالين توقفت عدة دراسات عند موقفين الأول رأى في لجوء الملك محمد الخامس إلى أحزاب معينة دون غيرها في تشكيل حكومته، مرتبط بقبول الأحزاب المشاركة في الحكومة برؤية الملك ورضاها بمقتضيات الحلول التي طرحها القصر في تلك الفترة، عكس الأحزاب التي عارضت الملكية المطلقة ونادت بالملكية الدستورية البرلمانية، وقد تكون هذه الرؤية مصيبة إلى حد ما، لكن الموقف الثاني ذهب إلى القول بأن إشراك تلك الأحزاب دون غيرها لحاجة

[1] – عمر بندورو، المرجع السابق، ص 32، نقلا عن استجواب المهدي بن بركة مع جريدة Le mond في 28 ماي 1960.

في نفس الملك ومحيطه، وهي محاولة اللعب على عامل تشظي الأحزاب وتشتيتها وإبعادها وعدم تمكنها الخروج بموقف موحد، ويمكن القول أن هذا السلوك تشترك فيه العديد من الأنظمة السياسية لحماية نفسها وتوفير اكبر قدر ممكن من أسباب وعوامل الاستمرارية والبقاء.

وفي ظل هذا المد والجزر تمكن النظام المغربي من إفراغ الممارسة السياسية من معانيها وقيمها باعتماده أسلوب تجريف الحقل السياسي من أحزاب ديمقراطية مستقلة، بهدف ضمان تحكمه، وبسط سيطرته على باقي المؤسسات التي تشاركه السلطة.[1] فتحكم المؤسسة الملكية في مدخلات اللعبة السياسية ومخرجاتها، جعل المجال الذي تتحرك فيه الحكومة محصورا في بعض المسائل والقضايا الثانوية والهامشية .

فعرض برنامج الحكومة على البرلمان على سبيل المثال، ليس للتصويت لأن الحكومة تكتسب شرعيتها من الإرادة الملكية كما أن الحكومة لا تحدد السياسة العامة للبلاد والتي هي من اختصاص الملك، فالحكومة في وضعية تبعية للملك فلا تستطيع أن تلعب إلا دورا محدودا بمعنى هي صلة وصل بين الملك والبرلمان[2]

وهذا الأسلوب يدلل بأن الملك لطالما طبق إستراتيجية تمثلت في الاحتفاظ أثناء تعيين الحكومة بالوزرات التي ينظر إليها من قبل المعارضة على أنها حيوية وهامة لصالح الشخصيات المقربة والمتعاونة مع المؤسسة الملكية، وانسحبت هذه الإرادة الملكية لتشمل الإدارة العمومية من خلال سلوك يستهدف تقريب واستيعاب شخصيات معينة ومنحها امتيازات في الأجهزة الإدارية والحكومية.[3]

وأمام هذه التراكمات جاء دستور 2011، يحمل تحولا في اختصاصات "رئيس الحكومة"، وهي التسمية التي حلت محل "الوزير الأول" بمقتضى هذا الدستور. ولكي لا نركز على

[1] – محمد طيفوري، الصراع المؤسساتي بالمغرب يهدد بفقدان الثقة في نموذجه السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/11/07، ص3. تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/19.

[2]– عمر بندورو، المرجع السابق، ص ص 40–41.

[3] – جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة، ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط1، بيروت سنة 1982، ص ص 249–250.

الصلاحيات التي توصف بالبديهية سوف نشير فقط إلى الصلاحيات التي يرتبط تمريرها باستشارة الملك منها:[1]

- يطلع رئيس الحكومة الملك على خلاصات مداولات مجلس الحكومة.
- يمكن لرئيس الحكومة، بتفويض من الملك، أن يرأس مجلس الوزراء على أساس جدول أعمال محدد "الفصل 48 من الدستور".
- يمكن لرئيس الحكومة، بتفويض من الملك، أن يرأس المجلس الأعلى للأمن على أساس جدول أعمال محدد "الفصل 54 من الدستور".
- يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية، دو ن إخلال بأحكام الفصل 49 من الدستور. ويمكن له تفويض هذه السلطة "الفصل 91 من الدستور".
- لرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة.
- يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب بعد استشارة الملك ورئيس المجلس ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري "الفصل 104 من الدستور".

وتجدر الإشارة أن رئيس الحكومة وطبقا للدستور المغربي 2011، يعينه الملك من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها الفصل "47" من الدستور[2]، وتطرح هذه الجزئية في المشهد السياسي المغربي على أنها قفزة نوعية في الممارسة الديمقراطية وآلية من آليات الانتقال من المجال السياسي المغلق إلى المجال السياسي المنفتح على القوى السياسية. "ولكن إذا كانت مسؤولية الحكومة في الفقه الدستوري تعني أن هذه الأخيرة هي التي تحدد السياسة العامة للبلاد وتقودها، فإن الحكومة في المغرب ظلت تفتقر إلى هذه السلطة، لأن الدستور ينيط هذا الاختصاص المهم لمجلس الوزراء الذي يترأسه الملك وهو ما يكرس ضعف الحكومة.[3]

---

[1] – انظر الصفحة الخاصة بالحكومة المغربية على الرابط، https://www.cg.gov.ma،تاريخ الاطلاع يوم 2022/11/18.

[2] – عبد العالي حامي الدين، السياق السياسي لدستور 2011: من ملكية رئاسية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية، في، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، مجموعة من الباحثين، تنسيق وتقديم، سعد الدين العثماني، منتدى العلاقات الدولية العربية، ط1، قطر، 2015، ص25.

[3] – عبد العالي حامي الدين، نفس المرجع، ص 21.

وعلى العموم فإن مسار الحكومة كمؤسسة رسمية في النظام السياسي المغربي منذ الاستقلال لا يمكن وصفه بأنه مسار خال من التموجات والعقبات وأنه سار بشكل صريح في الاتجاه الذي طالما نادت به القوى السياسية وهو الانتقال من الملكية الرئاسية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية، بل إنه ومن خلال العديد من القراءات، أن موقع الحكومة في المشهد السياسي غير متقدم أمام وجود مؤسسة اسمها المؤسسة الملكية أو سلطة الملك، بالرغم من أن بعضا من الدارسين يرون بأن موقع الحكومة في المشهد السياسي صار مقبولا في ظل المآلات السياسية التي أعقبت حراك فبراير 2011، وذلك بالنظر إلى ما يوصف بأنه حالة تطور إيجابي "من خلال وضع حد للازدواجية القاتلة بين سلطة الدولة وسلطة الحكومة، فبمقتضى التعديلات الدستورية الجديدة أصبح رئيس الحكومة هو رئيس السلطة التنفيذية.[1]

د-الأحزاب السياسية:

إن تاريخ الأحزاب في المغرب يعود إلى ما قبل الاستقلال، ويمكن القول أن هذه الظاهرة السياسية تشترك فيها أغلب دول شمال إفريقيا، وكانت نشاطات الأحزاب السياسية المغربية قبل الاستقلال موجهه إلى التصدي إلى ما فرضته الحماية الفرنسية والإسبانية من قيود وشروط سياسية واجتماعية واقتصادية على المغاربة.

فالظاهرة الحزبية في المغرب عرفت في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين وهناك اتفاقا على أن عام 1934 هو العام الذي عرف فيه المغرب ظاهرة التنظيم الحزبي والذي يعود إلى عدة عوامل نذكر منها:[2]

- صدور قانون إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية سنة 1934مما حفز النخبة الوطنية لتفكر في سبيل المواجهة ومنها ظهور كتلة العمل الوطني.
- فشل ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي عام 1925 والتي أدت إلى ظهور الرابطة المغربية كتنظيم سياسي في 1926/08/02.

وهذا ما يبين بأن نشأة الأحزاب المغربية كان خارج نطاق العملية الانتخابية والبرلمانية كما في الدول الغربية فالحركة الوطنية منذ انطلاقها طالبت بإيجاد ديمقراطية تسمح بمشاركة

[1] – عبد العالي حامي الدين، نفس المرجع، ص22.

[2] – علي سلمان صايل، المرجع السابق، ص ص 50-51.

الشعب وتمثيله بمجالس منتخبه وذلك ما تقدمت به كتلة العمل الوطني (حزب الاستقلال فيما بعد) إلى الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية حيث تقدمت ببرنامج الإصلاحات المغربية عام 1934 والذي طالب بمجلس وطني ومجالس شعبية. ويذكر هنا أن الملك محمد الخامس في الفترة الانتقالية لاستقلال المغرب أطلق جملة من الإجراءات السياسية خلال الفترة الممتدة مابين (1956-1961) منها:[1]

- إصدار قانون الحريات العامة في 15نوفمبر 1958، الذي كان ذا طابع ليبرالي بشكل واضح كما انه كرس التعددية الحزبية، فضلا عن منعه لنظام الحزب الواحد من الظهور في الساحة السياسية المغربية.
- إصدار قانون الانتخابات في سبتمبر 1959.

فتبني المغرب للتعددية الحزبية منذ الاستقلال لم يكن مرادفا للتعددية الحزبية الحقيقية بل تعددية تحكمها ضوابط وقيود تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية، بمعنى أن الأحزاب على كثرتها بالمغرب لم يكن يعبر عن مشهد سياسي قائم على الشفافية وتكافؤ الفرص وحرية التعبير ونقد السياسات العامة التي كانت تفرض من قبل المؤسسة الملكية، الأمر الذي كان وراء اندلاع سلسلة من الحركات الاحتجاجية، وكمثال للحصر حراك 20 فبراير 2011

وتلخص الدراسة التي قدمها "إدريس جنداري" التجربة الحزبية المغربية في مسارين قبل وبعد الاستقلال، فالمسار الثاني قسم إلى خمسة مراحل الأولى ميزها الصراع بين القصر وحزب الاستقلال حول طبيعة المنظومة الحزبية، والرهان الديمقراطي لكن مع إعلان حالة الطوارئ في 1965 تجلى الرهان الأيديولوجي بولادة اليسار الجديد، أما المرحلة الثانية فامتازت بالتوافق وكانت حاسمة، في مسار النظام السياسي المغربي الذي عمل على ترتيب البيت الداخلي على الصعيد السياسي ومن بين مؤشرات التوافق هو تلاقي المؤسسة الملكية والأحزاب الإصلاحية، بينما تعرض نشطاء عدة أحزاب وصفتها ذات الدارسة باليسارية، فكان عنوان المرحلة رفض منطق المواجهة وتبني منطق التوافق باسم الإجماع الوطني، لكن يتضح أن هذا الوضع لم يدم فسرعان ما جاءت مرحلة أخرى عرفت بالانفجار والتناقضات عبرت عنها أحداث، 1981، 1984، 1990 الأمر

[1] – عبد النور السويهلي، المرجع السابق، ص28.

الذي كان له انعكاس مباشر على الأحزاب التي انشطرت فخرجت من رحمها أحزاب أخرى، أما المرحلة الرابعة الممتدة من 1992 إلى 1998 فقد حاولت خلالها الأحزاب أن تمارس التحكم الحزبي الذاتي، وتسهيل عملية التناوب على رئاسة الحكومة في جو توافقي، وقد سايرت السلطة المشهد السياسي تماشيا والمتغيرات الدولية والإقليمية وتبلورت كتلتين الأولى باسم الكتلة الديمقراطية وضمت 05 أحزاب والثانية كتلة الوفاق الوطني وضمت 03 أحزاب لكن هذا المشهد لم يعمر فعاد الوضع السياسي إلى ما قبل مرحلة التناوب بسبب ما اصطلح عليه "ضبط المشهد الحزبي وتقنينه" من قبل المؤسسة الملكية[1]، وفقا للآليات التي تضمنها قانون الأحزاب الذي صدر في 2006/06/20.

فالعلاقة بين الأحزاب والنظام السياسي المغربي تميزت بالتذبذب منذ الاستقلال والى ما بعد تولى الملك محمد السادس الحكم. ففي مرحلة ما قبل الاستقلال وبدايته شهدت المملكة المغربية نوعا من التوافق، ثم الصدام والمواجهة ثم الحوار بين المعارضة والمؤسسة الملكية واتسمت هذه المرحلة بالتأكيد على الإصلاح والتغيير، لكن بدت الإصلاحات شكلية برأي العديد من الدارسين فتقدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال "بملتمس الرقابة "ضد الحكومة، وتمكنت حينها قوى المعارضة من التجمع والتكتل فكان ذلك إيذانا بتراجع قبضة المؤسسة الملكية.[2]

فتمخض عن ذلك إصدار دستور1996 الذي بدا وكأنه يفتح آفاقا جديدة نحو الانتقال الديمقراطي بمشاركة المعارضة السياسية " لكن في الفصل الثالث من هذا الدستور أشار بأن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع لكن هناك من رأى في هذا النص تقليل من دور الأحزاب كون أن تشكيل الإرادة السياسية والتعبير عنها (أهم وظائف الأحزاب) هي من اختصاصات السلطة والملك.[3]

---

[1]– لمعلومات أكثر انظر، إدريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر، فبراير 2012، ص ص 11–14. تاريخ الاطلاع يوم 2020/10/13.

[2]– علي سلمان صايل، المرجع السابق.

[3]– سعاد العقون، نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية –تحديات وعراقيل، المرجع السابق، ص ص176،177.

لتستمر حالة التموج في علاقة الأحزاب بالمؤسسة الملكية، رغم إطلاق حزمة من الإصلاحية الدستورية والسياسية في أعقاب حراك 20 فبراير 2011 بسبب انعدام الثقة، ونتيجة لذلك صارت الأحزاب الفاعلة تنظر إلى مسلسل الإصلاحات السياسية مجرد محاولة من المؤسسة الملكية للتخفيف من حدة تشنج المشهد السياسي، والتمظهر بإرخاء الحبل نحو المعارضة السياسية، وامتصاص الطاقة المحركة للحراك المغربي " كون أن النسق السياسي المغربي يبقى ذو خصوصية متميزة وهي قدرته على احتواء وإقصاء المشاريع المضادة، بغض النظر عن طبيعة النخبة التي تقود الصراع أو تساهم فيه.[1]

وعلى هذا الأساس بقي الشارع المغربي بمختلف مكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية يطالب بإصلاحات أعمق تنهي هيمنة المؤسسة الملكية وتخومها على المشهد السياسي. خاصة في ظل احتكار الملك توزيع المنافع السياسية والمادية للسلطة، مما يسهل عليه المناورة والتأثير على النخبة، بل ويسمح له أكثر من ذلك بمراقبة فعلية على الإدارة خاصة وأنه في مرحلة هجومية .[2]

وبالتوازي تشير دراسات عدة بأن ظاهرة تفجر الأحزاب وانشطارها أحالها على وضع لم يعد يؤهلها لتكون ندا للمؤسسة الملكية، فأصيبت أغلب الأحزاب عبر مسارها، بحالة من الوهن السياسي فقدت من خلاله القدرة على المبادرة والمبادأة، في بالمقابل أمسكت المؤسسة الملكية بناصية المشهد السياسي مما تركها تطالب الأحزاب بإصلاح نفسها بعد أن كانت الأحزاب ترفع المذكرات السياسية لإصلاح النظام السياسي، كشرط للمشاركة في أي حكومة. ويمكن القول أن هذا الوضع كان وراء وصف الأحزاب بالهياكل الفارغة كونها ينخرها الفساد والمحسوبية، وبالتالي ليست مؤهلة لكي تمارس الحكم.

لكن وجود الأحزاب في وضعية كهذه يربطه بعض الدارسين بالمناخ السياسي الغير ديمقراطي بينما الظاهرة الحزبية جاءت للديمقراطية فأثر ذلك على التجربة الحزبية المغربية

---

[1]– كريمة صديقي، طبيعة الأنظمة السياسية في المغرب العربي بين الاستقرار واللااستقرار–المغرب والجزائر نموذجا–في مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار واللااستقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط1، 2019، ص 225.

[2] – جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزام، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغنى للنشر، ط3، الرباط، 2013، ص 367.

فمسؤولية ضبابية المشهد السياسي وقتامته مسؤولية مشتركة بين الأحزاب والنظام السياسي المغربي القائم على أساس ملكية تنفيذية حاكمة تجمع بين يديها جميع السلط، أما الأحزاب فتجهز زينة لتأثيث المشهد السياسي وهذا يتناقض مع ما ذهب إليه "موريس دوفرجيه" بخصوص وظيفة الحزب السياسي في النظام الديمقراطي، السعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل الرغبة في المشاركة في ممارستها.[1]

وفي هذه النقطة تساءل باحثون عن أي نظام حزبي يمكن أن نتحدث، ونحن نتعامل مع الأحزاب باعتبارها جمعيات لا يمكنها أن تقوم بوظيفتها السياسية الممنوحة لها في الأنظمة الديمقراطية الحديثة؟

فهذا المنطق المعتمد في التعامل مع الأحزاب السياسية، يهدف إلى صياغة تعددية حزبية شكلية فاقدة لأي معنى للتعددية السياسية، وهذا يتناغم مع طبيعة النظام السياسي المغربي، القائم على أساس ملكية تنفيذية أو ملكية حاكمة، لا تقبل التداول السلمي على السلطة، تشريعا وتنفيذا. فجميع السلطات تحتكرها المؤسسة الملكية، وتفوض بعضها إلى الأحزاب على مستوى البرلمان أو الحكومة. وهذا ما يجعل الأحزاب جمعيات لا تبحث عن تطبيق برنامجها السياسي بحسب مشاريعها. بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته.[2]

ونظرا لحالة الترهل والانشطار التي كثيرا ما تعرضت لها الأحزاب السياسية سار الاعتقاد لدى صناع القرار في المغرب بأن ضبط المشهد الحزبي، قصد صناعة ديمقراطية شكلية، كاف لتعبيد الطريق نحو الحل الأمثل لضمان التحكم في الوضع، ومحو آثار الحلم بدولة القانون والديمقراطية والحرية والعدالة والكرامة[3].

فمراهنة المؤسسة الملكية كانت ترتكز دوما على تشظي الأحزاب وانشطارها بالكيفية التي تسمح للنظام المغربي التربع على رأس هرم المشهد السياسي، والشكل الموالي قد يعبر إلى حد بعيد عن ما تمت الإشارة إليه بخصوص انشطار الأحزاب وتفجرها الوضع الذي طالما استفادت منه المؤسسة الملكية وحافظت على توازنها.

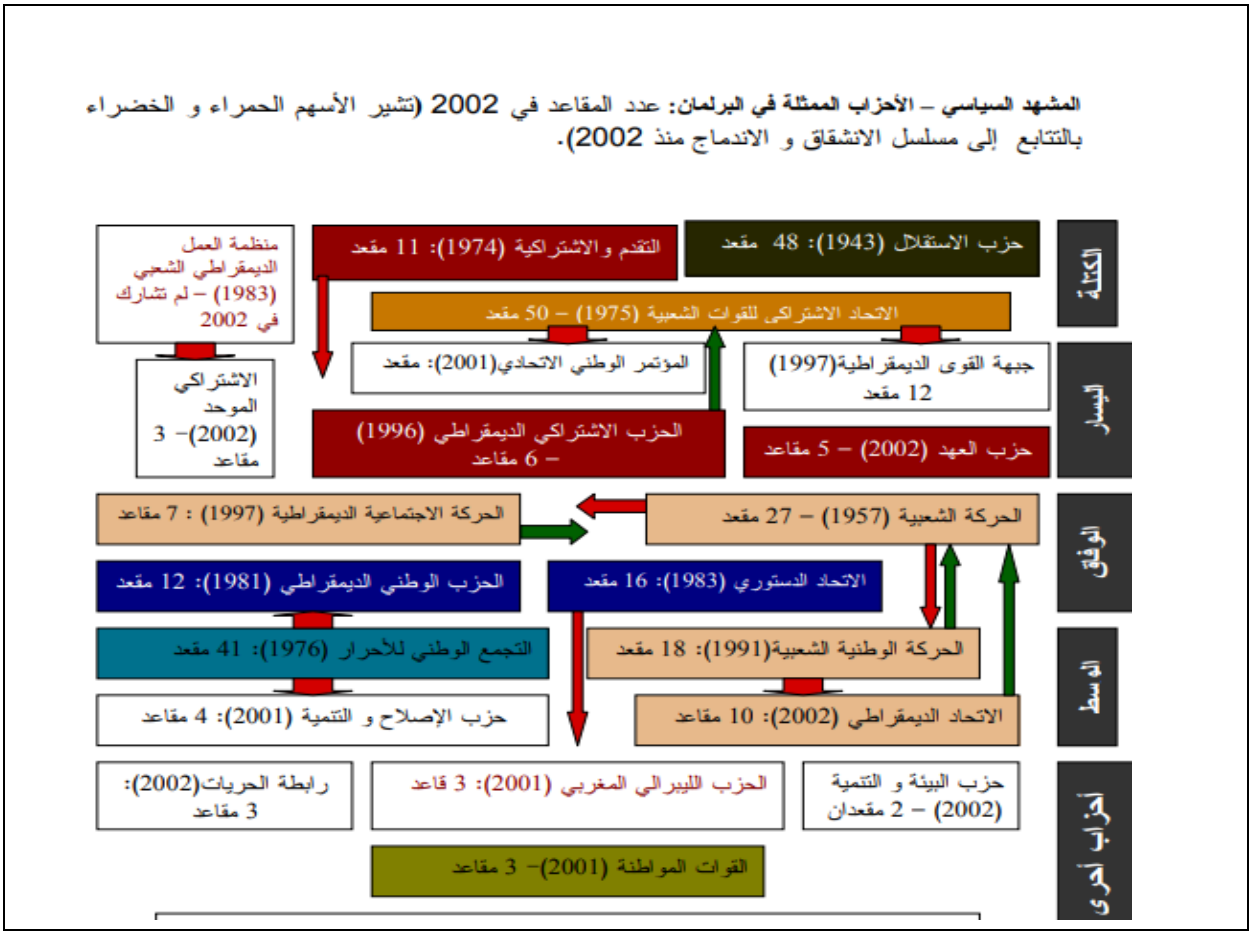
---

[1]– إدريس جنداري، المرجع السابق، ص ص 14–15.

[2] – محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية، مؤسسة ازيس للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992، ص 144.

[3]– محمد طيفوري، الصراع المؤسساتي بالمغرب يُهدد بفقدان الثقة في نموذجه السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، Al Jazeera Centre for Studies، 11/07/ 2017، ص2، تاريخ الاطلاع يوم 2020/07/17.

الشكل رقم (06): المشهد السياسي المغربي بعد الانتخابات البرلمانية 2002



– المصدر: (تقييم إطار تنظيم الانتخابات)الانتخابات التشريعية والاستفتاءات والانتخابات المحلية بالمغرب، الدراسة المنجزة في إطار برنامج بمساندة وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية DRI © وترانسبرنسي المغرب، يناير 2007، ص14.

وتلخيصا لجزئية الأحزاب السياسية كمؤسسة ركن في النظام السياسي المغربي، يمكن القول أن الأحزاب كانت مطلع الاستقلال في موقع هجوم بينما المؤسسة الملكية في مرحلة دفاعية (1955–1960) مغلوبا على أمرها، خاضعة لمقاومة حزب الاستقلال، الذي تمسك بإصرار بامتيازاته في الجيش والشرطة، وفيما يتعلق بالوزارة فقد كان القصر مضطرا في معظم الأحيان إلى التفاوض مع حزب الاستقلال لكي يقبل هذا الأخير مرشحي القصر.[1] لكن هذه المعادلة انقلبت وتحول المدافع إلى مهاجم والعكس ما بعد1960، حيث المد الحزبي انكمش وتحلزن لأسباب داخلية تتلخص في الصراعات البينية والثنائية والزعامات والشخصنة، فتسببت ذلك في نزيف

[1]– انظر، جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزام، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغنى للنشر، ط3، الرباط، 2013، من ص ص 366–369.

داخلي للأحزاب، وأسباب خارجية تتعلق كما أسلفنا بالإستراتيجية التي تبنتها المؤسسة الملكية والرامية إلى تفكيك وحدة الأحزاب وتمزيق نسيجها، من خلال قيام القصر بإطلاق دفعات من المنافع منها ماهو سياسي ومنها ماهو اجتماعي ووظائف كطعم ومصيدة كثيرا ما انساقت نحوها الأحزاب فكان ذلك إيذانا بأفول أحزاب وغرق أخرى في أوحال السلطة، فضلا عن ظهور أحزاب كحزب الأصالة والمعاصرة، الذي اعتبر حزب الدولة أو حزب صديق الملك 2009.[1] بغرض ابتلاع الأحزاب الأخرى واللعب على وتر المرجعيات التاريخية والدينية والتقاليد.

ولطالما فسر سلوك النظام المغربي تجاه الأحزاب الفاعلة بأنه ثورات مضادة بدأت سنة2002 أي منذ الخروج على المنهجية الديمقراطية بعدما عين الملك محمد السادس وزيرا أول بدل التمديد للوزير الأول الاشتراكي، عبد الرحمن اليوسفي، على الرغم من أن حزبه "الاتحاد الاشتراكي" حل أولا في الانتخابات البرلمانية لسنة 2002، ومنذ ذلك الحين ظل محيط الملك يردد بأن الأحزاب الموجودة في الساحة شاخت وهذا لا يتماشى والدينامية التي أطلقها الملك.

ورغم ذلك فإن الظاهرة الحزبية المغربية تبقى بمثابة حجر الزاوية في المشهد السياسي المغربي قد تضعف أحيانا لأسباب داخلية وأخرى خارجية، لكنها قادرة في أي لحظة كسب الرهان السياسي والتموضع بالشكل الذي يجعلها مؤهلة للأخذ بزمام المبادرة أضف إلى ذلك أن الدستور المغربي تاريخيا كرس التعددية ومنع الحزب الوحيد لكن هذا لا يعني يقول عدد من الدارسين الاستئناس بما يطلقه القصر من مبادرات سياسية توحي للأحزاب بأن النظام السياسي قد آمن بمتطلبات الديمقراطية وآلية التداول السلمي على السلطة وتجارب الإطاحة بالمراكز المتقدمة للأحزاب قائمة عبر المسار السياسي المغربي بسبب ما يوصف بالانحراف في سلوك الأحزاب وتخليها عن جادة الصواب السياسي وانغماسها في أكثر من مخطط أعدته المؤسسة الملكية ليس بغرض الانفتاح على الرأي والرأي الآخر بقدر ما كان يستهدف الإطاحة بالأحزاب وجرها إلى أكثر من مستنقع، فكان هذا السلوك الحزبي كفيل بأن يبعثر أوراق العديد من الأحزاب، أولها حزب الاستقلال وأخيرا وليس آخرا حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية 2021 التي كانت بمثابة نكسة سياسية في مسيرة الحزب فمن القمة في التشريعيات السابقة إلى القاع في

[1] - سليمان الريسوني، المغرب من حزب الدولة إلى أحزاب الدولة، العربي الجديد، 26 فبراير2018، تاريخ الاطلاع يوم 2020/02/05.

إنتخابات2021، فتحصل على 12 مقعدا فقط، وبالرغم من التبريرات التي أطلقها الحزب فإن العديد من الملاحظين ربطوا الخسارة الكبرى للحزب بمساره السياسي وانحيازه لبعض مواقف المؤسسة الملكية على المستويين الداخلي والخارجي، وهو رهان القصر ومسعاه الدءوب لاختيار التوقيت والظرف المناسبين للإطاحة بحزب العدالة والتنمية وأحزاب أخرى .

المبحث الثالث: المسار الانتخابي في المغرب: قراءة في العوامل والظروف المؤثرة

تركز العديد من الدراسات على العوامل والظروف التي لها تأثير على المسار الانتخابي في المغرب وعلى هذا الأساس فضلنا التطرق أولا لأهم وأبرز العوامل والظروف المؤثرة في العملية الانتخابية في المغرب قبل الحديث والاستقصاء في المسار الانتخابي، وعندما يتم الحديث عن العوامل والظروف المؤثرة في المسار الانتخابي فإن ذلك يخص الظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية داخلية كانت أو خارجية، إقليمية أو قارية، وهذا يفسر أن المسار الانتخابي بالمغرب لم يكن بمعزل عن البيئتين الداخلية والخارجية وحدود تأثيرهما في المسار الانتخابي، هذا المدخل يجرنا إلى طرح السؤال ماهي العوامل والظروف التي كان لها الأثر على سيرورة المسار الانتخابي في المغرب؟ الإجابة عن هذا التساؤل تناولها في مطلبين، المطلب الأول نبرز فيه العوامل والظروف الداخلية أما المطلب الثاني فيخص العوامل والظروف الخارجية.

المطلب الأول: العوامل والظروف الداخلية المؤثرة في المسار الانتخابي

لا يمكن نكران بأن التحولات السياسية والمسارات الانتخابية في أي بلد كان تتحكم فيها إلى حد ما، عوامل وظروف، ولذلك فإن العملية الانتخابية بالمغرب منذ الاستقلال إلى غاية اليوم خضعت بحسب العديد من الدارسين إلى جملة من العوامل والظروف الداخلية التي يطرحها بعض الباحثين على أساس أنها محددات كان لها الأثر في مختلف العمليات الانتخابية ومسارها ومن هذه العوامل والظروف نذكر:

أولا: طبيعة النظام السياسي المغربي

فالنظام السياسي المغربي يجمع في مكوناته بين التقليد والمعاصرة، إذ تسود داخله مركزية السلطة المبنية على أسس دينية تتجسد في إمارة المؤمنين، وعرفية ويعتمد هذا النسق على مظاهر الديمقراطية الحديثة شكليا، لذلك نلاحظ أن النظام المغربي بعد الاستقلال اعتمد على المزج بين آليتين، آلية إعادة إنتاج التقليدي ومأسسته سياسيا من جهة وآلية التحديث السياسي من جهة أخرى.وتنحصر عملية صناعة القرار في المغرب في المؤسسة الملكية لفرض سيطرتها على العملية السياسية، كما سخرت الأسرة المالكة في المغرب منذ الاستقلال النخب المحلية المكونة من

رؤساء القبائل، ورؤساء الزوايا، والزعامات الدينية من أجل ضبط المجتمع[1]، ومقابل ذلك ترك هوامش لحرية الرأي والتعبير للمعارضة واستقلال الهيئات والمنظمات المدنية، دونما تجاوز لخط ومربع السلطة الأحمر المرسوم من قبل الدولة **المَخْزَنِيـة*** التقليدية، والموازية لمؤسسات الدولة الحديثة الظاهرة في الصورة من حكومة وبرلمان ومجالس منتخبة.[2]

ويتفق جل الدارسين للشأن المغربي حول مسلمة رئيسية مؤداها أن السلطة الممثلة في الملك ليست موضوعا للتنافس الانتخابي، وذلك راجع لكون أن هذه الأخيرة تعد خارج سلطة الاقتراع، كما أنها لا تخضع له كباقي المؤسسات كالبرلمان "الدولة خارج الصراع والتنافس الانتخابي" وهذا يقلل من قيمة التنافسية في العملية الانتخابية.[3]

وطبقًا لصلاحيات الملك في الدستور المغربي بوضعه فوق مسألة النقد والمحاسبة، ومع وجود صلاحيات كبيرة له تجعله يملك سلطة حلّ البرلمان، والتدخّل في تشكيل الحكومات، والاحتفاظ بالوزارات السيادية، مع تقديم مبادرات في عدد من المجالات يتحكم بها في مجمل المشهد العام، يمكن القول أن النظام المغربي لا يُعدُّ نظامًا برلمانيًا تقليديا، ولا يعدُّ ملكية دستورية بالمعنى المتعارف عليه سياسيًا، وبالتالي افتقد مبدئيًا سمات النظام الديمقراطي، كون أي انتخابات تأتى ومهما تغيرت نتائجها فإن الحاكم الرئيسي للمشهد هو الملك، وبالتالي هو المسؤول الأول والأخير عن الأوضاع الاقتصادية في المقام الأول، وليس حزبًا بعينه، ولذا فإن أيّ تحوّلٍ ديمقراطي حقيقي يلزمه تغيّر النظام السياسي برمّته سواء بتحويله لنظام رئاسي واضح، أو برلماني أو حتى ملكية دستورية يملك فيها الملك ولا يحكم.[4]

---

[1] – ويكن فازية، دور الفعل الانتخابي في المغرب في التوفيق بين تكريس ملكية حاكمة وتحقيق الديمقراطية :الانتخابات التشريعية نموذجا، مجلة السياسة العالمية، العدد02، ديسمبر 2018، ص34.تاريخ الاطلاع يوم 2020/10/22.

* – **المخزن:** يستخدم مصطلح "المخزن" في المغرب للتعبير عن رجال القصر المحيطين بالملك، الذين لهم نفوذ كبير وتدخل في الحياة السياسية المغربية بشكل عام. **المصدر:** انظر، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص138.

[2] – توفيق عبد الصادق، المرجع السابق، ص60.

[3]– ويكن فازية، نفس المرجع، ص32.

[4]– بهاء محمود، المشهد السياسي في المغرب: دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، منتدى السياسات العربية، https://www.alsiasat.com، ص8، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/20

ثانيا: الدساتير وتعديلاتها

عرف المغرب بعد الاستقلال اعتماد أول وثيقة دستورية سنة 1962، بعد نقاشات قوية بين رواد الحركة الوطنية، وانحصر أساسا في من يملك السلطة التأسيسية، أي سلطة وضع الدستور، وهو ما كان يعكس آنذاك خلافا عميقا حول الفلسفة السياسية لطبيعة الدولة، ومن يملك أسمى سلطة فيها فالصراع الذي لطالما صعد إلى السطح بين المؤسسة الملكية والقوى الفاعلة في المغرب إنما مرده إلى طبيعة نظام الحكم في المغرب الذي يمنح للملك قوة خارقة وموقع دستوري لا يستطيع البرلمان أو الحكومة وحتى الأحزاب التعقيب عنه.[1]

وفي سياق علاقة الأحزاب بالمؤسسة الملكية شهد المغرب تعديلات دستورية في السنوات 1970، 1972، 1992، 1996، 2011، ولكل تعديل دستوري أثره على المشهد السياسي عامة والمسار الانتخابي خاصة بالسلب أو بالإيجاب، مع أن الحديث عن الجانب الإيجابي فيما خلصت إليه الدساتير المغربية وتعديلاتها يبقى من بين المسائل المختلف فيها، سواء على مستوى الدارسين أو بالنسبة للأحزاب السياسية ومختلف منظمات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والإنسانية. فرغم بعض المضامين ذات الأهمية التي حملتها التعديلات الدستورية والتي تنعت بالمراجعات الدستورية.[2] فإن هناك من رأى عكس ذلك فالتعديلات التي جاء بها دستور 2011، على الرغم من أهميتها فإن السلطة التأسيسية الفرعية الممثلة في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور فشلت – رغم ذلك– في إعادة تأهيل الدستور المغربي، كما أخفقت في جعله قاعدة أسمى، فقد شابت عملية إعداد الدستور المغربي الجديد مجموعة من العيوب كرست في النهاية سيطرة الملكية على البناء الدستوري، مما جعل الوثيقة الدستورية وثيقة تقديرية.[3]

وفسر ذلك بالأمر الطبيعي لأن النخبة الحاكمة ترى في التعديلات الدستورية إستراتيجية دفاعية هدفها احتواء الاحتجاجات والحفاظ على استقرار النظام السياسي الأمر الذي افرغ

[1] –عبد العالي حامي الدين، المرجع السابق، ص17.

[2] – انظر مقال ، محمد بودن ، المراجعات الدستورية ، صحيفة، العين الإخبارية، الإمارات العربية المتحدة، يوم2020/07/02، https://al-ain.com ، تاريخ الاطلاع يوم 2021/08/10.

[3]– فؤاد أعلوان، المرجع السابق، ص 31.

الإصلاح الدستوري من مضمونه الحقيقي، "حتى أن البعض تحدث عن إصلاح الدستور بهدف الحفاظ على الدستور ذاته.[1]

وفي السياق يثار السؤال- أي دور للعمليات الانتخابية في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي في ظل هيمنة المؤسسة الملكية وبسط نفوذها على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فالملك يتمركز في قلب الحياة السياسية والدستورية بموجب الدستور الجديد2011 وحتى وإن افترضنا استقلال هذه السلطات بموجب الفصل الأول من الدستور، فإن خضوعها في الوقت نفسه لسلطة الملك يحد من الفاعلية الوظيفية للانتخابات ويفرغها من مضامينها الرامية إلى تكريس أسس وقواعد الممارسة الديمقراطية للحكم . ثم كيف يمكن أن تساهم الانتخابات في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي في المغرب في ظل القيود الدستورية على العملية التشريعية.[2]

وبالرغم من هذه الاختلالات، فإن هناك من ينظر لدستور 2011 على أنه الأكثر سعة وعمقا، في تاريخ المغرب وفي مقدمتهم سعد الدين العثماني، الذي يرى بأن دستور 2011، ينبني على مرتكزات كبرى في إطار ثوابت الملكية الدستورية منها:[3]

- برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.
- حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.
- تكريس تعيين الوزير الأول، من الحزب السياسي، الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها." الفصل 47 من الدستور، في السابق لم يكن الملك ملزما بذلك".

[1]- محمد مدني، دستورانية بدون ديمقراطية: صناعة وتنفيذ الدستور المغربي لسنة 2011، في كتاب الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة، دار النشر مفترق الطرق، المغرب، 2014، ص35.

[2] - لمعلومات أكثر انظر، فؤاد أعلوان، المرجع نفسه، ص ص 31-32.

[3] - انظر، سعد الدين العثماني، في تنسيق وتقديم، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، المرجع السابق، مجموعة من المؤلفين، من ص ص 8-10. لمعلومات أكثر يمكن النظر في التقديم كاملا من ص ص 7-11.

- تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي." الفصل 89 من الدستور وكانت من قبل لا تمارس إلا السلطة التنظيمية".
- دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.
- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية.

إلا أن سعد الدين العثماني عاد في نهاية التقديم ليقول: "نعترف في الوقت ذاته بوجود مستويين من الاستدراك لدى عدد من السياسيين والباحثين، الاستدراك الأول هو الرغبة في المزيد من الفصل بين السلطات، والمزيد من تقوية السلطة التنفيذية، والمزيد من الضمانات للحقوق الفردية والجماعية. كما أن تطور الوثيقة الدستورية ليس له مدى، وهذا يحتاج إلى مزيدا من التدقيق والتجويد، أما الاستدراك الثاني فيتعلق بتطبيق المقتضيات الدستورية على أرض الواقع، وفق ما يسمى التأويل الديمقراطي للدستور. فهل سينجح المغرب الرسمي والمدني على السواء في إتقان هذا التطبيق؟ نظن أن الأيام وحدها هي التي يمكن أن تجيب على ذلك "[1].

فيما نقبت دراسات أخرى في التجارب الدستورية السابقة في المغرب حيث من بين السمات الأساسية التي ظلت تميز الحكومة المغربية، عدم ارتباط تشكيلها بنتائج الانتخابات، مما جعل تعيين الوزير الأول، وتشكيل الحكومة، ليس في حاجة لكسب ثقة البرلمان، وهذا يعني أن الحكومة كانت تعتبر معينة الأمر الذي يفقدها البعد الديمقراطي الذي يرتبط أساسا بالمسار الانتخابي الحر والنزيه.[2]

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن صناديق الاقتراع لم يكن لها ذلك الدور الفعال في الحياة العامة، فمخرجات العملية الانتخابية بالمغرب ظلت بدون معنى أو تجسيد على أرض الواقع رغم سلسلة التعديلات الدستورية.

---

[1] – سعد الدين العثماني، نفس المرجع، ص10.

[2] – احمد بوز، الملك ورئيس الحكومة: حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، في مجموعة من المؤلفين، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، المرجع السابق، ص33. لمعلومات أكثر انظر، الفصل 65 من دستور1962، والفصل 59 من دستور1970، ودستور1972.

وفي سياق متصل أشير إلى مسألة عدم ارتباط الملك رسميا أو تنظيميا بأي حزب من أحزاب الأغلبية.[1] لكن بالنظر إلى ما ذهبت إليه العديد من الدراسات بأن هناك انحياز من المؤسسة الملكية في أكثر من استحقاق انتخابي إلى التشكيلات السياسية الموالية للقصر والمنسجمة مع طروحاته، وعكس هذا الانسجام والتناغم اختارت أحزاب التمسك بمطلب إصلاحات سياسية ودستورية أعمق واشمل، تساهم في إسقاط صفة القداسة عن الملك، معتبرة عدم الأخذ بنتائج الانتخابات استخفاف بالإرادة الشعبية.

ثالثا: الصراع حول الطابع ألامتيازي للملكية

تتقاطع جل الدراسات عند مسألة أن الصراع حول شكل النظام ونوع السلطة في المغرب له جذوره التاريخية، وظهر هذا الصراع بصورة جلية بعد الاستقلال مشكلا أحد أبرز العوامل والظروف الداخلية التي كان لها الانعكاس المباشر على المشهد السياسي عموما والعملية الانتخابية تحديدا.

فلم يحصل توافقا حول فلسفة بناء الدولة وإقامة مؤسساتها وهذا ما أدى إلى صراع على السلطة واختلاف كبير حول شكل النظام ونوع الملكية المعتمدة، وفي محاولة لتفادي الاصطدام وتكريس هيمنة الحزب الواحد. اندفع الملك لاحتكار السلطة التنفيذية من خلال لعب الدور المحوري في التدبير السياسي.[2] هذا الإجراء الملكي لم يكن يعادل أو يتماشى مع ما تحدث عنه بعض الدارسين بخصوص رسوخ المغرب في قيم التعددية الحزبية الأمر الذي أفرز تبني مواقف تشير إلى أن التعددية الحزبية مجرد زينة يرصع بها المشهد الانتخابي.

وسعى الملك الحسن الثاني إلى إسباغ الطابع ألامتيازي للملكية في النظام السياسي المغربي، مع الحفاظ على جوهرها، في أن الملك يحكم ويسود، بعد التصفيات التي قام بها ضد قادة جيش التحرير وعناصره، مما جعل مرحلة الستينيات تتميز بصراع سياسي حاد وأحداث دموية. لكن مع احتدام الصراع الاجتماعي والاقتصادي، ومقاطعة دستور عام 1970 والبرلمان الناتج عنه، اتجهت الأزمة السياسية نحو الانفراج من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي

[1] – سعاد العقون، المرجع السابق، ص171.

[2]– سراب خورشيد، احمد فائق محمد فاضل، نظام الحكم السياسي في المغرب قبل وبعد الربيع العربي، في مجموعة من المؤلفين، إشكالية الدولة والاستلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي، دول المغرب العربي نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ط1، 2018، ص 172.

والاجتماعي بإجراءات قانونية تروم بناء دولة مؤسسات مشروعة.[1] لكن قراءات أخرى في مؤشرات المشهد السياسي المغربي خلصت إلى أن هذا الانفراج مجرد ربحا للوقت وتكيفا مارسه النظام السياسي للمحافظة على استمرريته وتوازنه وتموقعه الفعال على مستوى المسرح السياسي والاجتماعي والأمني.

وقد لعبت صراعات النفوذ والتناور على مستوى النخب المخزنية دورا.[2] لا يقل عن الأدوار التي لعبتها الدوائر الأخرى في إفراغ العملية الانتخابية من مضامينها وقيمها ذات البعد الديمقراطي ومفعولها الرامي إلى تعزيز آليات الانتقال الديمقراطي الحقيقي، هناك استمرارية مثيرة بين الماضي والحاضر، ومازال الوصف الذي أعطاه "هنري تيراس" *Henri Terrasse* للعوائد السياسية للمخزن محتفظا بكل قيمته.[3] فمنظومة المخزن واحدة من بين الأدوات التي وظفها النظام السياسي المغربي في صراعاته مع القوى السياسية والشارع المغربي على حد سواء، بهدف توجيه العمليات الانتخابية ونتائجها حيث إرادة ورغبة وأهداف المؤسسة الملكية .

رابعا: القوانين الناظمة للانتخابات

لا تزال القوانين الناظمة للعملية الانتخابية بالمغرب محل تشكيك من قبل الأحزاب السياسية معتبرة إياها في أكثر من استحقاق انتخابي بأنها تفتقر لمكانيزمات وأبجديات الممارسة الديمقراطية وتداول السلطة بالشكل الذي تطرحه تجارب الدول التي انخرطت في المسار الديمقراطي.

فمند سنة 2002 تبنت المملكة المغربية أسلوب الاقتراع بالتمثيل النسبي عن طريق اللائحة، وفي 2011 قام بتعديل دستوري أطر حكومتين ترأسهما حزب العدالة والتنمية، وكان القاسم المشترك بين التجارب هو التجاذب الحكومي الذي تفاقم في ظل دستور 2011 في شق تشكيل الحكومة، جراء تحالفات مبنية على أساس التواجد في الحكومة كغاية وليس كوسيلة لتحقيق برنامج ما، جعلت حكومتي عبد الإله بن كيران وسعد الدين العثماني هجينة، وفاقدة للتضامن

[1]– عبد الواحد بلقصري، إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، بيروت، 2009، ص ص 64–69.

[2] – جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزام، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغنى للنشر، ط3، الرباط، 2013، ص69.

[3] – جون واتربوري، نفس المرجع، ص 69.

الحكومي وقابلة للانفجار في أي لحظة يغيب عنها العمل الاستراتيجي، وهذا المعطى يستدعي نقاش حقيقي عبر تقييم التجربة وتدشين إصلاح سياسي، مدخله التفكير في إصلاح النظام الانتخابي، بغاية تكريس الوضوح السياسي.[1]

فنمط الاقتراع الحالي القائم على التمثيل النسبي مع اكبر البقايا، أحداث عدم استقرار سياسي، وحال دون إفراز أغلبية منسجمة قادرة على تشكيل حكومة متضامنة ومستقرة قادرة على تنفيذ برامجها .ويمكن القول أن نظام التمثيل النسبي المعتمد في المغرب يمكن القيادات الحزبية من التحكم في الأدوات الحزبية بشكل أحادي، من خلال تعيين وكلاء اللوائح والتحكم في اللائحة الوطنية للنساء والشباب، وهو ما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، وطبقا للتجربة المغربية، فإن نظام القائمة لم يحقق الغاية المرجوة منه المتمثلة في زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات، ولم يقلص من عمليات شراء الأصوات.[2]

ويتوقف بعض الدارسين عند قضية عدم وجود هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات بالمغرب بدل وزارة الداخلية " ففي الفصل 11 من الدستور المغربي 2011 يتحدث على أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقه.ا[3]، وفي هذه النقطة يمكن طرح التساؤلات التالية – ما المقصود بالسلطات المختصة؟ وكيف يتم ضمان نزاهة الانتخابات؟ ولماذا لا يشرف قضاء مستقل على تنظيم الانتخابات؟ تساؤلات لا توجد لها إجابة في الدستور الحالي2011، مما يمنح وزارة الداخلية الضوء الأخضر لمواصلة احتكار الإشراف على العمليات الانتخابية والاستفتائية مما يعني عدم الأخذ بعين الاعتبار الأصوات الداعية لإنشاء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات.[4]

وبالرغم من التعديلات الجديدة على القوانين الانتخابية التي أقرها البرلمان المغربي، فإن باحثين توصلوا على أن هذه التعديلات ستعمق المشكلة "وستخرج الاستحقاقات الانتخابية مستقبلا من سياق الإصلاحات السياسية، وتحولها لمجرد أداة لعرقلة الانتقال الديمقراطي وهناك أحزاب

---

[1]–الجيلالي الطويل، هل المغرب في حاجة للعودة لنمط الاقتراع الفردي؟ برلمان. كوم،فبراير2020، تاريخ الاطلاع يوم 2021/12/07.

[2] – فؤاد أعلوان، المرجع السابق، ص 33.

[3] – انظر الفصل 11من الدستور المغربي 2011.

[4] – فؤاد اعلوان، نفس المرجع، ص33.

سياسية اعتبرت هذه التعديلات انقلابا على الديمقراطية، ومسا بجوهرها وإضعافا للمؤسسات المنتخبة، وأن "القاسم الانتخابي" بصيغته الجديدة يعد نوعا من التحكم القبلي في نتائج الانتخابات وعملية تستهدف الإطاحة بتقدم بعض التشكيلات السياسية وأنه تعديل شاذ حسب وصف حزب العدالة والتنمية سيكرس تعددية حزبية شكلية.[1]

والملفت أن مشكلة الانتخابات في المغرب لا تنحصر في هذا التعديل، أو في غيره من التعديلات التراجعية التي يكون الهدف منها الضبط القبلي للعملية الانتخابية، فقد تأكد في أكثر من عملية انتخابية بأنها تكريس للسلطوية وتجديدها، ولم تسهم في تحقيق الانتقال الديمقراطي المرهون بعملية انتخابية نزيهة وذات مصداقية . فالقول إذا إن في عملية التعديل الدستوري تراجع عن الديمقراطية قول غير صحيح بحسب تعبير عدد من الدارسين لأنه في الأصل لا توجد ديمقراطية بالمعنى الحقيقي بمقدر ما هي واجهة ديمقراطية لجوهر استبدادي، وهذا يدلل عن تعديل تراجعي في مسار انتخابي غير ديمقراطي.[2]

ومن هذا وذاك تتجلى القيمة والأهمية التي تنطوي عليها عملية الإعداد الجيد والضبط المحكم للقوانين الناظمة للانتخابات بعيدا عن كل تأويل أو حسابات سياسوية واللافت أن النمط الحالي تم اعتماده في سياق حكومة التناوب التوافقي لضمان عدم استفراد حزب واحد أو حزبين على مشهد سياسي، وضمان تمثيلية لمختلف الأحزاب في فترات بناء التوافق الشيء الذي لم يعد مبرر له مع دسترة الخيار الديمقراطي وتم صياغة دستور 2011 بالتوافق بين القوي السياسية ومختلف الفاعلين وليس بالغلبة العددية.[3]

فالنظام الانتخابي مؤشر لقياس الإصلاح السياسي في الديمقراطيات الحديثة.[4]، وبالتالي وجود نظام انتخابي يعمل على تحقيق تمثيل عادل لكافة مراكز القوى داخل المجتمع، يعد أساسا لضمان الفاعلية الوظيفية للانتخابات ويلعب دورا مفصليا في تطور النظام السياسي.[5]

---

[1] – يوسف بناصرية، معركة "القاسم الانتخابي" في المغرب ..ما موقعه بالنسبة إلى الديمقراطية ؟ TRT عربي، https://www.trtarabi.com،2021/03/23.تاريخ الاطلاع يوم 2022/04/20.

[2] – يوسف بناصرية، المرجع نفسه.

[3] – الجيلالي الطويل، المرجع السابق.

[4]– رابح زغوني، النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، تاريخ الاطلاع يوم 2020/05/13.

خامسا: الحركات الاحتجاجية

لقد صنفت الحركات الاحتجاجية بالمغرب ضمن أبرز العوامل والظروف الداخلية التي كان لها التأثير المباشر على المشهد السياسي عامة والمسار الانتخابي خاصة، فضلا على انها أرغمت النظام السياسي في المغرب على الانفتاح وإجباره على اتخاذ خطوات نحو الإصلاح السياسي، خاصة وان مسار الحركات الاحتجاجية وتصاعد منحناها كان على درجة كبيرة من الوعي المرتبط بإصلاحات أعمق تنهي حلة احتكار السلطة، ويذكر هنا مستويات الضغط التي بلغتها الحركات الاحتجاجية في المغرب أثناء مواجهتا للسلطة وتمكنها من إحراج المؤسسة الملكية في أكثر من موقف وعبر مختلف المراحل التي مر بها المسار الاحتجاجي بالمغرب.

وعرف المغرب بعد الاستقلال، احتجاجات متنوعة غلب عليها المطالب الاقتصادية والاجتماعية مضمونا، والسلطة خصما، والنقابات محركا، وأبرز الاحتجاجات التي شكلت ضغطا كبيرا على السلطة الاحتجاجات التي يصفها بعض الدارسين بتمرد "عدي وبيهي" في 17يناير1957، الذي قام به عمال إقليم قصر السوق ضد ممارسات حزب الاستقلال وتدخلات وزير الداخلية، حيث تم قمع هذا الاحتجاج بالقوة، واحتجاجات "مدن بوزنيقة" و"ابن أحمد" و"تفليت" في يونيو1993ضد نتائج الانتخابات التشريعية.[1]

وتجدر الإشارة أن الحركات احتجاجية بالمغرب خلفت ضحايا جراء استخدام السلطة لمختلف وسائل القمع بهدف إنهاء مسلسل الحركات الاحتجاجية التي بلغت الذروة في فترة حكم الملك الحسن الثاني.[2]، ويمكن القول أن تراكم الحركات الاحتجاجية وارثها الثقيل هو الذي ترك النظام السياسي المغربي يقبل الانتقال من نظام مغلق إلى نظام مفتوح وتنطلق، بمعنى أن الحركات الاحتجاجية لها ارتباط وثيق بمسلسل إصلاح السلطوية.[3]

---

[5] – ماجدة إبراهيم الباز، الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، مطبوعات جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017، ص ص 13-14.

[1]– تامر خرمة، فارس اشتي، عبد الرحيم منار السليمي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت،2014، ص ص 130-131.

[2]– انظر، عبد الواحد بلقصري، المرجع السابق.

[3] – عبد الرحيم منار السليمي، الحركات الاحتجاجية في المغرب: المسار والمآلات، في مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2014، ص137.

كما شكلت الحركات الاحتجاجية للسلطة في المغرب مؤشر قياس درجة قلق المحكومين من السياسات المتبعة، فضلا عن قراءة أبعاد وتطلعات الحركات الاحتجاجية ومدى ارتباطها بالمشهد السياسي، ولهذا السبب كانت السلطة في كل مرة تتخلى عن بعض المساحات في المجال العام للمحتجين.[1] فيما يرى البعض بأن الاحتجاجات التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى حدود بداية ما سمي بـ: "الربيع للعربي" لم تكن ذات طبيعة سياسية، إذ غالبا ما تكون موجهة ضد الحكومة وبسبب ارتفاع أسعار وغلاء المعيشة. وتعاملت معها السلطات الملكية بمرونة من خلال دمجها لمعارضيها في اللعبة السياسية.[2] لكن رؤية كهذه يمكن اعتبارها ضمن التفسيرات التي يحبذها النظام السياسي في المغرب ويروج لها عبر مختلف وسائل الإعلام التي تأتمر بأوامره وهي في حقيقة الأمر ظاهرة تتكرر باستمرار، ليس في المغرب بل في أكثر من دولة بإفريقيا.

فاستجابة المؤسسة الملكية لمطالب الحركات الاحتجاجية في عهد الحسن الثاني ينعت بالاضطراري أين منحت تنازلات للتأقلم مع مستلزمات الإصلاحات الهيكلية في سياق العولمة الرأسمالية، ولدرء انفجار شعبي محتمل بفعل احتداد التفاوت الاجتماعي، وتحت ضغط السياق العالمي المطبوع بانهيار عدة أنظمة، ارتفاع وتيرة المطالبة بالديمقراطية الذي شجع بعض الأحزاب في المغرب على التماس تعديلات للدستور اعتبرها بعض الأحزاب بالتعديلات المجهرية مقارنة باستحواذ الملك على السلطات كافة.[3]

وفي كل الأحوال ورغم سطوة المؤسسة الملكية وهيمنتها، تمكنت الحركات الاحتجاجية في المغرب من خلال مسارها التاريخي من إرغام النظام السياسي على الانفتاح بعد أن ظل مغلقا.

---

[1]– عبد الرحيم منار السليمي، نفس المرجع، ص138.

[2]– الهواري سته، الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية العربية والاستثناء المغربي، في تقرير مؤتمر أديس أبابا إثيوبيا 31مايو 2011، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا، تحرير إسحاق كافومبا سواري، بيروك مسفين، محمد عاشور، تنظيم معهد الدراسات الأمنية بأفريقيات **(ISS)** ص20.

*– **معهد الدراسات الأمنية (ISS)** الذي يُعتبر أحد المعاهد الرائدة في مجال بحوث الأمن البشري في أفريقيا، يعمل نحو تحقيق السلام والاستقرار في قارة أفريقية تتميز بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والأمن القائم على التعاون والمساواة بين الجنسين. ويُحقق معهد الدراسات الأمنية هذه الرؤية عن طريق: تنفيذ البحوث التطبيقية والتدريب وبناء القدرة، العمل بالتعاون مع الأخرين، تسهيل ودعم وضع السياسات العامة، مراقبة التوجهات وتنفيذ السياسة العامة، جمع وترجمة ونشر المعلومات، الربط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. انظر تقرير المؤتمر، ص2.

[3] – نعمان مصطفى، الانتخابات وآليات الاستبداد وسبل بناء قطب ديمقراطي، جريدة، المناضلة، العدد 17، 2007/11/01، المغرب، ص3، تاريخ الاطلاع يوم 2020/10/13.

فمع مطلع تسعينيات القرن الماضي ظهرت عدة منظمات حقوقية كالجمعية الديمقراطية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وتنظيمات المجتمع المدني التي خلقت تحولا سيكولوجيا في النظام السياسي المغربي، فمنحت الفرصة لمختلف التنظيمات لتقديم المطالب وممارسة النقاش العام حولها والتظاهر السلمي للتعبير عنها، وهي المطالب التي تبنتها المعارضة الحزبية، وساهمت إلى حد ما في تقويم المسار الانتخابي.[1]

وإجمالا نأتي إلى القول بأن العوامل والظروف الداخلية التي تم تناولها، كان لها الأثر الدائم في التحولات السياسية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، رغم تحكم المؤسسة الملكية في المشهد السياسي، والهيمنة التي يصفها بعض الباحثين بالقبضة الحديدية خاصة في عهد الملك الحسن الثاني. فأمام تزايد الضغوط الداخلية تم الإعلان عن حزمة من الإجراءات، كالإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المنفيين، وتنصيب المجلس الدستوري كآلية ديمقراطية للمراقبة الدستورية بما فيها القوانين الانتخابية.[2]

المطلب الثاني: العوامل والظروف الخارجية المؤثرة في المسار الانتخابي

الحقيقة ومن منطلق ما توقفت عنده اغلب الدراسات أن العوامل والظروف الخارجية لا تقل تأثيراتها أهمية عن العوامل والظروف الداخلية في المشهد السياسي المغربي، رغم أن بعض الدارسين أسسوا لفكرة مفادها بأن المغرب استثناء، أي أن المملكة المغربية لم تتعرض لتدخلات صريحة وحادة من لدن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتعزيز وتكريس مبادئ الديمقراطية تكريسا فعليا[3]، مقارنة مع العديد من الدول العربية، وبلدان شمال إفريقيا على وجه الخصوص التي شهدت تدخلات صريحة ومباشرة "التدخل عسكري" مثلا، أو بواسطة وسائل وآليات أخرى مالية وإعلامية وسياسية[4]، لكن هذا الاستثناء لا يعني أن المغرب في معزل عن

[1]– عبد الرحيم منار السليمي، المرجع السابق،ص139.

[2]– سراب خورشيد، احمد فائق محمد فاصل، المرجع السابق، ص172.

[3]– مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المرجع السابق، ص ص 25–27.

[4]– عبد الهادي العشري، التدخل الدولي من اجل الديمقراطية: دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم 1559 بشأن لبنان شرعية القرار–الأمم المتحدة كآلية تنفيذية للتدخل الولي الإنساني، منتدى سور الأوزبكية، مصر 2005، من ص ص23–25.

المؤثرات الخارجية إقليمية كانت أو عالمية وعلى هذا الأساس يمكن القول أن من بين العوامل والظروف الخارجية التي أثرت إلى حد ما في المشهد السياسي المغربي نذكر:

أولا: التحولات العالمية وتنامي الضغط الخارجي

شهدت نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات كبرى في المشهد السياسي العالمي كانهيار المعسكر الشرقي ونهاية القطبية الثنائية وبداية عهد القطبية الأحادية بزعامة الولاية المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تراجع وتقلص مظاهر الحرب الباردة وتفكك دول واندماج أخرى فضلا عن ما سماه "صمويل هنتنغتون بموجات التحول الديمقراطي[1]، التي مست العديد من الدول التي كانت قائمة على سياسة الحزب الواحد أو الأنظمة السياسية المغلقة التي توصف بالأنظمة السلطوية وتجدر الإشارة انه في منتصف السبعينات شهدت أوروبا سقوط نظام "فرانكو" في إسبانيا و"سالازار" في البرتغال وعودة النظام الديمقراطي إلى اليونان، وامتدت هذه الموجه لتضرب دول في أمريكا اللاتينية وآسيا والثورات الشعبية السلمية في أوروبا الشرقية، كل هذا الوضع كان له الأثر على دول شمال إفريقيا ومنها الدولة المغربية. " فبعد الركود الذي شهده الوضع السياسي، غير الملك الحسن الثاني منهجيته وحاول تدشين انفتاحا سياسيا تماشيا واستجابة للظروف الدولية فضلا عن المناخ الدولي الجديد الداعم لموجة التحول الديمقراطي فزاد الضغط الخارجي على الملك من أجل التكيف مع التيار الجديد خصوصا بعد رفض البرلمان الأوروبي منح مساعدة إلى المغرب نتيجة سجله في مجال حقوق الإنسان.[2]

كما اتخذت أغلب الدول الغربية قرارات تربط بين ما تقدمه من إعانات ودعم أو ما تنفذه من مشاريع تنموية في القارة الإفريقية وبين الإصلاحات السياسية التي على دول القارة أن تتخذها، حيث أعلن الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، في مؤتمر فرنسا وإفريقيا بمدينة لابول الفرنسية، سنة 1990، الذي جمع حوله قادة دول إفريقيا الفرانكفونية، أن رياح الحرية التي هبَّت على شرق

[1]– وصف هنتنجتون ثلاث موجات: الموجة "البطيئة" الأولى في القرن التاسع عشر، والموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية، والموجة الثالثة التي بدأت في منتصف سبعينيات القرن العشرين في جنوب أوروبا، ثم أمريكا اللاتينية وآسيا. على الرغم من أن كتابه لم يناقش انهيار الكتلة السوفيتية، لكن عددًا من الباحثين اعتبروا أن "الموجة الثالثة" تشمل التحولات الديمقراطية في 1989–1991. وأشار باحثون آخرين، مثل سيفا غنتسكي، إلى أن عدد الموجات بلغ ثلاث عشرة موجة من القرن الثامن عشر إلى يسمى بالربيع العربي (2011–2012). انظر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط، https://ar.wikipedia.org .

[2]– مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المرجع السابق ، ص9.

أوروبا لا مناص من أن تهب في اتجاه الجنوب، في دعوة صريحة للأخذ بمبدأ التعددية واعتماد نظم ديمقراطية.[1]

وفي القمة الإفريقية – الأمريكية، في أغسطس 2014، حين التأم جميع رؤساء القارة الإفريقية حول أوباما الذي أكد في خطابه الافتتاحي للمؤتمر، هو ووزير خارجيته جون كيري، على ضرورة احترام الدساتير الإفريقية، وضرورة تأمينها من كل من يريد المساس بها، وأن عدد العهدات الرئاسية ينبغي تحديده كما ينبغي فتح الباب أمام التداول السلمي للسلطة[2] ودول شمال إفريقيا لم تكن في منأى أو حماية من الضغط الخارجي رغم ما ذهب إليه بعض الباحثين المغاربة بالخصوص في مقالاتهم بأن المملكة المغربية كانت بعيدة عن هكذا ضغوط خارجية، وحجتهم بأن المغرب انخرط في مسار التحول الديمقراطي، سنوات قبل هبوب العاصفة[3]، وفي ذات السياق يرى باحثون أن العالم العربي يكاد يكون المنطقة الوحيدة البعيدة عن رياح الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي التي زادت سرعتها بانهيار الاتحاد السوفياتي.[4]

ومن خلال المعايشة يمكن القول أنه رغم ما يقال عن الاستثناء بالنسبة للدول العربية عامة وشمال إفريقيا خاصة بخصوص تأثرها أو عدم تأثرها بموجات التحول الديمقراطي، فإن الأحداث العالمية سياسية كانت أو اقتصادية وحتى عسكرية التي أعقبت تفكك المعسكر الشرقي وانهيار جدار برلين صنعت الهاجس الأكبر بالنسبة لأغلب الأنظمة السياسية في منطقة شمال إفريقيا ومنها النظام السياسي المغربي الذي حاول تحت ضغط تلك الأحداث والتحولات الجيوسياسية إرخاء الحبل بعد سنوات من المواقف العنيفة تجاه كل ماهو معارضة جادة. فقد شكل موت محمد الخامس علامةً على انتهاء حقبة تاريخية وابتداء حقبة أخرى، سُميت بسنوات قمعٌ المعارضين،

[1]– سيد احمد ولد الأمير، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/03/15، ص4، تاريخ الاطلاع يوم 2020/06/20.

[2]– سيد احمد ولد الأمير، نفس المرجع، ص6.

[3]– محمد الأخصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 444، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016/02/29، ص43. تاريخ الاطلاع يوم 2021/01/03. انظر الدراسة كاملة من ص ص 21-65.

[4]– رابح زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد7، سبتمبر 2019، ص60، تاريخ الاطلاع يوم 2020/02/18.

واتخاذ أحكام قاسية ضدهم.[1]، ليطلق إصلاحات سياسية بإشراك الأحزاب المتحفظة إلى حد ما عن مسار الانتخابات بحكم مواقفها المبنية على رفضها للأسس والقواعد التي بني عليها النظام السياسي الملكي، فمطلبها في هذه المسألة "ملكية دستورية "بعيدا عن منطق قداسة المؤسسة الملكية وتنزيهها عن المحاسبة، بمعنى أن يخضع الجميع لسلطان الدستور بما في ذلك الملك.

ثانيا: التطورات السياسية الإقليمية

ومع الضغط الذي مارسته الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تحت عنوان نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات وإشراك فواعل المجتمع المدني في مشاريع الإصلاح السياسي والدستوري، وربط مساعدتها المالية بمدى تحقيق الدول المستهدفة للانتقال الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة عن طريق آلية الانتخابات الدورية والشفافة والنزيهة والحرة، كان للتطورات السياسية الإقليمية في فترة التسعينيات تأثير على المشهد السياسي المغربي حيث تشير عدة دراسات إلى ما شهدته الجزائر في نهاية 1989 وبداية فترة التسعينيات ومنها أحداث 05 أكتوبر 1988، التي كانت بمثابة الهزة الأرضية التي أعقبتها موجات ارتدادية شملت دول الجوار. يذكر أن الانفتاح السياسي والإعلامي الشامل الذي دشنته الجزائر بعد تلك الأحداث تحول إلى هاجس وقلق لدى النظام السياسي في المغرب وتونس" اللذان أخافهما الانفجار الديمقراطي الكبير في الجزائر، والذي اثر على الشعبين التونسي والمغربي لدرجة تتبع مواطنيها القاطنة على الحدود مع الجزائر التلفزيون الجزائري وما يبثه من حوارات سياسية ولقاءات وبرامج ذات الصلة يتم التعبير فيها بحرية مطلقة.[2]، وكان التوجس والخوف أعمق لدى صانع القرار بالمغرب يقول عدد من الدارسين عندما نظمت أول انتخابات تعددية في الجزائر حرة ونزيهة وشفافة فاز بها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث ربطت العديد من الدراسات الانفتاح السياسي بالمغرب بهكذا تطورات سياسية إقليمية وعربية فازداد الانفتاح والانتقال بعد حرب الخليج الثانية في

[1]–عمر بروكسي، حكم دام طويلاً، المغرب: الحسن الثاني، "الصديق الودود" والطاغية، أوريان 21 الاطلاع يوم 2021/02/03

[2]– رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص310.

عام 1991[1]، فعقد التسعينيات في المغرب تميز بالمبادرات الإصلاحية، وفي سياقها أيضا تم الإعلان عن دستور 1992.[2]

رابعا: ثورة التكنولوجيات الجديدة

إن التدفقات التكنولوجية ذات الصلة بقطاع الإعلام والاتصال قد أصبح لها الأثر البارز في مسلسل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الكثير من الدول، وامتد في حقيقة الأمر هذا التأثير ليشمل دول شمال إفريقيا ومنها المغرب حيث في ظل ما يسمى بعصر السماوات المفتوحة، وأمام المد الإعلامي الهائل كما وكيفا، صارت الحدود الجغرافية والسياسية لا معنى لها. "ثورة رقمية وتقنية، بمعلوماتها ورموزها وصورها، كما بهواتفها وشبكاتها وكتبها، أتاحت خلق مساحات وميادين ومنظمات افتراضية للتواصل والتبادل والتجمع، أمكن ترجمتها على ارض الواقع إلى قوة خارقة كانت بمثابة تسونامي سياسي.[3]

صحيح بأن تطور وسائل الإعلام والاتصال والتواصل لم يكن في عهد الحسن الثاني كما في الفترة التي أعقبت وفاته وتولى ابنه محمد السادس سدة الحكم، لكن ينبغي الإشارة إلى أن الانفتاح الإعلامي في الجزائر الذي رافق الانفتاح السياسي بعد 1989 كان له تأثير إلى حد ما على الوضع السياسي المغربي، فضلا عن تنقلات الأشخاص والاحتكاك المباشر وتبادل المعلومات والأخبار عن طريق الأشرطة السمعية والسمعية البصرية المتعلقة بالتطورات السياسية في الجزائر وغيرها، كل ذلك يقول عدد من المراقبين كان له دور في إرباك المشهد السياسي القائم في المغرب.

فكانت الضغوط على النظام السياسي المغربي "موسومة بمتغيرات جديدة لم تكن حاضرة خلال القرن الماضي، في مقدمتها ثورة التكنولوجيات الجديدة، وما تتيح لمستخدميها من إمكانيات هائلة لربط الاتصال، وتبادل المعلومات، والتواصل من أجل تكثيف الجهود للضغط على الحكومات، إلى جانب ما اكتسبته القوى المجتمعية الضاغطة من وعي ملحوظ، إذ لم يعد الناس

---

[1]– سراب خورشيد، احمد فائق محمد فاصل، المرجع السابق، ص 171.

[2]– نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب –تونس–الجزائر) دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان، 2010، ص ص 284–285.

[3]– علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العلم العربي من المنظومة إلى الشبكة ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2 بيروت سنة 2012، ص16.

يستسيغون فكرة أن لا طاقة لهم على تغيير قدرهم كما صُوّر لهم، وأن الرضا هو أفضل عزاء لوضعهم.[1]

ففي ظل التطور التكنولوجي والمكانة التي أصبحت تحتلها المعلومة لدى الجمهور، وتنامي الدور المهم لوسائل الإعلام في توجيه الرأي العام وتشكيل الوعي لدى الأفراد والجماعات، لم يعد تأثير الفاعل السياسي في الإعلام أمرًا يسيرًا، إذ إن مفاهيم الرقابة والتوجيه والتضييق على الحريات بسنِّ قوانين مشددة لم تعد مجدية في سياق البث التليفزيوني العابر للقارات وتنامي الاعتقاد بمبادئ الاستقلالية، وتحول المواطنين إلى إعلاميين بحكم الوسائط الجديدة.[2]

فأمام هذا التطور الإعلامي الكبير وظهور ما يعرف بالإعلام الجديد كمنصات التواصل الاجتماعي، تحول الإعلام بمكوناته الراهنة إلى فاعل مؤثر في المشهد السياسي المغربي، وساهم في إرغام المؤسسة الملكية التراجع بل التخلي عن بعض القيم التي فرضتها لسنوات على المشهد السياسي والمسار الانتخابي على وجه الخصوص.

[1]– زين الدين الحبيب استاتي، العشرية الدستورية ورهان التوفيق بين السلطة والمجتمع.. هل انسجمت الممارسة مع الأماني في المغرب؟ منتدى السياسات العربية، https://www.alsiasat.com، ص6. تاريخ الاطلاع يوم 2022/09/14.

[2]– محمد كريم بوخصاص، التوتر وصراع الأدوار بين الإعلامي والسياسي بالمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net،2017/05/18،ص3.تاريخ الاطلاع يوم 2020/08/10.

المبحث الرابع: العملية الانتخابية وهيمنة المؤسسة الملكية في المغرب

سنبني هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتعلق بواقع ومجرى المسار الانتخابي في عهد الملك الحسن الثاني (1962-1999)، والمطلب الثاني نستهدف من خلاله المسار الانتخابي في عهد الملك محمد السادس (1999-2021) فضلا عن المأمول من هذا المسار الانتخابي ومدى تحقيق متطلبات الانتقال الديمقراطي؟ وبعبارة أخرى هل استجابت الانتخابات في المغرب طيلة هذه المرحلة الزمنية في تاريخ الدولة المغربية المستقلة لتطلعات القوى السياسية التي ظلت ترافع من أجل انتخابات حرة ونزيهة وشفافة؟ أم أن الانتخابات كانت مجرد طبخة تعدها المؤسسة الملكية ومحيطها الزبوني لتكريس الأمر الواقع والإبقاء على هيمنة القصر على المشهد السياسي؟ حيث النظام السياسي المغربي لم يشهد تدخلات صريحة ومباشرة من قبل " الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في إطار ما يعرف ببرنامج تعزيز مبادئ الديمقراطية. رغم أن النظام المغربي، يواجه مشكلة جوهرية ألا وهي مشكلة توزيع السلطة السياسية، فضلا عن أن السياق السياسي العام المغربي لا يشجع على تكريس الديمقراطية تكريسا فعليا.[1]

المطلب الأول: المسار الانتخابي في عهد الملك الحسن الثاني(1962-1999)

ويمكننا تقسيم هذا المطلب إلى مرحلتين الأولى اتسم فيها المشهد السياسي المغربي بحالة من الانقباض والانكماش جراء سلوك التسلط والهيمنة الذي فرضته المؤسسة الملكية، والقبضة الحديدية التي ميزت نظام حكم الحسن الثاني في السنوات الأولى من حكمه إلى منتصف السبعينيات.[2]، فقد استطاع بهذه السياسة أن يبلور تقول عدة دراسات المسار الانتخابي وفق أهداف المؤسسة الملكية، ويعمل على ترويض معارضيه بأسلوبين مغايرين لكنهما يصبان في هدف واحد، الأسلوب الأول امتاز بالقوة والعنف تجاه كل من هو معارض جاد لسياسة الملك والأسلوب الثاني يوصف بأسلوب القوة الناعمة وذلك من خلال إدخال منطق الجزرة في التعامل مع الأحزاب السياسية التي طالما انتهجت الممانعة والمقاطعة لمواجهة سطوة القصر وإستراتيجيته في التعامل مع مكونات المشهد السياسي، أما المرحلة الثانية فتشير عدة دراسات إلى إطارها

[1] – مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ أوراق مؤسسة كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، سبتمبر2005، رقم 71، ص 25. تاريخ الاطلاع يوم 2019.

[2] – انظر، عمر بندورو المرجع السابق ، ص ص 73-74.

الزمني الممتد تقريبا من منتصف السبعينيات إلى تسعينيات القرن الماضي، وهي المرحلة التي شهدت أكثر من تعديل دستوري آخره كان سنة 1992 أين شعر الحسن الثاني يشير بعض الدارسين بدنو نهاية حكمة .

المرحلة الأولى: المسار الانتخابي بين سلطة الملك والمشاركة الحزبية المتذبذبة

لقد شهدت هذه المرحلة تنظيم أول انتخابات تشريعية في 17ماي 1963، بعد تشكيل أول دستور للمملكة سنة1962 ومشاركة التشكيلات السياسية المشهود لها بالحضور القوي والانتشار الواسع في تلك الفترة ويتعلق الأمر بحسب بعض الدارسين بالأحزاب الوطنية كحزب الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ويشار بأن انتخابات 17ماي 1663، مرت في جو طبعته نوعا من الحرية والشفافية من خلال النتائج التي لم تكن في صالح الائتلاف الحكومي، والأكثر من ذلك ترشح فيها 07 وزراء اثنان (02) فقط تم انتخابهما، وهذا يؤكد أن من دفع إلى ذلك كان يرمي إلى ضمان اقتراع واضح دون تدخل الإدارة لضمان انتصار جبهة معينة.[1]

فكان فوز أحزاب المعارضة بأول انتخابات تشريعية تنظم في المغرب له أكثر من دلالة وبعد ومن الدارسين من تساءل عن موقف المؤسسة الملكية بعد هذه النتيجة التي لم تكن في صالح الائتلاف الحكومي المدعوم بطريقة أو بأخرى من طرف الملك ومحيطه وهنا يمكن طرح السؤال أي رد فعل تبناه الملك الحسن الثاني بعد نتائج أول انتخابات تشريعية كان الفوز فيها لصالح العارضة؟ الإجابة عن ذلك نحاول تناولها في جزئيتين:

الجزئية الأولى: الملك وآلية الإطاحة بالمعارضة

فعلى وقع هذا المشهد السياسي الذي أفرزته النتائج الانتخابية وجدت المؤسسة الملكية نفسها أمام نظام ينتقد ويعارض طرق ممارسة الحكم، كما وجد التيار الفائز بالانتخابات حقله الشرعي للتطبيق من خلال التجربة البرلمانية (1963-1965) التي كانت إلى حد ما انتصارا لأحزاب المعارضة لكونها نجحت في إرغام الحكومة على تبني نقاش متناقض وعلني، وموازاة لذلك كانت تجربة صعبة بالنسبة لنظام الحكم الذي واجه لأول مرة صعوبات كثيرة تمثلت في الحد من

[1]- عمر بندورو، نفس المرجع، ص78.

سلطاته، هذا بالإضافة إلى عدم قبول التعاون مع أغلبية منبثقة عن التنظيم السياسي الذي كان يرفضه.[1]

مشهد سياسي تقول عدة دراسات أوقع نظام الحكم المغربي في وضعية حرجة حالت دون أهدافه المسطرة وأنتج أسلوبا سياسيا معاكسا، لما كان قد سطره وهندس له الأمر الذي ترك الملك ومحيطه يتحرك في الاتجاه المعاكس، لوضع حد لمجريات العملية السياسية والسعي بالأساليب المتاحة والممكنة لإعادة تشكيل المشهد السياسي بالكيفية التي تسمح للمؤسسة الملكية إحكام قبضتها، ونزع فتيل حريق سياسي كاد يأتي على القصر فتم التمهيد لما أصبح يعرف في الدستور المغربي "**بحالة الاستثناء**"[2]، التي تتيح للملك إدارة الحياة السياسية ومؤسساتها المنتخبة، بما يضمن استقرار الحكم الملكي، بعيدا عما كانت تسعي إليه المعارضة وهي حكم ملكي دستوري يسود ولا يحكم. يعني ذلك وضع حد للموجة السياسية التي بدأت تظهر في الحياة العامة بناء على نتائج أول انتخابات تشريعية في تاريخ الدولة المغربية المستقلة، حيث انبرى النظام السياسي للحد من وضع تطغى عليه الأحزاب والحد من نفوذها فكان تحرك المؤسسة الملكية على أربعة مقتضيات:

- المقتضى الأول: يقضي بإقصاء الأحزاب السياسية من الحكومة.
- المقتضى الثاني: يقضي بإقرار عدم تسييس الحياة العامة.
- المقتضى الثالث: العمل على مواجهة ومقاومة أحزاب المعارضة.
- المقتضى الرابع: تقوية نفوذ القوات المسلحة الملكية حتى يتم تأمين الاتجاهات المختارة.

الجزئية الثانية: حالة الاستثناء

ومن منطلق هذه المقتضيات برر الملك الحسن الثاني في خطابه المؤرخ في 07 يونيو 1965 اللجوء إلى "**حالة الاستثناء**" في سببين، السبب الأول، وجود ثغرات اعترت دستور 1962مما جعله يعجز في إيجاد حل للأزمة .أما السبب الثاني فأشير فيه بأن الأزمة هي نتاج عجز الأحزاب السياسية على تشكيل حكومة اتحاد وطني من أجل تطبيق البرنامج المخطط من

[1] – عمر بندورو، المرجع السابق ، ص 76.

[2]– انظر : عمر بندورو، نفس المرجع، ص 65.

طرف الملك من جهة ومن جهة أخرى، عدم قدرة البرلمانيين على الاتفاق على تكوين أغلبية منسجمة تضمن مساندتها للحكومة.[1]

وأمام اختيار المؤسسة الملكية لهذه الخطوة والتي اعتبرتها حماية للسلطة وللديمقراطية في آن واحد، توالت مواقف الأحزاب متباينة فبالنسبة للأحزاب المعارضة والفائزة بالانتخابات رأت في الخطوة التي اتخذتها المؤسسة الملكية انقلاب على المسار الانتخابي.[2]، وسلوك ينم عن رغبة تسلطية تستهدف وقف مسار عملية التأسيس لأرضية تمهد حقيقة للممارسة الديمقراطية في الدولة المغربية المستقلة، على اعتبار أن الانتخابات التشريعية التي جرت كانت بمثابة حجر الزاوية في البناء الديمقراطي بحكم أنها أول انتخابات تشريعية تجرى بعد الاستقلال، بينما تخندقت أحزاب الموالاة مع إرادة ورغبة المؤسسة الملكية.[3]

وبمرور الوقت عززت المؤسسة الملكية من مواقعها المتقدمة وسط المشهد السياسي الذي صار عرضة لعدم الاستقرار، بسبب حالة الانقباض التي ميزت العلاقة بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة، فضلا عن التجاذبات والصراعات السياسية التي أفقدت المسار الانتخابي مضامينه وقيمه الديمقراطية، وساهمت في إرباك نشاط الأحزاب وزرع الشكوك حول نوايا وتوجهات المؤسسة الملكية.

إن هذا الوضع السياسي القلق تقول بعض الدراسات خدم المؤسسة الملكية ومحيطها الزبوني، وفتح الباب على مصرعيه لمناوراتها السياسية، فمنذ إعلان "**حالة الاستثناء**" التي أعقبت أول انتخابات تشريعية، راهنت المؤسسة الملكية على إحكام قبضتها على مجريات العملية الانتخابية وسد كل الثغرات التي قد تستغلها المعارضة والتربع مجددا على نتائج الانتخابات وفي مقدمتها البرلمان.

فهذا المشهد السياسي جعل النخبة المتحكمة بزمام السلطة تستوعب حقيقة صناديق الاقتراع هي قنابل مفخخة يجب التحكم فيها ومن ثم أصبح التعامل مع الانتخابات كآلية لتثبيت

---

[1]– عمر بندورو، المرجع السابق ، ص66.

[2]– عمر بندورو، نفس المرجع، ص67.

[3]–انظر، موقف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، نفس المرجع، ص68. **ملاحظة:** حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يشارك في الاستفتاء على الدستور في 1962/12/07.

الأمر الواقع، وليست وسيلة لتمكين الأفراد من اختيار ممثليهم.[1]، ويشار في السياق إلى "تكتيك الملك الحسن الثاني في إدارة العملية السياسية واعتماده آلية إضعاف المجموعات المنظمة نقابية كانت أو تشكيلات سياسية مستعملا في ذلك القوة الناعمة التي تقضي بتوزيع المنافع والتعيينات المسبقة وقد تمثل هذا التكتيك بوضوح عندما احتفظ الملك بالوزراء الذين انهزموا في انتخابات 1963، فقد تركوا في مهامهم، بعد أن ذكروا بهشاشة قاعدتهم.[2]

ويهمنا في دراسة حالة المغرب التطرق إلى المشهد السياسي ما بعد "**حالة الاستثناء**" التي أعلن عنها الملك الحسن الثاني عقب فوز المعارضة بأول انتخابات تشريعية تنظم في المغرب بعد الاستقلال في النقاط التالية:-

- انكسارات المسار الانتخابي

يمكن القول أن المشهد الانتخابي في المغرب ما بعد "**حالة الاستثناء**" شهد عدة انكسارات فضلا عن إقدام النظام السياسي المغربي على حملة اعتقالات مست نواب المعارضة من حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فيما طال التشكيك المسار الانتخابي والطعن في مصداقيتها ووجهت أصابع الاتهام إلى الإدارة الاتهام بتزوير الانتخابات، وارتكاب تجاوزات فيها، وهو ما أفقدها شرعيتها.[3]

- فقدان العملية الانتخابية للطابع التنافسي

كما نقرأ في كرونولوجيا المسار الانتخابي في المراحل الأولى من حكم الملك الحسن الثاني، فقدان العملية الانتخابية للطابع التنافسي، وتربط اغلب الدراسات تراجع منسوب التنافس الانتخابي بالمغرب "كون أن السلطة الممثلة في الملك ليست موضوعا للتنافس الانتخابي، فهي خارج سلطة الاقتراع كما أنها لا تخضع له كباقي المؤسسات كالبرلمان[4]، ولكن رغم ذلك نجد أنها تمارس وظيفة داخل النظام السياسي، والتي تهدف من خلالها إلى إضفاء الشرعية، وتشكيل نخب

[1] – عزوز غربي ، المرجع السابق ،ص 38.

[2]– جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة المغربية، المرجع السابق، ص ص 361،362.

[3]–يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب، في، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، تحرير، علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص319.

[4]– حسن طارق، المجتمع المغربي وسؤال المواطنة، منشورات فكر، المغرب، الرباط، 2010، ص133.

تقوم بالعمل التنفيذي إلى جانب المؤسسة الملكية، وتشكيل فضاء لتعبئة الجماهير وكسب تأييدها حول مشاريع النظام.[1]

وعلى سبيل لقد شهدت الانتخابات التشريعية التي جرت في 1970مقاطعة واسعة من قبل أحزاب المعارضة الكبرى ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال الوطني، والاتحاد الوطني للقوات الاشتراكية، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، يذكر أن هذه الانتخابات جرت في ظل دستور جديد صدر في 1970، "وترتبط مقاطعة الأحزاب لهذا الاستحقاق الانتخابي "**بحالة الاستثناء**" التي أعلن عنها الملك الحسن الثاني في جوان1965.[2] فضلا عن اتهام الإدارة الممثلة في وزارة الداخلية بالتحضير المسبق للتزوير وهو السلوك الذي ينعت "بالمهمة القذرة"، فكانت بذلك العملية الانتخابية برمتها موضع خلاف ونقد واعتراض وتشكيك، ويبقى فهم التجربة الانتخابية في المغرب ما بعد حالة الاستثناء مرهون بولوج بوابة الانتخابات والإشكاليات الدستورية والسياسية التي واكبتها، وساهمت في تعقيد تجربتها.[3]

وبالنظر إلى مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدها المغرب منذ أولى التجارب التشريعية سنة 1963 اتسمت بميل حاد إلى التشكيك في مصداقيتها واتهام السلطات الإدارية بتزييفها والوقوف وراء التجاوزات المؤدية إلى الإجهاز على شرعيتها، فأصبحت الاستحقاقات الانتخابية تدور في"حلقة مفرغة" تعيد إنتاج نفسها وفق الضوابط ذاتها.[4]

- تشتيت الزعامة السياسية

وفي ظل المواقف الصلبة للمعارضة السياسية ورفضها في أكثر من مناسبة الانخراط في مسار انتخابي تصفه بالمشوه، كان سعي المؤسسة الملكية حثيثا لأجل تشتيت المواقف وإفراغ المعارضة من المضامين والقيم المتعارف عليها في أدبيات الأحزاب السياسية المعارضة، إلا أن

---

[1] – حسن طارق، نفس المرجع، ص134.

[2]– ويكن فازية، المرجع السابق ، ص33.

[3]– امحمد مالكي، الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية، في مجموعة من المؤلفين، النزاهة في الانتخابات البرلمانية، مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، المرجع السابق، ص 443.

[4]– يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب..أسس الحكم وأزمة المسار، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net،2007/7/23، تاريخ الاطلاع يوم 2021/08/17.

هشاشة مواقف بعض الأحزاب السياسية وقابليتها للانقسامية والاستجابة لتكتيك الملك تمكنت المؤسسة الملكية المغربية من احتواء كم من الأحزاب وثنيها عن مواقفها.

فحالة الانقسامية يبدو أنها ميزة استغلها النظام لضبط المجال السياسي والتحكم في قواعد اللعبة السياسية، فالمؤسسة الملكية تبنت إستراتيجية تشتيت الزعامة السياسية بينها، بهدف تعزيز ضرورة وجود رمز يضمن الاستمرارية.[1]

وبالتوازي تفشت ممارسات أثناء الانتخابات تستهدف الناخبين يوم الاقتراع لأجل استمالتهم والتأثير فيهم وثنيهم عن توجهاتهم الانتخابية "فالمواطن خلال عملية التصويت يخضع لتوجيه تمارسه عليه التنظيمات التقليدية التي يرتبط معها خاصة في المناطق الريفية أين تتجذر هذه التنظيمات والتي تستغلها السلطة الملكية لهذا الغرض ما يجعل العملية الانتخابية تزكية لمرشحين معينين.[2]

وعلى صعيد مماثل تثار قضية التحكم في المؤسسات التي يفترض أنها تمثل المجتمع المدني، كالبرلمان والحكومة، وفي إنشاء الأحزاب وفي وسائل عملها وفي ولوجها مراكز القرار عبر الانتخابات، وفي سلطانها عبر الدستور والقوانين التي تفرضها السلطة المركزية. كما أن أجهزة الدولة (القضاء والإدارة) لا تعمل بحياد في الصراع السياسي.[3]

- المرحلة الثانية: المسار الانتخابي وتدابير السلطة

سبق وأن تطرقنا لبعض ملامح المرحلة الأولى من حكم الملك الحسن الثاني فأغلب الباحثين يصفون فترات من حكمه بالعنيفة في التعامل مع المعارضة السياسية، التي ظلت تطالب بنظام سياسي مغاير لما تطرحه الأسرة الحاكمة.

فقبل عام 1998 كانت الحياة السياسية تتسم بالرتابة وتُحيط الشكوك بالعملية الديمقراطية وكانت الانتخابات تجري بين أحزاب أغلبها من صناعة النظام، وكانت المعارضة وعلى رأسها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تتمسك باستمرار بموقفها القاضي بمقاطعة الانتخابات

[1]– ويكن فازية، المرجع السابق ، ص35.

[2] –نورالدين علوش، الانتخابات المغربية قراءة نقدية، الحوار المتمدن https://www.ahewar.org العدد2658، 2009/05/26، تاريخ الاطلاع يوم 2022/01/19.

[3]– عبد العزيز النويصي، التحالفات –المدنية وفرص التغيير، حالة المغرب، في مجموعة من المؤلفين، آفاق الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،تقديم سالي سامي ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2010، ص68.

وتشكيك في نتائجها، الأمر الذي عمق أسباب التوتر في العلاقة بين النظام والمعارضة، التي لطالما في وجهت أصابع الاتهام إلى المؤسسة الملكية بإرباك المشهد الانتخابي وتسميم المناخ السياسي.[1]

لكن يبدو أن المرحلة الثانية من حكم الملك الحسن الثاني تأثرت بجملة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية، حيث بادرت المؤسسة الملكية بالعمل على استمالة أحزاب المعارضة وعملت في للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية استحقاق انتخابي، وقبل ذلك قامت بإطلاق التدابير والإجراءات التالية :

أولا: سعي السلطة لتحسين علاقتها مع المعارضة

سعت السلطة في المغرب أثناء المرحلة الثانية من حكم الحسن الثاني إلى تحسين علاقتها مع المعارضة من خلال حلحلة المواقف الصلبة التي تبنتها بعض التشكيلات السياسية، بغرض إقحام اكبر عدد ممكن من الأحزاب المعارضة في المشهد الانتخابي بالكيفية التي تتلاءم وإستراتيجية المؤسسة الملكية، لكن إذا كان اعتقاد البعض بأن الانفتاح السياسي الذي تبناه الحسن الثاني في المرحلة الثانية من حكمه إجراء يصب في تحسين علاقة السلطة بالتشكيلات السياسية، فإن هناك من قرأ عكس ذلك معتبرا بأن هذا المسعى ليس من باب الاقتناع بضرورة الانفتاح السياسي وتجسيد قيم ومبادئ الانتقال الديمقراطي وتصحيح المسار الانتخابي بما يتطابق وقواعد الشفافية والنزاهة والحرية، ولكن تبني السلطة لهذا الإجراء من أجل المحافظة على استقرار أركان الحكم.

وفي الوقت الذي رأت الأحزاب التي يرتبط تاريخها بالحركة الوطنية المغربية في الانتخابات لحظة سياسية مميزة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية، وأداة لتنمية التحول الديمقراطي السلمي، وفرصة للمشاركة في التعاقب على السلطة، تعاملت المؤسسة الملكية معها بمنطق سياسي مسكون بالاحتراز والحيطة والسعي الدءوب والمنتظم إلى التحكم في توازنات الحقل السياسي، معتمدة آليات

[1]– إبراهيم ابراشن، قراءة في الانتخابات والتجربة الديمقراطية في المغرب، https://middle-east-online.com، 2021/09/19، تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/13.

قوية للضبط من قبل الإشراف على وضع فلسفة النظام والتقطيع الانتخابي وتوجيه القضاء كي لا يكتسب قدرا من الاستقلالية في الفصل في المنازعات الانتخابية.[1]

إلا أن هناك من يرى بأن المرحلة الثانية من حكم الملك الحسن الثاني شهدت تطورا ملحوظا في أبجديات الممارسة الديمقراطية بل هناك من تحدث عن توبة سياسية حصلت على مستوى القصر وكأني بالملك يشير عدد من الكتاب يخاطب القوى السياسية التي تعامل معها بقسوة وعنف أن تغفر خطاياه السياسية وتسامحه على شاكلة "والمسامح كريم".

ثانيا: الإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المنفيين

وتربط دراسات أخرى مؤشرات الانفتاح السياسي في عهد الملك الحسن الثاني بالإعلان عن دستور 1992 الذي أقر في ديباجته تمسك المغرب بحقوق الإنسان كما هو مسجل في المواثيق العالمية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المنفيين، فضلا عن استحداث وزارة حقوق الإنسان وتنصيب المجلس الدستوري كآلية ديمقراطية للمراقبة الدستورية بما فيها القوانين الناظمة للانتخابات، وجاءت هذه الإجراءات كاستجابة لمطالب المعارضة القاضية بإرساء إصلاحات سياسية وإدارية وقضائية، تنهي حالة الانغلاق السياسي وهيمنة المؤسسة الملكية التي لطالما كانت العائق الأكبر أمام تجسيد مسار انتخابي نزيه وشفاف خال من كل أدوات التزوير والسطو على إرادة الناخبين، مسار انتخابي كأرضية تسهل المرور إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي الفعلي.

وتأتي هذه التأكيدات من المعارضة لأنه إذا كانت الانتخابات في الدول الديمقراطية تؤدي إلى تداول السلطة في تدبير الشأن العام فإنها في الدول المتخلفة ومن بينها المغرب تلعب دورا مهما في الحفاظ على السلطة بل تضمن لها الاستمرارية، وحتى ولو كانت الحكومة منبثقة من البرلمان فإن البناء الدستوري في المغرب يجعل صناعة القرار خارج المؤسسات المنتخبة.

فأصحاب القرار في المغرب لا ينتخبون فمع ذلك فهم في حاجة إلى انتخابات تخلق الانطباع بوجود تفويض شعبي للسلطة الحاكمة. ولطالما تحكمت السلطات المغربية في التعددية الحزبية عن طريق الانتخابات باعتبارها آلية للتحكم في الخريطة السياسية، ففي الماضي كانت

[1]–امحمد مالكي، المرجع السابق ، ص444.

السلطات تستعمل التزوير والإقصاء المباشر أما الآن فهي تحقق نفس الهدف لكن بوسائل جديدة وحديثة كالتحكم في القوانين الانتخابية ونمط الاقتراع.[1]

ثالثا: إصلاح قانون الانتخابات وزيادة عدد مقاعد البرلمان

وبهدف استمالة المعارضة للمشاركة في المسار الانتخابي وفق ما تمليه المؤسسة الملكية، عملت السلطة على زيادة عدد مقاعد البرلمان، ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في 25 أكتوبر1993، التي كانت مقررة في أكتوبر 1990، لكنها أجلت لأسباب منها الاستفتاء على الدستور الجديد سنة 1992، تم إشراك أيضا منظمات المجتمع المدني والنقابات في المسار الانتخابي بمنحها مقاعد في البرلمان، ضمن المقاعد المنتخبة بشكل غير مباشر. فكانت المبادرات الإصلاحية، التي شملت تعديل الدستور مرات عديدة استنادا إلى توافقات بين المؤسسة الملكية والأحزاب ميزة هذه المرحلة.[2]

و يذكر أن التعديلات المشار إليها تم تكريسها في سياق تخويل الحكومة استقلالا أكبر، وتوسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطاته، وبهذا فقد أقر الدستور مسؤولية الحكومة أمام كل من الملك ومجلس النواب، بعد أن كانت محط خلاف وتشكيك، كما تم إصلاح قانون الانتخابات على قاعدة التراضي بين القوى السياسية الرئيسية في البرلمان، إذ استبدل نمط الاقتراع الأحادي الأكثر على دورة واحدة، بالاقتراع اللائحي النسبي.[3] وتقر عدة دراسات بأن هذه التعديلات أوجدت نوع من الانفتاح السياسي والمرونة بين الحكومة والمعارضة[4].

رابعا: ضمانات لنزاهة الانتخابات

وبهدف الدفع في اتجاه الانفتاح السياسي وكسب ثقة جميع أطياف ومكونات الحقل السياسي في المغرب وتعزيز المسار الانتخابي كآلية نحو الانتقال الديمقراطي بادرت المؤسسة الملكية بإطلاق سلسلة من الإجراءات الفورية التي توصف من قبل عدد من الدارسين بالقابلة

[1]– نورالدين علوش، المرجع السابق.

[2] – نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر) دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان 2010، ص ص 284، 285.

[3] – سراب جبار خورشيد، احمد فائق محمد فاضل، المرجع السابق ، ص173.

[4]– عبد الواحد بلقصري، المرجع السابق ، ص ص 69–70.

للقياس والملاحظة كتمهيد للانتخابات البرلمانية لسنة 1993، وتم التعبير عنها بالضمانات لتحقيق نزاهة الانتخابات نلخصها فيما يلي:[1]

- تأسيس لجنة وطنية للانتخابات.
- التمويل العمومي للحملات الانتخابية
- استعمال متساوي لوسائل الإعلام العمومية.
- تقديم ضمانات إدارية وقضائية خاصة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، ومراقبة هوية المصوتين، ومعاقبة كل تزوير.
- إصدار قانون انتخابي يهدف لتحقيق التراضي بين مكونات الطبقة السياسية في المغرب.

ورغم الإجراءات الإصلاحية المذكورة التي حاولت تلطيف المناخ السياسي، فإن المسار الانتخابي بالمغرب ظل يتأرجح بين المؤشرات السلبية وبعضا من الإيجابية منها:

أولا: تزوير الانتخابات

لقد توقفت اغلب الدراسات عند هذه الإشكالية واعتبرت تزوير الانتخابات لصالح أحزاب معينة على حساب أحزاب أخرى، ظاهرة شوهت المشهد الانتخابي بالمغرب، وعززت عدم الثقة في كل ما هو انتخاب، ويسمي باحثون ظاهرة تزوير الانتخابات "بالفساد الانتخابي[2]، وكمثال لا للحصر اتهمت أحزاب متحالفة في واحدة من الاستحقاقات الانتخابية وزارة الداخلية بالتدخل لدعم مرشحي حزب الأصالة والمعاصرة، الذي يعد قريبا من القصر.[3]

وزيادة على ذلك تفشي سلوك تدخل الإدارة لفائدة بعض النخب المستنفعة من ريع المؤسسة الملكية والداعمة لظاهرة الفساد الذي يحتمي بالقصر، وهنا وجب التمييز بين مرحلتين في المغرب، (1963-1997) و(2002-2007)، فمن أصل ثماني (08) عمليات انتخابية تشريعية لم تحظ ست (06) منها يتحدث عدد من الدارسين بموافقة الفاعلين السياسيين وتعبيرات المجتمع المدني، بسبب عدم حياد الإدارة وانحيازها إلى أحزاب دون أخرى، واعترض على نتائجها، فوحدها انتخابات

[1] – ويكن فازية، نفس المرجع، انظر الجدول رقم 01: مميزات العملية الانتخابية في المغرب منذ الاستقلال، ص33.

[2]– انظر: ويكن فازية، في المرجع السابق، سمات العملية الانتخابية بالمغرب، من ص ص37-41.

[3]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة تشكيل الحكومة في المغرب: هل باتت مهمة بنكيران مستحيلة؟ 03/05/ 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2020/09/18، ص5.

2002 وانتخابات 2007، بقيت نسبيا خارج دائرة الاتهام بالتزوير، ومع ذلك لم تسلم من الانتقاد والتشكيك في نزاهتها.

فنحن إذا ومن خلال هذه المؤشرات أمام ثلاثة أرباع الزمن الانتخابي خارج مقومات النزاهة المعروفة والمألوفة في قاموس اللغة الانتخابية، أي الحكامة الانتخابية.[1]

فنزاهة الاقتراع تعتبر شرطا تأسيسيا في بلورة أي توجه ديمقراطي، وإتاحة مؤسسات تمثيلية حقيقية تنال ثقة الشعب، ناهيك عن الاعتبارات السوسيولوجية التي تعد وازنة في تحديد معالم الخارطة الانتخابية شريطة أن يكون ذلك في سياق تنافسي أصلا.[2]

ثانيا: اهتمام الملك بالانتخابات

وبالتوازي أولى الحسن الثاني في المرحلة الثانية من حكمه اهتمام بالانتخابات فتوجست المعارضة من اهتمام الملك، وتأكيده المتكرر على ضرورة نزاهتها وشفافيتها، وأدرجت عدة دراسات هذا الاهتمام ضمن عملية الإعداد لـ "التناوب التوافقي"، لتكون آخر انتخابات تشريعية مباشرة، تلك التي نظمت سنة 1997 على أساس الدستور الجديد، الذي تمت المصادقة عليه في استفتاء 13 سبتمبر 1996، والذي شكل منعطفا في التاريخ السياسي المعاصر للمغرب، ليس بالنظر إلى مضامينه، ولكن بالنظر إلى تصويت أحزاب المعارضة عليه بـ "نعم". ومن أهم ما ميز هذه الانتخابات أيضا التوقيع على التصريح المشترك بين السلطات العمومية والأحزاب السياسية بتاريخ 28 فبراير 1997.[3]

لكن في هذه النقطة يتحدث بعض الدارسين عن ما يشبه الفراغ السياسي الذي شهده المغرب عقب إعلان "حالة الاستثناء" التي تعني تعطيل العمل بالمؤسسات الدستورية، فبموجبها يتولى الملك مطلق الصلاحيات، واستمر هذا الوضع إلى غاية 1970، وما ترتب فيما بعد ولد ميتا سواء تعلق الأمر بالدستور أو البرلمان، كما أنه وبسبب إعلان حالة الاستثناء توقف المسار

[1]– امحمد مالكي، المرجع السابق ، ص 445.

[2] - يونس برادة ، المرجع السابق.

[3]– محمد منار، الانتخابات بالمغرب..ثبات في الوظائف وتغير في السمات، على الموقع، الاطلاع يوم 2021/02/20، انظر أيضا، ويكن فازية، نفس المرجع، الجدول رقم 01: مميزات العملية الانتخابية في المغرب منذ الاستقلال، ص33.

الانتخابي البرلماني توقفا شبه مستدام (1965-1977)، فأضر ذلك بالشرعية الدستورية، وأعاق انتظام العمليات الانتخابية.[1]

ثالثا: هيمنة وزارة الداخلية على الانتخابات

يذكر كذلك أن المسار الانتخابي عرف مراجعة مستمرة للإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات، لكن هذا لم يمنع من اتسامه بالتوتر وبمجموعة من الاختلالات، فقد طعنت أحزاب المعارضة في كل هذه التجارب الانتخابية، على اعتبار أنها " لم تسهم في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي.[2] فضلا على أنها أضفت جانبا من المشروعية لما هندست له السلطة، لتكتفي الأحزاب بنصيبها من المقاعد البرلمانية، هذا بالإشارة إلى نسب مشاركة متدنية وحملات انتخابية هزيلة، وهيمنة وزارة الداخلية على الانتخابات، وأن بعض الأجهزة أو المؤسسات، التي وضعت للإشراف على الانتخابات، ظل تأثيرها في أغلب الأحيان محدودا.[3]

فوزارة الداخلية تحتكر اللوائح الانتخابية التي تسجل فيها قوائم المواطنين المخولين بالمشاركة في الانتخابات والتي تجدد باستمرار عبر تسجيل مواطنين جدد، بلغوا سن الاقتراع (18سنة) أو شطب المتوفين منهم، كما تحتكر معايير الترشح، إذ بإمكانها رفض ترشح أفراد معينين لأسباب قانونية، بعضها فضفاض ويقبل التأويل.[4]

وتتحدث عدة دراسات في هذا الشأن عن تجاوزات ارتكبتها الإدارة الانتخابية التي لم تكن محايدة في عهد الملك الحسن الثاني وكانت منحازة في هندسة الخرائط الانتخابية، ورسم التوازنات السياسية داخل البرلمان لمدة قاربت الأربعة عقود، لكن هناك من قال بأن هذا السلوك تراجع إلى حد ما بداية من منتصف المرحلة الثانية من حكم الملك الحسن الثاني، وحدثت هذه التجاوزات التي توصف بالممنهجة، رغم أن الدستور المغربي يشدد في واحدة من فصوله" على أن الانتخابات

---

[1] – انظر: امحمد مالكي، المرجع السابق ، ص ص 451-452.

[2] – رشيد جرموني، المشهد السياسي بالمغرب بعد الانتخابات البرلمانية، 2016/10/12تاريخ الاطلاع يوم 2022/08/06. https://arabic.cnn.com/world/2016/10/12/rachid-jarmouni-opinion-morocco-elections

[3]– محمد منار، المرجع السابق

[4]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة تشكيل الحكومة في المغرب: هل باتت مهمة بنكيران مستحيلة؟ 03/05/ 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2020/09/18.ص5.

الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، والسلطات العمومية ملزمة بالحياد.[1]

فقد شكلت هيمنة وزارة الداخلية على إدارة الانتخابات سمة بارزة في المسار الانتخابي المغربي، رغم ما تم إحداثه من بعض اللجان ذات الطبيعة الإشرافية، ورغم بعض التطور الذي حصل على مستوى ملاحظة الانتخابات والطعون القضائية المتعلقة بها، مع العلم أن وزارة الداخلية لها خصوصية في الواقع السياسي المغربي، بحيث تعتبر من وزارت السيادة، أي التي لها تبعية مطلقة ومباشرة للمؤسسة الملكية وليس لها في أغلب الأحيان ارتباط بالوزير الأول أو رئيس الحكومة، لقد طبعت هذه السمة انتخابات الملك الحسن الثاني.[2]

رابعا: صناعة الأحزاب وإفراغ الانتخابات من مدلولها

لقد أدت ظاهرة تشظي الأحزاب بالمغرب التي غذت المشهد السياسي.[3] إلى افتقار المسار الانتخابي للنزاهة والفعالية والحرية والشفافية، فوجدت أحزاب المعارضة المشاركة في المسار الانتخابي نفسها في حالة تهميش فعلي، إذ أن انخراطها في العمل المؤسساتي يوازيه ارتباط التوازن السياسي للنظام بوجود أحزاب "موالية" للحكم، فالمسعى الدائم هو إيجاد حزب أغلبي يعبِّر عن إرادة السلطة السياسية لإدارة العملية الانتخابية إحدى القواعد السائدة في تصريف الفعل الانتخابي في المغرب. ولهذا السبب ظلت المحطات الانتخابية في المغرب منذ حصوله على الاستقلال مسكونة بهاجس صناعة أغلبية انتخابية في مواجهة شعبية المعارضة، فعمدت الإدارة في كل استحقاق انتخابي إلى محاولة إفراز لاعب سياسي متحكم فيه داخل الحياة السياسية تفاديا لأية مفاجآت قد تُحدِث خلًا في بنية التوازن السياسي السائد.[4]

---

[1]– انظر، فؤاد أعلوان، المرجع السابق ، ص33.

[2]– محمد باسك منار، إدارة الانتخابات بالمغرب: محاولة للتقييم في ضوء تجارب دولية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر، ص12، تاريخ الاطلاع يوم 2022/12/10، لمعلومات أكثر حول الموضوع يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من ص ص 01-21.

[3]– محمد الاخصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، المرجع السابق، ص 44.

[4]– عبد الإله سطي، وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديمقراطية في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net، 2022/11/27، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/08، ص11.

فكان ذلك كفيل بجعل المسار الانتخابي مرتهنا بضوابط تتجاوز النصوص والضمانات السياسية المعلنة لتجد دلالاتها العميقة في حقيقة السلطة.[1]، ومما تجدر إليه الإشارة أنه كلما نظمت بالمغرب استحقاقات انتخابية في عهد الملك الحسن الثاني، ظهرت أحزاب جديدة، وغالبا ما ينبثق الحزب الجديد بعد الانشقاق عن حزب معين، وفي حالات نادرة جدا يتشكل من دمج لحزبين صغيرين أو أكثر.[2]، ويمكن اعتبار ذلك ظاهرة مرضية تقلل من حركية المشهد السياسي وتحد من فعالية المسار الانتخابي وتضعف موقف الأحزاب مما يجعلها عاجزة عن بناء تحالفات وتوافق تؤسس لجدار صد لمناورات المؤسسة الملكية.

فالنظام السياسي المغربي استغل إلى حد بعيد ظاهرة تشظي الأحزاب وانقساماتها ليمتد في فراغ بدائل حزبية لمواجهة أحزاب المعارضة. فالتعددية الحزبية في المغرب لا تعني الاختلاف السياسي أو الأيديولوجي، بل تعني الاختلاف في الرؤية المصلحية والبراغماتية التي توجه اختيارات كل حزب في علاقته مع السلطة. هذه الاختيارات التي تقوم على بُعد مصلحي في الغالب الأعم تؤدي إلى انشقاقات حزبية، أَثثت الخريطة الحزبية المغربية بأزيد من 30 حزبا سياسيًّا ببرامج وشعارات متشابهة ومكررة أَفقدت العديد منها مقومات المصداقية والمعقولية والقدرة على إقناع، وامتلاك جاذبية التحفيز والاستقطاب.[3]

كما أن تنظيم الانتخابات في عهد الملك الحسن الثاني ظل في إطار منظومة دستورية ذات خصائص معينة، إذ لا يشكل تنظيم التداول السلمي على السلطة الوظيفة الأولى للانتخابات كما هو متعارف على ذلك ديمقراطيا، وإنما تكاد تنحصر وظائف الانتخابات، في تأكيد سمو المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات الدستورية من أحزاب وحكومة وبرلمان، وتتحقق هذه الوظيفة من خلال حصر مجال التنافس الانتخابي في تنفيذ اختيارات الملك، فالدور الأول لانتخابات الملك الحسن الثاني يتمثل في تعيين ممثلين ينفذون اختيارات الأمة، وليس في إفراز أغلبية تحكم.

---

[1]–يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب. أسس الحكم وأزمة المسار، الجزيرة نت الاطلاع يوم 2021/08/17.

[2]– محمد منار، المرجع السابق.

[3]– مصطفى محسن، في التنمية السياسية، منشورات مجلة وجهة نظر، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2007، ص 15.

وتسعى المؤسسة الملكية باستمرار إلى دعم مشروعيتها في ممارسة السلطة بالطابع الديمقراطي من خلال الانتخابات، ويرى عدد من الدارسين في ذلك تقزيما وتقليصا لمدلول الانتخابات وإفراغها من مضامينها الأساسية ويضعف من دورها الأساسي المتمثل في المشتركة في صنع القرار وإدارة شؤون الدولة تماشيا وإرادة الناخبين.

وبالرغم من ذلك يشير باحثون بأن الملك الحسن الثاني نجح في إنشاء مؤسسات سياسية، ترتبط بشكل أو بآخر بالانتخابات، لكن هناك من قال عكس ذلك ووصفها بالمؤسسات الشكلية، فهي لا تتمتع بسلط حقيقية، فالبرلمان مشرع ثانوي بعد المشرع الأعظم الذي هو الملك، والحكومة ليس لها من السلطة التنفيذية إلا مساعدة الملك وتنحصر مهامها في الأدوار الثانوية ولطالما ما أدى ذلك إلى اندلاع حركات احتجاجية ضد الحكومة مع أن الحاكم الفعلي هو المؤسسة الملكية.

وهذا يدعو إلى التساؤل عن جدوى الانتخابات ودور المنتخبين فبعض الكتابات ذهبت إلى اعتبار النواب "نواب الملك"، كما هي الحكومة "حكومة الملك"، والمعارضة "معارضة الملك"، ما يثبت المكانة المتواضعة للمؤسسة التشريعية في المنظومة الدستورية والسياسية المغربية التي تفسر، محدودية فعالية الانتخابات البرلمانية، وضعف البرلمان المنبثق عنها في تنمية الحياة السياسية وتطوير أدائها.[1]

وعن مدى تحقيق الانتخابات لتمثيل حقيقي وعادل وشفاف تناولت عدة دراسات هذا الموضوع كونه يمثل ركن من أركان العملية الانتخابية في أي بلد من بلدان العالم". ما يعني أن صحة الانتخاب وعدالة نتائجه رهينتان بمدى تعبير الانتخابات عن التنوع الجغرافي والمجتمعي والأوزان الفعلية للأحزاب والقوى السياسية المتنافسة لحظة الانتخاب، وفي الحالة المغربية يضيف امحمد مالكي لم يكن ممكنا الحديث عن كهذا معايير بسبب آفة التزوير التي شابت المسلسلات الانتخابية على الأقل حتى حدود سنة1997.[2]، وفي مقام ثالث يمكن الحديث عن وظيفة قياسية لانتخابات الملك الحسن الثاني، فحسب مقترب "نصف تنافسية" الانتخابات التشريعية بالمغرب لم

[1]– امحمد مالكي، المرجع السابق ، ص448.

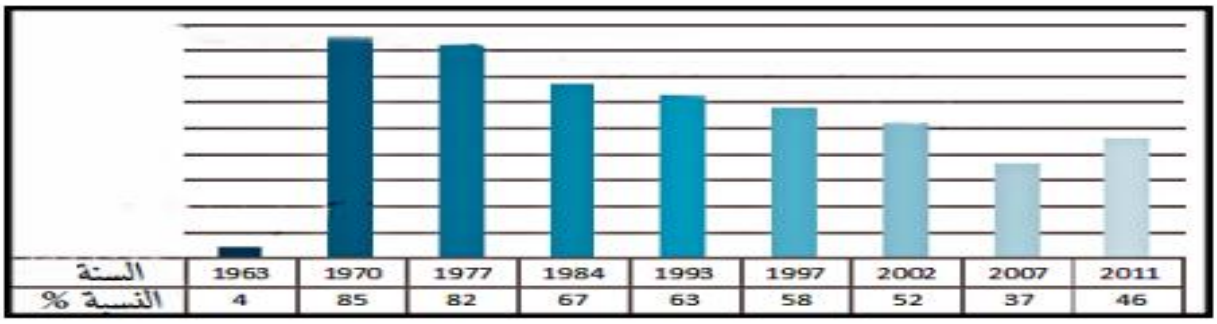
[2]– المرجع نفسه، ص449.

تكن تنافسية بالكامل، كما أنها لم تكن غير تنافسية بالكامل، فهناك جزء من نتائجها كان يعد مسبقا عبر نظام "الكوطا"، وهناك جزء كان يترك للتنافس.[1]

خامسا: حالة العزوف المزمنة

ونظرا للمشهد السياسي المضبب، فإن العمليات الانتخابية في عهد الحسن الثاني شابتها إختلالات، فلم تؤد إلى حسم ديمقراطي بين التيارات السياسية، ولكن أدت فقط إلى إضفاء المشروعية على توزيع سابق للمقاعد، وضعه الجهاز الإداري، كما اتسمت بتراجع في نسبة المشاركة من انتخابات إلى أخرى[2]. والشكل الموالي يوضح نسبة المشاركة في الانتخابات بالمغرب من (1963-2011).

الشكل رقم (07): نسبة المشاركة في الانتخابات بالمغرب (1963-2011)



- المصدر، ويكن فازية، نفس المرجع، ص41.

ويعزو تراجع نسبة المشاركة من سنة إلى أخرى إلى حالة العزوف المزمنة بدل المشاركة في العمليات الانتخابية التي ينظر إليها على أنها محسومة مسبقا.[3] وترجع نسبة المشاركة المتقهقرة في الانتخابات بالمغرب إلى ضعف عامل الثقة.

فبالنظر إلى مسار الانتخابات التشريعية تبدو الأصوات الملغاة في تزايد مستمر منذ أول انتخابات تشريعية سنة 1963 والتي كانت في حدود 4% فقط لتصل في انتخابات2011 إلى نسبة 22% (أي صوت من أصل 5 أصوات ملغى) وهي نسبة من الناخبين تحرص على المشاركة في الانتخابات لكن دون أن يكون لصوتهم تأثير في النتائج، بمعنى لجوء هؤلاء الناخبين

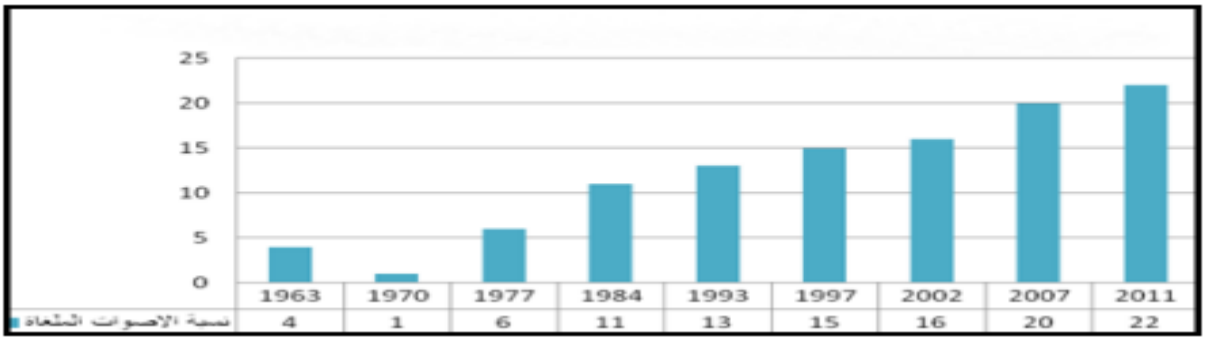
[1]- محمد منار، المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- ويكن فازية، المرجع السابق ، ص41.

إلى ترك إشارة على أوراق تصويتهم تجعل منها ملغاة .[1] والشكل الموالي بإمكانه أن يوضح مدلول الأرقام المتعلقة بالأصوات الملغاة خلال المسار الانتخابي الممتد من (1963-2011)، وبدون شك أن ذلك يعبر عن سلوك الناخب الذي لم يعد يثق في العملية الانتخابية وقدرتها على تحقيق انتقال فعلي نحو الديمقراطية وبناء جسر سياسي يسمح بتداول السلطة، فضلا على أن الناخب المغربي أو نسبة من المغاربة يعلمون مسبقا بأن سقف التنافس الانتخابي محدود ولا يمكنه أن يتعدى الانتخابات التشريعية، على اعتبار أن منصب الملك ليس موضوعا للمنافسة الانتخابية.

الشكل رقم(08): نسبة الأصوات الملغاة في الانتخابات التشريعية المغربية(1963-2011)



- المصدر، ويكن فازية، نفس المرجع، ص42.

وترتبط ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب بموقف المقاطعة الذي تبنته عدة تيارات سياسية واجتماعية وثقافية، حيث لا يزال البعض منها على هذا الموقف، ويشار في ذلك إلى حركة العدل والإحسان." فرؤية هذه الحركة للنظام الملكي بأنه يستولي على جميع السلطات، وأن مراكز القرار بيد فئة تتمثل في الملك ونخبة تجتمع حوله، وليس للوزراء والبرلمان سوى التنفيذ. لذلك فحركة العدل والإحسان ترفض العمل ضمن شرعية قانونية مشروطة. لذلك فهي تشكك دائما في الانتخابات ونتائجها، وهي في نظرها انتخابات غير حقيقية. وجراء ذلك ترفض المشاركة في الانتخابات.[2]

[1]-ويكن فازية، نفس المرجع، ص42.

[2] - محمد صالح الكروي، المغرب وحركة العدل والإحسان مرحلة فك الاشتباك، مجلة المستقبل العربي، العدد 351، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص95، تاريخ الأطلاع يوم 2022/03/15. لمعلومات أكثر في هذا الموضوع يمكن العودة إلى الدراسة كاملة من ص ص 88-98.

وفي سياق ذا صلة " قال عبد الواحد المتوكل، الأمين العام للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، بأن الجماعة ستقاطع الانتخابات وذلك انسجاما مع موقفها العام من النظام السياسي الحاكم بالمغرب. وأن الجماعة لن تنزل إلى الشارع من أجل التعبئة للمقاطعة، لأن مثل هذه الخطوة تعني أن الجماعة ستقوم بدعاية لهذه الانتخابات، معتبرا "العملية الانتخابية فاسدة ومعلومة المآل وتتم تحت السيطرة الكاملة للنظام المخزني الحاكم". وقال ليومية "أخبار اليوم" عدد 59 "إن المغاربة لم يلتفتوا إلى الانتخابات التشريعية الأخيرة فبالأحرى أن يهتموا بالانتخابات المحلية، كونهم يدركون جيدا منذ البداية أن هذه العملية لن تحقق ما يرجونه".[1]

فظاهرة العزوف الانتخابي في المغرب أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تراجع نسب المشاركة من انتخابات إلى أخرى حسب، رغم ما بذلته المؤسسة الملكية من محاولات استهدفت احتواء المواقف الحزبية التي ظلت ترفع شعار المقاطعة وعدم المشاركة في انتخابات محسومة النتائج مسبقا، الأمر الذي شكل يقول عدد من الملاحظين هاجسا بالنسبة للنظام السياسي المغربي وحالة من التوجس والخوف من تقلبات الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوين الداخلي والخارجي.

وتأسيسا لما سبق نأتي إلى القول بأن التجربة الانتخابية في المغرب خلال فترة الملك الحسن الثاني لم تسلم من التشكيك في مسارها والطعن في مدلولها رغم حديث المؤسسة الملكية عن ضمانات مركزية، مما أدى إلى "تحول الانتخابات إلى مجرد واجهة في رأي عدد من مكونات المعارضة التي اختلفت ردود أفعالها بين المشاركة مع التشكيك والتشكيك بالانسحاب والتشكيك بالمقاطعة. وترتبط المراحل التي قطعها التشكيك في المسار الانتخابي في جوهرها بغياب التراضي السياسي بين الملكية والمكونات الحزبية المؤثرة بشكل تكون فيه التوازنات الضمنية الخاصة بالاختيارات الإستراتيجية للنظام وخاصة الحفاظ على "السمو السياسي" للمؤسسة الملكية المحدد الفاصل في التعامل مع الخارطة السياسية بقطع النظر عن التطور التفاعلي (التنازعي أو

[1]– انظر التصريح كاملا تحت عنوان "المغاربة لم يلتفتوا إلى الانتخابات التشريعية فبالأحرى أن يهتموا بالانتخابات المحلية" على الرابط، https://www.alrafi3.com، 2009/02/20. تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/30.

التصالحي) بين أطراف اللعبة السياسية. وهو ما يؤثر في الحسم سياسيا ومؤسساتيا في الاقتراع ومن خلاله مسلسل الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني: المسار الانتخابي في عهد الملك محمد السادس (1999-2021)

نحاول تناول مضامين هذا المطلب المتعلق بالمسار الانتخابي في عهد الملك محمد السادس من خلال مرحلتين زمنيتين، المرحلة الأولى تمتد من(1999-2011) والمرحلة الثانية من(2011-2021)، حيث المرحلة الأولى تبدأ من لحظة تسلم الملك محمد السادس السلطة بعد وفاة والده الحسن الثاني، بينما منطلق المرحلة الثانية فيرتبط برأي العديد من الدارسين بالحراك الشعبي الذي شهده المغرب في 20 فبراير 2011، مرحلتان تتشبهان إلى حد بعيد في المسار الانتخابي وتتقاطعان في أكثر من معطى ذا صلة، لكنهما يختلفان في الظروف والسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجدر الإشارة أن تأثير هذه الظروف كان واضحا ومباشرا على المشهد السياسي المغربي عموما والعملية الانتخابية خصوصا أثناء كل مرحلة.

المرحلة الأولى : المسار الانتخابي: أي جديد في إصلاحات محمد السادس؟

في هذه المرحلة واكب اعتلاء الملك محمد السادس سدة الحكم سنة 1999 زخم من التوقعات الأولية والآمال العريضة بأن يعرف المغرب في عهده موجة جديدة من الإصلاحات تكون أوسع نطاقا وأكثر عمقا. "فمنذ البداية، حاول محمد السادس أن يعطي للعموم صورة مخالفة عن صورة أبيه، فقدم نفسه كملك حداثي، يحرص على ملاقاة رعاياه بحيث لقب -بملك الفقراء- عوض ملك النخبة، وكان قد ألمح في البداية أنه يؤيد الديمقراطية، مما ولد تكهنات بأنه سينتقل بالمغرب نحو ملكية دستورية. لكن اتضح على أرض الواقع أن مقاربته في الإصلاح تشبه تماما مقاربة والده، إذ سار على نفس النهج باتجاه تحسين أوضاع حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والإدماج السياسي المحكم للجماعات والأحزاب السياسية الجديدة وعلاوة على ذلك، ظل الإصلاح ينبثق من الأعلى بمبادرة من الملك.[2]

---

[1]- يونس برادة ، الإشكالية الانتخابية في المغرب.. أسس الحكم وأزمة المسار، الجزيرة نت، 2007/7/23، https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع يوم2021/08/17.

[2]- مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ أوراق مؤسسة كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، سبتمبر2006، رقم 71، ص11.

وعلى هذا الأساس يمكن لنا إثارة السؤال، ما الجديد في الإصلاحات التي أطلقها الملك محمد السادس بعد توليه السلطة؟ وهل استهدفت هذه الإصلاحات القواعد والآليات الناظمة للعملية الانتخابية والمشهد السياسي عموما؟ الجواب عن ذلك تضمنته عدة دراسات تناولت مسلسل الإصلاحات التي حاول الملك الجديد أن يرمم من خلالها المشهد السياسي العام في المغرب، لكن هناك من وصف هذه الإصلاحات بالغير مقنعة ولا تمت بصلة لتطلعات الشارع السياسي المغربي، كما اعتبرها معارضون بأنها لم تمس جوهر المشكلة السياسية المطروحة منذ ما يقرب من نصف قرن، مضيفين بأن لا فرق بينها وبين إصلاحات الملك الحسن الثاني التي كانت مجرد عمليات تجميلية لواقع سياسي مشوه ومثقل بالأزمات والتجاوزات، وهناك من رأى في إصلاحات محمد السادس هروب إلى الأمام وتسويف لمشكلات سياسية صارت ككرة الثلج المتدحرجة في ظل مشهد سياسي في حاجة إلى تفكيك بغرض المعالجة وتقصي المشكلة وردم الهوة الموجودة بين ما هو مدستر وبين ما هو واقع، وبناء على ذلك يمكن تقسيم إصلاحات المرحلة الأولى إلى مجالين:

- المجال الأول: إصلاحات حقوق الإنسان

إصلاحات المجال الأول تركزت حول مسائل حقوق الإنسان وينظر إليها على أنها أخذت الاهتمام الأكبر من قبل الملك وتمثلت في الآتي:

أولا: الإفراج عن المعتقلين السياسيين

بادر الملك محمد السادس بعد تسلمه مقاليد السلطة في المغرب سنة 1999، بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين يتقدمهم عبد السلام ياسين رئيس حركة العدل والإحسان الذي رفعت عنه الإقامة الإجبارية رغم انتقاداته العلنية للملك محمد السادس ووالده.[1] وحاول محمد السادس إظهار رغبة في طي صفحة "سنوات الرصاص". خلال 38 عاما من حكم الحسن الثاني، كان المغرب مليئا بالسجون السرية حيث يُكفر معارضو الملكية عن أخطائهم.[2]

واعتبر ملاحظون الخطوة التي قام بها الملك بالإيجابية والمحفزة على تنقية المناخ السياسي وإسدال الستار على حقبة مليئة بالعنف السياسي وإقصاء أحزاب معارضة في المشاركة السياسية،

[1] - مارينا أوتاواي، وميريديث رايلي، نفس المرجع .

[2]– احمد بن شمسي، المغرب، مملكة الإصلاحات غير الكاملة، 20 عاما من التقدم والتراجع الحقوقي تحت حكم محمد السادس، المقال نشر في Le Nouvel Observateur، 05 أغسطس 2019، انظر الرابط، https://www.hrw.org تاريخ الاطلاع يوم 2022/09/11.

وهي الأحزاب التي تمسكت لعقد من الزمن بمطلب ملكية دستورية كمعيار للخروج من الحكم المشخصن القائم على إرادة الملك الذي لا معقب على قراراته ولا اعتراض على تدخلاته، ملك يمسك بجميع الصلاحيات.

وفي المقابل رأت بعض التيارات السياسية المعارضة في الإفراج عن المعتقلين السياسيين، تكتيك من المؤسسة الملكية لاستمالة المعارضة وإنشاء جسر سياسي يساعد الملك الجديد على اجتياز المرحلة التي أعقبت وفاة والده، ومحاولة من ذات المؤسسة تجاوز المخلفات السياسية لحكم الملك الحسن الثاني التي توصف بالمأساوية من قبل هيئات ومنظمات حقوقية مستقلة. وأحزاب سياسية لطالما رافعت من اجل ملكية دستورية تقضي بتحديد صلاحيات الملك ومنح صلاحيات أوسع للسلطة التشريعية التي تمثل الإرادة الشعبية والشرعية الانتخابية، فضلا عن تأكيدها على الأهمية التي يكتسيها مبدأ استقلالية القضاء وحرية الإعلام والصحافة في تنوير الرأي واعتبار ذلك ركنا من أركان الشفافية والممارسة الديمقراطية .

ثانيا: إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة

وضمن مسلسل الإصلاحات يشار إلى إنشاء "**هيئة الإنصاف والمصالحة**" الغير قضائية، لتصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب من 1956 إلى 1999 بالكشف عن حقيقة حالات الإخفاء ألقسري والاعتقال السياسي وتعويض الضحايا.[1]، فضلا عن إصدار توصيات لتفادي تكرار الانتهاكات، وتحقيق انفراج سياسي وتحسين صورة المغرب في الخارج، بعد سنوات الاحتقان والصراع مع المعارضة والخروقات الممنهجة ضد الناشطين السياسيين والحقوقيين. حيث وبعد الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق عدد من مراكز الاعتقال السرية، تم إنشاء "**هيئة التحكيم المستقلة**"[2] في 16 أغسطس 1999 باقتراح من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأنهت نشاطها في 20 نوفمبر 2003، بعد أن اتخذت قرارات لتعويض عدد من الضحايا وعائلاتهم. واستكمالا لعمل اللجنة، أنشئت "**هيئة الأنصاف والمصالحة**" في محاولة للتأسيس لمقاربة تحاكي العدالة الانتقالية التي ترفع شعار الحقيقة والإنصاف

[1]– لمعلومات أكثر انظر، التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب، الكتاب السادس، ملحق: دراسة حول الوضعية الصحية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، https://www.cndh.ma، من ص ص 9-78. تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/16.

[2]– لمعلومات أكثر انظر، مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المرجع السابق، ص12.

والمصالحة، في إطار تسوية غير قضائية، تقوم على إرساء الحقيقة وجبر الضرر الفردي والجماعي. ونُصِّب أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة يوم 7 جانفي 2004 من طرف محمد السادس.[1]

يذكر أن مسؤولي هيئة الإنصاف والمصالحة، مارست عملها تحت قيادة إدريس بنزكري، وهو نفسه معتقل سياسي سابق، ومع جلسات الاستماع وعملية التعويضات، نشروا سلسلة من التوصيات إلى الدولة بهدف وضع حد نهائي للانتهاكات. لكن بعد 12 عاما على وفاة بنزكري، لم تُنفَّذ أي من هذه التوصيات بشكل جدي. رغم أن العالم صفّق للإعلان عن "هيئة الإنصاف والمصالحة" في 2004. ورأى فيها استلهام لتجربة جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتيد، لتسليط الضوء على الانتهاكات السياسية وحالات التعذيب والاختطاف التي تعرض لها عشرات المعارضين في عهد الحسن الثاني.[2]

ورغم النتائج التي تم التنويه بها من قبل أطراف وطنية ودولية، من حيث التعويض المادي للضحايا وعائلاتهم، وكشف المقابر السرية، وتحويل مراكز الاعتقال إلى أماكن للذاكرة، وإطلاق برامج تربوية وتشريعية للمصالحة مع الماضي، فإن التجربة قوبلت بتحفظات عدد من الفاعلين، سواء من الضحايا أو من الهيئات الحقوقية. الذين انتقدوا عجز الهيئة عن كشف مصير شخصيات بارزة تتصدر قائمة المختفين، وشمل الانتقاد اقتصار عمل الهيئة على عملية تعويض الضحايا وإجراءات موازية دون تحريك الدعاوى القضائية ضد مرتكبي الانتهاكات، وعدم تفعيل الهيئات المختصة في الدولة للتوصيات التي اختتمت بها الهيئة ولايتها.[3]

ثالثا: الاعتراف بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان

وتحت طائلة الضغط الذي مارسته أكثر من منظمة حقوقية وإنسانية في الداخل والخارج والتحولات السياسية المتسارعة في العالم وارتفاع وتيرة ضغط الدول التي لطالما ادعت تبني تصدير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حاولت

[1]– الجزيرة نت ، الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب،2015/06/11، تاريخ الاطلاع يوم 2022/08/14.

[2]– احمد بن شمسي، المرجع السابق.

[3]– الجزيرة نت، الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب، 2015/06/11، تاريخ الاطلاع يوم 2022/08/14.

المؤسسة الملكية المغربية مجاراة ومسايرة موجة الضغوطات، الأمر الذي كان وراء الاعتراف بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، لعشرات المعارضين لنظام الحسن الثاني الذي مارس أقصى وأقسى أساليب التعذيب ضد معارضين على حد تعبير العديد من التقارير "التي أصدِرتها منظمات حقوق الإنسان الدولية عن الوضع في المغرب. وأصبح مألوفا أن تُندّد الحكومة بهذه التقارير وتعتبرها "مُنحازة" و "مُعادية للمغرب".[1]

إلا أن هذا الاعتراف جوبه بانتقادات شديدة من قبل معارضين وسياسيين وحقوقيين في الداخل والخارج واعتبروه مجرد عملية شكلية لم تضع يدها على الجرح لكي يندمل، والسبب بحسب عدم ملاحقة مرتكبي هكذا أساليب تعذيب أفضت إلى وفاة معارضين وحقوقيين وصحافيين وحالات اختفاء قسرية. وفي ذلك أعدت هيئة الإنصاف والمصالحة تقريرها حيث "قامت ببحث ودراسة أزيد من عشرين ألف ملف لضحايا الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة السيئة، ومكنت تحريات الهيئة من إجلاء حقيقة مصير عشرات حالات ذات الصلة.[2]

رابعا: تقوية دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

وعلى صعيد مماثل منح محمد السادس أدوارا شبه متقدمة لبعض الهيئات ذات الصلة بحقوق الإنسان كتقوية دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبعد تعديل الظهير المحدث له سنة 2001، بشكل استهدف توسيع اختصاصات المجلس ومجالات تدخله، حيث أصدر أول تقرير له تضمن التعرف عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب سنة 2003.[3]

ورغم الهيئات ذات الطابع الحقوقي والاجتماعي المعلن عن تأسيسها أو إعادة الاعتبار لها، فإن ذلك أدرجته بعض الدراسات ضمن مساعي المؤسسة الملكية المغربية كسب ود الخارج وتجنب ضغوطه، ومهادنة الشارع المغربي الذي كان عنوان حركاته الاحتجاجية على الدوام إصلاحات حقيقية تضع حدا لمآسي الماضي المتراكمة وفتح المجال السياسي أمام جميع الأحزاب

---

[1]– احمد بن شمسي، المرجع السابق.

[2]– انظر، التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب، الكتاب السادس، ملحق: دراسة حول الوضعية الصحية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، https://www.cndh.ma، ص ص 18– 72.

[3]– انظر الصفحة الخاصة، بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المملكة المغربية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: 20 سنة في خدمة حقوق الإنسان، على الرابط، http://www.cndh.org.ma

السياسية، فالتدابير المعلن عنها، حادت عن الحقيقة وأغفلت جانبا مهما يتعلق بالإصلاحات السياسية.

وبسبب عجز الهيئات الحقوقية المذكورة في تحسين الوضع المتردي لحقوق الإنسان زادت شكوك مخاوف القوى الفاعلة في المغرب من انفراج الوضع وتحرر العمل السياسي، وتكفي الإشارة إلى الزيارة التي قام بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى سجن "**سلا**" على خلفية الإضرابات التي قام بها المساجين احتجاجا على أوضاعهم داخل السجون حيث ما قام به هذا المجلس هو أنه تعهد بحمل إدارة السجون على تبني مطالبهم والسقف مطالب المساجين في هذا السجن وغيرها حلولها تتوقف عند إدارة السجون؟ .[1]

يطرح هذا الإشكال رغم أن بعض الدارسين استعملوا عبارة أن الملك محمد السادس استخدم سلطة الملك لتحسين وضعية حقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة والتعبير عن خروقات الماضي.[2]، والمصادقة على مدونة الأسرة في 23 يناير 2004.[3]

خامسا: محاربة الرشوة – هل نجح رهان السلطة؟

وفي سياق متصل تتحدث عدة دراسات عن محاولة محمد السادس تقمص شخصية الساعي إلى محاربة الرشوة التي تفشت هي الأخرى أغلب في جميع مناحي الحياة، وفي مقدمتها الحياة السياسية، وسمح للصحافة بالتحدث في موضوع الرشوة، وأكتوبر 2005 تم هيئة مستقلة لمحاربة الرشوة، لكن يتضح أن هذه الهيئة لم تر النور، وليس ثمة أي مؤشر يدل على أن هذه التدابير كان لها وقع على تقليص مستويات الرشوة، لكنها بالمقابل ساهمت في التأسيس لنقاش عام وواسع حول المسألة فضلا عن تعبئة منظمات المجتمع المدني.[4] للتصدي لظاهرة الرشوة وكشف مخاطرها وانعكاساتها على المشهد العام في المغرب، وظل السؤال يثار من حين إلى الآخر حول

---

[1]–انظر: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2008، ص105.

[2]– كريمة صديقي، طبيعة الأنظمة السياسية في المغرب العربي بين الاستقرار واللااستقرار، المغرب والجزائر نموذجا، في مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة 1، 2019، ص 232.

[3]– إسحاق كافومبا سواري، بيروك مسفين، ومحمد عاشور، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، تقرير عن مؤتمر، أديس أبابا، إثيوبيا، 31 مايو 2011، ص21.

[4]– مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المرجع السابق، ص14.

الأسباب التي حالت دون تجسيد هيئة محاربة الرشوة على ارض الواقع ؟ واختلفت الآراء في ذلك فمنهم من اعتبر عدم تجسيدها يتعلق بالقوة الضاربة للفساد وأدواته وعناصره المتحصنة بالقصر القابعة عبر كافة إدارة المخزن، فضلا عن تغول ظاهرة الرشوة وتمكنها من مفاصل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحولها لذراع من أذرع نخب السلطة، ليستمر هذا التساؤل إلى غاية 2011. وفي أعقاب صدور دستور 2011 أعلن عن إنشاء "**الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها**" وهي هيئة مستقلة بمقتضى الفصل 159 من دستور 2011 الذي ينص على استقلالية الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة الواردة في الباب الثاني عشر. وقد تم إحداثها بمقتضي الفصل 36 الذي وسع مجالات تدخلها لتشمل جميع أشكال الانحرافات المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وحالات تنازع المصالح والتسريبات المخلة بالتنافس النزيه.[1]

وبالرغم من ذلك ظلت آليات الإصلاح في هذه المرحلة دون تطلعات الشارع المغربي بفواعله السياسية والمجتمعية، فرأت على اعتبار أن الإصلاحات، لم تشمل الحقل السياسي بشكل صريح ولم تسهم في تغيير توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي حيث بقي الملك يمثل كامل السلطة، التي تظل غير مقيدة بأحكام دستورية وبمبدأ المراقبة والتوازن المؤسساتي، وبقي الملك حرا في الأخذ بنتائج الانتخابات عند تشكيل الحكومة أو تجاهلها، وبقيت أعمال الحكومة تحت مراقبة مستشاري الملك الأمر الذي وقف عائقا في وجه الإصلاح الحقيقي الذي يمهد لعملية الانتقال الديمقراطي.[2] وبهذه الكيفية حادت جهود الإصلاح عن طريقها، بعد أن بدأت بملامح ومؤشرات توحي بأنها إرادة سياسية جادة غير هازلة . وعلى هذا الأساس انتصب الاعتقاد مجددا بأنه لم يَعُد هناك ما يمنع مغرب محمد السادس من الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع فيها مغرب الحسن الثاني.[3]

[1] – انظر، تعريف الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المملكة المغربية، على الرابط، الاطلاع يوم 2022/04/16.

[2]– مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المرجع السابق، ص13.

[3]– احمد بن شمسي، المرجع السابق.

- المجال الثاني: إصلاحات سياسية بسقف محدود

ففي المجال السياسي تقر عدة أبحاث بان الإصلاحات التي أعلنها محمد السادس كانت محدودة ولا تتماشي وحجم الواقع السياسي المتضرر من الممارسات وانحرافات العهد السابق فلم تتعاطى الإصلاحات المعلنة مع متطلبات المشهد السياسي بما يؤسس لمسار انتخابي سليم.

رغم أن مطلب الإصلاح السياسي كان ملحا لبنية النظام السياسي، ولتموقع المؤسسة الملكية في النسق السياسي المغربي، واستمر ذلك لعقود من الزمن مع خفوته تارة وبروزه تارة أخرى[1]، فالغائب الأبرز عن المشروع الإصلاحي للملك محمد السادس يتعلق بالتدابير التي تمس النظام السياسي بخلاف الإصلاحات الأخرى، وتتلخص الإصلاحات السياسية التي تبناها الملك محمد السادس في المرحلة الأولى من حكمه في النقاط التالية:[2]

أولا: العمل بنظام الغرفتين-هل هو إضعاف للبرلمان؟

شكل إعادة إدماج الغرفة الثانية في دستور 1996 وسيلة ضمنية وآلية اعتمدها النظام السياسي المغربي لتوفير "شباك للأمان" والحد من استقلال مجلس النواب عند الضرورة. من هذه الزاوية، فإن الغرفة الثانية تحدث خللا وتعيق سير الغرفة الأولى، سيما فيما يتعلق بانبثاق أغلبيات حكومية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تأثرت كثيرا مصداقية هذه الغرفة بسبب الفضائح المالية التي شابت تجديد الثلث بها في سبتمبر 2006.[3]

فالعمل بنظام الغرفتين اعتبر إجراء استهدفت من خلالها المؤسسة الملكية إضعاف دور البرلمان بالاعتماد على آليتين، الأولى تتعلق بالرفع من عدد الأعضاء الذين ينتخبون بصفة غير مباشرة وهم في الغالب موالين للقصر، والثانية بأن اختصاص البرلمان بقي غير ذي جدوى بما أن للملك الحق في النهاية أن يعترض على ما يصدره البرلمان أو أن يعدله أو يوقفه. وإذا كان مؤيدو

---

[1]- توفيق عبد الصادق، حركة 20 فبراير بالمغرب: دراسة في سياقات التحرك وبنية التحرك، مجلة المستقبل العربي، العدد 474، اوت2018، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص58. تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/20.

[2]- للمزيد انظر، مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المرجع السابق، من ص ص 13-15.

[3]- انظر الدراسة، تقييم إطار تنظيم الانتخابات) الانتخابات التشريعية والاستفتاءات والانتخابات المحلية) المغرب، أنجزت هذه الدراسة من طرف (*Michael Resende-Meyer* ألمانيا) (*Michel Paternotre*) بلجيكا عن منظمة (*Democracy Reporting International* (*DRI*) وعبد الله حارسي من المغرب، في إطار برنامج بمساندة وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، DRI © وترانسبرنسي المغرب، جانفي 2007، ص 12، تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/20.

نظام الغرفتين بالمغرب، قد اعتبروا أن هذا الإجراء يمكن أن يشكل مدخلا لتحقيق تمثيلية أوسع لمختلف الجهات والقطاعات بالبلاد، والرفع من الأداء الوظيفي للمؤسسة التشريعية، فإن اتجاها آخر لاحظ أنه عوض أن تشكل الغرفة الثانية في المغرب منبرا للتأمل والاقتراح، أضحت تمثل نسخة تكاد تتطابق من حيث إمكاناتها وصلاحياتها الغرفة الأولى، بالشكل الذي أفرغ هذا الازدواج من أي محتوى، وبخاصة وأنها تملك صلاحيات تقريرية تصل إلى درجة الإطاحة بالحكومة. واعتبر خلق هذا النظام في المغرب يعرقل العمل التشريعي، مع العلم أن عملية انتخاب أعضاء هذه الغرفة تعرف مجموعة من مظاهر الفساد(الارتشاء، استعمال المال..). فيما فسر ذلك بمحاولة لإعادة مأسسة الثلث الذي كان يتم انتخابه بشكل غير مباشر. فهذه الغرفة جاءت –حسب البعض–من أجل تعزيز التحكم في المشهد السياسي، وبخاصة مع وصول المعارضة إلى الحكم، مما جعل هذا الرأي يعتبر ذلك مؤشرا على عدم الثقة في هذه المعارضة.[1]

ثانيا: الوزير الأول : التعيين بدل العودة لنتائج الانتخابات

وفي الوقت الذي كان فيه الشارع المغربي عموما والسياسيين خصوصا يترقبون إحداث نقلة نوعية والسعي إلى بناء جسر سياسي يمهد حقيقة إلى انتقال ديمقراطي ويؤسس إلى مبدأ تداول السلطة، عاد الملك الجديد بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 2002، إلى أسلوب تعيين الوزير الأول دون احترام نتائج الانتخابات. وشكل ذلك تراجعا على واحدة من أهم وابرز المكتسبات المتمثلة في "**تجربة التناوب**" التي حققتها الانتخابات التشريعية قبيل وفاة الملك الحسن الثاني، حيث عمد محمد السادس بعد الإعلان عن نتائج تشريعيات 2002 إلى اختيار "إدريس جطو" كوزير أول الشخصية الموالية للقصر والغير منتمية لأي حزب سياسي.

وكان من المفترض أن يمدد للوزير الأول الاشتراكي، عبد الرحمن اليوسفي، على الرغم من أن حزبه الاتحاد الاشتراكي حل في المرتبة الأولى في انتخابات 2002، ، وبإقدام الملك على هذه الخطوة ظل محيطه يردد أن الأحزاب الموجودة في الساحة شاخت، وترهلت إلى الحد الذي لم يعد يسمح لها بمواكبة سرعة الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقها ملك شاب.[2]

[1]– إدريس لكريني، نظام الغرفتين في السياق المغربي، الحوار المتمدن، العدد 2270، نشر يوم 2008/05/03، الاطلاع يوم 2022/06/15.

[2]– سليمان الريسوني، المغرب من حزب العدالة إلى أحزاب الدولة، المرجع السابق، العربي الجديد.

وأرادت المؤسسة الملكية في هذه المسألة تعويض المساحة الضائعة في مجال مراقبة الحياة العامة للاستيلاء على المسلسل السياسي. هذا التأويل يرتكز مثلا على أنه في الوقت الذي عين فيه الملك الحسن الثاني سنة 1998 وزيرا أولا سياسيا رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عبد الرحمن اليوسفي، فإن محمد السادس اختار تعيين وزير أول تقنوقراطي سنة 2002، يسير أغلبية هي عبارة عن خليط يتمحور حول "الكتلة الديمقراطية" القديمة، هذا التحليل الذي يدلل على الضعف النسبي لوزن السلطة التشريعية مقابل السلطة التنفيذية.[1]

ثالثا: استبدال الأفراد الأوفياء للعهد القديم بالأوفياء للعهد الجديد

لم يغير النظام الرسمي لشبكات الزبونية والعلاقات الشخصية التي ما فتئ تعتمد عليها المؤسسة الملكية. حيث عمل محمد السادس على استبدال الأفراد الأوفياء لوالده بالأوفياء له.[2] مفضلا في عمل الحكومة أن يكون أكثر فاعلية بدل أكثر ديمقراطية، وهو ما رأت فيه بعض الدراسات عمل مناف لأبجديات الديمقراطية ويعزز انفراد السلطة باتخاذ كافة القرارات ذات الأبعاد السياسية، وهو السلوك الذي وصفته أحزاب المعارضة بالعمل المعبر حقيقة عن السلطة المستبدة، فضلا على أنه سلوك يتناقض مع قيم التعددية الحزبية، فالمغرب يعد من بين بلدان شمال إفريقيا الراسخة في مجال التعددية الحزبية منذ الاستقلال، ناهيك على أن الدستور المغربي يقضي بذلك ويمنع الحزب الواحد.

رابعا: تدجين المعارضة وإفراغ المشاركة السياسية من دلالاتها

ويعتقد أن محمد السادس تراجع عن بعض الإصلاحات التي بدأها والده رغم محدوديتها، فيما سار في أخرى على نهج أبيه، وكمثال للحصر تدجين المناوئين للمؤسسة الملكية، وهنا تم استهداف الأحزاب المعارضة لطبيعة نظام الحكم، وبالتوازي تفاعل الملك مع الضغوط الرامية إلى الإصلاح بالتحكم لوحده في برنامج العمل الخاص بالإصلاح، عن طريق إحداث لجان ملكية يختار أعضاءها بعناية، تكون مكلفة بدراسة المسائل التي تثيرها المعارضة وتنفيذ التغييرات حسب

[1] – انظر الدراسة، تقييم إطار تنظيم الانتخابات(الانتخابات التشريعية والاستفتاءات والانتخابات المحلية) المغرب، أنجزت هذه الدراسة من طرف (Michael Resende-Meyer ألمانيا) (Michel Paternotre) بلجيكا عن منظمة Democracy Reporting International (DRI) وعبد الله حارسي من المغرب، في إطار برنامج بمساندة وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، DRI © وترانسبرنسي المغرب، جانفي 2007، ص ص 9-10، تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/20.

[2]- مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المرجع السابق.

ما تقتضيه إرادة ورغبة وشروط المؤسسة الملكية، وذلك بدل تقوية المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور المراقبة والتوزان.

وعلى هذا النحو تجلت الرؤية بأن ملكية محمد السادس تعتبر بالفعل ملكية تنفيذية، لكن ليست بالتأكيد ملكية دستورية.[1]، الوضع الذي كان دوما وراء تسيد حالة التشنج في العلاقة بين المعرضة السياسية والمؤسسة الملكية.

ومن مؤشرات العمل على تدجين المعارضة وتقزيمها، الإعلان بعد تشريعيات 2007 عن إنشاء حزب الأصالة والمعاصرة في 2009، الذي أطلق عليه "**بصديق الملك**" وضم، في سابقة من نوعها، خليط من عدة أحزاب ومحترفي الانتخابات (الأعيان)، وقد عبر اسم الحزب الجديد عن هذه الخلطة، بجمعه مفهومين على طرفي النقيض الأصالة والمعاصرة.[2]، ولا يستبعد أن يكون هذا الأسلوب ضمن تكتيكات المؤسسة الملكية الرامية إلى صناعة أحزاب موالية للقصر، كأسلوب لتشتيت أصوات الناخبين وبالتالي حرمان أحزاب المعارضة من الأغلبية في البرلمان على وجه التحديد.

سادسا: الانتخابات: فرصة السلطة لاحتواء أحزاب المعارضة

لقد شكل مطلب تحرير المسار الانتخابي من القيود المعرقلة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية، أولوية بالنسبة للمعارضة السياسية المغربية بعد تولي محمد السادس الحكم، وفي مقدمتها ضرورة وجود هيئة وطنية مستقلة تكون لها الكلمة الفيصل في كل أطوار ومراحل العملية الانتخابية، بمعنى أن يتم إبعاد وزارة الداخلية من المشهد الانتخابي حتى لا يتكرر سيناريو الماضي، ويقتضي تحرير المسار الانتخابي توفره على عناصر النزاهة والشفافية والحرية كجسر نحو الواجهة الديمقراطية .

وتماشيا مع مقتضيات المرحلة لعبت المؤسسة الملكية على وتر توفير قدرا من النزاهة والشفافية في العمليات الانتخابية .ففي السنوات الخمسة الأولى من حكم محمد السادس، سمح النظام بإقامة انتخابات أكثر عدلاً وخفّف من الرقابة على الإعلام، وباتت العملية الانتخابية أكثر

[1]– مارينا أوتاواي، وميريديث رايلي، المرجع السابق، ص15.

[2]– سليمان الريسوني، المرجع السابق.

شفافية ممّا كانت عليه منذ عشرين سنة، مع تراجع الأدّلة على التزوير في الانتخابات وتدخّل النظام.[1]

فالانتخابات التشريعية لسنة 2002 وسنة 2007 والانتخابات البلدية سنة2003 وسنة 2009، تميزت بالشفافية عكس ما كان سائدا في عهد الحسن الثاني من تلاعبات وتزوير تحت الإشراف المباشر لوزارة الداخلية.[2] وعلى سبيل المثل كانت انتخابات 27 سبتمبر 2002، بمثابة اختبار حقيقي لمدى استعداد النظام السياسي المغربي لبلورة شرعية ديمقراطية نسبية عبر القبول بتنافس سياسي في مستواه الانتخابي وأتاحت هذه الانتخابات تراجعا ملموسا في التشكيك في المسار الانتخابي لتفرز بالتالي جملة من المعطيات السياسية، وتسهم نسبيا في إعطاء الفعل الانتخابي مدلولا ملموسا يمكن اختزاله في تجاوز المأزق الانتخابي في مظاهره المعيبة. غير أن هذا المنحى الإيجابي على محدوديته، تعرض لإختلالات. في انتخابات تجديد ثلث الغرفة الثانية من البرلمان في 8 سبتمبر 2006 تمثلت أساسا في استمرار تزوير الإرادة الشعبية وتحريفها باستعمال المال لشراء ذمم الناخبين وانحياز وتواطؤ العديد من رجال السلطة.[3]

فبدا جليا أن السلوك السياسي الناعم الذي أظهرته المؤسسة الملكية تجاه المعارضة، شكل استثناء، ويتضح أن الملكية في المغرب، وبغض النظر عن واقع الصراع على ممارسة السلطة، نجحت، إلى حد ما في التأقلم مع المتغيرات على مستوى محيطها الوطني والدولي، في فرض زعامتها سواء في ما يتعلق بمعارضيها من جيل الاستقلال، باحتوائهم في اللعبة السياسية التي تحكمت في رسم معالمها، أو من خلال فرض اختياراتها أو حملهم على ممارسة وظائف ثانوية في مجال تسيير مرافق الدولة.[4]

ورغم حالة التفاؤل التي أبداها نظام الحكم في المغرب، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان كان لها رأي آخر في تقرير لها أشارت أنه وبالتزامن مع انتخابات2007، دخل المغرب

---

[1] – *Yasmina Abouzzohour Progress and missed opportunities: Morocco enters its third decade under King Mohammed VI.* ***https://www.brookings.edu*** *. 29 July 2020*

[2]– الهواري سته، الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية العربية والاستثناء المغربي، في مجموعة من المؤلفين، تقرير المؤتمر، نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال أفريقيا وتداعياتها، ص22.

[3] – يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب .أسس الحكم وأزمة المسار، المرجع السابق.

[4] – الهواري سته، نفس المرجع.

في مرحلة التراجعات عن المكاسب الجزئية المتحققة في مجال الحريات عبر انتهاك حرية التعبير والصحافة، واستمرار الاعتقال السياسي، والمحاكمات الصورية، فضلا عن مؤشرات أخرى، ناهيك عن مقاطعة الانتخابات من قبل معارضين كحركة العدل والإحسان، وحزب الأمة الذي منعته وزارة الداخلية من الترشح للانتخابات بحجة عدم تقدمه بوثائق ترشحه، ورغم كل الإيجابيات التي حاول النظام أن يحيط بها انتخابات العهد الجديد، فإن عملية الاقتراع شهدت تراجعا في نسبة المشاركة التي بلغت 37% فقط من إجمالي الناخبين، عكس انتخابات 2002 التي بلغت نسبة المشاركة فيها 52% بينما وصلت نسبة الأوراق الملغاة 19%، مع أن مراقبين اعتبروا التصريح بهذه الأرقام دليل على الشفافية وتعبير عن الالتزام بنزاهة الانتخابات وشفافيتها.[1]

ولقد تابعت بعثة دولية من 52 مراقبا مجريات الانتخابات المغربية، حيث أشارت بأن الاقتراع جاء في إطار من الشفافية وأن الانتخابات كانت منظمة وأجريت بمهنية، لكن شابتها تجاوزات ومخالفات غير مؤثرة، مع تسجيل فتورا في الإقبال على صناديق الاقتراع مما يتطلب العمل على ترسيخ الديمقراطية، كما لم تتردد منظمات المجتمع المدني عن كشفها لتدخل موظفين يعملون في الإدارة وأعوان السلطة خلال الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع لفائدة مرشحين، كما جرى المساس بمصداقية الانتخابات بواسطة الضغوط الواسعة على الناخبين باستعمال المال والمواد العينية والوعود.[2]

والجدير بالذكر أن بعض الهيئات لعبت أدوارا سلبية في العمليات الانتخابية، مما أربك عمل المراقبين المحليين أثناء مراقبتهم لسير الانتخابات، ولم تسكت الأحزاب السياسية أمام هذه التجاوزات منتقدة عيوب نمط الاقتراع، فقد ساهم نمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي في تنمية سلطة المال وشراء الأصوات، وإفقار التنافس الانتخابي حول البرامج والاستراتيجيات، وترجيح مقاييس الزبونية والعلاقات الشخصية والوجاهة الاجتماعية والإثنية والمناطقية.[3]

---

[1] – للمزيد من المعلومات انظر، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 176-177.

[2]– انظر، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المرجع نفسه، ص ص 177-178.

[3]– امحمد مالكي، الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية، في مجموعة من المؤلفين، النزاهة في الانتخابات البرلمانية، مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، المرجع السابق، ص ص 459-460.

ويمكن القول أن هذه التجاوزات استفحلت رغم ترسانة الإجراءات المعلنة من قبل السلطة والرامية إلى نزاهة وشفافية المسار الانتخابي، بما يجعل العملية لانتخابية لحظة فعلية لبناء الديمقراطية، فالإصلاح القانوني وعلى أهميته لم ينتج النزاهة التي يقتضيها المسار الانتخابي ذلك لأن الأمر لم يسند بالثقافة السياسية الديمقراطية.[1]

أما ردود الأحزاب بخصوص الإصلاحات ذات الصلة بالمسار الانتخابي فقد جاءت متباينة بين مشكك ومندمج مع مسعى المؤسسة الملكية، فالمشككون اعتبروها مجرد ربحا للوقت من قبل القصر حيث فضلت التعامل مع الوضع الجديد بحذر، أما الأحزاب التي اختارت الاندماج فقد سارعت إلى الانخراط في مجريات العملية الانتخابية، طمعا في الحصول على أكبر قدر ممكن من المقاعد على مستوى البرلمان. إلا أن المشاركين في مسعى المؤسسة الملكية لم يستغلوا السياقات التاريخية، وما أتاحته من ضغط دولي في اتجاه الديمقراطية، فكان من الأجدر على الأحزاب التأكيد على مطلب الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، لكن يبدو جليا أن تركيزها تلاشى في غمرة المشاركة والمباركة، فأهملت من أجندتها هذا المطلب الذي يعد من بين العوامل المساعدة على الانتقال من التناوب التوافقي إلى التناوب الديمقراطي.

ومع التراجع الذي سجل في الانتخابات التشريعية 2007 ترك الأحزاب المشاركة تعترف بأنها ارتكبت خطأ استراتيجيا بعد تخليها عن مطلب هيئة وطنية للإشراف على الانتخابات. [2]، وبالتأمل فيما طبع انتخابات 2007، من ضعف في المشاركة والمساس بسلامة الانتخابات وهشاشة في التمثيل يتأكد للأحزاب أنه من الضروري السعي وراء تطوير تجربة اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، والدفع في اتجاه استقلاليتها وفعاليتها.

وتأكد جليا بما لا يدع مجال للشك أن محمد السادس لم يكمل الخطوات الإصلاحية المتواضعة التي أطلقها والده في السنوات الأخيرة من حكمه فعلى مستوى المؤسسات، أعلن محمد السادس مرارا أنه ليست هناك ضرورة لإجراء أي تعديل دستوري ليستمر الوضع على ما هو عليه، وأمام الرفض الملكي المبطن، ظلت المعارضة الحقيقية في اتجاه معاكس لما يطرحه القصر من

[1] – امحمد مالكي، نفس المرجع، ص 461.

[2]– محمد منار، إدارة الانتخابات بالمغرب: محاولة للتقييم في ضوء تجارب دولية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر، ص ص 13-14.

مبادرات إصلاحية، معلنة بذلك تمسكها بمواقفها الداعية إلى ضرورة وجود دستور يقلص من هيمنة المؤسسة الملكية على المشهد السياسي ويقيد صلاحيات الملك.

لكن هذه المواقف الحزبية لطالما قوبلت بمواقف تتحدث بايجابية عن العملية السياسية على أنها أخذت دينامية جديدة في عهد محمد السادس الذي يعتبر عهده مرحلة لتأكيد وضعية الاستقرار السياسي، ومدخلا رسميا لتحقيق كل الظروف المواتية لعملية الانتقال الديمقراطي وفق الشروط المتعارف عليها.[1]

وأمام ظاهرة المد والجزر في العلاقة بين المعارضة والمؤسسة الملكية لاحت في الأفق السياسي المغربي، عوامل خارجية وأخرى داخلية تنذر بانفجار سياسي، فكانت أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في الداخل المغربي ما عاشته تونس سنة 2010 عندما خرج التونسيون في حراك ازدادت وتيرته من حيث الحضور ومن حيث سقف المطالب . حراك حمل اسم "ثورة الياسمين".[2] ومن تونس انطلقت الشرارة، ، فانتقلت العدوى إلى دول شمال إفريقيا، وتحركت المياه الراكدة في أكثر من دولة عربية.[3]، فكان ذلك أيضا أحد الفواعل الخارجية التي شجعت المغاربة على الخروج في حراك غير إلى حد ما معالم المشهد السياسي وفتح بصيصا من الأمل في الحياة السياسية، واسهم في رسم معالم مرحلة ثانية بمعطيات ومؤشرات جديدة في حكم الملك محمد السادس.

المرحلة الثانية(2011-2021): مسار انتخابي بنكهة سياسية جديدة

إن أبرز ما ميز المرحلة الممتدة من (2011-2021) من حكم الملك محمد السادس هو حركة 20 فبراير 2011 التي أعطت المشهد السياسي عموما والمسار الانتخابي خصوصا نكهة جديدة وغير معتادة، وهناك من اعتبر ما أقدمت عليه المؤسسة الملكية مطلع 2011 هو محاولة لتفويت الفرصة على الشارع الذي بدا أكثر حدة وأكثر ندية بخصوص المطالب التي رفعها كمراجعة القوانين التي ظلت لعقود من الزمن تكبل النشاط السياسي وتقيد عمل المؤسسات المنتخبة

[1] – كريمة الصديقي، المرجع السابق، ص 233.

[2]– محمد الحداد، الإسلام السياسي في تونس بعد ثورة الياسمين، في مجموعة من المؤلفين، من قبضة تونس إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، سنة 2011، ص7.

[3]– عبد العالي حامي الدين، السياق السياسي لدستور 2011: من ملكية دستورية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية، المرجع السابق، ص14.

وفي مقدمتها البرلمان، فضلا عن عمل الحكومة المرهون بسلطة ملك له كامل الصلاحيات ولا معقب على قراراته حتى وان كان ذلك يتعارض مع إرادة الحكومة والبرلمان، ويمكن استعراض مضامين المرحلة الثانية الممتدة (2011-2021) في ثلاثة معالم أساسية المعلم الأول يتمثل في حركة 20 فبراير، والمعلم الثاني يتجسد من خلال دستور 2011، بينما يتعلق المعلم الثالث بالمسار الانتخابي.

المعلم الأول: حركة 20 فبراير 2011 ورهان الإصلاح

لقد شكلت التطورات السياسية بالمغرب في 20 فبراير 2011، حدثا مميزا عما سبقه من أحداث وحركات احتجاجية عاشها المغرب في عهد الحسن الثاني وما ترتب عنها من نتائج كانت جلها تعيق التجسيد الفعلي لعملية الانتقال الديمقراطي، فتبلور حركة 20 فبراير 2011 حدث في ظل موجة من الحراك الشعبي السلمي على مستوى بلدان شمال إفريقيا، الذي وضع حدا لحكم عدد من الرؤساء، فقد دعا الشباب المغربي، مستغلا وسائل التواصل لاجتماعي ووسائط الإعلام الجديدة، إلى التظاهر في 20 فبراير 2011، سرعان ما تحولت إلى واقع وحراك شعبي، طالب بإصلاحات سياسية، وقد رفع المتظاهرون عبر اغلب المدن المغربية شعارات: "حرية وديمقراطية الآن"، "الشعب يريد التغيير"، "من اجل الكرامة"

وفي غمرة الاحتجاجات قررت عشرون هيئة حقوقية مغربية، دعم الحراك كما انضمت إلى هذه الاحتجاجات أحزاب معارضة لنظام الحكم.[1]

ورغم التشويش الكبير الذي طاول نداء التظاهر يوم 20 فبراير من طرف عدد من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة التابعة للنظام المغربي، التي بثت أخبارا مكثفة عن إلغاء التظاهرة فقد نزل أزيد من ربع مليون مغربي إلى الشارع في 14 مدينة مغربية بطريقة سلمية، بعثت برسائل واضحة لا تقبل التأويل معبرة عن الاختلالات التي تحول بين المغاربة وبين الديمقراطية الحقيقية، وقد رفعت تظاهرات 20 فبراير شعارات سياسية واضحة من قبيل "الشعب يريد دستور جديد"،

[1]- محمد الأخصاصي، المرجع السابق، ص ص 22، 23.

"الشعب يريد ملكية برلمانية" والذين رفعوا هذه الشعارات كانوا يمثلون الشعب المغربي بكل ألوانه السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية.[1]

وأمام فعالية الحراك الشعبي المغربي وارتفاع سقف مطالبه المنادية بإصلاحات سياسية حقيقية تصحح المسار الانتخابي وفق ما تقتضيه قواعد النزاهة والشفافية والحرية تبلورت بشكل واضح مطالب حركة 20 فبراير نحاول سردها على النحو التالي :

- مطالب حركة 20 فبراير في المغرب:

تلتقي جل الدراسات التي تناولت بإسهاب مسلسل الحركات الاحتجاجية، التي قام بها الشارع المغربي منذ الاستقلال، على أن المطالب كانت عالية السقف رغم محاولة البعض، اختزالها في قائمة من الانشغالات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. مع انها كانت ذات بعد سياسي يقضي بضرورة إجراء إصلاحات سياسية عميقة وتجلى ذلك في "البيان التأسيسي" لحركة 20 فبراير 2011 الذي أعلن عنه في 17 فبراير 2011، في مؤتمر صحفي، الذي تضمن مزيجا من المطالب الماكرو– سياسية، والإجراءات السوسيو–سياسية:[2]

أولا: المطالب الماكرو– سياسية

لقد شددت حركة 20 فبراير على أهمية الاحتكام إلى دستور ديمقراطي، يجسد الإرادة الحقيقية للشعب، ويرسي قواعد ملكية برلمانية." وحل الحكومة والبرلمان، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب وإرساء أسس قضاء مستقل ونزيهة ومحاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب ثروات البلاد.[3]

[1]– عبد العالي حامي الدين، المرجع السابق، ص ص13،14. انظر كذلك التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011/11/25، المعهد الوطني الديمقراطي، **NDI**، بعثة الملاحظة الدولية، ص10، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/10.

[2]– محمد الأخصاصي، المرجع السابق، ص23.

[3]– محمد السنوسي، الإصلاح الدستوري وجغرافية السياسة الخارجية المغربية الجديدة، في مجموعة من المؤلفين، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، المرجع السابق، ص 121.

ثانيا: الإجراءات السوسيو-سياسية

المطالبة بإطلاق المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المتورطين في بعض القضايا المتعلقة بالتعسف، فضلا عن حرية الصحافة والتعبير، لكن في الوقت الذي كانت يد الملك ممدودة للمعارضة كانت يده الأخرى تعتقل وتتعسف في حق المعارضين.

ثالثا: محاربة الفساد المتحصن بالقصر

وطالب الحراك الشعبي في المغرب بدحر قواعد الفساد وفلوله السياسية واذرعه الإعلامية وتم التشديد في ذلك على الفساد الذي يتحصن بالمؤسسة الملكية، ويبدو جليا أن تمدد ظاهرة الفساد وتوسعها لتشمل الحياة العامة.[1] كان من بين الدوافع والأسباب التي أدت إلى نزول الشباب المغربي إلى الشارع في حركة يعتقد بأنها أربكت أركان النظام السياسي القائم.

رابعا: ملكية برلمانية

يعد مطلب "ملكية برلمانية" من بين المطالب القديمة الجديدة على اعتبار أن حركات احتجاجية ومظاهرات سبقت حركة 20 فبراير كانت شعاراتها على الدوام إقامة نظام أساسه ملكية برلمانية، فحراك 20فبراير كان شعاره الاكبر" من ملكية تنفيذية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية" والأكيد أن الذين طالبوا بملكية برلمانية، كانوا يناضلون من أجل السلطة في يد من يمكن مراقبته ومحاسبته، بل إيقاع العقوبة والجزاء به أيضا.[2]

- **المعلم الثاني: دستور 2011**

وإذا كانت حركة 20 فبراير قد مثلت أحد المعالم البارزة في المغرب خلال المرحلة الممتدة من 2011-2021، فإنها أكدت على ضرورة بناء دستور جديد يعطي للمسار الانتخابي حقيقته الديمقراطية، وينتشل المشهد السياسي من سطوة وهيمنة المؤسسة الملكية، فضلا عن محاربة الفساد ومواجهة الاستبداد، وتصحيح آليات العملية الانتخابية وفق ما تقتضيه قواعد الانتقال الديمقراطي .[3]

---

[1]- عبد العالي حامي الدين، المرجع السابق ، ص15.

[2]- المرجع نفسه ، ص15.

[3]- توفيق عبد الصادق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011-2021:دراسة حول موضوع السلطة، مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 58.تاريخ الاطلاع يوم 2022/10/30.

وفي أعقاب حراك 20 فبراير، أعلن الملك محمد السادس، في ظل الشعارات المرفوعة في وجه نظامه بأكثر من 50 مدينة، أعلن تفهمه لمطالب المتظاهرين، وقرّر في خطاب له يوم 09 مارس 2011 عزمه مباشرة إصلاح دستوري واسع وجوهري، يعيد ترتيب مفاصل النسق السياسي القائم، ويتجاوز قواعد تكلست وترهلت وضيقت من سبل الفعل المعبر عن الإرادة الشعبية.[1]

فسقف الإصلاحات السياسية في هذه المرة، ارتفع ليشمل وضع حد لهيمنة المؤسسة الملكية على قواعد اللعبة السياسية وتدجينها للأحزاب السياسية، وإعطاء البرلمان والحكومة صلاحيات، تعبر حقيقة عن إرادة الناخبين.

هذا المشهد الغير معهود ترك المؤسسة الملكية تتجه صوب منحى تفاعلي نحو الإصلاح الدستوري، فبدأت بتشكيل لجنة استشارية ملكية بتاريخ 10مارس2011، كلفت بمراجعة الدستور السابق للملكة 1996[2]، وشكل النقاش حول الإصلاحات الدستورية وعلاقة ذلك بعملية البناء المؤسساتي، حجر الزاوية في حراك 20 فبراير الذي اندلع في سياق الصراع السياسي بين المؤسسة الملكية وقوى المجتمع ونخبه المطالبة بالإصلاح والديمقراطية في ممارسة الحكم وتولي المسئولية.[3] وقد لخصت المحاور الأساسية للمراجعة الدستورية في النقاط التالية:[4]

أولا: ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات.

ثانيا: الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري

ثالثا: توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات.

رابعا: اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع.

---

[1]– يحيى اليحياوي، الملكية والحكومة في المغرب .إكراه النص ومحك الممارسة، الجريرة نت، 2016/10/2 الاطلاع يوم 2022/10/18

[2]– توفيق عبد الصادق، نفس المرجع، ص58.

[3]– محمد الغالي، دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في ضوء الربيع العربي ...جدلية الثابت والمتحول، مجلة تبين، العدد 04، سنة 2011، ص 110.

[4]– محمد الاخصاصي، نفس المرجع، ص ص 27، 28. ولمعلومات أوسع، انظر الدستور المغربي 2011، من الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأسسية إلى الباب السابع المتعلق بالسلطة القضائية. من 21 إلى ص 48.

خامسا: تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

سادسا: تقوية مكانة الوزير الأول، إلى جانب دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته.

سابعا: تقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.

يذكر أن بعض الملاحظين أشاروا إلى انه وبعد استعراض ملامح الدستور ومحاوره الكبرى أبدت قوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني قبولها بالدستور الجديد 2011 قبل أن يصدر.[1]

- **دستور 2011: المضامين والقراءات**

لكن بعد صدور دستور 2011، تباينت ردود الأفعال فبينما رحب عدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية الممثلة في البرلمان المغربي بتعديل الدستور، اعتبرت أحزاب معارضة المبادرة بغير الكافية، وقالت إن عهد الدساتير الممنوحة قد ولى، فضلا على أن الدستور الجديد كان فرديا بدءا من تعيين اللجنة وتحديد شروطها ومعاييرها وقيودها ورسم دائرة تحركها وسقفها الزمني والحسم في نتائجها، فصلاحيات الملك والتصرفات السياسية والاقتصادية للمؤسسة الملكية ومحيطها يمثل جوهر المشكل، بل هي كل المشكل، فكيف تكون هي كل الحل؟".[2] وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم إشراك الشعب والفاعلين من الأحزاب ومنظمات المجتمع في بناء الدستور الجديد .

ورغم أهمية التعديلات الدستورية التي تضمنها دستور2011، فإن السلطة التأسيسية الفرعية ممثلة في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور فشلت، في إعادة تأهيل الدستور المغربي، كما أخفقت في جعله قاعدة أسمى تحقق الإجماع ويلتقي عندها الفواعل بما يتماشى والارتقاء بالممارسة الديمقراطية ذات العلاقة المباشرة بالفعل الانتخابي المبني على حرية الاختيار.

---

[1] – انظر: محمد الساسي، قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي 17يونيو 2011 ونص الدستور الجديد، في: الدستور الجديد ووهم التغيير، تنسيق عمر بندورو، دفاتر وجهة نظر،24، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، 2011، ص ص 9-58.

[2]– انظر مقال، مضامين الإصلاح الدستوري بالمغرب،2011/3/11، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع يوم 2022/08/15.

وشابت عملية إعداد الدستور المغربي الجديد مجموعة من العيوب عززت في النهاية سيطرة الملكية على البناء الدستوري، ما جعل الوثيقة الدستورية الحالية وثيقة تقديرية، لأن النخبة الحاكمة كانت تعتبر الإصلاحات الدستورية إستراتيجية دفاعية هدفها احتواء الحركات الاحتجاجية والالتفاف على مطالبها، حفاظا على استقرار النظام السياسي واستمراريته. مما أفرغ في نهاية المطاف عملية الإصلاح الدستوري من مضمونها وبعدها الحقيقي، حتى أن البعض تحدث عن إصلاح الدستور بهدف الحفاظ على الدستور ذاته.[1]

وفسر ذلك أيضا بأن المؤسسة الملكية تمكنت من إيجاد المجال المناسب لكي تنخرط في مسعى الحراك الشعبي وتغتنم كل الفرص السانحة لكي توجه مجريات الأحداث وفق ما تقتضيه مصلحة النخب الحاكمة وكان عنوان ذلك هو استجابة السلطة لنداءات الحراك، عندما أعلنت عن آليات مراجعة الدستور.

واعتبر القرار الملكي بأنه استجابة لملتمس رفعه المواطنون، وشهدت عملية الاستفتاء على الدستور الجديد نسبة مشاركة اقتربت من 73%، وجاءت نسبة التصويت بنعم مرتفعة وفقا لنتائج وزارة الداخلية. وللإشارة أن القوانين التنظيمية الانتخابية في المغرب مكنت فئات مختلفة من قوات الأمن من التصويت في الاستفتاء الشعبي[2].

وهي الأرقام والمعطيات التي ربطها بعض الملاحظين بتكتيك المؤسسة الملكية المتمثل في إقحام الهيئات الأمنية في عملية الاستفتاء لإضفاء الشرعية على الدستور الجديد، ووصف بعض المعارضين والحقوقيين ذلك بالسلوك الذي استهدف الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي وإفراغه من مضامينه الجوهرية كتلك المتعلقة بإقرار الملكية البرلمانية وتقييد صلاحيات الملك بالدستور، مع أن محيط القصر وأذرعه الإعلامية حاولوا تصدير خلاف هذه الحقيقة من خلال ما تبنته بعض التقارير بالقول "بأن احترام الملكية كان في صلب جميع الاحتجاجات، وأن السلطة الدينية

[1] – فؤاد اعلون، المرجع السابق، ص 31.

[2] – انظر كذلك التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011/11/25، المعهد الوطني الديمقراطي، **NDI**، بعثة الملاحظة الدولية، ص10، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/10.

التي يتمتع بها نظام الحكم الملكي، قد أضفى منذ وقت طويل الشرعية على دور الملك المركزي في الحياة المغربية.[1]

وبالرغم من تباين ردود الأفعال حول الدستور الجديد وتمسك بعض الأحزاب والمنظمات المدنية والحقوقية بمواقفها الرافضة للإجراءات والآليات التي من خلالها تم الإعلان عن دستور 2011، معتبرين الإملاءات الفوقية طغت على المشهد وكرست الأساليب السياسية القديمة التي يتجلى فيها الملك فوق جميع المؤسسات وأن لا حسيب له ولا رقيب حتى وإن كان المصدر هو الإدارة الشعبية.

وبالرغم من تباين المواقف والتجاذبات السياسية، أكد مراقبون بأن القبول العام للدستور الجديد كان هو سيد الموقف من منطلق أن هذا القبول استند إلى ما اعتبرها تغييرات وإصلاحات تضمنها دستور 2011 كالمقتضيات التي تخضع لها عملية البناء المؤسساتي فضلا عن دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته، وتكريس عملية تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي المتصدر للانتخابات التشريعية وعلى أساس نتائجها.[2]

ناهيك على أن الوضعية الدستورية الجديدة أعطت موقع دستوري للمعارضة في البرلمان المغربي من خلال منحها صلاحيات تشريعية ورقابية مهمة، مما يعني خلق معارضة برلمانية فعالة وقوية قادرة على فرض ذاتها كشريك أساسي وفاعل ناجح داخل الملعب التشريعي وفي تدبير العمل البرلماني وتكريس ما يعرف بالمعارضة البرلمانية النافذة.[3]

المعلم الثالث: الانتخابات

لقد ظل المطلب المتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة مرهون بمدى القدرة على فك الارتباط بين المسار الانتخابي وهيمنة وزارة الداخلية، فكان الإعلان عن انتخابات تشريعية مبكرة في 2011/11/25، مؤشر دال على قوة الحراك الشعبي المغربي، وضغط وتصميم المتظاهرين على ضرورة تعميق آليات الإصلاح السياسي وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تفضي إلى احترام الإرادة

[1] – التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، 2011/11/25، المعهد الوطني الديمقراطي، المرجع السابق، ص10.

[2] – محمد الاخصاصي، المرجع السابق ، ص27.

[3] – عبد الرحيم المصلوحي، البرلمان المغربي في ظل دستور 29 يوليو 2011، دراسة في التأليف والوظائف، في مجموعة من المؤلفين، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، المرجع السابق، ص 96.

الشعبية وتصحيح المسار الانتخابي، بل هناك من ربط الاستجابة الفورية لمطالب الحراك، بمخاوف النظام المغربي من اتساع رقعة الحركات الاحتجاجية وتمددها بالشكل الذي قد يهدد حقيقة استقرار النظام السياسي، خاصة وأن حركة 20 فبراير اندلعت في سياق داخلي مأزوم وحركات احتجاجات متأججة بدول شمال افريقيا.

وأمام الإعلان عن انتخابات تشريعية مبكرة على قاعدة دستور 2011، توالت ردود الأفعال المتباينة، فقد رفضت أحزاب سياسية وقوى اجتماعية الانخراط في مسعى انتخابي قالت بأنه صناعة النظام السياسي المغربي منفردا وتستند في قراءتها من منطلق أن النص الدستوري الجديد:[1]

- لا يوفر الحد الأدنى لإحداث القطيعة مع نظام السلطة الدستورية الذي يسود فيه الملك ويحكم".
- لا يؤسس لنظام دستوري يرسي دعائم "الملكية البرلمانية".
- لا يستجيب لمعايير الديمقراطية ودولة الحق والقانون، فهو دستور "يؤطر مختلف المؤسسات من أجل ضمان وخدمة الملكية الحاكمة".

بينما الأطراف السياسية والأحزاب التي اختارت الانخراط في المسار الانتخابي والاندماج في الوضع السياسي الذي وصفته بالمغاير كونه يأتي بحسب قراءتها في ظل إصلاح دستوري جديد:

- لم يتأسس على رؤية سياسية أحادية
- انبثق من مصادر أساسية أربعة:

أولا: الدعائم السبع التي وردت في خطاب الملك.

ثانيا، توصيات "هيئة الإنصاف والمصالحة".

ثالثا: مضامين الإطار المرجعي للجنة الاستشارية للجهوية،

رابعا: مذكرات الأحزاب والهيئات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، وهي المذكرات التي وفرت أرضا خصبة في مجال التأصيل الدستوري.

[1] – محمد الاخصاصي، المرجع السابق، ص33.

ورغم المعارضة الشديدة التي أبدتها منظمات وقوى سياسية واجتماعية كحركة 20 فبراير حيال التدابير والإجراءات التي تم الإعلان عنها من قبل الملك، فإن النظام السياسي المغربي، راهن على المسار الانتخابي بعد أن امسك بزمام المبادرة وتمكن من استدراج عدد من الأحزاب والقوى الاجتماعية، فضلا عن النخب الموالية للقصر، فتحول خيار الانتخابات المسبقة على قاعدة دستور 2011 أمر لا مفر منه وواقع فرضته إستراتيجية المؤسسة الملكية التي يمكن القول أنها راهنت على جملة من الآليات التي استهدفت من خلالها تفكيك تلاحم الشارع المغربي وعزل المواقف المناهضة لها.

- **المسار الانتخابي في ظل الإصلاح الدستوري الجديد**

يمكن التطرق للمسار الانتخابي في ظل الإصلاح الدستوري الجديد من خلال ثلاث محطات انتخابية تشريعية (2011 و2016 و2021).

أولا: انتخابات 2011: أحزاب غير تقليدية تتصدر المشهد الانتخابي

رغم التحفظات التي سبقت عملية إجراء الانتخابات التشريعية في 2011، فإن النتائج عاكست كل هذه التحفظات التي عبرت عنها قوى سياسية ومنظمات اجتماعية رفضت المشاركة في العملية الانتخابية، وكان بعضها وراء تنظيم مظاهرات تدعو إلى المقاطعة، "وقد عرفت هذه الانتخابات نسبة مشاركة بلغت 45%، وهي نسبة تفوق بقليل النسبة المسجلة في الانتخابات التشريعية لعام 2007. إلا أن القلق الذي تم التعبير عنه على الصعيد الوطني، بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات من طرف حركة 20 فبراير وبعض الأحزاب السياسية، من جهة، فضلا عن العدد الكبير من الأصوات الملغاة والمرفوضة والتي بلغت حسب المعهد الديمقراطي الوطني 20%) من جهة أخرى، تشكلت هذه الأرقام إشارات لاهتمام المواطنين بمواصلة وتعميق الإصلاحات السياسية[1].

- **ملامح المشهد السياسي قبيل انتخابات 2011**

لقد اعتلت المشهد السياسي المغربي قبيل موعد الانتخابات التشريعية 2011، تحفظات وملاحظات أطلقتها منظمات حقوقية وأحزاب، معتبرة إياها بالمعوقات التي تحول بين الانتخابات وقواعد النزاهة والشفافية والحرية يمكن تلخيصها كما يلي:

[1]– التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، 2011/11/25، المعهد الوطني الديمقراطي، المرجع السابق، ص25.

- موعد الانتخابات حدد من قبل وزارة الداخلية كما أصدرت نفس الوزارة تشريعا ينظم العملية، وفسر ذلك بالتدخل المسبق في الانتخابات، كما أن هذا الأمر يعد مؤشر على محافظة وزارة الداخلية على ثقة والراعية الملكية لها لكي تستمر في الإشراف على العملية الانتخابية وإدارة جميع مراحلها إلى غاية الإعلان عن نتائجها.
- اختيار تاريخ 25 نوفمبر 2011 لإجراء الانتخابات لم يترك متسعا من الوقت لنقاش ومراجعة وتشاور مجدي بشأن مختلف جوانب القانون الجديد، ولم يأخذ التشريع الجديد من التوصيات الإيجابية التي قدمتها مجموعات مغربية ودولية ونسائية لملاحظة الانتخابات.
- الإطار الانتخابي لم يأت بتغيير جوهري يذكر.
- تراجع الحماس والحيوية اللذان يواكبان الانتخابات.
- التحدي الأكبر زرع الثقة بين الناخبين والمواطنين بشكل عام انطلاقا من نزاهة العملية السياسية ومؤسسات الحكامة في المغرب. [1]

كما أن نمط الاقتراع في حد ذاته أدى إلى بعثرة العمق السوسيولوجي للقاعدة الانتخابية للمرشحين سواء في البوادي أو في المدن فكان وراء إنتاج حقل سياسي ضعيف لا وجود فيه لأقطاب سياسية قوية قادرة على إحداث تغيرات في الحياة السياسية في المغرب.[2]

فهذا النمط من الاقتراع مع ما تعرفه المغرب من كثرة الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية واختلاف برامجها وتوجهاتها يجعل من الصعب على أي منها الحصول على الأغلبية في الانتخابات[3]، وهو المشكل الذي أفرزته انتخابات نوفمبر 2011، التي اضطر فيها حزب العدالة والتنمية إلى التحالف مع أحزاب أخرى لتشكيل الحكومة وهدد بفشلها في أكثر من مناسبة.[4]

فطبيعة النظام الانتخابي المعتمد في المغرب حتى بعد الإصلاحات السياسية لسنة 2011 لا يسمح بفوز حزب واحد بالأغلبية وتشكيل الحكومة بمفرده، وهو ما يقف عائقا أمام الأحزاب الفاعلة الأخرى التي تجد نفسها مجبرة على الفوز 198 مقعدا من أصل 395 مقعدا، لتشكيل الحكومة ونظرًا لكثرة الأحزاب وتشتيت قوتها فإنه يصبح من الصعب على إحداها

[1]– انظر: تقرير المعهد الوطني الديمقراطي، المرجع السابق، ص27.

[2] – نورالدين علوش، الانتخابات المغربية قراءة نقدية، الحوار المتمدن، المرجع السابق.

[3] – سعيد خمري، الانتخابات التشريعية في المغرب...نمط الاقتراع وسؤال الوظيفة، الاتحاد الاشتراكي، 2010/10/20، تاريخ الاطلاع يوم 2022/06/03.

[4] – ويكن فازية، المرجع السابق، ص40.

الحصول على الأغلبية مما يدفعها إلى عقد تحالفات مع بعضها البعض لتشكيل الحكومة.[1] وهو الواقع السياسي الذي تبحث عنه المؤسسة الملكية لكي تبقى بعيدة عن كل التأثيرات التي قد يحدثها تفوق حزب معين وحصوله على الأغلبية المطلقة التي تسمح له بتشكيل حكومة بمفرده دون الرجوع إلى باقي التشكيلات السياسية المنافسة وهذا بطبيعة الحال لا يخدم الإستراتيجية التي تتبناها المؤسسة الملكية .

فمنظومة القوانين التي أدرجتها السلطات المغربية في مجال العملية الانتخابية منذ احتجاجات 2011 تعكس مدى قدرتها على المناورة والتظاهر بأنها ملتزمة بتعهداتها الدولية في مجال تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أن هذه الإصلاحات التي كرست سلطة الملك في الواقع كان الغرض منها محاولة تهدئة الشارع المغربي ومنع عدوى انتقال الحركات الاحتجاجية من بلدان شمال إفريقيا إلى المغرب وتطورها إلى أشكال أكثر عنفا.[2]

- **قراءة في محصلات انتخابات2011**

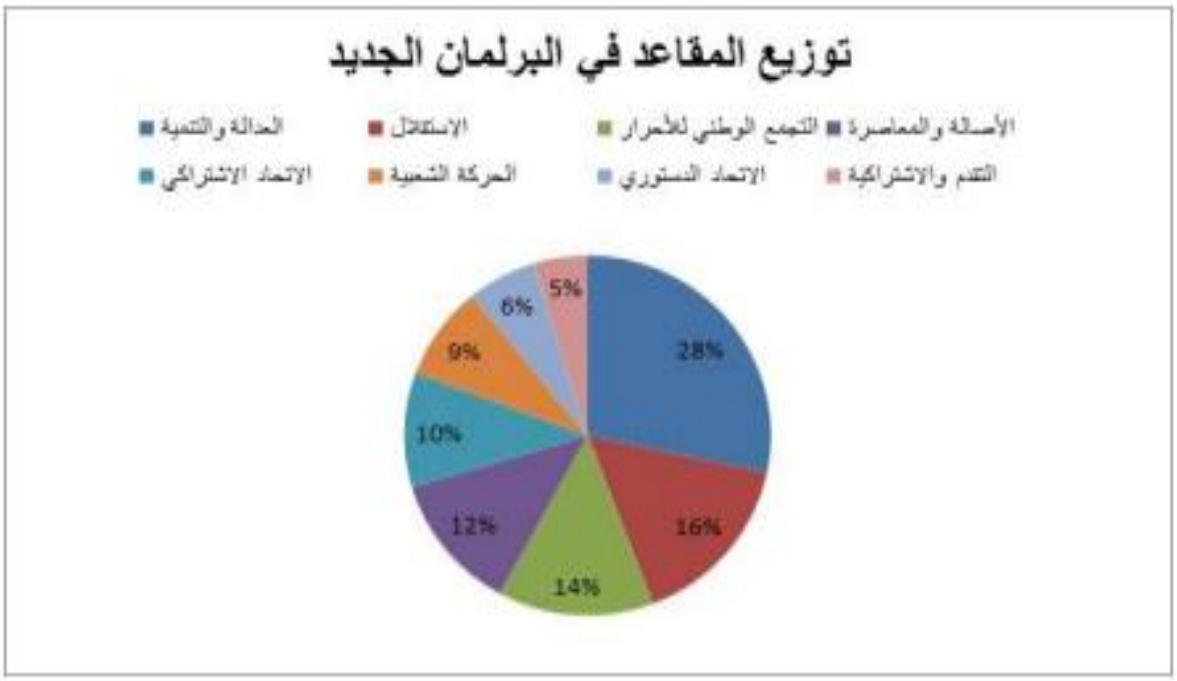
ورغم التحفظات والهواجس التي رافقت المشهد السياسي المغربي قبيل إجراء أول انتخابات تشريعية في ظل دستور 2011، فإن نتائجها أظهرت تصدر أحزاب غير تقليدية للمشهد الانتخابي لأول مرة في تاريخ المغرب المستقل، فقد فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية 107 مقعدا.[3]، لكنها ليست أغلبية مريحة ولم تمكنه من تشكيل حكومة دون الرجوع إلى بقية الأحزاب لعقد تحالفات كآلية قانونية تفسر كيفية تشكيل الحكومة، بل إن ما تحصلت عليه الأحزاب الأربعة التي تلت العدالة والتنمية في الترتيب، فكان بالإمكان لهذه الأحزاب أن تشكل الحكومة في حالة تحالفها، بحكم حصولها على 198 مقعدا مجتمعة. والشكل الموالي يوضح الخريطة الحزبية داخل البرلمان المغربي بعد انتخابات 2011.

[1] – أزمة تشكيل الحكومة في المغرب..هل باتت مهمة بن كيران مستحيلة؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مارس 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2020/09/18.

[2]– ويكن فازية، المرجع السابق، ص44.

[3]– بهاء محمد، المشهد السياسي في المغرب دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، منتدى السياسيات العربية، ص4.

الشكل رقم (09) توزيع المقاعد في الانتخابات التشريعية المغربية 2011



المصدر (ويكن فازية) المرجع السابق، ص48، نقلا عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ما بعد الانتخابات التّشريعيّة في المغرب، وحدة تحليل السياسات.

فالخريطة الحزبية التي أفرزتها الانتخابات، لم تقنع جزء من المعارضة السياسية والعديد من مكونات المجتمع المدني، وهناك أحزاب ومنظمات رفضت المشاركة في الانتخابات لافتقارها لقيم الشفافية والمصداقية والنزاهة.

وإذا كانت المؤسسة الملكية، قد حاولت على مدار عقود من الزمن التمظهر بالتعددية الحزبية والممارسة الديمقراطية والتنوع داخل البرلمان بناء على نتائج الانتخابات، " فإن عدم حصول أي حزب من الأحزاب على أغلبية الأصوات أبان على أكبر تباين وانقسام داخل البرلمان المغربي شهدته العقود الأخيرة، وجعل تشكيل الخريطة السياسية داخل البرلمان المغربي تقوم على مبدأ التشتيت، بحيث لا تكون الأغلبية مؤثرة وكل الأطراف بحاجة إلى بعضها البعض، وهذا ما يجعل الاتفاق يحصل خارج دائرة البرلمان، وبالتالي تكريس سلطة الملك باعتباره المرجعية

الأساسية التي ترجع إليها مختلف القوى والمؤسسات وفق الفصل 19 من الدستور المغربي الذي يعطي الملك مكانة محورية في شؤون الدين والحكم.[1]

كما كشفت انتخابات 2011 عن بعض الإشكاليات القانونية كان لها تأثير كبير على الفاعلية السياسية للبرلمان، حيث ظل تعيين رئيس الحكومة من صميم صلاحيات الملك، فالفصل 47 من دستور 2011، تضمن تعديلات ترتبط بمسألة تعيين رئيس الحكومة[2]، ورغم أن الملك عين وقتها بن كيران رئيسا للحكومة بحكم أن حزب العدالة والتنمية حل أولا في نتائج الانتخابات 2011، فإن الإجراء تشوبه نقائص أبرزها:[3]

- لم يقر الفصل 47 من الدستور صراحة أن رئيس الحكومة هو الأمين العام للحزب فكان بإمكان الملك تعيين شخص آخر من نفس الحزب، "حالة سعد الدين العثماني في تشريعيات 2016".
- الدستور المغربي لم يفصل في الحالات التي يفشل فيها رئيس الحكومة في إقامة أو تشكيل حكومة ائتلافية، من هي الشخصية التي ستكلف بذلك هل هي من نفس الحزب أم من حزب آخر أم يتم إعادة للانتخابات.

ولذلك فإن تجربة الحكومة التي ترتبت عن دستور 2011، مع المؤسسة الملكية أبانت عن تعذر كبير في تنزيل البنود التي نصت جهارة على ضرورة تقوية صلاحيات رئيس الحكومة، لدرجة سادت القناعة بأن بن كيران أخفق في ذات التنزيل، لا بل فرّط في صلاحياته، عوض التشبث بها والعمل على تجذيرها على أرض الواقع.

فلم يكن مرمى رئيس الحكومة طيلة الخمس سنوات التي قضاها بالحكومة تنزيل بنود الدستور المكرسة لصلاحياته، بل كان يتطلع، إلى كسب ود الملك وخلق مناخ للثقة المتبادلة وعدم الدخول في تصادم مع الملك أو مع المؤسسة الملكية، هذا الوضع "الرمادي" فسر بأنه وليد قصور

---

[1]–عبد الحق بن سعيدي، تجربة الأحزاب الإسلامية في العمل البرلماني: قراءة في المشهد الجزائري والمغربي، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 2 ،01 أكتوبر 2013، الجزائر، ص ص97–98. تاريخ الاطلاع يوم 2022/04/20.

[2] – انظر: الفصل 47 من الدستور المغربي 2011، ينص على أن " يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها" ص29.

[3]– عبد الحق الريكي، معركة رئاسة الحكومة المغربية قادمة، دنيا الوطن، https://pulpit.alwatanvoice.com،2014/05/18، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/12.

في وثيقة الدستور التي حافظت على احتكار الملك للمفاصل الكبرى للسلطة في المغرب، إذ بالإضافة إلى الصلاحيات الواسعة الموكلة له، فإن الملك، وإن فوض جزءا من صلاحياته لرئيس الحكومة، يبقى رأس الجهاز التنفيذي بامتياز.[1]

وفي ظل هذا المشهد السياسي الذي تعرض لانتقادات عدة، مارس رئيس الحكومة بعض الصلاحيات لكنها تبقى هامشية، كونها لا تطال إلا المؤسسات الإدارية والتنفيذية ذات الطابع التقني الخالص أو ذات الخاصية التدبيرية الصرفة.

وعلى هذا النحو اعتبرت الآليات التي احتكم إليها المشهد الانتخابي على قاعدة دستور 2011، حافظت على استمرار هيمنة المؤسسة الملكية، وهذا لا يؤدي إلى تجسيد انتقال ديمقراطي حقيقي، بمعنى أن الانتخابات وان رافقتها دينامية ما، وأفرزت نتائجها أحزاب غير تقليدية تصدرت المشهد الانتخابي لأول مرة في تاريخ المغرب، فإن ذلك جسد عملية تدوير لمراتب الأحزاب، وواقع سياسي مبهم لم يساعد المعارضة على بسط نفوذها وفرض إرادتها السياسية المستمدة من إرادة الناخبين.

وكان باستطاعة السلطة تحقيق انفتاح سياسي ملموس عبر الحدّ من تدخلها في شؤون الحكومة وعبر توزيع فعال للمهام بين النظام الملكي والحكومة، خاصة وأن العملية الانتخابية توفرت على جانبا من الشفافية مما كانت عليه منذ عشرين سنة، مع تراجع الأدلة على التزوير في الانتخابات.

فلم تمنع الإجراءات المعلنة النظام المغربي من التدخل في شؤون الحكومة في الفترة التي أعقبت احتجاجات 2011 بتدخل، على الرغم من تقديم وعود بأن تكون السلطة التشريعية أمتن وأكثر استقلالية. وفيما كسبت السلطة التشريعية جزئيا المزيد من السلطة، يفتقر المسؤولون المُنتخبون إلى السلطة لحكم البلاد أو تطبيق إصلاح عميق من دون موافقة النظام وتعاونه. فالسلطة الفعلية تبقى في يد الملك، فهو السلطة السياسية والعسكرية والأمنية والدينية العليا، ويعيّن الوزراء الأساسيين.[2]

---

[1] – يحيى اليحياوي، الملكية والحكومة في المغرب..إكراه النص ومحك الممارسة، المرجع السابق.

[2] –*July 2020 29, third decade under King Mohammed VI Progress and missed opportunities: Morocco enters its, Yasmina Abouzzohour* ،**https://www.brookings.edu**.

ثانيا: انتخابات 2016: سيناريو 2011 يتكرر

هناك شبه إجماع بأن سيناريو انتخابات 2011 تكرر في المواعيد الانتخابية اللاحقة، فنتائج الانتخابات الجهوية والجماعية في المغرب لسنة 2015 جاءت لتثبت سيطرة النظام وعدم تركه مجالا لعامل الصدفة، فقد حصل حزب الأصالة والمعاصرة على 4.19 %من المقاعد مسيطرا على المناطق الريفية، رغم أنه لا يمكن تجاهل التقدم الكبير الذي حصل عليه حزب العدالة والتنمية مقارنة بعدد المقاعد في الانتخابات السابقة إذ حل أولا في الانتخابات الجهوية بنسبة 6.25%.[1]

فهذه المعطيات تكرست أيضا في الانتخابات التشريعية التي جرت في 7 أكتوبر 2016 دون تغييرات مهمة أو مؤشرات ملفتة، مع حصول حزب العدالة والتنمية على "125 مقعدا"[2] بزيادة 15 مقعدا عن تشريعيات 2011، والجدول الموالي يكشف مدى محافظة المشهد الانتخابي لتشريعيات 2016 على ملامح تشريعيات 2011، إلى حد بعيد مع تغير معين في عدد المقاعد وفي ترتيب الأحزاب من حيث النتائج.

الجدول رقم (02): نتائج الأحزاب في الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب (2011، 2016، 2021).

الأحزاب	النتائج عبر الاستحقاقات الانتخابية		
	2011	2016	2021
العدالة والتنمية	107 مقعدا	125 مقعدا	13مقعدا
الاستقلال	62 مقعدا	46 مقعدا	81مقعدا
التجمع الوطني للأحرار	52 مقعدا	37 مقعدا	102مقعدا
الأصالة والمعاصرة	47 مقعدا	102 مقعدا	86 مقعدا
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	39 مقعدا	20مقعدا	35مقعدا
الحركة الشعبية	32 مقعدا	27 مقعدا	29مقعدا
الاتحاد الدستوري	23 مقعدا	19مقعد	18مقعدا
التقدم والاشتراكية	18 مقعدا	12مقعدا	21مقعدا

المصدر: بهاء محمد، المشهد السياسي في المغرب دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، مرجع سابق، ص4. " نقلا عن وزارة الداخلية المغربية "

[1]– ويكن فازية، المرجع السابق، ص 51.

[2] – بهاء محمد، المشهد السياسي في المغرب دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، المرجع السابق، ص4.

وتبدو الملاحظات الأولية للأرقام الواردة في الجدول، وكأنها بأنها تعبر عن تداول حقيقي للسلطة، لكن يمكن القول أن المشهد الانتخابي يحمل في أرقامه مبالغة خاصة بالنسبة لبعض الأحزاب والملاحظة هنا تتعلق بحزب الأصالة والمعاصرة الذي يطلق عليه "حزب الدولة، وحزب صديق الملك"[1]، بأن نتائج تشريعيات 07 أكتوبر 2016 التي منحت العدالة والتنمية، للمرة الثانية على التوالي، المرتبة الأولى، كانت حاسمة، حيث تم الاستغناء عن حزب الأصالة والمعاصرة، بعدما تبين أن صورة الدولة تضررت بمراهنتها عليه عبثا. ولكن هناك من رأى في ارتقاء ذات الحزب إلى المرتبة الثانية، 102 مقعدا وبزيادة 45 مقعدا عن تشريعيات 2011، يؤكد إلى حد ما الفرضية الأولى التي ترى فيه "حزب صديق الملك"؟ ويمكن أن نقرأ بأن الأحزاب الموجودة على شاكلة "الأصالة والمعاصرة"، وظيفتها تبادل الأدوار وتقاسمها بإيعاز من النظام السياسي المغربي، بشكل تظهر فيه للرأي العام الداخلي والخارجي بأنها تمارس التداول على السلطة، وأنها بهذه العملية التداولية تجسد الممارسة الديمقراطية وفق ما تقتضيه قواعد وآليات الانتخابات الدورية ذات الأبعاد الديمقراطية، لكن هناك من يعتبر بأن ما جري في المغرب من استحقاقات انتخابية في ظل دستور2011، إنما يعبر صراحة عن آلية مكنت النظام المغربي من امتصاص مظاهر الاحتجاجات، واستطاع تطويق أسباب تطور تلك الاحتجاجات إلى ثورة لا تبقى ولا تذر، فكان إطلاق بعض الإصلاحات السياسية الاستباقية الهدف الرئيس منها هو الحد من توهج الحركة الاحتجاجية واتساع نطاقها.

وفي ذات السياق يثار السؤال، عن ماذا يعبر تدخل الأحزاب المتحالفة مع القصر، في شؤون الحكومة وفي تشكيلها، مثلما ظهر عقب الانتخابات التشريعية 2016. فكان على حزب العدالة والتنمية، الذي حقّق 125 مقعداً نيابياً من أصل 395، التحالف مع أحزاب أخرى. بيد أن التجمّع الوطني للأحرار37 مقعدا شكل تكتلا مع أحزاب حققت نتائج ثانوية لزيادة نفوذه في الحكومة.

وفيما رفض التجمّع الوطني للأحرار الانضمام إلى التحالف من دون هذه الأحزاب، رفض رئيس الوزراء آنذاك عبد الإله بنكيران مشاركة الاتّحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية لأنه لم يفز سوى 20مقعدا، فتولد عن هذا التجاذب حالة جمود استمرت 05أشهر فكان هذا الوضع مدخل للملك

[1] – انظر سليمان الريسوني، المرجع السابق.

لكي يمارس هيمنته و يطلب من بن كيران التنحي في مارس 2017 وتعيين سعد الدين العثماني رئيسا للوزراء. فشكل العثماني تحالفا مع الأحزاب الموالية للقصر في غضون أسبوع، فقلص بذلك نفوذ حزب العدالة والتنمية في الحكومة ليكون هذا التحالف إيذان على بداية عملية انقسام وتشظي ضربت حزب العدالة والتنمية.[1]

وامتدت هيمنة الملك وأثره إلى المؤسسة التشريعية، وذلك بتوجيه أعمال المجلس التشريعية ووظائفه الرقابية بشكل مباشر وغير مباشر[2]، لأن الملك بإمكانه مخاطبة الأمة والبرلمان، ويُتْلَى خطابه أمام كلا المجلسين، مجلس النواب والمستشارين، ولا يمكن أن يكون مضمون هذا الخطاب موضوع أي نقاش داخلهما[3]، وله الحق كذلك في أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقدم قراءة جديدة لكل مشروع أو مقترح قانون، ولا يمكن رفض هذه القراءة.[4]

هذا الوضع السياسي المرتبط بالدستور الجديد يبدو أنه عزز من هيمنة الملك المطلقة على مقتضيات العمل السياسي، وأسقط دور الأحزاب إلا فيما يتعلق ببعض الصلاحيات ذات البعد التنموي البحت والتقني، بعيدا عن مفاصل الحكم والقضايا الإستراتيجية، فلم تكن لحكومة يترأسها سعد الدين العثماني الذي عينه الملك عينه بناء على نتائج تشريعيات 2016، ، من دور محوري يذكر، بل كانت حكومته في مهب عاصفة من الانتقادات ومسلسل احتجاجات منتقدة أداء الحكومة مطالبة بإسقاطها وتنظيم انتخابات مبكرة؟، فوجد حزب العدالة والتنمية المترئس للحكومة نفسه وسط مشهد لا يحسد عنه، لكن بالرغم من ذلك حاول، أن يظهر بمظهر القوي القادر على التحمل والصمود، مرافعا على أداء الحكومة التي كان فيها تمثيل العدالة والتنمية ضعيفا رغم الأغلبية التي نالها في انتخابات 2016.

ثالثا: انتخابات2021: بين تباين المواقف ودلالات النتائج

شهد المغرب، في 2021/09/8، ثالث عملية انتخابية منذ حراك 20 فبراير 2011، وبعد عشر سنوات من اعتماد دستور 2011. وقد أجريت انتخابات مجلس النواب والانتخابات البلدية،

---

[1] – *July 2020 29 ،third decade under King Mohammed VI Progress and missed opportunities: Morocco enters its ،Yasmina Abouzzohour* ،**https://www.brookings.edu**

[2]– توفيق عبد الصادق، نفس المرجع، ص59.

[3] – انظر الفصل 52، من الدستور المغربي 2011، ص 31.

[4] – انظر الفصل 95، من الدستور المغربي 2011، ص46.

فضلًا عن تجديد أعضاء الغرفة الثانية في يوم واحد، بدلًا من إجرائها على مرحلتين في السنة نفسها، وقد أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية عن فوز التجمع الوطني للأحرار بالمرتبة الأولى بـ 102 مقعدا من أصل 395 مقعدًا، بينما تلقى حزب العدالة والتنمية الذي قاد الحكومة خلال الدورتين السابقتين هزيمة كبيرة، إذ حل ثامنًا بـ 13 مقعدًا فقط[1]،

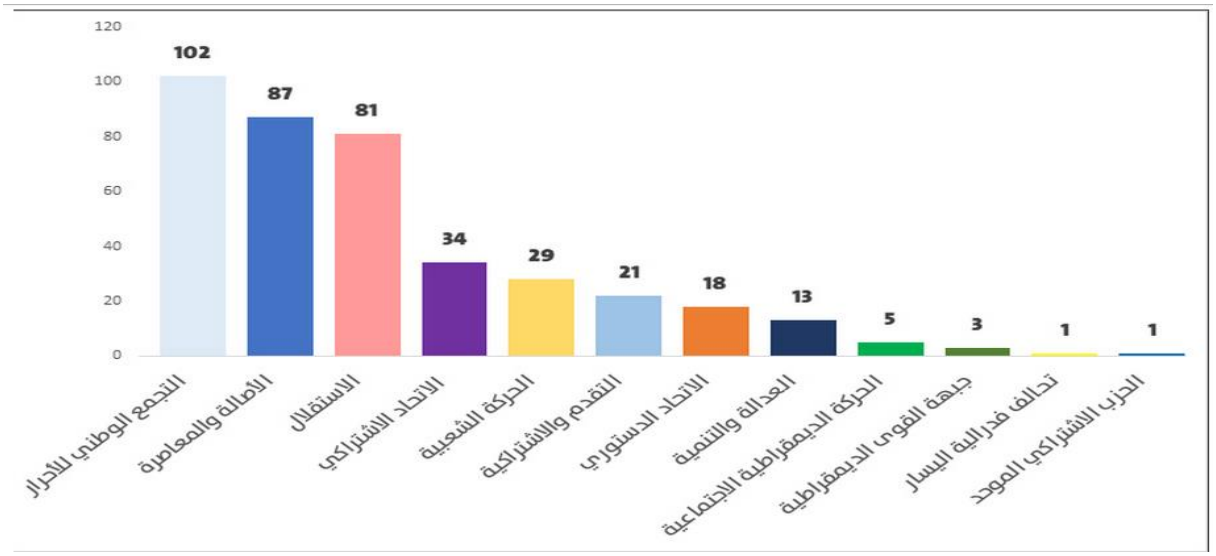
ويتضح لأي دارس السناريو الذي كشفت عنه تشريعيات 2021، حيث ما لم يكن في الحسبان وقع، فحزب العدالة والتنمية الذي تربع على المشهد الانتخابي في الاستحقاقين السابقين 2011 و2016، سقط في تشريعيات 2021سقوطا مدويا، وتلقى هزيمة لم تكن ضمن حسابات الحزب على الأقل، فمن أصل 125مقعدا في تشريعيات 2016، تراجع إلى مؤخرة الترتيب في تشريعيات 2021 بـ 13 مقعدا فقط فخسر بذلك 112 مقعدا، وهي نتيجة أثيرت حولها العديد من التساؤلات.[2]

وبالمقابل حصد التجمع الوطني للأحرار 102 مقعدا بزيادة 65 مقعدا عن انتخابات 2016 التي نال فيها 37 مقعدا فقط، بينما تراجع حزب الأصالة والمعاصرة الذي يوصف بصديق الملك قليلا فمن 102مقعدا نالها في تشريعيات 2016 تراجع إلى 86 مقعدا في تشريعيات 2021 أي خسر 16مقعدا. وهي برأي ملاحظين نتيجة مقبولة ولا تعكس أي تقهقر، إذا ما تمت مقارنة نتيجة هذا الحزب بنتيجة حزب العدالة والتنمية، وبخصوص حزب الاستقلال فقد قفز من 46 مقعدا نالها في 2016 إلى 86 مقعدا في انتخابات 2021 بزيادة قاربت نصف المقاعد، ويمكن القول أن الأحزاب الثلاثة المشار إليها بالإضافة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حافظت على نتائج متوازنة إلى حد ما طيلة المسار الانتخابي من 2011 إلى غاية 2021 وهي الأحزاب التي زاحمت العدالة والتنمية في الاستحقاقين 2011 و2016. والشكل الموالي يقربنا أكثر من الخريطة الحزبية المغربية بناء على نتائج تشريعيات 2021.

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، وحدة الدراسات السياسية، كيف غيرت انتخابات الثامن سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ 13 سبتمبر 2021، ص4، تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/13.

[2] – انظر، بهاء محمد، المرجع السابق، ص4.

- الشكل رقم (10): نتائج الانتخابات التشريعية المغربية 2021



المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف غيرت انتخابات الثامن سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ 13 سبتمبر 2021، ص5.

- تعددت التأويلات والمحصلة واحدة

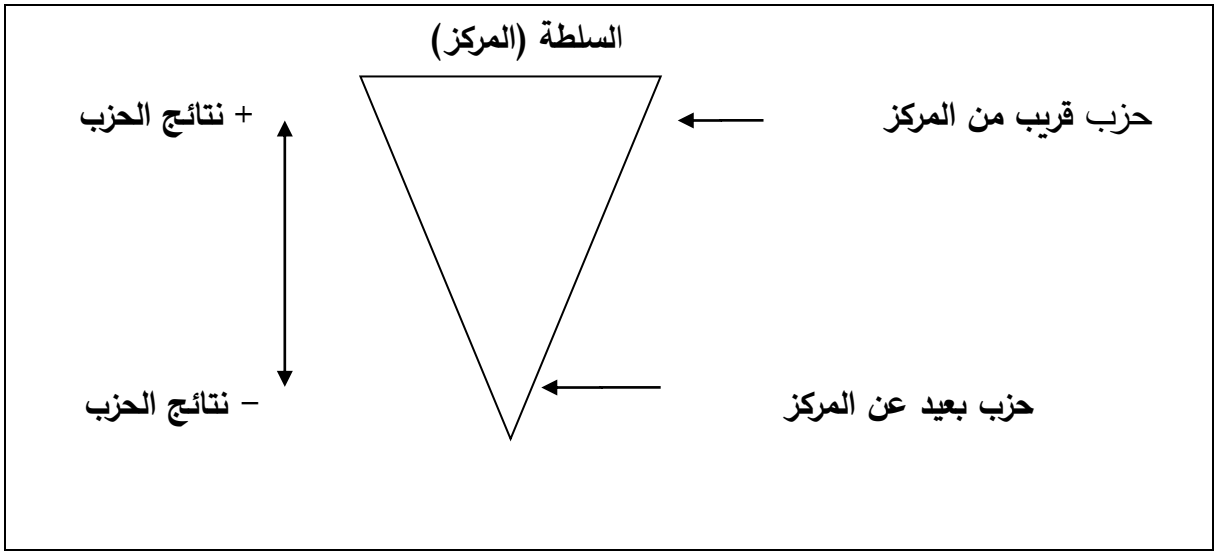
ويمكن القول أن نتائج الأحزاب في تشريعيات 2021، بأنها مشوبة بارتباط تلك الأحزاب وقربها من السلطة الفعلية المتمثلة في المؤسسة الملكية منذ النشأة.[1]، بما يعني أن توازن نتائجها عبر المسار الانتخابي لا يعكس إرادة سياسية حزبية مستقلة، بقدر ما هي نتائج مرهونة بمدى قربها وعلاقتها بالقصر، لكن هناك من يقول بأن هذه هي لعبة الديمقراطية وعلى المشاركين فيها أن يتعاملوا مع أوجه الديمقراطية ويتحملوا جميع نتائجها فيوم لك ويوم عليك. وإذا افترضنا بأن نتائج الانتخابات مرتبة بناء على رعاية السلطة وحمايتها للأحزاب التي تصدرت المشهد الانتخابي 2021، فيمكن قراءة ذلك كهرم مقلوب رأسه إلى الأسفل وقاعدته إلى الأعلى، فالقرب والبعد لأي حزب من السلطة، سيكون إلى حد ما المحدد لنتائج الحزب في الانتخابات.[2]، بمعنى كلما اقترب

[1] – يحيى عالم، قراءة في المشهد السياسي المغربي.. حزب العدالة والتنمية من الصعود إلى الأفول، 2021/09/15، https://www.aljazeera.net، تاريخ الأطلاع يوم 2022/01/12.

[2] – الزبير عروس، الانتخابات التشريعية في الجزائر: من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرافض، ص348 ، في كتاب، النزاهة الانتخابية البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، وهو عبارة عن بحوث ومناقشات قدمت في الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات وحدة العربية، مجموعة من المؤلفين، ط1، بيروت، 2008.

الحزب من (المركز) الذي يعني السلطة توسعت وازدادت نتائجه، وفي الحالة المعاكسة كلما ابتعد الحزب عن المركز تتقلص نتائجه الانتخابية – انظر الشكل الموالي.

الشكل رقم(11) **القرب والبعد من المركز (السلطة) كمحدد لنتائج الأحزاب في الانتخابات**



– الشكل من إعداد الباحث

ومما يجدر الوقوف عنده في هذه الجزئية بأنه إذا سلمنا جدلا بأن نتائج الأحزاب التي تصدرت الانتخابية التشريعية التي جرت في المغرب 2021 مرتبطة حقيقة بدرجة القرب والبعد من السلطة فهذا يدلل على حالة الفساد التي تعتري المسار الانتخابي ليس في المغرب فقط بل في بلدان شمال إفريقيا وإذا استمر هذا السلوك المعيب للعملية الانتخابية فإن مسار الانتقال سيكون عرضة للتعثر.

وللتذكير أن الانتخابات التشريعية والبلدية لسنة 2021 بالمغرب شارك فيها 31 حزبًا، وبعد ساعات على انتهاء الانتخابات، أعلنت وزارة الداخلية عن نسبة مشاركة بلغت 50.35% مقارنة بنسبة 45% في انتخابات 2016، وقد أثارت هذه النسبة جدلًا بين المشاركين في الانتخابات ودعاة المقاطعة على حد سواء، فقد شكك المقاطعون في النسبة المعلن عنها، خاصة أنها ارتفعت من 36 في المئة في الساعة الخامسة إلى 35.50% في الساعة السابعة مساء، على اعتبار أنه من الصعب عمليًا أن يصوت حوالي 2 مليون ناخب في ظرف ساعتين من دون حصول طوابير طويلة خارج المراكز الانتخابية.[1]

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، وحدة الدراسات السياسية، كيف غيرت انتخابات الثامن سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ المرجع السابق، ص3.

والحقيقة التي تجدر الإشارة إليها في ظل هذه التأويلات، أنه كلما أمعنا النظر جيدا في صناعة السياسات بالمغرب قد نجد ملامح هذه الانتخابات بدأت تتشكل مباشرة بعد بلاغ الديوان الملكي بإقالة بن كيران في حكومة 2016 وتعيين سعد الدين العثماني بدلا عنه، بما يعني أنه لا يمكن فصل أي محطة سياسية عن سياقها وما سبقها من سياقات تاريخية، ومن هذا المنطلق وجب الأخذ بعين الاعتبار تطور المسار الانتخابي في المغرب مع قراءة في سلوك الأحزاب وفق البيئة السياسية.[1]

ويقرأ كذلك أن انتخابات 2021 جرت في سياق أزمة متعددة الأبعاد، ووسط موجة احتجاجات، فضلا عن حالة الاستقطاب الحاد بين ما يعرف بأحزاب الإدارة، وبين حزب العدالة والتنمية الذي اشتكى مما اسماه استهدافا له من خلال تغيير" القانون الانتخابي".[2] الذي اعتمد قاسما انتخابيا يحتسب المقاعد على أساس المسجلين، وليس على أساس عدد أصوات المشاركين الفعليين في الانتخابات، كما جرت العادة منذ انتخابات 2002، وهو الأمر الذي رأى فيه حزب العدالة والتنمية، محاولة لحرمانه من قيادة الحكومة، في حين اعتبرت بقية الأحزاب الأمر لا يتعلق باستهداف هذا حزب، وإنما يدعم الأحزاب الصغرى، كما نددت نفس الأحزاب بالاستمرار، في الترويج لخطاب "المظلومية" وتوظيف خطاب انهزامي للتغطية على خسارته وهنا كانت تقصد حزب العدالة ولتنمية. [3]

وبالموازاة مع هذه التجاذبات والاستقطاب الحادة بين الأحزاب، ساد المجتمع المغربي نوع من الاستياء والسخط من المشاركة الانتخابية وذلك راجع لمنسوب الثقة الذي انخفض بشكل كبير،

[1] – عمر صبار، آفاق التحول الديمقراطي في المغرب بعد انتخابات2021، مجلة المعهد المصري، 26/04/ 2022، تصدر عن المعهد المصري للدراسات، العدد 26، ص 143، تاريخ الاطلاع يوم 2022/06/10، للمزيد أكثر انظر الدراسة كاملة من ص ص143-172.

[2] – في 17ماي 2021 نشرت الجريدة الرسمية، تعديلات القانون الانتخابي الجديدة، بالمغرب والتي جعلت توزيع المقاعد تحسب بواسطة قاسم حسابي يقسم عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة، على عكس النظام السابق الذي يحسب توزيع المقاعد بناء على الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية. تعديل القاسم، الانتخابي صوت عليه بالموافقة 162صوتا من المعارضة والائتلاف الحاكم أيضا، فيما رفضه104 أعضاء من حزب "العدالة والتنمية". للمزيد انظر محمد بهاء، نفس المرجع، ص3.

[3]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، وحدة الدراسات السياسية، كيف غيرت انتخابات الثامن سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ المرجع السابق، ص1.

سواء المؤسسات التمثيلية أو المؤسسات المنتخبة، وفي هذا أظهر تقرير صدر عن" المعهد المغربي لتحليل السياسات، حول مؤشر الثقة في المؤسسات، نتائج غير مرضية.[1]

فلا يمكن الحديث عن انتخابات 08 سبتمبر2021 دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف المؤشرات والأرقام ذات الصلة، فإذا كانت الانتخابات آلية لتمثيل الشعب، فمن الضروري معرفة مواقف وآراء هذا المجتمع، ناهيك عن الأهمية التي تقتضيها عملية تقييم أداء الحكومة التي سبقت استحقاق 2021 ومدى تجسيدها لالتزاماتها وتطابق مواقفها مع إرادة الناخبين.

ويبدو جليا أن الدعوة إلى مقاطعة المسار الانتخابي تشكل احد الهواجس التي تلاحق النظام السياسي لمغربي، خاصة وان المقاطعين لطالما وصفوا العملية الانتخابية بأنها أداة لإضفاء الشرعية على ممارسات السلطة الفعلية، لكن بدا تأثير هذه الدعوات محدودا اذا ما نظرنا الى الأرقام والمؤشرات التي يتضمنها باستمرار إعلان وزارة الداخلية، لكن يبقى إعلان هذه الوزارة لنتائج الانتخابات في المغرب محل شكوك وعدم الثقة على الأقل بالنسبة للمقاطعين.[2]، فضلا على أن الانتخابات نظمت في ظروف داخلية وإقليمية مهتزة سياسيا واقتصاديا وحتى صحيا "انتشار مرض كوفيد 19" الذي أربك دول العالم بأسره.[3]

- **إخفاق حزب العدالة والتنمية: بين خطاب المظلومية وفرضية التصويت العقابي**

فإجراء الانتخابات في ظروف غير مناسبة، تفسر على أنها هروب إلى الأمام، وعكست نوايا السلطة في العمل على فرض هيمنتها وسطوتها على المشهد السياسي مهما كان حجم وقوة المعارضين والمقاطعين، ومن المواقف التي طعنت في نتائج الانتخابات حزب العدالة والتنمية رغم مشاركته الممتدة على مدار سنوات، فقد خسر هذا الحزب في الانتخابات المحلية2021 وحل في الترتيب الثامن، فلم تختلف مرتبته في البرلمان عن المحليات، فضلا عن خسارته في الانتخابات المهنية، مما يعني أن هناك خسارة عامة للعدالة والتنمية على كافة الأصعدة الانتخابية[4]

---

[1]– عمر صبار، آفاق التحول الديمقراطي في المغرب بعد انتخابات 2021، مجلة المعهد المصري، 26/04/ 2022، المرجع السابق، ص 143.

[2]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف غيرت انتخابات الثامن سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ المرجع السابق، ص1.

[3]– انظر محمد بهاء، المرجع السابق، ص3.

[4] – محمد بهاء، المرجع السابق، ص6.

ورغم تبرير هذا الحزب الخسارة بتزوير الانتخابات والإقصاء والتهميش فإن هناك اعتقاد بأن إخفاق الحزب وانهيار نتائجه يرجع لأسباب داخلية تخص الحزب وأسباب خارجية تتعلق بالسياق العام الذي عاشته المغرب قبيل إجراء الانتخابات فضلا عن الوضع الإقليمي الذي تراجعت فيه أغلب الأحزاب ذات النهج مع حزب العدالة والتنمية.

ولقد فسر إخفاق هذا الحزب في انتخابات2021 في جملة من النقاط نذكر منها:[1]

- تداعيات قضية إعفاء بن كيران من طرف الملك، بعد 05 أشهر لم يتمكن خلالها تشكيل الحكومة تشريعيات 2016، ليكلف بدله سعد الدين العثماني.
- طبيعة التنازلات التي قدمها سعد الدين العثماني للأحزاب المتحالفة وللمؤسسة الملكية وبدا العثماني مهادنا للقصر في كل شيء على حساب، قواعد الحزب الشعبية ومكانته.
- الانقسام الداخلي للحزب وتخلي شريحة واسعة من كتلة الناخبين عن مساندتها لحزب العدالة والتنمية.
- فشل الحزب في تناول بعض الملفات، ولقد كانت تلك الملفات ذات الطابع الاجتماعي بمثابة النار الحارقة في يد السلطة فمررتها بالاعتماد على حزب العدالة والتنمية بمثابة النار التي أحرقت الحزب في الانتخابات
- تمرير قوانين من ضمنها ما سمي بالقانون الإطار الذي تم من خلاله تمرير الفرنسية بدل العربية في بعض مواد التدريس.
- موافقة العثماني على تطبيع المغرب مع الصهاينة، مرورا بالعجز عن التصدي لتقنين القنب الهندي، ونهاية بقرارات زيادة سن التقاعد وغيرها من التوجهات التي قسمت الحزب وأثرت على شعبيته، حيث بدا أن الحزب يملك خطابا متناقضا على عكس توجهاته. وتعد ظاهرة السقوط التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية في انتخابات2021 أكبر هزيمة يمنى بها حزب سياسي مغربي منذ الاستقلال[2].

---

[1]– انظر كل من: يحيى عالم، قراءة في المشهد السياسي المغربي..حزب العدالة والتنمية من الصعود إلى الأفول، المرجع السابق، محمد بهاء المرجع السابق، ص 6، للمزيد في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى، الدراسة: كيف غيرت انتخابات 8 سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 6.

[2]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف غريت انتخابات 8 سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ المرجع السابق، ص4.

ومحالة منه التصدي لهذا الإخفاق، اعتبر حزب العدالة والتنمية نتيجة انتخابات2021 غير مفهومة وغير منطقية وندد بما أسماه خروقات طالت عملية الاقتراع، فضلا عن تغيير قانون الانتخابات وتدخل السلطة، ودور المال الانتخابي، لكن كل هذا لا يمكن أن يخفي حقيقة حصول تصويت عقابي على نطاق واسع ضد الحزب الذي قاد الحكومة خلال العقد الماضي، فقد أسهمت السياسات التي أقدم عليها في انهياره وتراجعه.[1]

وهذا لا يعني بالضرورة نفي المساعي الحثيثة للمؤسسة الملكية بغية التحكم في زمام الأمور، بصياغة مخرجات الدينامية الداخلية التي يعرفها المشهد الحزبي، وفق النتائج التي يستطيع من خلالها فرض إيقاعه على مجريات ووتيرة الإصلاح في البلاد .وقد نجح نسبيا بإعماله للمخطط التقليدي القائم على إفقاد الممارسة السياسية أي معنى، باعتماد أسلوب تجريف الحقل السياسي من أحزاب ديمقراطية مستقلة، بهدف ضمان تحكمه، وبسط سيطرته على باقي المؤسسات التي تشاركه السلطة بموجب نص الدستور الجديد[2]، وهنا تبرز الكيفية التي مكنت السلطة في المغرب من دحر حزب العدالة والتنمية الذي كان يبدو في رؤية النظام المغربي مصدر إزعاج كبير في حال حصوله على عدد اكبر من مقاعد مجلس النواب.[3] فأسوأ ما تتعرض له الخطط الإصلاحية أن يكون القائمون على وجوب تنفيذها هم أنفسهم العاملون على عرقلتها وهذا ما حصل للإصلاحات السياسية بالمغرب، فهؤلاء الذين وكل إليهم مهمة التحديث والإصلاح عرفوا بالاستبداد وتحقيق مصالحهم وليس السعي إلى هموم الوطن والأمة.[4]

---

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف غريت انتخابات 8 سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ المرجع السابق، ص6.

[2]– محمد طيفوري، الصراع المؤسساتي بالمغرب يُهدد بفقدان الثقة في نموذجه السياسي، Al Jazeera Centre for Studies، مركز الجزيرة للدراسات، المرجع السابق، ص3.

[3]– عمر صبار، المرجع السابق، ص ص 171–172.

[4]– أحمد كافي، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنيين التاسع عشر والعشرين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2013، ص264.

خلاصة واستنتاجات

تم في الفصل الثاني تناول جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أسست لمنطق الأحادية الذي حرم قطاع واسع من المجتمع المشاركة في صنع القرار ببلدان شمل إفريقيا، وقلل من أسباب نجاح المسار الانتخابي.

حيث تم الوقوف على بعض الكتابات التي طرحت فكرة التحديث السياسي والديمقراطية الليبرالية كآلية لتجاوز الوضع السياسي القائم وتصحيح المسار الانتخابي المتعثر ببلدان شمال إفريقيا، لكن طرحا كهذا فيه الكثير من الاستبداد ومحاولة خرق وتمزيق الخصوصية المجتمعية وفرض الوصفات السياسية الجاهزة والمستوردة ويبقى البديل هو احترام السياقات القيمية للمجتمعات.

فمشروع تصدير الديمقراطية لبلدان شمال إفريقيا الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية طيلة القرن العشرين، يمكن القول أنه غطاء لزرع الفوضى والتشتت وتقسيم المقسم وإرباك الأوطان وحرمانها من أي مشروع سياسي محلي يؤسس لنهضة شاملة ويراعي الخصوصية ويحترم سلم الأولويات. والديمقراطية في حقيقة الأمر لا تأتي من عقل واحد، أومن حقبة تاريخية واحدة، أو نظام سياسي واحد، فالمزاعم الاحتكارية بأن الديمقراطية منتج أوروبي حصرا هي مزاعم إقصائية ومتعصبة.

كما أن الديمقراطية لا تختصر في صناديق الاقتراع أو تسليم السلط أو فصلها، وإنما هي شعور، تضطلع الثقافة بتنميته في عقل ونفسية المجتمع، فتجعله محصنا من جهة ضد الاستبداد، ومحصنا من جهة أخرى ضد العبودية.

وسيبقى تبني سلوك الإقصاء والإقصاء المضاد سواء من قبل السلطة أو من قبل المعارضة في حال وصولها إلى الحكم، من بين الأسباب المربكة للمشهد السياسي والمعرقلة لمسار الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، فكلما انفتحت السلطة على المعارضة وتخلصت أحزاب المعارضة من أنويتها، ورضي الجميع بمعادلة تنازل في تنازل، كان سيناريو التوافق هو الأقرب إلى المشهد السياسي في بلدان شمال إفريقيا.

ويكاد المغرب يكاد يشكل حالة خاصة على مستوى بلدان شمال إفريقيا، فمنذ الاستقلال اختار المغرب نظام الحكم الملكي كإطار عام تدار من خلاله مختلف مؤسسات الدولة وتخضع لحدوده واستراتيجيته،

ولقد كرس المغرب التعددية الحزبية كآلية من آليات العمل السياسي وجعلها مدسترة منذ الاستقلال، لكن رغم عراقة التعددية السياسية بالمغرب، إلا أنها ظلت المرآة العاكسة لأدوار الملك وصلاحياته المطلقة وهيمنته على المشهد السياسي فضلا عن الصعوبة التي يجدها الحزب في تشكيل الحكومة على اعتبار أن الخريطة السياسية داخل البرلمان المغربي تقوم على مبدأ التشتيت، بحيث لا تكون الأغلبية مؤثرة وكل الأطراف بحاجة إلى بعضها البعض، وهذا ما يجعل الاتفاق يحصل خارج دائرة البرلمان، وبالتالي تكريس سلطة الملك باعتباره المرجعية الأساسية التي ترجع إليها مختلف القوى والمؤسسات وفق الفصل 19 من الدستور المغربي الذي يعطي الملك مكانة محورية في شؤون الدين والحكم.

وبالرغم من الإشادة التي أبدتها بعض الدراسات بالتجربة المغربية، والقول بأنها استثناء بالمقارنة مع بلدان شمال إفريقيا، فإن انبثاق التعددية عن الانشقاقات التي أصبحت تعد الآلية الأسرع والأجدى للانخراط في دوائر النخبة، بدل أن تكون آلية دوران النخب والحراك السياسي محتكمة إلى الديمقراطية الداخلية، جعل من تلك التعددية نوعا من الانشطارية والتشظي الذي يؤمن للنسق استمراره وتحكمه في قواعد اللعبة، كما جعل منها مجرد تقطيع أفقي للنخبة الحزبية، التي تتفاوض مع المركز حول قدراتها على الاندماج المؤسساتي والسياسي، وإذا كان المشهد الانتخابي في وسط حزبي بهذه السمات فلن تكون انتخابات حرة ونزيهة وفعالة.

فتنظيم الانتخابات بالمغرب ظل في إطار منظومة دستورية ذات خصائص معينة، بحيث لا يشكل تنظيم التداول السلمي على السلطة الوظيفة الأولى، بل محاولة لإضفاء الطابع الديمقراطي على شكل النظام السياسي من خلال استشارات انتخابية، فازدواجية تأكيد سمو المؤسسة الملكية وإضفاء الطابع الديمقراطي على شكل الحكم، يعتبر تقزيما وتقليصا لمدلول الانتخابات، ودفعا في اتجاه معاكس للانتقال الديمقراطي الصحيح.

لكن هذا لا يمنع من القول بأن هناك توجه بالمغرب، يرمي إلى إخضاع الانتخابات لمعايير تقنية وقانونية سليمة إلى حد ما، إلا أن العملية الانتخابية في المغرب ظلت وكأنها عجلة تدور في فراغ دون أن تقدر على تحريك قاطرة الانتقال الديمقراطي إلى الأمام.

إلا أن الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها الملك أمام المؤسسات المنتخبة ومختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، تبقى من بين العوائق الكبرى التي تحول دون مؤسسات منتخبة وسلطات مستقلة تمارس دورها وفقا لما تتطلبه سنن الانتقال الديمقراطي، فالقانون الانتخابي القائم على التشتيت لا يسمح بحصول أي حزب على الأغلبية التي تمنح له الأولوية في تشكيل الحكومة، فنمط الاقتراع ساهم في إحداث عدم استقرار سياسي، وحال دون إفراز أغلبية منسجمة قادرة على تشكيل حكومة متضامنة ومستقرة مؤهلة لتنفيذ برامجها والتأسيس لمبدأ تداول السلطة. وما يصدر عن البرلمان والحكومة مرهون بموافقة الملك ولا معقب لما يصدر عن الملك، وهو ما نص عنه الفصل 52، من الدستور المغربي 2011، وكل ذلك يفرغ المسار الانتخابي من دلالاته وقيمه ويقلل من فرص الانتقال الديمقراطي.

فضلا على أن هيمنة وزارة الداخلية على إدارة العملية الانتخابية، في ظل عدم وجود هيئة مستقلة لطالما جعل نتائج الانتخابات عرضة للطعن في مصداقيتها وملاحقتها بتهمة التزوير، الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة المقاطعة والعزوف الانتخابي وتزايد عدد الأوراق الانتخابية الملغاة، فعزز ذلك عدم الثقة في كل ما هو انتخاب .

فخصوصية وزارة الداخلية في الواقع السياسي المغربي جعلها من الوزارات السيادية أي لها تبعية مطلقة ومباشرة للمؤسسة الملكية، وليس لها في أغلب الأحيان ارتباط بالوزير الأول أو رئيس الحكومة، مما جعل تصنيف شكل الإدارة الانتخابية بالمغرب ضمن الإدارة الحكومية، وهذا يعزز من عدم ثقة الناخبين عامة والأحزاب السياسية خاصة في العملية الانتخابية.

وعليه فإن تحليل الفعل الانتخابي في المغرب ينبغي أن لا يقتصر على المعادلة التقليدية المترشح والناخب، بل تشمل طرفا ثالثا هو الدولة والتي تعتبر حيادية في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنها في المغرب رغم تأكيدها الحيادية إلا أنها تتدخل على عدة مستويات، بإتباع سياسة اختراقية لتوجيه المسار الانتخابي بما يحافظ على مكاسبها، من خلال استخدام الأحزاب الموالية لها خاصة أثناء الانتخابات مما يسمح لها بالحصول على الأغلبية التي تضمن للنظام استمرارية سيطرته على

المشهد السياسي، كما يستعين النظام بذوي النفوذ المالي الداعمين لسلطة الملك الذين يتم توظيفهم داخل الأحزاب الموالية في فترة الانتخابات كمترشحين أو ممولين، وهذا السلوك ينمي الشعور لدى الناخبين عامة والأحزاب السياسية خاصة بان لا أمل في الانتقال الديمقراطي إذا كانت الانتخابات تتعرض لهكذا سلوك عبثي يشوه مصداقيتها وينقص من قيمتها.

ويبقى سلوك تدخل السلطة في صناعة ما يعرف بأحزاب الإدارة أو الأحزاب الموالية للقصر ينظر إليه على انه من بين الأسباب التي تحرم الأحزاب المستقلة الفوز بالأغلبية، ويكرس الوضع القائم الذي وإن تظاهر بالديمقراطية، تبقى باطنيته ضد أي سبب يدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي الحقيقي.

ويمكن اعتبار ظاهرة تشظي الأحزاب وانشطارها من بين العوامل التي قلصت من فرص توحيد مواقفها أمام إرادة السلطة واختياراتها، فتمسك بعض المعارضة بمطلب ملكية دستورية دون غيرها من المعارضة أعطى الانطباع العام بأن إستراتيجية السلطة هي الغالب، وأنه في ظل التشتت الحزبي من الصعب ارتفاع سقف المطالب في بعدها السياسي.

ويتجلى هذا المؤشر رغم أن الإصلاحات الدستورية الجديدة2011 أعطت موقع دستوري للمعارضة في البرلمان المغربي من خلال منحها صلاحيات تشريعية ورقابية، بإمكانه توفير فرصة التأسيس لمعارضة برلمانية فعالة وقوية قادرة على فرض ذاتها كشريك أساسي وفاعل داخل الملعب التشريعي وفي تدبير العمل البرلماني وتكريس ما يعرف بالمعارضة البرلمانية النافذة.

وفي هذا المنحى يشكل مطلب المعارضة بتقييد سلطة الملك وإخضاعه للمحاسبة والمساءلة كباقي المسؤولين من شأنه كذلك أن يصنع مناخا سياسيا مقبولا بإمكانه أن يؤدي إلى المسار الديمقراطي الحقيقي.

ولا يمكن غلق المجال دون الإشارة إلى مناخ عدم ثقة شرائح واسعة من المغاربة في العمل السياسي، الذي يأخذ في العقدين الأخيرين أشكالا متعددة، كبروز رؤى وأفكار مُشككة في كل ما يتعلق بخطابات السلطة عن الإصلاح وبناء دولة المؤسسات. وهذا لا يعني بالمطلق عدم وجود قطاع معين من المجتمع المغربي يرى في المؤسسة الملكية أساس للاستقرار، لأنها تملك القدرة والإمكانات، وصاحبة الحل والعقد لحل الإشكالات والتعامل مع القضايا المطروحة، ولاتزال هي

الفاعل الأكبر والأكثر تحكما في توجيه الأحداث والوقائع والقرارات والمؤسسات، بالإضافة إلى تشكيل موازين القوى الاجتماعية والسياسية.

وكرد فعل على عدم قدرة الفعل السياسي عبر الشرعية الانتخابية ومبدأ الاختيار الحر من إحداث التغيير والإصلاح المطلوب، يلاحظ بروز رأي عام واسع غير مهتم بمصير الحكومة والبرلمان، فضلًا عن تزايد دعوات لمقاطعات العملية الانتخابية، ما دامت هذه الأخيرة بالنهاية لا تقوم بأدوارها الوظيفية كما في النظم السياسية الديمقراطية، وما دامت كذلك أصوات الناس واختياراتهم غير محددة لمن يتولى السلطة، لأنها بالأساس تتم داخل دواليب وأروقة المؤسسات غير المنتخبة. ويمكن رصد هذا التذمر في الراهن المغربي ضمن الحركات الاحتجاجية المتوالية وغير المنقطعة في مختلف مناطق المغرب (كحراك الريف 2016) واحتجاجات (2018-2020) عبر مدن عديدة تعتبر نفسها مهمشة، وهي بالأحرى مؤشرات تعبر عن أزمة مجتمعية عميقة، تغذيها إخفاقات وفشل مشاريع التنمية.

فاستئناس السلطة لقدرتها على ضبط موجة الاحتجاجات "حراك 20 فبراير كمثال" وتمكنها من تصريف موجة الاحتجاجات بأقل تكلفة وضمن حدود دنيا من الإصلاحات الدستورية والسياسية، فهذا لا يعني أن دينامية المجتمع ورغبته في العيش بحرية وضمن شروط حياة كريمة قد تنطفئ، فهي تتراجع وتخبو أحيانًا، لكنها ستتجدد ويمكن أن تكون تحركاتها ومطالبها أقوى وأشمل عما سبقها، وعلى هذا الأساس يجدر القول فلربما ما يكلفه الإصلاح هو أقل بكثير مما يكلفه عدم الإصلاح.

الفصل الثالث

الانتخابات في التجارب الانتقالية لدول شمال إفريقيا: قراءة في الدروس المستفادة وفرص النجاح

الفصل الثالث الذي اخترنا له عنوان "الانتخابات في التجارب الانتقالية لبلدان شمال إفريقيا: قراءة في الدروس المستقاة وفرص النجاح " ومن اجل تحليل ومناقشة عناصر ومضامين هذا الفصل، هناك ثلاثة مباحث، نتوقف على ضوئها عند مدلول مأسسة الانتخابات أو بالأحرى ما هي دلالات مفهوم الانتخابات الديمقراطية على ارض الواقع؟ وما هي متطلبات الانتخابات الديمقراطية؟ مرورا إلى مقاصد الانتخابات الديمقراطية، فضلا عن إدراج المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية ونحاول ربط ذلك بتجارب الانتقال في بلدان شمال إفريقيا مع الإشارة إلى المعوقات التي ظلت تعيق مسار الانتقال الديمقراطي وهذا كله يصب في سياق تفكيك العلاقة بين مأسسة الانتخابات وعملية الانتقال الديمقراطي، والتصدي للمعوقات بهدف تأمين عبور جسر الانتقال نحو الديمقراطية وهذا يقودنا إلى الحديث عن آليات تفعيل وتقويم المسار الانتخابي، بعيدا عن الواجهتية والشكلية والفلكلور الانتخابي الذي لطالما عزز بؤر الفساد السياسي وباعد بين الواقع والمأمول.

المبحث الأول: مأسسة الانتخابات المتطلبات والمقاصد

لقد شكلت العلاقة بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي نقاشا واسعا ولا يزال والأبرز في ذلك الجدلية القائمة على التساؤل الانتخابات والديمقراطية –من يصنع الآخر؟ والبحث في هذه العلاقة يدفعنا إلى القول بأن الانتخابات وحدها لا تعبر عن الديمقراطية، على اعتبار أن عملية بناء الديمقراطية ليست مجرد إجراء الانتخابات واختيار حكام جدد، فالانتخابات تأتي في نهاية مرحلة البناء وليست الخطوة الأولى كما يعتقد البعض، وفي خضم مناقشة هذه الجدلية ربما يسود فهم غير دقيق وسط كثير من السياسيين والمتابعين بأن الديمقراطية هي إجراء الانتخابات لملء المؤسسات الشاغرة بعد أي حراك شعبي، وأن عملية الانتقال الديمقراطي هي إجراء هذه الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة.

صحيح أن الانتخابات كعملية مجردة من قيمها، ومدلولاتها، وسط وضع سياسي مهتز مليء بالشكوك، وعدم الثقة، ومظاهر الانطواء السياسي. لا تكفي ولا تلبي متطلبات الانتقال الديمقراطي ولا تعزز من فرصه، إلا أن الانتخابات تبقى الآلية التي جرى التوافق حولها عبر مسار تاريخي طويل، بأنها الأسلوب الأمثل الذي اهتدت إليه تجارب الدول نحو الانتقال الديمقراطي كمرحلة تسبق عمليتي البناء والترسيخ الديمقراطي وعلى هذا الأساس نقول إن بلدان شمال إفريقيا ليست استثناء فالحراك الشعبي الذي شهدته بلدان شمال إفريقيا في الفترة الممتدة من (2010–2021) مطالبه إجراء الانتخابات مع أن المسار الانتخابي لهذه الدول بدأ تقريبا منذ استقلالها، وعلى هذا الأساس ثار السؤال حينها، ما هو سقف الانتخابات الذي طالب به الحراك الشعبي في بلدان شمال إفريقيا ؟ وكباحثين نعتبر أن الإجابة عن السؤال يتضمنها هذا المبحث من خلال مطلبين أساسيين المطلب الأول، نحاول التطرق فيه إلى متطلبات مأسسة الانتخابات كمنطلق نحو الهدف، والمطلب الثاني، مقاصد مأسسة الانتخابات.

المطلب الأول: متطلبات مأسسة الانتخابات

تعد مأسسة الانتخابات، حجر الزاوية في المسار الانتخابي ومنصة لتداول السلطة وتحقيق الانتقال الديمقراطي، والمأسسة تعني في أبسط معانيها تلك العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات المتعلقة بدرجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية. ومأسسة العملية السياسية

تعنى احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية، مما يسهل على النظام السياسي اكتساب قدر يعتد به من الشرعية السياسية، وعقلانية العملية السياسية.[1]

وعليه فإن مأسسة الانتخابات تقتضي تتوفر الانتخابات أو تكتسب درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية، وأن تكون دورية أي منتظمة، بحيث تشكل دورة سياسية وتقليدا يحترمه الجميع[2]، وأن تكون انتخابات حقيقية.[3]، وعدم المساس بسلامتها ومصداقيتها انتخابات تحقق المأمول وتعزز ثقة المواطنين في من يمثلونهم. ولم يعد مستحيلا قياس إن كانت هذه الانتخابات أو تلك تتوفر على عناصر المأسسة أو لا تتوفر، فهناك مؤشرات على أساسها يتم تحديد سقف الانتخابات، ففي تجارب البلدان تمكنت من الانتقال الديمقراطي، فانتقلت من نظام سياسي مغلق قائم على الأحادية الحزبية أو التعددية الشكلية إلى نظام ديمقراطي قائم على التعددية الفعلية والمشاركة الواسعة في تسيير شؤون الدولة ومؤسساتها على مبدأ تداول السلطة بطرق سلمية عبر انتخابات حقيقية ودورية، ووفقا لهذه المؤشرات والقيم لا يمكن أن نضع تطلعات وتجارب شعوب بلدان شمال إفريقيا خارج هذا السياق، فسعيها مشروع نحو هدف أسمه مأسسة الانتخابات التي تقتضي توفر جملة من المتطلبات :[4]

– **أولا:** تنظيم عمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد إلى مبدأ حكم القانون، أي تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحكام والمحكومون على قدم المساواة، ويوفر آليات محددة لصنع القرارات وللمساءلة السياسية ونظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم.

[1] – بومدين عربي، يحى بوزيدي، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص 81. تاريخ الاطلاع يوم 2020/04/30.

[2] – ديفد بيتهام، كيفن بويل، مدخل إلى الديمقراطية –الانتخابات الحرة والعادلة، ترجمة غريب عوض، فرديس، بدون تاريخ إصدار، ص 5.

[3]– للمزيد انظر، كتاب، ماهي الانتخابات الحرة والنزيهة –المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، لم يذكر اسم المؤلف، بمساهمة: المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ومنظمتي، منظمة نبني، منظمة شار للتنمية، ترجمة ميديا شيخ أيوب، ص5.

[4]– عبد الفتاح ماضي، متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟ الجزيرة نت،https://www.aljazeera.net،2007/3/28، تاريخ الاطلاع يوك 2020/02/12.

- **ثانيا**: تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة وحق جميع القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم، وذلك من خلال الاستناد إلى مبدأ "الشعب مصدر السلطة"، وأن الحكومة تقوم بممارسة السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمواطنين وليس لتحقيق مصالح فئة ما أو حزب معين.

- **ثالثا**: تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس رابطة المواطنة، أي تمتع كل فئات المجتمع بكل الحقوق والواجبات على قدم المساواة، وتساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام جميع المواطنين دون تمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية.

والانتخابات أحد أهم آليات النظام الديمقراطي، ولكن لا يمكن اختزال النظام الديمقراطي بالانتخابات لوحدها. فلكي تشكل الانتخابات آلية من آليات الانتقال الديمقراطي فإنه يتوجب أن تتوفر على عدة اشتراطات أهمها، أن تكون الانتخابات دورية أي منتظمة، بحيث تشكل دورة سياسية وتقليدا يحترمه الجميع.[1]، والمواثيق والإعلانات الحقوقية تؤكد على أن تجري الانتخابات بشكل دوري، ونظرا لعدم تحديد مدة زمنية لإجراء الانتخابات فإن العديد من البلدان تنص دساتيرها على إجرائها كل 04 سنوات مرة، ويجوز تأجيلها في الظروف الطارئة.[2]

فسمة الدورية تعني كذلك تطبيق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها –والمحددة مسبقاً – على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري ومنتظم وغير متحيز لفئة أو جماعة معينة، ويستند هذا المبدأ إلى سمة رئيسية من سمات الديمقراطية وهي أن تقلد المناصب السياسية تُحدد زمنياً بفترات محددة.[3]

وهذا يضعنا أمام تفسير يقضي بأنه ولكي تحقق الانتخابات قدرا كبيرا من المقبلوية وتنال رضا الأغلبية القصوى فإن أهمية المناخ السياسي الذي يسبق إجراء أي استحقاق انتخابي بين جميع الفواعل المشاركة في العملية الانتخابية، سيضع الانتخابات على المحك، فإن كان ذلك

---

[1]– ديفد بيتهام وكيفن بويل، المرجع السابق. ص5

[2]– طالب عوض، الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية، في الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، مجموعة من المؤلفين، ص 43.

[3]– صباح بالة، معايير نزاهة الانتخابات، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org، 2017/06/09، تاريخ الاطلاع يوم 2021/03/16

المناخ متشبع بعنصر الثقة فسيدفع بالمسار الانتخابي نحو المأمول، وإذا كان المناخ السياسي الذي يسبق الانتخابات خال من عنصر الثقة اهتزت مصداقية الانتخابات وتحولت إلى مجرد عملية شكلية تستهدف بقاء الوضع على ما هو عليه، انتخابات من أجل بقاء السلطة في السلطة.

وعليه فإنه من الخطأ فصل الانتخابات عن سياقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فهناك جانب مهم في العملية الانتخابية يتمثل في توفير قدر كبير من الحرية في الاختيار، وهذا يقودنا للحديث عن الجوانب الأخرى للعملية الديمقراطية، ومن بينها العدالة والنزاهة والحماية القانونية والتمكين الاجتماعي.[1]

ويتوقف نجاح عملية الانتقال الديمقراطي على توفر آليات عمل قادرة على ضمان الاستقرار السياسي وبلوغ عتبة الإصلاح والتغيير. وتعد الانتخابات أهم هذه الآليات، حيث ينطوي الانتقال الديمقراطي على بناء شرعية سياسية جديدة تمر بالأساس عبر الانتخابات التي تعد جوهر الديمقراطية، والمحرك الأساسي للحياة السياسية. فالإنجاز الأساسي للفترة الانتقالية يكمن في إجراء انتخابات حرة تعد بحق المحور الراسخ للطابع الديمقراطي للنظام السياسي.[2]

فالانتخابات لحظات حاسمة في تجارب البلدان التي تمر بعملية الدمقرطة، وكذلك توسم باحثون في المسار الانتخابي(2011-2021)، الذي أعقب الحراك الشعبي الذي شهدته بلدان شمال إفريقيا، لأن نتائج الانتخابات تؤثر بشكل مباشر على مستقبل مسار الانتقال الديمقراطي، وقد يكون تأثير العمليات الانتخابية عكسيا أحيانا فتفقد فاعليتها الوظيفية، وبدلًا من تعزيز الاستقرار الوطني وحل الخلافات، وتحقيق التكامل والاندماج الوطني وترسيخ مبدأ عدالة التوزيع والمساواة.[3]، فإنها تؤدي إلى زيادة حدة الصراع السياسي، لكن المشكلة لا تكمن في الانتخابات في حد ذاتها، ولكن في السياق الذي تجرى فيه، حيث تتسبب ظروف وممارسات غير ديمقراطية في إعاقة العملية الانتخابية وإفراغها من مضمونها. لأن الانتخابات تعتبر ذروة الديمقراطية وليس

[1]– عبد الله الدرازي، في تعقيب على محمد أوجار، مجموعة من المؤلفين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة ط1، 2013، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص 70.

[2] – فؤاد أعلوان، المرجع السابق، ص ص 29-30.

[3] – كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي–مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا) الدار العربية للموسوعات، ط 1، 2008، ص35.

بدايتها، وإن كانت الانتخابات تعد أحد الشروط الأساسية لاكتمال الشكل الديمقراطي للدولة، فإنها لا تسبق الديمقراطية، ولا تنتج لا الديمقراطية ولا الحريات والحقوق.[1]

وفي هذه الحالة يمكن القول إن بلوغ الانتخابات لأهدافها الوظيفية ومساهمتها في إنجاح الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا مرتهن بتوفر بيئة داخلية سليمة ومتطلبات سياسية وقانونية لا غنى عنها، تتمثل في دستور توافقي حقيقي، ونظام انتخابي عادل، وسلطة قضائية مستقلة، إضافة إلى مجتمع مدني قوي وفعال. وتعد هذه العناصر بمثابة أولويات يجب توفرها قبل مباشرة العمليات الانتخابية حفاظا على آمال التغيير والإصلاح السياسي.

فضلا على أهمية أن يكون، دستور يجدد العهدة الرئاسية مرة واحدة فقط ويقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية، دستور يحصن من السقوط في الحكم الفردي، ويحقق الفصل الحقيقي بين السلطات ويخلق التوازن بينها، ويحدد حصانة الأشخاص ولا يمنح للفاسد أي حصانة في الملاحقة القضائية، ويحمي الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام وحق التظاهر، وأخلفه الحياة السياسية وإعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة من خلال قانون الانتخابات ..ويتم تجريم تدخل المال الفاسد في العمل السياسي وشراء الأصوات والذمم، حتى يتمكن الشباب وخاصة الجامعيين منهم للحصول على فرصة الترشح والفوز وتكون حملتهم الانتخابية من تمويل الدولة لحمايتهم من الوقوع فريسة في يد المال الفاسد".[2]

المطلب الثاني: مقاصد مأسسة الانتخابات

بعد إبرازنا لأهم متطلبات مأسسة الانتخابات كتمهيد للبناء الديمقراطي وخطوة أولى لابد منها كانت وراء نجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في دول عديدة، ، نحول في هذا المطلب رصد مقاصد مأسسة الانتخابات أو وفق ما تتطلبه "الانتخابات الديمقراطية" هذا المفهوم الذي يحتل الصدارة في مختلف الدراسات ذات الصلة بموضوعنا، وذلك منذ أن تم تعريف الديمقراطية على أنها مجموعة الإجراءات والمؤسسات التي يتمكن من خلالها الأفراد المشاركة في عملية صنع

[1] – عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، اللجنة العربية لحقوق الانسان،2007/08/07، تاريخ الاطلاع يوم 2020/01/11.

[2] – يمكن الاطلاع على "الخطاب الأول لعبد المجيد تبون بعد تنصيبه رسميا رئيسا للجزائر" على الرابط، https://www.youtube.com/watch?v=XKgs63KsrOA، 2019/12/19، تمت المشاهدة يوم 2020/02/20.

القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة والانتخابات ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما هي آلية لتحقيق مقاصد أعلى أو تؤدي وظائف فعلية ومن مقاصد ماسسة الانتخابات نذكر:[1]

أولا: التعبير عن مبدأ الشعب هو مصدر السلطة

فمبدأ الشعب هو مصدر السلطة، يعد الحدّ الأدنى من حكم الشعب الذي اكتسبته الدول التي توصف بصفة الديمقراطية وهواليوم "حكم الكثرة" (*Polyarchy*)، ولعل ما يؤهل حكم الكثرة لاكتساب صفة الديمقراطية هو أن القرارات العامة فيها تتخذ من قِبل الكثرة من أفراد الشعب . هذا إضافة إلى سعي نظام حكم الكثرة إلى الاقتراب تدريجيا من حكم الشعب، عن طريق اتساع نطاق المشاركة السياسية الفعّالة، وانتشار الثقافة الديمقراطية، واستقرار مؤسسات دستورية تساعد على نمو قوة المجتمع وزيادة قدرته على ضبط سلطة حكومته ومراعاة قراراتها لاعتبارات المصلحة العامة.[2]، ويمكن ربط الانتخابات الديمقراطية بوظيفة التعبير عن مبدأ "الشعب مصدر السلطات" عن طريق إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة أظهر صور المشاركة السياسية وهي الانتخابات العامة. وهذا يعني أن الحكومة تستند إلى عنصر التفويض الشعبي الذي يشكل حجر الزاوية في بناء مؤسسات الدولة واستقرارها.

لأن شرعية السلطة لا يمكن السكوت عليها في نظام ديمقراطي تعددي، ناهيك عن ضرورة إبعاد الجيش عن الصراعات الحزبية حفاظا عليه كمؤسسة منسجمة ومتماسكة، وإن الأقلية لا ينبغي أن تعتبر نفسها وصية على الأغلبية، فالديمقراطية كل لا يتجزأ، ولا يعقل أن نأخذ منها شيئا ونترك الشيء الآخر.[3]

وما يجب التذكير به أن الحكم ليس حقا إلهيا، كما أنه لا يتم من خلال القهر والغلبة كما في النظم العسكرية والديكتاتورية، ولا يورث للأبناء كما في النظم الوراثية التي ترهن مستقبل

---

[1]– عبد الفتاح ماضي، المرجع نفسه. ولمزيد من المعلومات انظر، علي جروه، فضاء الديمقراطية، 2013، ص ص 78–81.

[2] – علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة–قراءة أولية في خصائص الديمقراطية –مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ص 5.

[3] - احمد طالب الابراهيمي ، المرجع السابق ، ص ،109 . (*) **ملاحظة :** الحوار نشر في جريدة الشرق الاوسط (20اوت1992)،وصحيفة المساء (25- 24اوت1992) ومترجما الى الفرنسية في مجلة: L hebdo libere - بتاريخ 27اوت1992 .

شعوب وأمم لشخص أو عائلة أو قبيلة أو عشيرة لفترات طويلة، ولا يحق للآخرين من أبناء الشعب مهما كانت درجاتهم العلمية وكفاءاتهم وخيريتهم حتى التفكير في منافسة الوارث للحكم .

وبالحديث عن أساليب توريث الحكم تجدر الإشارة، أنه في سنة 248 هجرية، خلع المنتصر بالله أخويه المعتز وإبراهيم من ولاية العهد من بعده، وقد كان أبوهم المتوكل على الله قد أخذ لهم العهد في كتب كتبها وشروط شرطها، وأفرد لكل منهم جزءا من الأعمال رسمه له، وجعل ولي عهد والتالي لملكه محمدا المنتصر، وبالتالي المنتصر وولي عهده المعتز، وتالي المعتز وولي عهده إبراهيم المؤيد، وأخذت البيعة على الناس. وهنا يمكن إثارة السؤال كيف يتحكم رجل في ثلاثة أجيال من بعده على هذا النحو؟، أهو يورث أبناءه قطعانا من البقر وإقطاعا من الكلأ المباح؟ إن الله حرم على الإنسان حق تقسيم تركته على ذريته وتولى سبحانه توزيع أنصبتها على الورثة. فإذا كان هذا حكم الله في تقسيم المال الخاص، فكيف ساغ لهذا المتوكل أن يقسم المسلمين على أولاده هذا التقسيم الشنيع؟.[1]

فالانتخابات التي يجبر فيها الأفراد على التصويت لصالح مرشح ما، نظير عائد مادي، أو مقابل مبلغ نقدي معين أو مجرد الوعد بوظيفة، وربما يكون هذا المرشح حاكما ترأس البلاد أزيد من 30 سنة أو انتخابات يتسابق فيها الرئيس المنتهية ولايته لوحده لأسباب متعددة منها انسحاب منافسيه احتجاجا على التضييق، أو استغلال موارد الدولة لصالحه" كما الحال في تجارب عدة دول إفريقية".[2]

وغالبا ما تأخذ العملية الانتخابية في هكذا أنظمة شكل الاستبداد الانتخابي خاصة في الدول التي تقع في المنطقة الرمادية لأنها لا تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي، بل هي أنظمة شمولية غير مغلقة، يميزها الانتخاب إنها أنظمة تبدي ملامح الديمقراطية بتبنيها الدساتير والانتخابات والتعددية.[3] فثمة خاصية رئيسية في البلدان المصنفة ضمن المنطقة الرمادية، تتمثل في هيمنة بعض النخب التي تتدخل في العملية الديمقراطية من اجل حماية مصالحها، فقد تصر النخب

[1] – محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، تحقيق وتعليق، مسعود فلوسي، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1999، ص ص 64-65.

[2] – للمزيد من التفاصيل انظر، حمدي عبد الرحمان حسن، معضلات إفريقيا الانتقال المتعثر..الإرهاب..التدخل الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ط1، أبو ظبي، 2022، ص ص12-14.

[3] – *joseph Richard , "Democracy as Deception; journal of Democracy, Vol 9, N°, 98, p56.*

الاقتصادية التقليدية، والقادة السياسيين الرئيسيين على أن يشمل الانتقال نحو الديمقراطية حماية المجالات الحيوية التي تهمهم.[1] ويمكن القول أن هذا السلوك يعد احد مظاهر الفساد السياسي التي بإمكانها أن تمس من مصداقية المسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا

وإذا كانت العملية الانتخابية بهذه المعطيات فإنها لا تعبر عن إرادة الناخبين، وإنما تعكس حقيقة العلاقة بين الحاكم والمحكوم القائمة على التبعية المطلقة المستندة إما إلى خوف المدفوعين إلى المشاركة، أو تطلعهم إلى الحصول على مكاسب مادية أو معنوية، ويرتبط مبدأ "الشعب مصدر السلطات" بحق الشعوب في تقرير مصائرها وتحديد من يحكمها عبر صناديق الانتخاب دون تأثير مباشر أو غير مباشر من الداخل أو الخارج.

وعلى هذا الأساس يفترض في الانتخابات بأنها توفر آلية للتداول على السلطة وتغيير مركز القوة وإمكانية تقلد قوى المعارضة الحكم بدلا من الحكومة القائمة، فالنظام الديمقراطي لا يسمح بتغيير الحكومات بطرق غير الاحتكام إلى أغلبية أصوات الناخبين، كما لا يمكن إقصاء حكومة جاءت باختيار الناخبين.[2]

وبالنظر إلى بعض محطات المسار الانتخابي في ببلدان شمال إفريقيا، فإن نتائجه كانت معروفة مسبقا، وذلك ليس لثبات آراء الناخبين وإدراكهم للبدائل المطروحة، وإنما نتيجةً للآليات التي تطورها الإدارة المهيمنة على عملية تنظيم الانتخابات للتأثير على أصوات الناخبين بالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى وشراء الأصوات والتلاعب في النتائج وفي تجارب دول شمال إفريقيا أمثلة على ذلك، فطالما أنتجت هكذا انتخابات الأوضاع نفسها وكرست وجوها مشابهة لما سبقها، وربما نفس الوجوه يعاد تدويرها في المجالس المنتخبة. الأمر الذي يولد عدم الثقة في الانتخابات. وبسبب ذلك تسيدت المشهد السياسي ظاهرة العزوف الانتخابي، وبمرور الوقت وفي استحقاقات انتخابية عدة، تحول سلوك المقاطعة إلى موقف من العملية الانتخابية، وقد يكون لهذا التطور الغير مرغوب فيه علاقة بإرادة تعمل على إفراغ الانتخابات من مضامينها ومدلولاتها الحضارية والأخلاقية.

[1]– غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي –السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة، عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص 109.

[2] – علي جروه، فضاء الديمقراطية، ط 2013، ص ص 79–80.

ثانيا: اختيار الحكام

وتأسيسا لما سبق ستظل الانتخابات المبنية على معايير المأسسة فرصة اختيار الحكام بتفويض شعبي، بانتقال السلطة إلى الفائزين في الانتخابات، وذلك وفقا لقواعد النظامين السياسي والانتخابي، كما تضمن المجالس التشريعية، التي تأتي بها الانتخابات الديمقراطية التعددية السياسية بتمثيل جميع التيارات الرئيسية في المجتمع وتمثيل مناسب للشباب والنساء، ولكن بالنظر إلى المسار الانتخابي على مستوى بلدان شمال إفريقيا فإنه أنتج في عدد مراحله التاريخية التي مر بها برلمانات تهيمن عليها أحزاب تدور في فلك السلطة، مما جعل بعض الدراسات تقدر وضع هذه الانتخابات على أنها فاقدة لجانب مهم من الشرعية، فضلا على أنها عززت مظاهر الفساد السياسي والمالي ومكنت لنفوذ بعض النخب في دواليب السلطة، ليمتد سعي هذه النخب للتأثير على صانع القرار، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإعلاميا.

ثالثا: تسوية الصراعات السياسية بطرق السلمية

مهما اختلف الباحثون حول الأدوار التي بإمكان الانتخابات أن تلعبها في تعزيز استقرار المجتمعات، وبناء مؤسسات الدولة وتحفيز المجتمع المدني على المشاركة، وتوسيع دائرة الديمقراطية التشاركية، فإن هذا الاختلاف لا يفرغ الانتخابات من بعدها الحضاري والأخلاقي وقيمها الراسخة عبر مختلف المراحل التاريخية كنظام أسس للمشاركة السياسة وفتح الباب أمام المواطنين للإدلاء بأصواتهم وآرائهم لاختيار وبحرية وطواعية من يمثلهم وينوب عنهم في مختلف المؤسسات المنتخبة. ولقد شكلت مرحلة اللجوء إلى الانتخابات في العديد من بلدان إفريقيا التي شهدت نزاعات مسلحة، الاختيار الحاسم نحو السلم والمصالحة الوطنية وتسوية النزعات بالوسائل السلمية.

فضلا على أنها كانت الطريق الأسلم نحو ترسيخ قواعد الانتقال الديمقراطي من خلال مسار انتخابي يشارك في بنائه فواعل المجتمع من أحزب ومنظمات مجتمع مدني وهذا في حقيقة الأمر هو الحد الفاصل بين مرحلتين مرحلة سابقة عنوانها الاقتتال ومرحلة ما بعد عنوانها السلم والأمن وحماية الأرواح البشرية.

فالعمليات الانتخابية الناجحة توفر سبلا لتوجيه النزاع الاجتماعي نحو حوار بناء قائم على الاحترام وقواعد مشتركة لاختيار الممثلين الموثوقين، وفي الوقت الراهن ثمة إدراك على نطاق واسع بأن الضامن الأساسي للسلم الاجتماعي هو وجود مؤسسات ديمقراطية قوية مثل مؤسسة الانتخابات.[1]

رابعا: توفر الشرعية السياسية أو تجددها ومحاسبة الحكام

وتمنح الانتخابات شرعية شعبية للحكومة المنتخبة حديثا أو تجدد شرعية الحكومة القائمة التي قد تحتاج مع مرور الوقت إلى تجديد شرعيتها وسط ناخبيها، ولا شك أن حاجة كل نظم الحكم إلى الشرعية هي التي تدفع السلطة في بعض التجارب اللجوء لآلية الانتخابات للحصول على ذلك القدر من الشرعية وسط شعوبهم. وللانتخابات مقصد قيمي يتجسد من خلال محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات من خلال تقويم برامج المتنافسين قبل الانتخابات أو عن طريق مكافأة أو معاقبة السياسيين إذا ما أرادوا الترشح للمرة الثانية.

خامسا: التجديد السياسي

وتتبنى الانتخابات الديمقراطية أدوار تعبوية بدءا بإعداد وتدريب السياسيين والقادة وتأهيلهم للمناصب السياسية، ما يسهم في تجديد حيوية المجتمع ويضمن مشاركة عناصر جديدة في وضع السياسات. وفي الدول التي لا تجرى فيها انتخابات ديمقراطية فهي غير قادرة على تجديد حيوية مجتمعها ولا الدفع بعناصر جديدة إلى مواقع صنع القرارات، ولذا يظل المجتمع لفترات طويلة تحت سيطرة حزب أو جماعة ما أو حتى سلطة فرد، وتفقد أجيال بالكامل الفرصة في المشاركة السياسية.

وتستهدف الانتخابات الديمقراطية إلى جانب ذلك أدوار تثقيفية، فمع وسائل أخرى تساهم في تثقيف المواطنين بالمسائل المتصلة بالعمل العام قبل الانتخابات وأثناءها، أما في الدول غير الديمقراطية فالانتخابات لا تتم على أساس الأفكار والبرامج السياسية التي تعالج الشأن العام، وإنما على أساس المصالح الشخصية.[2]

[1] – الانتخابات ومنع نشوب النزاعات، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فريق الحكم الديمقراطي، 2009.

[2] –عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان. المرجع السابق.

وهذا ما يؤدي إلى عزوف الكفاءات والمثقفين والمبدعين عن المشاركة وقد تؤسس ظاهرة العزوف لفراغ يسمح لأناس باعتلاء المشهد السياسي، لا علاقة لهم بالعلم ولا بالتسيير بل هدفهم الوصول إلى السلطة من أجل المال والكسب غير المشروع الذي غالبا ما يؤدي إلى الثراء الفاحش على حساب مقدرات الشعوب ولنا في تجارب بلدان شمال إفريقيا أمثلة على هكذا مظاهر وسلوكات أفقدت الاستحقاقات الانتخابية مصداقيتها ونزاهتها وتركها محل شبهة في أكثر من مرحلة تاريخية مر بها المسار الانتخابي.

سادسا: التداول السلمي على السلطة

وفي سياق ذا صلة تعد آلية التداول السلمي على السلطة من السمات البارزة في المعايير التي تقوم عليها مأسسة الانتخابات، فمنطق التداول أو التعاقب ينبذ الجمود، والديمومة على خط المماثلة، ويحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات. لذلك، تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الظاهرة، واستقرت، وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف، الذي يكفله وجود أغلبية ومعارضة، ويضمنه الحوار المتبادل، وتصونه إرادة المواطن الحرة والمسؤولة في حسم اختياره والدفاع عن نتائجه، وتحمل تبعاته.

فبقدر ما للأغلبية من مشروعية التوجيه، والقيادة والإدارة، بالقدر نفسه للأقلية حق المساهمة في الملاحظة، والنقد والتعبير عن الرأي ألحر فالذي أعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية الوجود، وحتمية التحقق والإنجاز، كون الحوار بين الأغلبية والمعارضة موجودا، ومطلوبا، ومستندا إلى قواعد محددة لعب التاريخ والتسويات والتوافق دورا مركزيا في إقرارها وتكريسها على صعيد الممارسة.[1] وترتبط آلية التداول على السلطة بمقتضيين أساسين

- المقتضى الأول:

وجود تعددية سياسية مؤسسة على قيم الحوار، والتنافس، والاعتراف المتبادل. فالتداول، من حيث كونه انتقالا للسلطة من طرف إلى آخر، لا يتحقق ويعطي مفعوله دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب بين الأغلبية والمعارضة ممكنا على صعيد الممارسة. حياة حزبية مستقرة، منتظمة، ومؤسسة على ثقافة المشاركة. وتكمن القيمة الإستراتيجية لهذا الشرط في مكانة

[1]– انظر، محمد مالكي، التداول السلمي على السلطة، 21 أغسطس 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/20.

الأحزاب ودورها المركزي في تنشيط واستقامة الحياة السياسية، وعندما يتم الحديث عن الدور المركزي للأحزاب فهذا لا يعني التغول ونفي الآخر مهما كانت المبررات فالتداول على السلطة يمكن القول أنه يحتكم إلى قاعدة أخلاقية ملزمة للجميع سلطة وأحزاب وفواعل أخرى.

- المقتضى الثاني:

وجوب تحقق توافق بين الفاعلين السياسيين حول سير المؤسسات وطريقة عملها، بما في ذلك السياسة الداخلية والخارجية وضمان ديمومة واستمرار الدولة. ويستمد مفهوم التوافق شرعيته من أهميته المفصلية في جعل إطار المنافسة محددا، واضحا، وشفافا، كما يكتسي مركزيته من الدور المنوط به في إلزام الجميع على احترام شرعة الاتفاقات المبرمة والالتزام ببنودها ومقتضياتها.

فحين يتحقق شرط التوافق على قواعد اللعبة السياسية، يسهل التداول، غير أن غياب التوافق، أو عدم تحقق شرط الالتزام به، سيفضي إلى اغتصاب السلطة والإبقاء عليها تحت سيطرة ممارسي حكم الغلبة.[1] وربما هذا السلوك عاشته بلدان شمال إفريقيا في تجاربها الانتخابية وكان من بين الأسباب التي عطلت إن صح التعبير عملية الانتقال الديمقراطي.

فالتحضيرات الجيدة للانتخابات والاستفادة من الدروس التي تعلمتها بعض دول إفريقيا من الانتخابات السابقة المطعون في شرعيتها جعلت من الانتخابات التي نظمت في نيجيريا مثلا سنة 2015 تلقى نجاحا كبيرا وعرفت بأنها انتخابات على وجه الإطلاق في تاريخ البلاد بسبب التحضيرات الجيدة لها، " فالجسد الانتخابي INEC " كان قادرا على خلق انتخابات حرة وذات مصداقية سنة 2015 والتوقعات نفسها سبقت استحقاقات سنة 2019 رغم اعتلاء المشهد الانتخابي بعض التخوفات.[2]

فعملية التحضير الجيد للانتخابات يعد مرحلة مفصلية تسبق ما سيأتي من مراحل فالانتخابات هي أكثر من مجرد التوجه لمراكز الاقتراع للإدلاء بالأصوات، وإن أغلب الخطوات المتبعة لتحقيق ذلك تضمنتها المعايير الدولية للانتخابات، فهناك ثلاث فترات أساسية ترسم لنا مسار العملية الانتخابية. " فترة ما قبل الانتخابات، فترة الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات.[3]

---

[1] – محمد مالكي، التداول السلمي على السلطة، المرجع السابق.

[2] –*the quest for credible elections in nigeria: a critical evaluation of the 2015 general elections musa garba usman, 2022 march 23, march 2020, article*

[3] - انظر الشكل الوارد في الصفحة 7 ، كتاب ، ماهي الانتخابات لحرة والنزيهة –المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية،مرجع سابق .

المبحث الثاني: الاحتكام لمعايير النزاهة والحرية

نتوقف في هذا المبحث عند دلالات الاحتكام لمعايير النزاهة والحرية باعتبارهما يشكلان الوجه قاعدة مأسسة الانتخابات، فضلا عن المعايير الدولية التي وضعت لأجل ضبط المسارات الانتخابية في الدول التي تخوض تجارب الانتقال الديمقراطي حيث الانتخابات كالجسر إن توفرت فيه عناصر الصلابة والتحمل كان قادر على تسهيل عملية المرور من الضفة(أ) إلى الضفة (ب)، والضفة (أ) يمكن أن نسميها فترة ما قبل الانتقال بكل ما تحمل من مضامين وقيم سياسية وقوانين، أما الضفة (ب) فتمثل مرحلة الانتقال الديمقراطي لكن تبقى الانتخابات التي سميناها جسر العبور، غير كافية لتحقيق الانتقال من ضفة إلى ضفة، بمعنى أن هذا الجسر الانتخابي يحتاج إلى متطلبات ومعايير النزاهة والحرية والشفافية نحاول استعراضهما في مطلبين.

المطلب الأول: الانتخابات ومعايير النزاهة والحرية

نفضل تقسيم هذا المطلب إلى عنصرين أساسين، العنصر الأول يتعلق بمعايير نزاهة الانتخابات، والثاني يتضمن معايير حرية الانتخابات.

أولا: الانتخابات وضبط معايير النزاهة

بالرغم من اعتبار معايير النزاهة والحرية أمر نسبي يصعب تحقيقه بنسبة المائة في المائة على حد قول جون ماكومبي "*jhon Makumbe*" مراقب انتخابات: " ليس ممكنا إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أي مكان في العالم، إلا أننا لا نستطيع التخلي عن عبارة حرة نزيهة". ولكن رغم هذا فإنه في السنوات الأخيرة ظهر توافق دولي في الرأي تقريبا حول مبدأ ما يجب أن تكون عليه الانتخابات الديمقراطية، بالإضافة إلى القيام بعملية الاقتراع والفرز بنزاهة لابد وأن تتاح الفرص للأحزاب السياسية لأن تتنافس، وأن تصل بشكل متكافئ لوسائل الإعلام وتحظى بإدارة للانتخابات غير منحازة وبقواعد عادلة ومناخ سياسي خال من الخوف، والبت السريع والعادل في المنازعات والشكاوى المتصلة بالانتخابات. وإذا اتفقت أي عملية انتخابية مع هذه المعايير يشار إليها عادة على أنها حرة ونزيهة.[1]

[1]– أريك بيورنلوند، ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية، ترجمة نادية خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 2013، ص 111.

ولا يمكن الحديث عن وجود تحول ديمقراطي بدون وجود انتخابات حرة ونزيهة، تتسم بقدر عالٍ من الشفافية وتضمن فرصًا متكافئة لكل الأطراف المتنافسة للوصول إلى السلطة.[1] وفي الإطار نفسه يشار إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل إحدى الآليات الرئيسية للنظام الديمقراطي، إلا أنها لا تكفي بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، حيث تستوجب توفر أسس وعناصر عديدة من بينها الفصل والتوازن بين السلطات استنادًا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، سيادة حكم القانون، فاعلية مؤسسات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل.[2]

وعلى ذات النسق والاهتمام يمكن التوقف عند إلى بعض معايير الانتخابات النزيهة :[3]

- حق الاقتراع العام

يعني ذلك حق كل المواطنين البالغين المسجلين في الاقتراع في الانتخابات دون تمييز على أساس اللون أو الأصل أو العرق أو المكانة الاجتماعية أو النوع أو اللغة أو الدين أو المذهب. ويرتبط بحق الاقتراع العام قاعدة أن لكل ناخب صوت واحد.

- تسجيل الناخبين بشفافية وحياد:

تشكل عملية تسجيل الناخبين أهمية بالغة تحول دون نشوب أية شكوك، فإثبات مشاركة الناخب ومنع تكرار التصويت على سبيل المثال، يعد واحدة من عمليات التدقيق والمتابعة يوم الاقتراع على مستوى مكاتب ومراكز الانتخاب، وهو العمل الذي يدرج ضمن المؤشرات الدالة على نزاهة الانتخابات من عدمها، فكلما زادت ضمانات التحقق من شخص الناخب وإحكام عملية إثبات شخصيته كلما كانت هذه الضمانة الأولى والهامة لنزاهة الانتخابات، فظاهرة قيام المواطن بالتصويت أكثر من مرة، وفى أحيان كثيرة أخرى عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات يضع مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية على المحك.[4]، فتسجيل الناخبين على سبيل المثال، يبدو

[1] – صمويل هنتنغتو، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مطبوعات جامعة أوكلاهوما، ص68.

[2] – فؤاد أعلوان، المرجع السابق، ص 30.

[3] – صباح بالة، معايير نزاهة الانتخابات، الموسوعة السياسية ،https://political-encyclopedia.org

[4] – على الصاوي وآخرين، دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة، جماعة تنمية الديمقراطية، ص ص 64-65.

وكأنه موضوع فني، ولكن في الواقع يمثل هذا الإجراء أهمية كبيرة في سد ثغرات عديدة قد تنعكس مباشرة على نزاهة الانتخابات.[1]

- الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات

ويشكل حياد القائمين على العملية الانتخابية نقطة مفصلية في إدارتها وعبر جميع مراحلها بدءاً من الإشراف على تسجيل الناخبين والمرشحين، ومروراً بإدارة يوم الانتخابات، وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم فكلما سلمت المراحل المذكورة والتزم القائمون بالحياد كان ذلك فرصة كبيرة لنجاح الانتخابات من حيث توفرها على قيم النزاهة والمصداقية والحرية والحيادية.

- قانون انتخابي عادل وفعّال

تستند نزاهة عملية إدارة الانتخابات، بشكل رئيسي، على القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة، ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين، الوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها إدارة الانتخابات والإعلان عن نتائجها.

- دورية الانتخابات

ويضاف إلى معايير النزاهة عنصر آخر يتعلق بدورية الانتخابات فسمة الدورية تعني تطبيق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها والمحددة مسبقا على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري "periodic" ومنظم "regular" وغير متحيز لفئة أو جماعة معينة، وهي سمة رئيسية من سمات الديمقراطية كما توفر قاعدة الدورية آلية محاسبة الحكام ومساءلتهم والتي تقتضي بالاحتكام إلى الناخبين بشكل دوري ومنتظم بغرض الوقوف على آرائهم في شأن السياسيين المنتخبين للمناصب السياسية.[2]

وبالنظر إلى بلدان شمال إفريقيا فبالرغم من تنظيمها للانتخابات بشكل دوري، فإن ذلك لم يضمن تحقيق المعايير المتعارف عليها في استحقاقات انتخابية عدة، على اعتبار أن إجراء

[1] – ديفيد بيتهام، كيفن بويل، المرجع السابق، ص 17.

[2]– عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان. المرجع السابق

انتخابات نزيهة يتأثر بعدد من العوامل، منها النظام السياسي السائد، والبنى الاجتماعية، ومدى التمتع بالحقوق الأساسية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وقضاء مستقل.[1]

وعليه فإن نزاهة المسار الانتخابي تشكل المدخل الرئيس والأساسي لتجاوز الارتياب الحاصل على مستوى العمل السياسي، فالحديث عن مصداقية ونزاهة المسار الانتخابي، مرتبطة بشكل مباشر بالمناخ أو البيئة التي تجري فيها الانتخابات، فضلا عن درجة وعي المجتمع ووجود دولة الحق والقانون وسيادة مبادئ المواطنة والمساواة والحرية كما أن قيمة الديمقراطية لا تكتمل إلا بنزاهة العملية الانتخابية المرتبطة كذلك بإرساء إطار قانوني فعال خاصة وأن الإطار القانوني الذي أطر العمليات الانتخابية في السنوات الماضية على "مستوى بلدان شمال إفريقيا" اعترته الكثير من الثغرات والعيوب والتي جعلته بعيد عن مفهوم الانتخابات الحرة النزيهة.[2]

و ضمن الحديث عن ضمانات أخرى، يشار إلى سرية الاقتراع، وحرية الاقتراع يوم الانتخابات لجميع الناخبين بلا أدنى تمييز، وحق المتنافسين في الإشراف على سير الانتخابات في دوائرهم من خلال مندوبيهم أو من يمثلهم، مع حماية الدوائر الانتخابية من أي تدخل من أي جهة أو هيئة ما بغرض التأثير على الناخبين لصالح مرشح معين، زيادة على تأمين سير العملية الانتخابية ومنع أية عمليات عنف قد تستهدف تعطيل المسار الانتخابي، دون الإقفال عن أهمية شفافية ونزاهة عمليات فرز الأصوات وإظهار النتائج وإعلانها، وإعطاء مهلة مناسبة لتلقي الشكاوى والطعون.

وعلى صعيد ذا صلة عدة مبادئ تسمى المبادئ الإرشادية الضرورية للحفاظ على نزاهة الانتخابات وهي:[3]

---

[1]– معتز بالله مطر، الانتخابات الضرورة والسياق، مجموعة من المؤلفين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة، ط1، 2013، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص25.

[2] – عزوز غربي، المرجع السابق، ص 50. للمزيد من المعلومات انظر من ص ص 50-52.

[3] – انظر، شبكة المعرفة الانتخابية، ACE، على الرابط، https://aceproject.org، تاريخ الاطلاع يوم 2020/06/20.

- احترام مبادئ ديمقراطية الانتخابات:

ووفقاً هذا المبدأ، يمتلك كافة المواطنين حقوقاً متساوية للمشاركة في الانتخابات كناخبين وكمرشحين، وأن يتمتعوا جميعا بذات القدرة على التأثير في نتائج الانتخابات . ويجب أن تنص القوانين على قيام إدارة انتخابية نزيهة ومحايدة، " فوجود لجنة مستقلة يخلق انتخابات أكثر تنافسية.[1]

- الممارسة الأخلاقية:

تعتمد نزاهة الانتخابات على الممارسات الأخلاقية للقائمين على إدارة الانتخابات، والموظفين، والمرشحين، والأحزاب ومختلف المشاركين في العملية الانتخابية. وهذا يعني ضمناً ضرورة تصرف كافة المشاركين بطريقة تعزز إجراء عملية انتخابية نزيهة، وتبتعد عن أية ممارسات من شأنها الإضرار بنزاهتها. ويعني كذلك امتناع أصحاب النفوذ عن استخدام الأموال أو الحوافز الأخرى لمحاولة التأثير غير المشروع على القائمين على إدارة الانتخابات أو الموظفين العامين، والإفصاح عن مصادر تمويلهم ومصروفاتهم التزاماً بالقانون.

وهنا تبرز أهمية حظر وتجريم استخدام المال العام في الدعاية الانتخابية واستغلال المرافق العامة أو استغلال المال العام في أغراض الدعاية الانتخابية، وهذا الأمر كفيل بأن يجعل الجهات المكلفة بادرة الانتخابات أن تقرر فرض عقوبات على المرشح المخالف، ولها أن تقرر كذلك شطب اسمه من قوائم المرشحين، وبإمكان القضاء التدخل للتحقيق في هكذا سلوكات.[2]

ويمكن القول أن هكذا إجراءات ردعية يسري تطبيقها كفيلة بأن تساهم إلى حد ما في عملية تقويم المسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا وتطويق أنواع الفساد التي تستهدف النيل من مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية.

- الدقة والمهنية

عادة ما يسود الاعتقاد بأن المشكلات التي تتعرض لها مسألة النزاهة في الانتخابات تنبع من الممارسات غير النزيهة أو التحايلية، إلا أنها قد تنتج كذلك عن خطأ بشري أو خطأ غير

[1]–لأري دايموند، روح الديمقراطية–الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ترجمة عبد النور الخراقي، ط1، بيروت، 2014، ص 555.

[2] – على الصاوي وآخرين، دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة، جماعة تنمية الديمقراطية، 2005، ص63.

مقصود. لذلك من الضروري أن تتسم إدارة الانتخابات بالمهنية والدقة. فالعمل العشوائي أو عدم الدقة في إعداد نتائج الانتخابات من شأنه أن يثير التساؤلات حول نزاهة الانتخابات ويؤثر على صحتها.

- **الرقابة والمتابعة**

تستخدم وسائل الحماية المؤسساتية المستندة إلى الرقابة والمتابعة بشكل كبير للحفاظ على النزاهة وتنظيم انتخابات نزيهة. ولكي تكون فعالة، يجب أن تشكل تلك الوسائل جزءاً من الإطار القانوني والمؤسساتي للانتخابات. ومن خلال هذه الوسائل يمكن التحقق من توزيع مختلف السلطات والصلاحيات المتعلقة بالانتخابات بين مؤسسات وجهات أخرى مختلفة، مما يوفر توازناً في إدارة الانتخابات. ويعطي هذا التوزيع الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دوراً في الرقابة على الانتخابات.

- **الشفافية**

إن الشفافية تعزز من مصداقية العملية الانتخابية وشرعية نتائجها. فعندما تتسم الانتخابات بالنزاهة، والدقة، والشفافية وتخضع للمراقبة، ويتم تطبيق القانون والضوابط فإنه يصبح من الصعب على المشاركين والناخبين عدم قبول نتائج الانتخابات أو عدم الإقرار بشرعية الممثلين المنتخبين. ويتعارض هذا الفهم الواسع للانتخابات باعتبارها عملية سياسية، مع التركيز غير اللازم من جانب المراقبين على يوم الاقتراع أو على إدارة الانتخاب. بدلا من ذلك، فإن الرقابة السابقة على الانتخابات للإطار القانوني المؤسسي، وتسجيل الناخبين، ومدى أهلية المرشحين، والأحزاب، ومناخ للحملات الانتخابية وبرامج تثقيف الناخبين، والوصول المتوازن لوسائل الإعلام كل ذلك يمكن اعتبار العملية الانتخابية في سياقها المطلوب، وبالمثل، فإن المراقبة المستمرة بعد الانتخاب قد تظهر إذا ما كان عدد الأصوات نزيها وهل تحترم نتائج الانتخابات.[1]

ومن الضروري أن تتجه عملية تحرير الانتخابات إلى أخلقة العملية السياسية من خلال مرتكزات الصدق والأمانة والحيادية والموضوعية.[2]

[1] – أريك بيورنلوند، المرجع السابق ، ص111.

[2] ـ محمد بلعسل ،عبد العزيز زايدي، دور أخلقة العمل السياسي على التنمية الوطنية في الجزائر ،المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد03،جويلية 2021،تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/20،ص ،ص ،153،152.

ثانيا: الانتخابات ومعايير الحرية

تتفق اغلب الدراسات على أن معايير حرية الانتخابات لا تقل أهمية عن معايير النزاهة فهما يمثلان وجهان لعملة واحدة فلا يمكن الفصل بينهما أو الحديث عن نزاهة الانتخابات دون معيار حرية الانتخابات، وتعني انتخابات حرة لأنها تستند إلى مبدأي حكم القانون والتنافسية وتحترم حريات وحقوق المواطنين الرئيسية .

ومعيار حرية الانتخابات يحيل على عنصري الاستقلالية والقدرة على الاختيار، وبهذا يكون الجسم الانتخابي قادرا بشكل طوعي وإرادي على تقرير مصيره بنفسه. ليس لحظة التصويت فحسب، ولكن على امتداد سيرورة العملية الاقتراعية . لذلك تقاس الحرية اليوم على أساس سلة من المبادئ، كمبدأ احترام السلطة حكم القانون، مبدأ ضمان التنافسية على صعيد الترشح والمبادرة الانتخابية، حدود قدرة الجسم الانتخابي على الاختيار بحرية بين البرامج والاستراتيجيات الانتخابية، ودور القضاء في صيانة هذه الحرية.[1]

- **احترام مبدأ حكم القانون**

إن احترام مبدأ حكم القانون" rule of law " ويعني أن ممارسة السلطة بشكل شرعي لا يتم إلا من خلال احتكام القائمين عليها والمحكومين على قدم المساواة لسيادة القانون. وهذا المبدأ يعد من أبرز السمات التي أظهرت صورة الدولة المعاصرة على غيرها من صور المجتمعات الإنسانية، وهو أداة وآلية لتفادي استبداد الحكام بالسلطة، ووسيلة لردع أي تدخل في حريات الأفراد من قبل السلطة.ويعني ذلك أن تكون الحواجز القانونية للدخول إلى الميدان السياسي منخفضة.[2]

فالاحتكام لسلطان القانون يعد حجر الزاوية في عملية الانتخابات الديمقراطية التنافسية، فمن شروط ومقتضيات الحكم أن تجرى الانتخابات التنافسية وفق قواعد قانونية مسبقة تحدد

[1] – محمد مالكي، الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية، في مجموعة من المؤلفين، النزاهة في الانتخابات البرلمانية –مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2008، ص 453.

[2] ـ عبد الله هوادف ،صورية شريف،قياس الديمقراطية :إشكالية المؤشرات والمعايير، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية،العدد 01،جانفي 2021،تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/15،ص 816.

وتضبط بوضوح واجبات وحقوق المواطنين، حكاما كانوا أو محكومين، فوجود منظومة قانونية تؤطر العملية الانتخابية تمكن من تحديد:[1]

- من يحق له الترشح.
- كيف يمكن التقدم للترشح.
- كيف تجرى وتنظم الحملات الانتخابية من جميع النواحي الإدارية والقانونية والمالية والإعلامية.
- حق الاقتراع وأماكنه وكيفيته.
- تنظيم يوم الانتخابات.
- الإدلاء بالأصوات وفرزها وإعلانها.
- تمكين الفائزين من تقلد مناصبهم في الهيئات النيابية.

وفي ظل سيادة القانون وبسط سلطانه، تصان حريات الجميع، ويقف بالمرصاد للممارسات التي تتسم بالتمييز على أساس اللغة أو العرق أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية.

غير أن حكم القانون لا يمكن أن يكون ذي فاعلية إلا بوجود نظام قضائي مستقل ليحافظ عليه.

فالمادة الأولى (01) من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية فيما يتعلق بالنظام القضائي، تنص على: يجب أن تضمن الدولة استقلالية القضاء، وأن يحفظ بقدسية في دستور البلاد أو في قوانينها، وهذه الاستقلالية، استقلالية جماعية للمؤسسة القضائية عن تدخل السلطة التنفيذية، وكذلك استقلالية شخصية للقضاة الأفراد كي يقوموا بعملهم دون خوف أو محاباة لأحد.[2]

وتجدر الإشارة أنه بسبب غياب القانون أو عدم الامتثال له، آلت بعض المحطات الانتخابية في بلدان شمال إفريقيا إلى الانتكاسة، فانعكس ذلك على مسار تجارب الانتقال الديمقراطي، وساعد سلوك التعدي على حرمة الانتخابات ومصداقيتها، نخب ظلت لسنوات في الحكم عن طريق انتخابات كثيرا ما ادعت الحكومات التي نظمتها على أنها حرة، لكنها وقياسا بالمعايير المتعارف عليها كانت مزيفة ولا تمت بصلة لمؤشرات الانتخابات الحرة، وإن دل هذا

[1] – انظر، عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق.

[2] – ديفيد بيتهام، كيفن بويل، المرجع السابق، ص 51.

السلوك على شيء فإنما يدل على عدم قبول تلك النخب الاحتكام لمبدأ التداول السلمي على السلطة، رغم ما ينطوي عليه سلوكها هذا من خطر قد يهدد أمن وسلامة واستقرار الأوطان.

مما لا يجعل العملية الانتخابية منتجة –كما هو مفترض فيها– للاستقرار والتنمية والمستقبل الأفضل".[1] وما من شك في أن تدخل الحكومات في العملية الانتخابية سلوك يعيق أي عملية إصلاح أو انتقال[2]. والتلاعب في خطط الانتخابات ومقاصدها، يعد أكثر دهاء من التدخل والتزوير، باعتبار انه يمنح القائمين بالحكم سبيلا آخر للسيطرة على نتائج الانتخابات بمعناها المباشر، والسيطرة على السياسات الحزبية.[3] وهنا تكمن الإشكالية وتتجلى المخاطر والمخاوف التي كثيرا ما رافقت مسار تجارب الانتقال على مستوى بلدان شمال إفريقيا تحديدا ولتلك المخاوف والهواجس ما يبررها.

وتسرد بعض التجارب أن ثمة انتخابات قد يصفها البعض بالديمقراطية، بيد أن هناك فئات أو أحزاب معينة تتعرض للتهميش والإقصاء دون غيرها من الفئات والجماعات استناداً إلى القانون ذاته أو إلى الممارسات الفعلية للقائمين على القانون.

فانتخابات جنوب أفريقيا إبان الحكم العنصري على سبيل المثال للحصر، كانت توصف بأنها ديمقراطية في مؤشري قياس الديمقراطية " *Polity IV* " و"*Freedom House*"، وغيرهما من مؤشرات القياس، مما يفسر أنه ليست كل الانتخابات التي تشهدها بعض الدول في قارة إفريقيا هي ديمقراطية بقدر ما هي آلية لتثبيت الأمر الواقع والدفاع عنه باسم انتخابات طالما وصفت من بالمزيفة والمسروقة مسبقا.

ومن جانب آخر قد تكون الهندسة الانتخابية بغرض تقوية السلطة وتجديدها عبر عدة وسائل **و**بطريقة منهجية ومقصودة، وإفراغ الانتخابات عن طريق آليات الهندسة الانتخابية من

---

[1]– محمد أوجار، الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، في مجموعة من المؤلفين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، الكتاب صادر عن الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، القاهرة، ط1، ماي 2013، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص66.

[2]– على الصاوي وآخرين، دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة، جماعة تنمية الديمقراطية، 2005، ص 68.

[3]– مارشا بريبشتاين بوسوزني، ميشل بينز أنجريست، السلطوية في الشرق الأوسط "النظم الحاكمة والمقاومة"، المركز القومي للترجمة، ترجمة، طلعت غنيم حسن، ط1، القاهرة 2014، ص 170.

محتواها التمثيلي والتنافسي والنزيه والشفاف، باستعمال التزوير الانتخابي والعنف أثناء الانتخابات وبعدها.[1]

وهذا يجرنا إلى ما ذهب إليه "دافيد كينج لونارد" فقد تكون الانتخابات أداة لتنامي النزاعات إذا لم تتم إدارتها جيدا كما حدث في عدة دول إفريقية.[2]، فسيادة القانون واحترامه من طرف الجميع كفيل بأن يضع مخرجات العملية الانتخابية في نصابها وإطارها الصحيح المبني على رؤية توافقية وتسقط كل السيناريوهات الغير عاقلة مجهولة المآلات .

وما يجدر ذكره أن دولا عدة قامت بتنظيم انتخابات وسوقت لها إعلاميا في الداخل والخارج على أنها انتخابات حرة وذات مصداقية وشفافة، لكن في نهاية المطاف، آلت نتائجها للرئيس المنتهية ولايته أو إلى الحزب الذي يسبح في حوض السلطة، فضلا عن تفشي سلوكات أخرى كاستخدام المال لشراء الأصوات ومحاولة تغيير اتجاه الناخبين أثناء عملية الاقتراع عن طريق الإغراءات المختلفة قد تكون مناصب عمل أو تقديم وعود بتحويل مشاريع تنموية من منطقة (أ) إلى المنطقة (ب) في حال تصويتها لهذا المرشح دون الآخر، ويمكن القول أن هكذا ظواهر ارتبطت لسنوات بالمشهد الانتخابي في أكثر من بلد من بلدان شمال إفريقيا.

- احترام مبدأ التنافسية

وهذا يفسر ضرورة وجود تنافس حقيقي بين مرشحين متعددين أو برامج مختلفة. ويتضمن هذا المعيار أمرين رئيسيين، الأمر الأول هو ضرورة ألا تقتصر الانتخابات على مرشح واحد فقط، بل إنه وفي بعض التجارب الانتخابية الرئاسية تقدم إليها عدد من المترشحين، لكن قبل بدء العملية الانتخابية يتبين أن نتائجها محسومة لمرشح معين غالبا ما ينعت "بمرشح السلطة" وقد تكون الأحزاب التي تسميها بعض الدراسات "بأحزاب الإدارة" هي الأكثر استحواذا على المقاعد البرلمانية والمحلية وفي هذا المشهد الانتخابي تكرر في أكثر من استحقاق على مستوى بلدان شمال إفريقيا .أما الأمر الثاني فيجد الناخب نفسه أمام اختيارات وبرامج متعددة وبدائل حقيقية، على اعتبار أن تشابه البرامج الحزبية وتقاربها يقلل من درجة التنافسية التي يجب أن تتمتع بها الانتخابات

[1] - عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014، ص 317.

[2] - *Africa, Article .june2009, 15 june2020. David king Leonard, Élections and Conflict in*

الديمقراطية، وعادة ما يصف بعض الدارسين هكذا انتخابات بأنها شبه تنافسية نتيجة تقارب في برامج المتنافسين فيها مرشحين كانوا أو أحزاب.

فمن غير الممكن تصور تحقق التعاقب على السلطة خارج مدار الانتخابات التنافسية، بل إن التصويت الحر والمستقل والتنافسي هو الذي يمنح التداول مشروعيته الدستورية والسياسية.

وفي هذا النظام يختار الناس بمحض إرادتهم ممثلين لهم قدرة مراقبة ومساءلة الحكومات، بل قد يصبحون هم أنفسهم حكاما، وليس مجرد ناطقين باسم المواطنين. وبهذا التأسيس فتح النظام التمثيلي، القائم على قاعدة الانتخابات، إمكانية تطوير فكرة التنافسية وتطوير أساليبها الإجرائية[1].

فإجراء الانتخابات التنافسية يرسي حق المواطنين في الحصول على تمثيل نيابي سياسي لمن يختارونه نائبا عنهم في المجالس التشريعية[2]، فكلما كانت الانتخابات أكثر تنافسية ببلدان شمال إفريقيا ساعد ذلك على الزيادة في إقبال الناخبين عليها وقلص من أرقام العزوف الانتخابي والمقاطعة.[3]

وعلى هذا الأساس تعد الانتخابات التنافسية شريان الحياة الديمقراطية، فالمجال الفرعي للدمقرطة فعلماء السياسية الحذرون من المغالطة الانتخابية التي تساوي الانتخابات بالديمقراطية لا يتصورون حدوث دمقرطة من دون قيام انتخابات تنافسية في وقت من الأوقات، وبالتالي فإن الانتخابات التنافسية أمر محوري في جهود الدمقرطة، وتعتبر غاية في حد ذاتها.[4]

- **ضمان حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والإعلام**

ويشكل رباعي الحريات، المعرفة، ، التعبير والاجتماع والإعلام، ركن أساسي ضمن معايير حرية الانتخابات الديمقراطية، وتصب حرية المعرفة في حق الناخبين في معرفة ومناقشة أراء وأفكار وبرامج المرشحين في الانتخابات دون قيد أو شرط أو خوف من المتابعة كما يتطلب

[1] – انظر: محمد مالكي، التداول السلمي على السلطة، المرجع السابق.

[2] – مارشا بريبشتاين، ميشيل بينرانجريست، السلطوية في الشرق الأوسط "النظم الحاكمة والمقاومة"، ترجمة طلعت غنيم حسن، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014، ص 167.

[3]– لاري دايموند، روح الديمقراطية –الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت 2014، ص 546.

[4]– زولتان باراني، روبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ترجمة جمال عبد الرحيم، ط1، 2012، ص203.

هذا أيضا حق المرشحين في استعرض أفكارهم وبرامجهم للجمهور وذلك دون مفاضلة أو تمييز بين هذا المرشح أو ذلك، فضلا عن ضرورة حصول جميع المرشحين على فرص متساوية في السباق الانتخابي خاصة فيما يتعلق باستخدام موارد الدولة ووسائل الإعلام .

وأن يكون الجميع على خط واحد لحظة انطلاق عملية التنافس الانتخابي، الذي يحتاج إلى الالتزام ببعض القواعد والضوابط الأخلاقية أثناء الحملات الانتخابية. فضمان إجراء انتخابات حرة لا بد من توافر المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية للمواطنين ولا سيما حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.[1]

فحق استخدام وسائل الإعلام والاجتماع لجميع المرشحين على قدم المساواة، يخفف من المخاوف وعدم الثقة في المسار الانتخابي ويفتح باب التنافس على مصراعيه لظهور طاقات وأفكار جديدة من شأنها تعزيز الانتقال الديمقراطي، فالانتخابات الممأسسة كفيلة بتوفير مناخ تنافسي ضامن إلى حد كبير للحريات.

- حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة

وعلى صعيد آخر يرتبط عنصر التنافسية في العملية الانتخابية، بضمان تشكيل وإنشاء الأحزاب السياسية المستقلة عن سلطة التنفيذ على وجه التحديد، فضلا عن ضمان حرية الترشح في الانتخابات. وهذا يدلل على أهمية عدم وجود قيود رسمية "de jure" أو فعلية "de facto" على عملية إنشاء الأحزاب والتنافس على المناصب السياسية والمقاعد البرلمانية، فالانتخابات في بعدها الديمقراطي بحسب عدة دراسات لا يجب أن تشهد إقصاء جماعة أو فئة من حق الانتظام في حزب أو تكتل سياسي أو الترشح لمناصب سياسية، وهنا لابد من الإشارة إلى عدم خلو التجارب الانتخابية في بلدان شمال إفريقيا من ظاهرة الإقصاء لتي حرمت في مراحل تاريخية معينة قطاع واسع من المواطنين في المشاركة السياسية والسبب هو الانتماء الحزبي والسياسي أو عدم مسايرة السلطة ومباركة مرشحها .

[1]– طالب عوض، الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية، في مجموعة من المؤلفين، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014، ص 32.

لأن التنمية السياسية تستهدف تحقيق المساواة بين جميع المواطنين ،وتفعيل دور المواطنة الايجابية وزيادة درجة المشاركة الشعبية في صنع القرار وترشيد تولي السلطة.[1]

فحرية الانتخابات التي تهيئ لها وتضمنها حرية الاجتماع والتعبير، ينبغي أن تستكمل بقواعد اشتغال المؤسسات التي تحول دون التلاعب بالإرادة الشعبية، ودون إعاقة تداول الآراء واتخاذ القرارات، أو إفساد المنتخبين والحكام، والمقصود بذلك قبل كل شيء الدفاع عن البرلمان ضد السلطة التنفيذية التي تملك مقدرة إعلامية وإجرائية أكبر.[2]

ثالثا: معايير أخرى ذات الصلة بنزاهة وحرية الانتخابات

و تعد الحكامة الانتخابية قاعدة ضامنة لنجاح المسار الانتخابي، ويعني ذلك الاحتكام إلى انتخابات شفافة وحرة ونزيهة والتزام جميع الأطراف والفواعل بما تفرزه صناديق الاقتراع .

فإجراءات الحكامة الانتخابية وترشيد المسار الانتخابي، لا يمكن اعتبارها نافلة من النوافل بل عليها يتوقف الحكم على العملية الانتخابية إن كانت ذات جدوى أو أنها فاقدة للمصداقية والشرعية، وهنا لابد من التذكير بأن هناك إشكاليات بالغة التعقيد ببلدان شمال إفريقيا، تتعلق إما بجهة الإشراف على الانتخابات وخاصة مع انعدام الثقة في وزارة الداخلية، أو بجهة إعداد سجلات المشاركين في الانتخابات. ويمكن تلخيص معايير الحكامة الانتخابية أو ما تعلق بترشيد المسار الانتخابي في الاتي.[3]

- هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية للإشراف على الانتخابات.
- ضمان حرية التنافس أمام كل الراغبين في الترشح للانتخابات.
- تمكين كل المواطنين من الإدلاء بأصواتهم في أجواء من الحرية والاستقرار والسلم.
- تأمين القيام بالحملات الانتخابية لكل المرشحين.
- توفير الحماية الأمنية الضرورية لمكاتب التصويت حتى تمر العملية الانتخابية في هدوء.

[1] ـ عبد الله زوبيرى ،غايات التنمية السياسية في الجزائر بين التفكير الرغبوي والواقعي، مجلة فكر ومجتمع، العدد 32، أوت 2016 ،تاريخ الاطلاع يوم ،2019/08/14 ،ص470.

[2] – ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، ط3، بيروت، 2016، ص153.

[3]– محمد أوجار، الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، في مجموعة من المؤلفين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، الكتاب صادر عن الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، القاهرة ماي 2013، ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص ص 64–66.

- منع كل أشكال التأثير على الناخبين يوم الاقتراع وفي محيط مكاتب الاقتراع.
- تجريم استعمال المال لشراء الأصوات ومحاربة كل أشكال الفساد الانتخابي.
- تمكين المجتمع المدني من مراقبة الانتخابات بكل حرية واستقلالية.
- التمكين العادل والمنصف لكل المرشحين من الوصول إلى وسائل الإعلام العمومية، بما يضمن التعبير الحر عن كل الآراء.
- توفير كل الجوانب المادية الضرورية لسلامة العملية الانتخابية.

- **عدالة سير العملية الانتخابية**

تساءل بعض الدارسين كيف يمكن ضمان عدالة سير العملية الانتخابية ؟ فتم تحديد ثلاثة مصادر رئيسية تشكل تهديدا لعدالة سير العملية الانتخابية. منها الميزة التي يحصل عليها الحزب أو الأحزاب التي هي في السلطة. فضلا عن وجود هيئة انتخابية مستقلة تشرف على مسار العملية الانتخابية في فتراتها المعروفة قبل واثناء سير العملية وبعد ، فيما يتمثل المصدر الثالث في ضرورة فصل التنظيمات الحزبية بالقانون عن التنظيم الحكومي، وأن يتخلى الوزراء عن جميع مهامهم الرسمية، وعن امتيازاتهم خلال فترة الحملات الانتخابية، باستثناء ما هو ضروري لحفظ النظام والأمن.[1]

ويبقى السير الكفء للانتخابات وعدم تحيزها أمرا أساسي لنجاحها .فهي تمثل تحديا لوجستيا هائلا، وبالنظر إلى بعض التجارب الانتخابية في إفريقيا عموما ودول شمال إفريقيا خصوصا كانت الانتخابات مجحفة وغير منصفة لشعوبها، ولذلك قد تكون الانتخابات أداة لتنامي النزاعات إذا لم تتم إدارتها جيدا كما حدث في عدة دول إفريقية.[2]

-حكم القانون لا حكم العدد:

وبالنظر قاعدة حكم القانون فهناك من يرى بأن الديمقراطية ليست حكم العدد بل هي حكم القانون لذلك، يتطلب وجوبا التمييز بين الديمقراطية كآلية والديمقراطية كثقافة، فحين يعتد بالأغلبية كأسلوب في الحكم والسلطة مجردة عن بعدها الثقافي والقيمي تتحول إلى أداة لشرعنة الاستبداد وحكم الغلبة، والحال أن الأغلبية التي أفرزتها صناديق الاقتراع لا تستقيم وتصبح مشروعة إلا

[1] – ديفيد بيتهام، كيفن بويل، المرجع السابق، ص 33.

[2] – *Africa, Article, june2009, 15 june2020. David king Leonard, Élections and Conflict in*

عندما تتواصل مع التعاقد والتوافق اللذين يشكلان زادها الثقافي ومرجعيتها السياسية. فالأغلبية ليست سيفا مسلطا، بل أكثرية رجحتها العملية الانتخابية التنافسية لتحكم وفق قواعد اللعبة المتوافق والمتفق عليها، وفي صدارة ذلك ضمان حقوق المعارضة وصون وجودها، والمحافظة عليها مشاركة بالنقد والاعتراض والدفاع عن حق الاختلاف[1]

فالديمقراطية تتضمن التنافس بين الأحزاب على ثقة الناخبين في الانتخابات، فإن الوجه الآخر لها هو التعاون والتنسيق، وأن يشعر كل طرف بالتعاضد والتآزر مع الأطراف الأخرى فيما يتصل بهدف بناء النظام الديمقراطي[2]، فسيادة القانون تمنع أو تضع حدا للسلوك الذي يعبر عن طغيان فئة تحكم من منطلق حصولها على الأغلبية في الانتخابات أو معارضة أزاحتها نتائج الانتخابات من الحكم أو حرمتها من الوصول إليه.

المطلب الثاني: احترام المعايير الدولية للانتخابات الاستفادة من الخبرة الدولية

وتأسيسا لما سبق ذكره فان الخبرة الدولية غالبا ما تكون ناجعة في مساعدة المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية من التملك السريع للتقنية وخبرة تنظيم انتخابات ديمقراطية لا يشكك أحد في نتائجها.[3] وعلى هذا جاءت أدبيات الأمم المتحدة ومواثيقها الرسمية لتضع الانتخابات في الواجهة كآلية متاحة لجميع الدول والمجتمعات التي تتطلع لبناء ديمقراطية حقيقية قائمة أولا على مسار انتخابي بمواصفات مقبولة ليست مثيرة للشكوك والمخاوف.

الانتخابات في المواثيق الدولية

تعد الانتخابات أداة المواطنين لاختيار الأفراد الذين سيشكلون الحكومة والمجالس المحلية وهيئات أخرى مماثلة يسمى هؤلاء الممثلون خدم الشعب لأنهم يخدمون العامة باستخدام المصادر المتوفرة لتوزيع الخيرات وتأمين الخدمات الأساسية والضرورية لحفظ النظام العام.[4] وسنتناول هذا المطلب في الجزئيات التالية:

---

[1] – محمد مالكي، التداول السلمي على السلطة، المرجع السابق.

[2] – علي الدين هلال، دراما "الانتقال" العوامل الهيكلية لعدم استقرار مابعد "الربيع العربي"، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، مجلة السياسة الدولية، العدد194، مركز الأهرام، القاهرة 2013.

[3] – محمد أوجار، نفس المرجع، ص66.

[4]– كتاب، ماهي الانتخابات الحرة والنزيهة –المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، لم يذكر اسم المؤلف، بمساهمة: المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ومنظمتي، منظمة نبني، منظمة شار للتنمية، ترجمة ميديا شيخ أيوب، ص1.

أولا: الانتخابات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم إقراره سنة 1948 على أن انتخاب لمؤسسات النيابية هو أساس الإدارة الديمقراطية وفي مادته 21: "أن لكل فرد الحق في المشاركة في حكم بلده مباشرة أو عن طريق نواب مختارين اختيارا حرا وأكدت المادة نفسها في فقرتها الثالثة بأن "إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم ويعبر عن هذه الإرادة انتخابات دورية وصادقة تجري بالاقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت.[1]

وتبرز في هذا النص جملة من المعايير والقيم نذكر منها الاختيار الحر للنواب من طرف المواطنين أثناء عملية الانتخابات، وتأكيد على أن إرادة الشعب هي مصدر السلطة ويؤشر على هذه الإرادة وجود انتخابات دورية ذات مصداقية.

ثانيا: الانتخابات في أدبيات الأمم المتحدة

ونقرأ في أدبيات الأمم المتحدة عن المساعدة الانتخابية التي يمكن لهذه الهيئة الأممية أن تقدمها للدول التي ترغب، حيث تشير قواعد عمل الأمم المتحدة أنه وقبل الاتفاق على المساعدة وتقديمها، يتم تُقيّيم الاحتياجات

ولقد أصبح مشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية والحوكمة والانتخابات (*BRIDGE*) منذ إنشائه في عام 1999 يمثل دورة التنمية المهنية الأكثر شمولاً في مجال إدارة الانتخابات. وقد انبثق المشروع عن شراكة بين الأمم المتحدة، بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، واللجنة الانتخابية الأسترالية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.[2]

وهنا تجدر الإشارة بأن الانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهي ليست غاية، بل خطوة لا ريب في أنها مهمة، وكثيرا ما تكون أساسية على الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات ونيل الحق في مشاركة المواطن وفقا لما نصت عليه القوانين الدولية

---

[1]– انظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 21، على الرابط، http://hrlibrary.umn.edu/arab ، الإعلان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/08.

[2]–انظر، الانتخابات/إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، على الرابط، https://dppa.un.org/ar/elections، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/30.

المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس فإن معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدهم.[1]

ولكن يبقى التأكيد في أدبيات الأمم المتحدة على أن الانتخابات الدورية والنزيهة عنصر ضروري لا غنى عنه في الجهود المتواصلة والمبذولة لحماية حقوق ومصالح المحكومين، وان التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده عامل حاسم في تمتع الجميع فعليا بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[2]

ثالثا: الانتخابات في المواثيق الأخرى

لقد أكدت كافة المواثيق الأخرى المعنية بحقوق الإنسان على جملة من المعايير الدولية التي تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، مشددة على كم هائل من المبادئ والقيم. منها احترام إرادة الشعب وتأمين الحرية وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي مع حرية تكوين الجمعيات والأحزاب، فضلا عن استقلالية القضاء لما للقضاء من دور في إرساء مبادئ الديمقراطية الحقيقية، والاقتراع السري والاقتراع العام المتساوي والاقتراع الدوري.[3]

وهو ما أكدته كذلك الفقرة(02) من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن "للمواطن الحق في أن ينتخب وينتخب –في انتخابات نزيهة تجري بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري– تضمن حرية التعبير الحر عن إرادة الناخبين"[4].

وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان نقرأ ايضا " يتمتع كل مواطن بحق: الترشح للانتخابات وبفرصة الوصول، على أساس التساوي مع الغير، إلى منصب حكومي في بلده، وذلك بناء على مبدأ تساوي الفرص"[5] ويشكل هذا الميثاق احد ابرز المواثيق الحقوقية التي اعتلت المشهد السياسي

---

[1]– طالب عوض، المرجع السابق، ص 33.

[2]– انظر، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 137/46، المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1991، زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة، على الرابط https://hrlibrary.umn.edu، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/16.

[3] – طالب عوض، المرجع نفسه، ص 34.

[4]– انظر نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على الرابط،https://www.annhri.org ، تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/20

[5] – انظر المادة 24 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس،23 مايو/أيار 2004، على الرابط،http://hrlibrary.umn.edu/arab،تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/05.

الذي ظل متشضيا ومهتزا في بلدان شمال إفريقيا، ورغم هكذا مواثيق فإن العملية الانتخابية ظلت رهينة مظاهر وسلوكات أفقدتها المصداقية والنزاهة، وبالرغم من أن هذا الميثاق لا يحمل صفة الإلزامية القانونية، ولكن يمكن اعتباره قاعدة ومرجعية واضحة لتحديد المعايير ذات الصلة بالانتخابات الحرة والنزيهة .

كما يضمن إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام 1990، التزاما سياسيا مهما من قبل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بالرغم من كونه لا يأتي على ذكر الانتخابات صراحة "للجميع الحق بالمشاركة، مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة شؤون بلادهم العامة، فقد تضمنت المادة 23 من الإعلان "الولاية أمانة يحرم الاستبداد فيها وسوء استغلالها تحريما مؤكدا ضمانا للحقوق الأساسية للإنسان. ولكل إنسان حق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن له الحق في تقلد الوظائف العامة وفقا لأحكام الشريعة".[1]

وتعزيزا لقيم نزاهة وحرية الانتخابات لارتباطها الوثيق بعملية الانتقال الديمقراطي في أي بلد من بلدان العالم فقد أقر الإعلان الصادر عن اتحاد البرلمان الدولي في مؤتمره المنعقد بباريس في 26 مارس 1994، بأن تستمد سلطة الحكم في أي دولة من إرادة الشعب على نحو ما تعبر عنها انتخابات صادقة وحرة ونزيهة تجري في فترات منتظمة على أساس الاقتراع السري الذي يجري على قدم المساواة بين الناخبين، ولكل مواطن بالغ الحق في التصويت في الانتخابات.[2]

وأولى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981 الالتزامات الموجبة قانونا لضمان الحقوق المتصلة بالانتخابات[3]، والميثاق الإفريقي للديمقراطية والحكم والانتخابات 2007،

---

[1]– انظر المادة 23 من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على الرابط–https://hritc.co/wp content/uploads، تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة، 5 أغسطس 1990، تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/01

[2]– بن داود إبراهيم، المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية ومدى تحقق البناء الديمقراطي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص 344، تاريخ الاطلاع يوم 2021/12/11.

[3]– انظر، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، على الرابط،http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html ، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 81 في نيروبي كينيا يونيو1981، تاريخ الاطلاع يوم 2021/01/03.

وبالضبط في مادته(02) التي تنص على تعزيز التزام كل دولة بالقيم والمبادئ العالمية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن إعلاء مبدأ سيادة القانون على أساس احترام الدستور وسيادته والنظام الدستوري في النظم السياسية وفوق كل ذلك تعزيز تنظيم الانتخابات المنتظمة والشفافة والحرة والعادلة لإقامة سلطة وحكومة شرعيتين وتغيير الحكومات بطريقة ديمقراطية ورفض وحظر وإدانة التغييرات غير الدستورية للحكومات في أي دولة عضو باعتبار ذلك تهديدا خطيرا للاستقرار والسلم والأمن والتنمية.[1] فالمسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا يبدو أنه أمام كم هائل من المواثيق والمبادئ التي تؤسس للآليات التي على ضوئها يتم ترشيد المسار الانتخابي ليس في كمل بلدان العالم. كما تشير مواثيق ذات الصلة الى جملة من المبادئ والقيم نذكر منها .[2]

- تجري الانتخابات وفقا للقانون.
- الشفافية والانفتاح وقابلية المساءلة هي السياق الأنسب الذي تجري فيه الانتخابات.
- تقوم المنافسة بين مرشحين أو أطراف سياسية تعكس الآراء السياسية المختلفة في البلد.
- منافسة عادلة، تؤمن تكافؤ الوصول إلى الموارد العامة.
- تحظى الهيئة الانتخابية بالتوعية حول الانتخابات وحقوقها الانتخابية.
- المراقبة المستقلة للانتخابات.

ولكن رغم كل هذه القيم والمبادئ، تبقى درجة التفاعل والتجاوب من قبل الفواعل داخل بلدان شمال إفريقيا من أحزاب وسلطة ونخب ومنظمات مجتمع مدني مع العملية الانتخابية عامل حاسم بإمكانه إحداث نقلة نوعية في مسار الانتقال الديمقراطي، فضلا عن مقبلولية المناخ السياسي والرضا به والبيئة التي يجري فيها الاقتراع .

[1] –انظر، الميثاق الإفريقي للديمقراطية والحكم والانتخابات 2007، على الرباط، https://hnec.ly/wp–content/uploads، جرى التصديق على الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، المعتمد من طرف رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا (إثيوبيا) في30 يناير سنة 2007.تاريخ الاطلاع يوم 2021/04/18.

[2] – انظر التعليق العام رقم 25 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، للجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية الدورة السابعة والخمسون (1996)، الوثيقة بعنوان "المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع."

المبحث الثالث: نحو تجسيد المتطلبات الضامنة للانتخابات في سبيل ترسيخ الديمقراطية

إن الرهانات المعقودة على الانتخابات وحدها لا تفي بالبعد الديمقراطي الذي تتطلع إليه بلدان شمال إفريقيا، فالانتخابات التي تجري دون إحداث تداول على السلطة، وافتقار المشهد سياسي لمؤشرات الممارسة الديمقراطية، فهذا يعني أن الانتخابات تفتقد للبعد الديمقراطي، ليست وهب بذلك ليست مرشحة لإحداث انتقالا ديمقراطيا يتماشى والرهانات المعقودة، ولكن بالرغم من ذلك يبقى من غير الصحيح التحدث عن انتقال ديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا دون إبراز علاقة ذلك بالعملية الانتخابية.

ومن الواضح أن الانتخابات السوية هي التي تسمح للشعب اختيار ممثليه اختيارا صحيحا وهو أساس الديمقراطية وهذا يزيد من فرص التداول على السلطة ويكرس حرية المواطن في الانتخاب وهذا من شانه أن يحقق عدة وظائف منها حرية اختيار الحكام وتضع النواب أمام مسؤولية من انتخبوهم.[1]

المطلب الأول :على المستوى السياسي

تسمح الظروف السياسية القائمة في أي بلد والتي تسبق العملية الانتخابية من تحديد منحى المسار الانتخابي فان كان المناخ السياسي أو البيئة التي تجرى فيها الانتخابات سليمة ومؤهلة كانت الحركة التي يرسمها المسار الانتخابي في الاتجاه الايجابي، وإن البيئة السياسية مرتبكة طاردة، ستكون وجهة المسار الانتخابي سلبية ميالة إلى المحافظة على الوضع القائم ومن هذا المنطلق فانه يتطلب لسلامة وايجابية العملية الانتخابية في بلدان شمال إفريقيا الالتزام .

أولا: ضرورة تهيئة البيئة المناسبة وخلق الظروف الملائمة.

تؤكد اغلب الدراسات أنه من غير المعقول إجراء انتخابات دون أن تتم عملية تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية ويتحقق ذلك من خلال مسارين على حد تعبير، المسار الأول يستهدف ترويج ثقافة سياسية تعزز الانفتاح على الآراء الأخرى وتسهل المساومة والتسوية بين القوى السياسية ومختلف الفواعل فضلا عن نزع وتطويق أسباب النزاع، وتكريس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني والالتزامات الرئيسية بالنظام والأمة والمجتمع وتشكيل روابط عمودية بين النخب

[1] – بن داود براهيم، المرجع السابق، ص 339.

والشعب. أما المسار الثاني، فتتم من خلاله عملية دعم القوى السياسية وإشراكها في التنمية السياسية وإدارة شؤون الحكم في سياق انتخابات ديمقراطية دورية تنافسية وحقيقية، ومسار سلمي مبني على قوانين وإجراءات ديمقراطية يحقق التداول السلمي على السلطة. [1]

وتأسيسا لذلك فإن آلية تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية تبقى من الأولويات في أي تجربة انتقال نحو الديمقراطية ويمكن أن نسميها بإجراءات وتدابير استرجاع الثقة وبناء جسور للتواصل بين جميع القوى السياسية ومختلف الفواعل، وعليه فهناك ضرورة تستدعي تحديد الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تسهم في إمكانية التوصل إلى استراتيجيات أكثر فاعلية.[2] وذلك بغرض الدفع نحو واجهة الانتقال الديمقراطي، وبالمقابل جدير بالأحزاب السياسية أن تتفاعل مع المستجدات بعقل حكيم واستراتيجية تراعي ترتيب المصالح قال تعالى **(ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ)**.[3]

فمعركة الانتقال ليست محسومة سلفا. ولا يمكن كسبها فعلا إلا إذا تم العمل في الوقت نفسه على تغيير الظروف التي تمنع من توطينها، وتهدد بجعلها مناسبة لتفجير المجتمع وربما الدولة أيضا، والمقصود ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيض درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلا أن يعود إلى الواجهة ويهدد مسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.[4]

ثانيا: إعطاء دور ومكانة أكبر لمختلف تشكيلات المجتمع المدني

لا يمكن بأي حال من الأحوال التنكر لدور المجتمع المدني في يناء بيئة سياسية مساعدة على إنجاح المسار الانتخابي .وعلى هذا النحو نعتقد بأن المجتمع المدني يلعب اليوم دورا فعالا ويستقطب أهمية متزايدة داخل المجتمعات الحديثة في إطار معادلة ثلاثية الأطراف السلطة

[1]– إسماعيل الشطي، خطوة عامة لمقترح الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، جوان 2004، ص 105. تاريخ الاطلاع يوم 2020/05/04.

[2]–عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 2.

[3]– سورة فصلت الآية 34 .

[4]– برهان غليون، الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو، ص140.

الرسمية، القطاع الخاص، المجتمع المدني فهو شريك ومكمل لدور الدولة ومؤسساتها ومبادر في مختلف المجالات.[1]

ولكن وضعية المجتمع المدني ومختلف مكوناته في بلدان شمال إفريقيا محل ظلت مرتهنة للواقع السياسي وتداعياته، الأمر الذي جعل منه في الكثير من المراحل التاريخية والمحطات السياسية تابعا لا مؤثرا، وهذا لعدة عوائق، منها ما هو سياسي يتعلق تحديدا بالتضييق على نشاط منظمات المجتمع، وهو سلوك سلطوي نابع من مخاوف مردها حركية المجتمع المدني، فضلا عن الفساد السياسي الذي طالما أسس بشكل أو بآخر للعزوف عن المشاركة السياسية واليأس من الحصول على العدالة، لكن رغم حالات التضييق والتحكم في استقلالية المجتمع المدني ببلدان شمال إفريقيا، استطاع المجتمع المدني أن يرسم منحنى تصاعديا أعطى من خلاله انطباعا بأنه موجود وقادر على صناعة الفارق والتصدي لكل بؤر الفساد السياسي والانحرافات المسجلة في بعض محطات المسار الانتخابي .

فالدور الذي لعبه المجتمع لمدني عبر بلدان شمال إفريقيا أثناء الحراك الشعبي انطلاقا من تونس مطلع 2010 مرورا بالمغرب سنة 2011 إلى الجزائر في 22 فيفري 2019[2]، كان محوري وفعال إلى حد بعيد، لكن تبقى البيئة القانونية والسياسية تحد من حركيته المجتمع المدني، ومقيدة لدوره الذي يفترض أن يؤديه في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية، ومما يجدر ذكره أن هذا الراهن الذي يوجد عليه المجتمع المدني في بلدان شمال إفريقيا يبقى سيد الموقف رغم صدور عدة قوانين خاصة بمنظمات المجتمع المدني وإعطائها هامش من الحرية إلا أنها تشريعات وقوانين اهتمت بالجوانب الشكلية وتغاضت عن الجوانب الجوهرية للمجتمع المدني.[3]

فتفعيل دور المجتمع المدني قصد ربح معركة المسار الانتخابي النزيه والشفاف تنطلق ابتداء من الاستقلالية وهذا مرتبط بالتوجه إلى تدبير مصادر التمويل الذاتي، وإسقاط أسباب

[1]– نادية بونوة، المجتمع المدني في الجزائر الدور المنوط والعوائق المعرقلة، مجلة فكر ومجتمع، العدد 32، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 357.

[2] – للمزيد انظر، أميرة أحمد حرزلي، الأزمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج، المرجع السابق.

[3]– عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وآفاق، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، فيفري 2007، ص 153.

الإقصاء والتهميش التي تطال العديد من منظمات المجتمع وهذا يدفع بضرورة اعتبار المجتمع المدني مكمل لدور الحكومات وشريك في بناء مؤسسات الدولة.

فضلا عن الدور الذي قد يلعبه في إنجاح المسار الانتخابي من حيث رقابة أداء المؤسسات الرسمية المعنية بإدارة الانتخابات ومتابعة فرز أصوات الناخبين وإعلان النتائج وان تم ذلك يعد باعثا على الاطمئنان بأن العملية الانتخابية تسير بشكل نزيه.[1]، وهذا ليس تطبيلا للسلطة بل تعزيز لآليات الانتقال الديمقراطي، وعموما يجدر القول بأن تفعيل دور المجتمع تتوقف على:

- الاستقلالية.
- الفعالية والمبادرة.
- التنظيم والبناء المؤسسي.
- التكيف

واعتبارا لذلك ليست هناك أي قوة اجتماعية أو سياسية على وجه الأرض تضاهي قوة مجتمع مدني مترابط على نحو متزايد. واليوم، يوفر المجتمع المدني صوتا للضعفاء والفقراء، ويدفع عجلة التقدم في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويشجع المواطنة.[2]

ثالثا: إرساء وبناء إعلام حر ومسؤول.

لم يعد دور الإعلام بأدواته ووسائله التقليدية والحديثة في إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية وفرض الصوت الحر في الانتخابات، من باب النافلة بل فريضة تفرضها المتغيرات والمستجدات على المستويين الداخلي والخارجي، ودعنا لنقول بأن أي انكفاء من القوى السياسية ومختلف الفواعل تجاه الإعلام أو أي تهميش لدوره بإمكانه أن يخلق بؤرة توتر ويفتح الباب على مصرعيه للتأويلات والإشاعة كلما تعلق الأمر بالمشهد السياسي والانتخابي على وجه الخصوص.

[1]– صلاح محمد الغزالي، رقابة المجتمع المدني على الانتخابات العربية، في مجموعة من المؤلفين، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المرجع السابق، ص ص192–194.

[2]– دون إيبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي – بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، ترجمة، لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص245.

فوسائل الإعلام الحديثة تلعب دورا رياديا في توطيد الديمقراطية التشاركية، فلا جدال أن الإعلام هو المجال الأبرز في ممارسة الديمقراطية التشاركية، لأنه يعتبر حلقة وصل بين فواعل المشهد السياسي والمسار الانتخابي.[1]

ويبرز دور وسائل الإعلام المتعددة في تهيئة الظروف الملائمة لإجراء عملية انتخابية نزيهة، والراصد لأي استحقاق انتخابي في أصغر قرية أو أكبر دولة يكتشف دون أدنى معاناة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في عمليات الحشد وتوجيه الناخبين.

والانتخابات في بلدان شمال إفريقيا على تباين مستويات تجارب الانتقال الديمقراطي فيها واختلاف طبيعة الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بها لا تخرج عن هذا الإطار، لذا فإن الإعلام رقم مهم في العملية الانتخابية في بناء جسور الانتقال الديمقراطي[2]، وبالنظر لمضامين دساتير بلدان شمال إفريقيا التي أعلن عنها بعد الحراك الشعبي أعطت في فصولها وموادها مساحة معينة لحرية الصحافة لما لعلاقة ذلك بالمشهد السياسي والمسار الانتخابي، فالسند القانوني بإمكانه أن يساهم في تفعيل دور الإعلام في تجارب الانتقال، فضلا عن ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966 على ما يمكن اعتباره التزامات أساسية من الدول تجاه وسائل الإعلام.[3]

وفي الحقيقة هذا لا ينفي حالات التضييق التي مورست على مختلف وسائل الإعلام في بلدان شمال إفريقيا خاصة في بعض المراحل كتلك التي تميزت بارتفاع منحنى الحركات الاحتجاجية التي طالبت بإصلاحات سياسية المطالب السياسية واسعة فضلا عن مطالبتها بمحاربة الفساد حيث وفي ظل تطور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار فرص استخدام الانترانت "فإن الإنترانت شجع المواطنين على التعبير عن آرائهم وأفكارهم، فكسر بدرجة كبيرة دوامة صمت وحالات المنع الممارسة من طرف الحكومات على وسائل الإعلام التقليدية، فتشكلت بذلك مساحة

[1]– عمر طيب بوجلال، المرجع السابق، ص210.

[2]– سمير عمر، الأداء الإعلامي والانتخابات، في مجموعة من المؤلفين، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المرجع السابق، ص ص 218–221.

[3]– انظر المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

واسعة للنقاشات، وأحدثت حالة استفار لمجموعة عديدة في بلدان تعاني من سيطرة السلطة أو قوى اقتصادية على قطاع الإعلام .فأدى ذلك إلى اتساع رقعة التعبير إلى تغيير في العلاقات التقليدية بين السياسيين والمواطنين، وأعطى هذا الوضع الجديد قدرة على النقد، والتحرك والتنظيم الذاتي فساهم في ازدياد مستوى المعارف في المجال السياسي لدى المواطنين[1].

ويرى "*Jennings and Thompson*" أن الإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي هي[2]:

- الوفاء بحق الجماهير في المعرفة.
- الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال.
- الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية.
- إدارة النقاش الحر في المجتمع.
- الرقابة على مؤسسات المجتمع.
- المساعدة في صنع القرارات.
- التأثير في اتجاهات الرأي العام.
- مراقبة الأحداث المعاصرة.

وعليه فتفعيل دور الإعلام يقتضي، حرية وسائل الإعلام واستقلاليتها والأداء والفعالية، وهي آليات من شأنها تسهيل عملية الرقابة والرفع من مستوى الشفافية والمساءلة وتعزيز فرص نجاح تجارب الانتقال نحو الديمقراطية.

المطلب الثاني : على المستوى الدستوري والقانوني

لقد سبق وان أشرنا إلى أن تطوير الإطار القانونية وتجاوب تشريعات بلدان شمال إفريقيا مع مقتضيات تطور وسائل الإعلام ودورها المطرد في حياة المواطنين ودخولها كفاعل في العملية الانتخابية أصبح حتمية لا مفر منها خاصة في ظل دخول وسائل إعلام جديدة تخطت القيود

[1]– روى الجريجيري، العمل الإعلامي بين القواعد المستقرة والحديثة، مجموعة من المؤلفين، الإعلام والتحولات الديمقراطية في المنطقة العربية "إشكاليات ورؤى"، أعمال ورشة عمل بيروت (8–9 أكتوبر 2016)، منتدى البدائل العربي للدراسات، تقديم وتحرير، عمرو الشوبكي، ص24.

[2]– مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا، 14 مارس 2013، تاريخ الاطلاع يوم، 2019/02/10.

المفروضة ولم يعد بمقدور الحكومات أن تحد من هذا الانتشار وعلى هذا الأساس يمكن الحديث عن شراكة بين الإعلام ومختلف القوى السياسية والسلطة شراكة تستهدف تطوير دور المؤسسات المنتخبة ونقد أداء الحكومات وهذا يقتضي.

اولا: تكريس جودة البنية الدستورية

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن دساتير بلدان شمال إفريقيا شهدت تطورا ملحوظا من الناحية الدستورية في مضامينها ومحتوياتها، وتعاملت مع الواقع الجديد بشكل يتيح الفرصة أمام ترسيخ مجموعة من القيم ذات البعد الديمقراطي وتعزيز آليات الانفتاح السياسي التي تشمل كم من العناصر كاحترام الرأي والرأي الآخر والحريات العامة والخاصة وحرية الإعلام والصحافة، والإعلام الجديد الذي يعتمد على الشبكة العنكبوتية، والتطور التقنيات.[1]

فالدستور يعد وثيقة تعاقدية أو توافقية فضلا على مدى تمثيل هذه الوثيقة لإرادة الأمة، أي هل جاءت هذه الوثيقة بإرادة الأمة أو نوابها المنتخبون انتخابا حرا؟ أم جاءت بإرادة إدارة تتفرد بالحكم كإرادة حاكم أو حزب أو أسرة؟ هل هذه الوثيقة تمثل حقا شعبيا لا يمكن الرجوع عنه؟ أم منحة لإرادة حاكمة تتراجع عنها وقتما تشاء؟ أي ما هي الضمانات لاحترام هذه الوثيقة؟ هل هذه الوثيقة تحقق مساواة بين المواطنين بدون أي اعتبارات دينية أو مذهبية أو إثنية أو جهوية أو ذكورية، أم أنها وثيقة تنحاز للغالبية؟[2].

تساؤلات جوهرية لكن في ظل ما تمثله وثيقة الدستور من ثقل وبوصلة ومرجعية في صيرورة الدول وحياة الشعوب، ستبقى معرضة للنقاش والمد والجزر بين مختلف الفواعل، بحثا عن قيم التقريب والتوفيق المفضية إلى الاستقرار والمساعدة على كسب آليات الانطلاق نحو الانتقال الديمقراطي.

وكمثال للحصر خلف الإعلان عن دستور 2011 في المغرب حالة من الرفض لدى قوى لها حضور في المشهد السياسي والاجتماعي، وحجتها بأن الدستور لا يزال يحمل صفة منحة

[1]– انظر المادة 54 من الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية العدد 82، المرجع السابق، ص 14.

[2]– إسماعيل الشظي، المرجع السابق، ص109.

ملكية تكرس سلطة الملك المطلقة، وحتى وإن اجتذب التوافق حول محتوى منطوقه لامتلاكه الإمكان القانوني لإنتاج التغيير، فإنه لم يعكس التأصيل الراسخ للمعايير الديمقراطية.[1]

وبالرغم من الحدود الضيّقة للتشاور والمشاركة المفروضة على صياغة الدستور في المغرب، فربما كانت العملية أكثر انفتاحاً من سابقتها. فقد قبلت الأحزاب السياسية الرئيسة العملية وهذا ليس مستغرباً، لأن الأحزاب الممثّلة في البرلمان مروّضة وتهتمّ بالحفاظ على امتيازاتها، من خلال دعم المبادرات الملكية، أكثر ممّا تهتمّ بوضع برامج خاصة بها. وكان لافتاً أن حزب العدالة والتنمية، أوضح أنه يؤيّد الدستور الجديد، قائلاً إنه يحوي ضمانات ديمقراطية كافية.[2]

لذلك ينبغي التأكيد على القول بأن وجود وثيقة دستورية توافقية في مختلف تجارب الانتقال، كان من بين الآليات التي منحت المشهد السياسي والانتخابي على وجه التحديد فاعلية ورغبة لدى جميع القوى السياسية ومختلف الفواعل لبناء جسر حقيقي نحو الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا.

ثانيا: منظومة قانونية مستقرة وناجعة.

تشكل المنظومة القانونية الأرضية التي تتعامل بها ومن خلالها جميع مجالات الحياة، فوجود بيئة قانونية أكثر فاعلية وأكثر تجاوبا، كفيل بخلق مناخ من الثقة داخل المجتمع، وهذا ما تفرضه مقتضيات الحكم التشاركي، إذ لابد من إزالة المعوقات القانونية عن طريق التعديل والتغيير، فتفعيل المنظومة القانونية تساعد على دمج المقاربة التشاركية في تجارب الانتقال بدول شمال إفريقيا

وهذا ينطلق من دسترة الديمقراطية التشاركية كنظام حكم يرتكز على مبادئ الحكامة الجيدة، ويتيح الفرصة لجميع الفواعل المشاركة في التنظيم والتسيير والتنفيذ والرقابة.[3]

---

[1]– السعدية لدبس، مداخل الانتقال الديمقراطي وموقع الإصلاح الدستوري منها اختبار تجربة: المغرب أنموذجا، في مجموعة من المؤلفين، المؤتمر العلمي الدولي الأول، أيام 27–28 مارس 2020، المسالة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ط1، ألمانيا، 2020، ص 61.

[2]– مارينا أوتاوي، الدستور المغربي الجديد: تغيير حقيقي أم مزيد من المراوحة؟ مركز مالكوم كير– كارينغي للشروق الأوسط ، https://carnegie-mec.org، 2011/06/23، تاريخ الاطلاع يوم 2020/12/12.

[3]– عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن، 2017، ص174.

فمسألة الإصلاح القانوني تماشيا وتجربة الانتقال الديمقراطي تعد فريضة أكثر منها خيار صحيح أن عملية إصلاح المنظومة القانونية في الدول المنتقلة من حالة سياسية أحادية إلى وضع سياسي منفتح يتطلب وقتا، لكن عملية كهذه مفصلية وأهميتها تنبع في أنها متشابكة مع حيثيات مسار الانتقال الديمقراطي وكل ما يتعلق به من إجراءات وتفصيلات، فضلا على أن هذه المرافقة والمزامنة بين المسارين مسار إصلاح المنظومة القانونية ومسار الانتقال الديمقراطي يقلص تدريجيا من الاختلالات واللاتوازن بين مضامين القوانين والواقع، التي تحدث نتيجة عدم تكييف النصوص القانونية وعدم مواكبتها للوضع السياسي الجديد.

ثالثا: احترام مبدأ الفصل بين السلطات وصون استقلالية القضاء

وعلى هذا الأساس فإن نجاح تجارب الانتقال مرهون بإجراءات تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، حيث وبالنظر إلى مضامين دساتير بلدان شمال إفريقيا الدول نجدها تتبنى هذا المبدأ بشدة لعلاقة ذلك بالممارسة الديمقراطية والحريات، حيث يركز مبدأ الفصل بين السلطات على أركانها وفق عدة مبادئ، كالمساواة بين السلطات حيث لا تتغلب سلطة على سلطة أخرى، والتخصص الوظيفي حيث تخصص كل سلطة بمهامها في حدود اختصاصها، والاستقلال العضوي الذي يعني عدم تدخل أو ضغط أي منها على الأخرى.[1] ولكن مسألة استقلالية القضاء تبقى حلقة مفصلية في المسار الانتخابي فنجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في أي بلد يمكن القول بأنها مرهونة بدور القضاء واستقلاليته.

فوجود سلطة قضائية مستقلة محايدة يعتبر عاملا مهما وأساسيا من أجل ضمان حرية ونزاهة الانتخابات، ويشكل الضمانة لجميع المواطنين للاعتراض على أية خروقات قد تواكب الانتخابات، وينبغي أن تكون السلطة القضائية بمعزل عن أي تأثير من أي جهة رسمية أو غير رسمية تشارك في الانتخابات.[2]

[1]– عمر فرحاتي، دور السلطة التشريعية في البناء الديمقراطي، مجلة المفكر، العدد 04، الجزائر، لم تاريخ النشر، ص ص 11-12.

[2]– طالب عوض، المرجع السابق، ص 39.

فعملية الانتقال الديمقراطي تتطلب إدارة فعالة للقضاء والمحاكم وبقية المؤسسات القضائية فضلا عن آليات الرقابة المستقلة.[1] فكلما تجسدت استقلالية القضاء ارتفعت درجة الرضا عن نزاهة القضاء وهذا عامل يقوي ثقة الناخبين تجاه المسارات الانتخابية. وتأسيسا لذلك يعد توفر سلطة قضائية نزيهة أحد الشروط الأساسية الواجب توفرها قبل مباشرة العمليات الانتخابية، لما تتمتع به من استقلالية وحيادية عن بقية السلطات، الأمر الذي يمكنها من ممارسة عملها في الإشراف على الاستحقاقات الانتخابية والاستفتائية.[2] ورغم كل ذلك يحق لنا أن ننبه إلى أن المشكلة لا تكمن في النصوص القانونية، بقدر ما تكمن في التطبيق ومرافقة المشهد السياسي والانتخابي بما يخدم ويعزز تجارب الانتقال.

المطلب الثالث: على المستوى القيمي

ترتبط الممارسة الديمقراطية ذات الصلة بالانتخابات الحرة والنزيهة بسلم قيم من خلاله تترسخ ثقافة ديمقراطية تمثل بيئة حاضنة وداعمة لتجارب الانتقال ويمكن القول أن هذا السلم القيمي يتكون من.

أولا: تعزيز قيم الثقافة السياسية المشاركة

فقيام نظام ديمقراطي متعلق بوجود ثقافة ديمقراطية كبيئة ضرورية تدعم مسار الانتقال نحو الديمقراطية، وهذه البيئة مرهونة بعملية تنشئة الأفراد من خلال نشر قيم الوعي وإرساء ثقافة سياسية ديمقراطية، تحمل نظرة إيجابية للنظام السياسي والعملية السياسية كلها، وهذه الثقافة هي أن يحصل الانتقال في فهمنا للديمقراطية إلى المستوى القيمي والذهني للمجتمعات، وإشاعة ثقافة سياسية مواتية عنصرا أساسيا لدعم ميزة البناء الديمقراطي، فتنشئة الفرد على مفهوم الديمقراطية وأسسها حجر الزاوية في كل ذلك.[3]

تتطلب عملية تهيئة البيئة المناسبة للانتقال الديمقراطي، وتفكيك المضادات المقاومة لدور الثقافة السياسية والعاملة على إحباط كل أسباب تغلغل الوعي في عقول الأفراد، لابد من.[4]

---

[1]– ديفيد بيتهام وكيفن بويل، المرجع السابق، ص51.

[2]– فؤاد اعلوان، المرجع السابق، ص 34.

[3]– عزوز غربي ونفيسة زريق، المرجع السابق، ص ص 82–84.

[4] – المرجع نفسه ، ص ص88–89.

- القضاء على الثقافة الأبوية السلطوية

إن تمسك النظام الأبوي في بعض دول شمال إفريقيا بمفهوم الأب والأبناء يؤثر لا محالة في أي اتجاه نحو إحداث تطوير سياسي في العلاقات والبنى داخل المجتمع، ويتميز النظام الأبوي بثقافة تعكس تشبث النظم الحاكمة بالسلطة، ورفض الحوار الحقيقي والجاد مع المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وهو ما ينعكس سلبا على أهم مبدأ في النظام الديمقراطي مبدأ التداول السلمي على السلطة، وعلى ممارسة الحريات وتشكيل الأحزاب وعلى نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وحرية الرأي والمشاركة في الحياة السياسية، وهي كلها مقومات أساسية للديمقراطية. فالثقافة الأبوية لطالما سوقت بأن الأفراد عاجزين وغير ناضجين بعد لتبني النموذج الديمقراطي بل إن المحكوم غير مؤهل لتولي شؤونه بنفسه ما يعني تأجيل عملية الانتقال الديمقراطي.

- التأسيس لسياسة ثقافية متكاملة

كما يتطلب وجود ثقافة سياسية متكاملة تقتضي تحرير العقل من التشدد والخرافات والتطرف السياسي والحد من ظاهرة العنف بمختلف أشكاله، كونها تعد من بين معوقات الانتقال الديمقراطي ولأنها تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي. وتجدر الإشارة هنا الأهمية التي تكتسيها مسألة إعادة النظر في أسلوب التنشئة بداية من الأسرة والبيت أو مؤسسات التنشئة الأخرى اجتماعية كانت أو سياسية فضلا على إزالة ثقافة الخوف من السلطة له علاقة مباشرة بالإصلاح الثقافي الرامي إلى إحداث التغيير والإصلاح وهذا مرتبط بتجديد عنصر الثقافة السياسية.

وأبرز ما يذكر هنا بأن التعليم يمثل كقاعدة تزود بالمعلومات حول المسائل السياسية ومجالات المعرفة، وحول المهارات التي تسهل عملية الإدراك السياسي. فيعمل التدريس في المدارس على زيادة قدرة الفرد على الفهم والتعامل مع المسائل المعقدة والمجردة وغير الملموسة مثل موضوع السياسة، فالمتعلمون يمتلكون الاطلاع بشكل جيد على الأمور السياسية وغلى متابعة المشهد الانتخابي في وسائط الإعلام.[1]

فهناك ضرورات ذاتية وموضوعية قصوى لتنمية ثقافة سياسية، تتجاوز كل عناصر التخلف والانحطاط والاستبداد العالقة في الثقافة السياسية السائدة. وذلك لأنه لا يمكن الخروج من

[1]– ريموند وولفينغر وستيفن روزنستون، من يصوت؟، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2007، ص ص 31-32.

مأزق الراهن والتفاعل الإيجابي مع مكاسب الحضارة، دون ممارسة قطعية معرفية وسياسية مع ثقافة وتقاليد التخلف والاستبداد. وذلك لأنها هي المسؤولة عن عرقلة الكثير من مشروعات التقدم والحرية، وعليه فإن الغاية المتوخاة من الثقافة السياسية الجديدة، هي إشاعة النمط الديمقراطي في الحياة العامة . اذا تعلق الأمر ببلدان شمال إفريقيا حيث تتأسس الديمقراطية كثقافة وآليات ووسائل ونظم، في الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة والسلطة.[1]

فارتفاع منسوب الوعي لدى أفراد المجتمع والثقافة السياسية المشاركة الفاعلة مغذيات للحراك نحو نظام تتجسد من خلاله قيم الانتقال الديمقراطي الذي يفتح مساحات واسعة للتنمية بكل أبعادها ويضع حدا للثقافة الأبوية حيث الحاكم يربط مصير الدولة بمصيره مع أن الدولة تقوم على مؤسسات لا تتأثر ولا تهتز بذهاب الحكام، فهناك سنن التداول السلمي على السلطة التي توفر احتمالية كبيرة للاستقرار والأمن واستمرارية الدولة.

ثانيا: التوافق السياسي

تشير هذه المقاربة إلى آلية تفعيل التوافق والإجماع داخل الحقل السياسي، سلطة ومعارضة فجميع الأطراف المعنية بهذا التوافق تقبل المشاركة السياسية في السلطة وبالمقابل تنفتح السلطة وتقبل مشاركة الآخرين في إدارة الشأن العام وهذا مرتبط بطبيعة الحال بمسار انتخابي نظيف ونزيه وحر خال من مظاهر التزوير والغش وشراء الأصوات، مسار انتخابي يعيد الثقة للناخبين على أن العملية الانتخابية السبيل الأمثل لتجسيد قيم ومبادئ الانتقال الديمقراطي. وهذا يضعنا أمام تحد أخر يتمثل في وعي الأفراد بمسألة بناء نظام قادر على استيعاب كافة الطاقات والفواعل

فمسار الانتقال الديمقراطي يفترض فيه تحقيق نوع من الاتفاق المؤسسي حول قواعد إدارة العملية السياسية في مرحلة حساسة، بمعنى الالتزام بالضوابط والإجراءات من جانب مختلف الفواعل على نحو يستبعد النصر الكامل لطرف واحد. فمنطق الانتقال الديمقراطي يقوم على أساس تسوية صراعات المصالح عبر المنافسة السياسية.[2]

[1]– محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2005، ص ص 125–126.

[2]– عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، المرجع السابق، ص ص 12–13.

وهنا تتجلى كذلك أهمية السعي إلى إدماج مختلف القوى السياسية والاجتماعية، من خلال إقامة نظام يشارك فيه الجميع، ويتطلب ذلك البحث عن أرضية مشتركة بين الفاعلين المختلفين، مع استهداف تأييد أوسع للمواطنين، وذلك بإزالة المخاوف المتبادلة بين الأطراف. والجدير بالذكر أن بعض التجارب اختارت إدماج عناصر النظام القديم في العملية السياسية الجديدة، وغير مستبعد أن تعود الأحزاب التي حكمت في السابق إلى سدة الحكم عن طريق أصوات الناخبين والأمثلة عديدة.[1]

وهذا يدفعنا للتذكير بأن عملية الانتقال من وضع سياسي معين إلى وضع سياسي أفضل منه يفرض جميع على الفواعل والقوى المديرة لهذا الانتقال أن لا تنخرط في مسعى الإقصاء النابع في الغالب من سلوك انتقامي وثقافة الأنا التي لا تخدم بتاتا مأسسة الوضع الجديد. ففي النظام الديمقراطي الخصم السياسي ليس عدوا لدودا ينبغي قهره، أو التخلص منه، ولكنه منافس شرعي من حقه طرح وجهة نظره، وأن يسعى لإقناع الناخبين بها.

وهذا المسار الحضاري يتطلب من القادة إدراك أهمية الوصول إلى حلول وسط، وإشراك الآخرين في السلطة واتخاذ القرار، وهذه السلوكيات لا تدل على الضعف، بل هي مكون أساسي للعملية الديمقراطية.[2]

والحقيقة أن هذا المآل مرهون بدرجة الوعي والأفكار التي يتحلى بها الأفراد وثقافتهم السياسية وقدرتهم على تحقيق معادلة، تنازل في تنازل، من أجل تعزيز فرص الانتقال الديمقراطي وتجسيد الاستقرار السياسي والتوجه إلى مجالات التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلا عن التنمية المستدامة التي تؤسس للمحافظة على الثروة الاجتماعية، ولا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار.

ولقد يحدث أن تلم بالمجتمع ظروف أليمة، فتمحو منه عالم الأشياء محوا كاملا، أو تفقده السيطرة عليه، فإذا في الوقت ذاته أن فقد المجتمع السيطرة على عالم الأفكار، كان الخراب ماحقا.

---

[1]– علي الدين هلال، دارما "الانتقال " العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد "الربيع العربي"، المرجع السابق، ص8.

[2]– المرجع نفسه ، ص9.

أما إذا استطاع أن ينقذ أفكاره، فإنه يكون قد أنقذ كل شيء، إذ أنه يستطيع أن يعيد بناء عالم الأشياء.[1]

وفي سياق الحديث عن تفعيل التوافق وإمكانية توصل الفاعلين إلى أرضية إجماع وتجاوزهم لخلافاتهم وإعادة ترتيب أولوياتهم، وإيجاد مخرج يؤسس لأفق سياسي يطبعه مناخ الثقة والتفاهم، أولت الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية اهتماما خاصا بدور القيادة في صياغة استراتيجيات الإصلاح السياسي، حيث يشار إلى أهمية القيادة في إدراك البدائل المتاحة واختيار ما يدعم الإصلاح السياسي من خلال اختيارات عقلانية للبدائل المؤسسية والسياسية، فضلا عن دورها أي القيادة في تحديد الخيارات السياسية.[2]

وفي هذا يلاحظ أنه في بعض المواقف يمكن حتى لوجود فرد ذي صفات وخصائص فريدة من نوعها أن يكون حاسما، وكمثال يعود الفضل في انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية إلى "نسلون مانديلا" "*Nelson Mandela*" نظرا إلى دوره الأساس فيه.[3]، لكن ذلك من النادر.

فالأمر دوما مرهون بتوسيع المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، فالإجماع السياسي والتجانس الاجتماعي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس، فإن الانقسامات العميقة والاختلافات السياسية مآلاتها عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات[4]، وبناء على ذلك فإن جوهر الديمقراطية يتمثل في إدارة الاختلافات والتنوعات في المجتمع بطريقة سلمية.

فالمؤسسات التي يقيمها الإنسان وليس الموقع الجغرافي أو التاريخي هي التي تحدد ما إذا كانت دولة ما تصبح غنية أو فقيرة، إن التطورات المؤسسية وانفتاح المجتمع ورغبته في السماح بوجود الهدم الخلاق وحكم القانون يؤدي إلى التطور بكل ما للكلمة من معاني وأبعاد، إن الدول

---

[1]– مالك بن نبي، ميلاد مجتمع–شبكة العلاقات الاجتماعية، دار الفكر، ترجمة عبد الصبور شاهين، طرابلس، لبنان 1974، ص34.

[2]– عبد العظيم محمود حنفي، المرجع السابق، ص3.

[3]– غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2015، ص ص 55–56.

[4]– أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الفرات للنشر والتوزيع، ط1، بغداد 2006، ص ص 09–11.

تنجو من شبح الفقر والانحطاط عندما يكون لديها نظام سياسي تعددي ومؤسسات اقتصادية فاعلة.[1]

ثالثا: محورية العملية الانتخابية.

والى جانب ما تم التطرق اليه تبقى الانتخابات هي المركز الذي تتحدد من خلاله مسارات مختلف العمليات السياسية . فالانتخابات بهذا المعنى حوادث بارزة بقوة في المشهد السياسي، وتبدو تجسيدا ومؤشرا واضحا على أن الانتقال الديمقراطي قد انطلق بالفعل، لهذا ينظر إلى إجراء الانتخابات على أنه عنصر جوهري في مرحلة اتخاذ القرار من نموذج الانتقال.

وفي هذه النقطة يمكن أن يكون إجراء انتخابات تأسيسية تنافسية وحرة ونزيهة، على أساس حق الاقتراع الشامل، المدخل الرئيس الذي يحدد حدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية، وقد لا تنهي الانتخابات مرحلة الانتقال، لأن احتمال الارتداد إلى حكم الفرد يبقى قائما فالانتخابات في حد ذاتها لا تضمن مطلقا رسوخ النظام الديمقراطي إلا أنها بالتأكيد مؤشر على أن مأسسة النظام قد بدأت بالفعل. وإن أجريت انتخابات من هذا القبيل في سياق الانتقالات، فإنها تكون ذات شأن يرقى في أهميته إلى تغيير المسار السياسي برمته لبلدان شمل إفريقيا.

فوجود انتخابات تنافسية حرة ونزيهة مؤشر على التغيير الحاسم في قواعد اللعبة السياسية التي تنأى عن الممارسات التسلطية السابقة، وتتجه نحو تطوير ممارسات ديمقراطية جديدة، لذا فهي تسمى انتخابات تأسيسية.[2] فالانتخابات الديمقراطية ومقومات نجاحها يمكن الاشارة اليها في العناصر التالية. [3]

- **التمكين:** بمعنى تمكين المواطنين من ممارسة السلطة.
- **حرية العرض:** أي الحرية في صناعة اختيار البدائل.
- **حرية الطلب:** ترمي إلى حرية تشكيل الأولويات من جانب الناخبين.
- **التضمين:** مدلول ذلك أن كل المواطنين معنيون بالتمثيل في القوائم الانتخابية من دون قيود.

[1]– دارن اسيمون جلو، وجيمس روبنسون، لماذا تفشل الأمم –أصول السلطة والازدهار والفقر، ترجمة، بدران حامد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2015، ص ص75–106.

[2]– غيورغ سورنسن، نفس المرجع، ص ص 90–91.

[3]– العربي العربي، الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 48.

- **التعبير الحر عن التفضيلات:** وهذا يصب في حرية تشكيل خيارات المواطنين وحرية التعبير عنها.
- **النزاهة:** وتخص على وجه التحديد الأصوات المعبر عنها، من دون أي إضافات أو تزوير.
- **الشخصية الحاسمة:** وهي النخبة التي أفرزتها الانتخابات عليها تحمل المسؤوليات كاملة.

وفي الجدول الموالي يمكن الوقوف على ابرز العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة.

- **الجدول رقم (03): العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة**

المستوى	حرة	عادل
قبل يوم الاقتراع	- حرية التعبير - حرية التجمع - حرية تكوين الجمعيات - التحرر من الخوف في ما يخص الانتخاب - حرية الحركة والتنقل - غياب معوقات الترشح للانتخابات - حق اقتراع متساو وعام	- عملية انتخابية شفافة - قانون انتخاب لا يمنح امتيازات خاصة لاحد - لجنة انتخابات مستقلة وحيادية - برامج حيادية لتثقيف الناخبين - عدم وجود معوقات لإدراج سجلات الناخبين - إمكان التثبت من سجلات الناخبين المبدئية - حملة انتخابات تتسم بالنظام - مجال متساو لوسائل الاعلام العامة - الحيلولة دون سؤ استخدام المنشآت الحكومية في الحملة
بعد يوم الاقتراع	- إمكانية قانونية للشكوى - محاكم مستقلة وحيادية - إمكانات ملائمة لحسم النزاعات المتعلقة بالانتخابات	- العد ورفع التقارير بشكل صحيح - التعامل الصحيح مع الموارد المتعلقة بالانتخابات - تقارير محايدة بواسطة وسائل الاعلام عن النتائج - المعاملة الحيادية لشكاوى الانتخابات - قبول نتائج الانتخابات من جميع المعنيين

- **المصدر: غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، ص 93.**

رابعا: فعالية النظام الانتخابي

ويشكل النظام الانتخابي فيما أوردناه من مضامين والقيم ذات العلاقة بنجاح او تعثر العملية الانتخابية حلقة محورية تؤثر في النظام الحزبي وفي الديمقراطية ككل، فالنظام الانتخابي في نظام حديث بالديمقراطية نتاج مساومات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة أو المعارضة لها، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي المناسب الذي يحافظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها لكن في حالة شعور أي طرف بأن فرصه في ذلك تضاءلت قد يقوض ذلك من فرص الانتقال الديمقراطي الآمن.[1] فالنظام الانتخابي السليم آلية ديمقراطية يضمن للفرد المشاركة في صنع القرار ومراقبته، والتصويت، واعتماد قرار الغالبية، وحماية مصالح الأقلية، والتعددية السياسية، والتداول الديمقراطي للسلطة.[2]

وعلى هذا الأساس لا يمكن القول بمصداقية أو نزاهة المسار الانتخابي بمعزل عن إطار قانوني ضامن لعملية انتخابية نزيهة وهذا يتطلب ضرورة إيجاد نظام انتخابي يفرض مبدأ الرقابة والمتابعة على كافة أعمال وفعاليات القائمين على إدارة الانتخابات، ويضبط وسائل حماية النزاهة من خلال الهياكل التنظيمية الكفيلة بدعمها. إضافة إلى تحييد الإدارة وإبعادها عن إدارة العملية الانتخابية من خلال استحداث سلطة مستقلة أو هيئة يخول لها التحضير والإجراء والإشراف والمراقبة لكل أطوار العمليات الانتخابية.[3]

وفي هذه النقطة تجدر الإشارة أنه من بين مخرجات الحراك الشعبي في بعض بلدان شمال إفريقيا كالجزائر حيث في اعقاب حراك 22 فيفري 2019 تم استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أوكلت لها جميع مراحل وأطوار العملية الانتخابية، واعتبر ذلك قفزة نوعية تخدم نزاهة ومصداقية وشفافية العملية الانتخابية في تونس ايضا شهدت تونس بعد ثورة 2010 تم الإعلان استحداث عن الهيئة العليا للانتخابات بعد أن ظلت حكر على وزارة الداخلية، بينما في المغرب وبالرغم من حراك 20 فبراير 2011، لا يزال المشهد الانتخابي تحت سيطرة وهيمنة وزارة الداخلية وفروعها الإدارية. كما لا يفوتنا القول بأن هناك أدلة مقارنة على أن الانتقال الديمقراطي

[1]– عبد العظيم محمود حنفي، المرجع السابق، ص11.

[2]– أحمد الدين، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر،2007/07/26، ص4.

[3]– عزوز غربي، المرجع السابق، ص ص 50–51.

من الممكن أن ينبثق من الفترات المطولة من المنافسات الانتخابية الخاضعة للسيطرة الحكومية، المسار الذي بإمكانه أن يمنح لقوى المعارضة قدرة على اكتساب النفوذ تدريجيا والتفاوض في آخر المطاف حول الانتقال الديمقراطي مع السلطويين القائمين بالحكم.[1]

واعتبار لذلك من الواضح التأسيس لقاعدة أن الانتخابات تدخل في قلب النظام السياسي، لأنها الطريقة التي يختار بها الشعب قادة الحكومة، كما أنها المصدر لشرعية الحكام، والوسيلة التي يؤثر بها المواطنون على السياسة، والتصويت هو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية. فضلا على أن الانتخابات هي المسار الأسلم والواقعي والسلمي الذي يوفر مخارج آمنة لمقدرات الدول في مراحل الانتقال من وضع إلى وضع أفضل منه.

[1]– مارشا بريبشتاين بوسوزني وميشل بينر أنجريست، المرجع السابق، ص168.

خلاصة واستنتاجات

لقد جاء الفصل الثالث في شكل محاولة للتعرف على الآليات والقواعد التي تضع مختلف الفواعل في بلدان شمال إفريقيا أمام فرضية السير نحو مأسسة الانتخابات لتعزيز فرص الانتقال الديمقراطي، على اعتبار أن الانتخابات هي الوسيلة المثلى في ذلك، والدعامة الأساسية في الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة، التي من شأنها إضفاء المشروعية على العملية الانتخابية ونتائجها، لكن مدلولات ومضامين المسار الانتخابي تبقى مرهونة بمشروطية تجعل منه مسار ممأسس ومنصة حقيقية نحو الديمقراطية.

حيث تضمن المبحث الأول مأسسة الانتخابات المتطلبات والمقاصد. وحاولنا في ذلك التوقف عند مدلولات ومضامين عملية مأسسة الانتخابات وهو أن تتوفر الانتخابات أو تكتسب درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية. وأن تتصف بصفة الدورية وأن تكون منتظمة، مشكلة بذلك دورة سياسية وتقليدا يحترمه الجميع. انتخابات حقيقية سليمة وذات مصداقية تسهم في تعزيز ثقة المواطنين في من يمثلونهم على مستوى المجالس المنتخبة.

ومن هذا المنطلق تتجلى اهتمامات الفاعلين على مستوى الساحة السياسية في بلدان شمال إفريقيا حيث وبناء على جملة من معايير المأسسة الانتخابية تبرز من حين إلى أخر مناوشات سياسية بين الأحزاب السياسية والسلطة بخصوص ضرورة أن يحتكم المسار الانتخابي لما تتضمنه عملية مأسسة الانتخابات من عناصر وقيم وإلا فإن هذا المسار يبقى منقوصا ولا يفي بالغرض المنشود.

وفي ذات المبحث تم توضيح متطلبات المأسسة الانتخابية كمنطلق نحو رهان الانتقال الديمقراطي، فتنظيم عمل مؤسسات الحكم بناء على قاعدة مفادها حكم القانون غاية في الأهمية، فسيادة القانون في كهذا تجارب على مستوى بلدان شمال إفريقيا لا تزال معطلة في عدة مسائل ذات الصلة بالعملية الانتخابية، الأمر الذي طالما تولدت عنه هواجس وشكوك وعدم الثقة في نتائج الانتخابات، بينما يشير المتطلب الثاني إلى علاقة الحكم بالجماهير وهي بحق نقطة مفصلية علي أساسها يتحدد مصير نجاح أو فشل المسار الانتخابي، فتمادي الجهات المشرفة على

الانتخابات في السعي للالتفاف حول إرادة الناخبين يعد عقبة رئيسية أمام فرص الانتقال الديمقراطي.

ففي المغرب على سبيل المثال الذي لا تزال وزارة الداخلية تهيمن على العملية الانتخابية من التحضير إلى لحظة الإعلان عن النتائج يبقى من ضمن الهواجس والممنوعات التي تحيل دون انخراط كافة الأحزاب ومنظمات لمجتمع المدني في العملية الانتخابية، يتجلى هذا الإشكال رغم أن أحزابا باركت مخرجات حراك 20 فبراير 2011 وهي بذلك تتحمل جانبا من المسؤولية في تخليها عن مطلب هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات، وهذا لا يعفي المؤسسة الملكية في أنها مارست أقصى ما يمكن من التكتيكات والمناورات السياسية لتبقى وزارة الداخلية على رأس إدارة العملية الانتخابية، والمحصلة بأن حيزا من المعارضة المغربية ظل ولا يزال خارج دائرة مباركة ومشاركة المسار الانتخابي لانعدام الثقة، فضلا عن تنامي مخاوفها من التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات لفائدة أحزاب معينة طالما سميت بأحزاب القصر أو أحزاب الإدارة.

وعليه فضرورة وجودة هيئة كاملة الاستقلالية والصلاحيات تشرف وتدير العملية الانتخابية قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية حتمية لا مفر، على اعتبار أن وجود هذه الهيئة يعد آلية تعبر عن تطور في إدارة المسار الانتخابي ليبقى عنصر تمكين المواطنين من المشاركة أحد أبرز متطلبات المأسسة الانتخابية باعتبار أن المشاركة السياسية مؤشر دال على مقبولية العملية الانتخابية، لكن تبقى ظاهرة العزوف عن الانتخابات من بين الإشكاليات المطروحة على صعيد المشهد السياسي ببلدان شمال إفريقيا، فمنحنى المشاركة طالما سجل تراجعات مخيفة، جعلت من جسم الانتخابات هزيل وغير مقنع في أكثر من استحقاق ونتائجه محل مواقف متباينة بين مؤيد ورافض.

فمقاصد المأسسة الانتخابية، متعددة بحيث تعبر عن مسعى جوهري يكمن في أن الشعب هو مصدر السلطة، فضلا على أنها أي الانتخابات السبيل الوحيد نحو واجهة الديمقراطية والآلية التي تدفع إلى تسوية الصراعات بالطرق السلمية وهنا تجدر الإشارة أن استعمال القوة أو العنف للوصول إلى السلطة تراجع في بلدان شمال إفريقيا إلى الصفر فهناك صفر حالة على الأقل خلال 30 سنة الأخيرة، بل حتى أثناء الحراك الشعبي الذي شهدته الدول الثلاث منذ 2010 إلى

غاية 2019، لم تسجل حالات عنف شديدة باستثناء حالات معينة ولم يكن ساعتها عنف الغرض منه الوصول بالقوة إلى السلطة بقدر ما كانت الديمقراطية هي العنوان الأبرز في قائمة المطالب والذهاب إلى انتخابات حرة ونزيهة تفضي إلى انتخاب ممثلين عن الشعب وتعبر حقيقة عن مبدأ التداول السلمي على السلطة.

وفي المبحث الثاني تم إبراز دلالات احتكام الانتخابات لمعايير النزاهة والحرية والحكامة الانتخابية، حيث تمت الإشارة إلى معايير نزاهة الانتخابات تبدأ بتسجيل الناخبين بشفافية وحياد، على اعتبار أن الاحتجاجات والشكاوى التي تدلي بها أحزاب المعارضة تشير إلى بعض التجاوزات التي غالبا ما ترتكبها الإدارة أثناء ضبط وتدقيق سجلات الناخبين، فمراجعة القوائم الانتخابية على مستوى البلديات والجهات ببلدان شمال إفريقيا محل الدراسة، في حاجة لآليات أكثر نجاعة وشفافية وفعالية، رغم انه في الجزائر أصبحت هذه العملية من صلاحيات ومهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وفي معايير حرية الانتخابات يبدو مبدأ احترام القوانين الناظمة للعملية الانتخابية من قبل جميع الأطراف، مدخل يؤسس لغاية وهدف سام تتحقق بموجبه مدلولات الانتخابات وقيمها الحضارية والديمقراطية، وتحمي كافة المعنيين بالعملية الانتخابية، من كهذا شبهات كاستعمال المال الفاسد وهذا يمس بمصداقية الانتخابات قبل وأثناء الاقتراع وحتى خلال فرز الأصوات، والأكيد أن المشهد الانتخابي بدول شمال إفريقيا لم يخلو من هكذا ممارسات وتصرفات حادت عن القانون واختارت الاستجابة لمويولاتها السياسية، فضلا عن الضغوط التي تمارسها بعض النخب بأقصى ما يمكن لكي ينحرف المسار الانتخابي في الاتجاه الذي تريد.

فمأسسة الانتخابات ونظافتها الأكيد أنها تقوم على احترام مبدأ التنافسية، بعيدا عن كل ما من شأنه تفضيل حزب عن بقية الأحزاب أو مرشح عن باقي المرشحين، وضمن ذات المبحث كان لابد من التطرق إلى الحكامة الانتخابية كمؤشر دال على الانتخابات الممأسسة التي تشير إلى ضرورة وجود هيئة مستقلة تشرف على مسار العملية الانتخابية ناهيك عن عدالة سير الحملة الانتخابية.

وتم تضمين المبحث جزئية تتعلق بالانتخابات وفقا للمعايير الدولية حيث خصصنا حيزا للحديث عن الانتخابات في المواثيق الدولية أين تم إبراز ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجال احترام إرادة الشعب في اختيار ممثليه وحقه في الانتخاب والتصويت الحر دون إملاءات أو شروط أو شيء من هذا القبيل، ولم يغفل هذا المبحث عن ما تضمنته أدبيات الأمم المتحدة ودعواتها المتكررة إلى ضرورة وجود انتخابات دورية وحقيقية وحرة تفضي إلى انتقالات ديمقراطية، وتضع حدا للانغلاق السياسي والانفراد بالسلطة واتخاذ القرار، فالمشاركة السياسية الواسعة في أي بلد قادرة على تحقيق الاستقرار وفض النزاعات البينية وتطويق أسباب تشتيت مقدرات الدول والشعوب.

وبالتوازي كان لا بد من النظر إلى دساتير بلدان شمال إفريقيا وما خصصته من نصوص ومواد ذات الصلة بالانتخابات وكل ما يتعلق بالإرادة الشعبية باعتبارها مصدر للسطلة، فقد نصت الدساتير التي جاءت بعد الحراك الشعبي الذي شهدته بلدان شمال إفريقيا في أكثر من مادة على الأهمية التي تكتسيها الانتخابات كآلية تعبر عن الممارسة الديمقراطية، وكم من القيم لها اكثر من دلالة منها أن الشّعب مصدر كلّ سلطة والسلطة التّأسيسيّة ملك للشّعب، ويمارس الشّعب سيادته بواسطة المؤسّسات الدّستوريّة الّتي يختارها، فضلا على ممارستها عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثّليه المنتخَبين، والشعب حرّ في اختيار ممثّليه، والمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية والمجلس المنتخب هو مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشّؤون العموميّة.

أما المبحث الثالث فجاء كمحاولة لتحديد مرتكزات مستقبل تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال في ظل العقبات وآليات التفعيل، ففي المطلب الأول حاولنا تقديم قراءة في الراهن وإبراز ما يمكن أن عرقلة مسار الانتقال الديمقراطي وقد تم ذكر الهيمنة ودعم الفكر الاستبدادي، بالإضافة إلى الإقصاء والإقصاء المضاد، حيث السلطة طالما قاومت الانفتاح على الأحزاب وبقية الآراء، وفي حال وصول المعارضة إلى الحكم أول ما تفكر فيه هو ممارسة الإقصاء المضاد وهذا لا يخدم الاستقرار السياسي ويقلص من يتيح فرص نجاح تجارب الانتقال الديمقراطي.

كما ضمنا هذا الفصل أيضا الحديث عن آلية تهيئة الظروف السياسية، ووجود دستور توافقي حقيقي يمنح المشاركة للجميع كما تبقى آلية تفعيل المنظومة القانونية حتمية لا مناص منها ويتجسد ذلك بناء على الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وعلى صعيد آخر تتجلى أهمية عملية تفعيل دور المجتمع المدني والإعلام مع رفع منسوب الثقافة السياسية المشاركة والوعي لدى الأفراد وهذا يدخل في سياق غلق المنافذ أمام الثقافة الأبوية السلطوية، إلى جانب ذلك مسألة التوافق داخل الحقل السياسي الذي يقضي بضرورة أن يتفق جميع الفاعلين حول آليات الانتقال الديمقراطي من خلال تفعيل الانتخابات. وبناء على ما تقدم نحاول الوقوف على الاستنتاجات التالية:

فعملية مأسسة الانتخابات قاعدة بإمكانها دعم وتقوية فرص الانتقال الديمقراطي لكن هذه القاعدة تقتضي أن تكون الانتخابات دورية وحقيقية ومتباعدة، وعلى هذه المسطرة يحاول المسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا أن يسير، لكن يبقى المسار الانتخابي منقوصا اذا لم يتوفر على معايير النزاهة والحرية والشفافية، لأن الإجراءات الشكلية المتعلقة بالانتخابات لا تعبر بالضرورة عن الجوهر، كما أن العبرة بالنتائج، فإذا أعادت نتائج الانتخابات إنتاج الواقع نفسه، وأفرزت صناديق الاقتراع وجوها اعتاد عليها الناخب فإن الإجراءات الشكلية وما تضمنته لم يكن سوى تحضير لبقاء السلطة في السلطة، لكن هذا ليس مطلقا فقد تخضع الانتخابات للمعايير المتعارف عليها وفي نهاية المطاف يعاد انتخاب أحزاب كانت توصف بأنها أحزاب موالية للنخب الحاكمة أو أحزاب الإدارة، بمعنى ليس بالضرورة أن تؤدي الانتخابات الديمقراطية والممأسسة إلى فوز أحزاب المعارضة، كما لا يمكن في هذه الحالة ممارسة الإقصاء المسبق أو الحكم المطلق بأن الانتخابات زورت كون الفائز فيها هو حزب كان في السلطة

ولقد حرصت دول شمال إفريقيا على إدراكها لمقومات الانتخابات الداعمة للانتقال الديمقراطي والقائمة أساسا على حكم القانون وتمكين المواطنين من المشاركة وضمنت ذلك في دساتيرها التي جاءت بعد الحراك الشعبي، تعبيرا منها عن القطيعة مع الوضع السياسي ما قبل الحراك وزيادة على ما جاء في الدساتير أعقبت ذلك بحزمة من القوانين والتدابير ذات الصلة بإكساب المسار الانتخابي مناعة وتحصينه من شبهة التزوير والتلاعب بأصوات الناخبين.

ففك الارتباط بين وزارة الداخلية والانتخابات كان له الأثر الإيجابي على المشهد السياسي في بلدان شمال افريقيا، ففي تونس أسندت المهمة للهيئة العليا للانتخابات، وفي الجزائر للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبدت الإجراءات القانونية ذات الصلة بالانتخابات التي صدرت في الجزائر على سبيل المثال فيما بعد الحراك غاية في الأهمية فعملت السلطة المستقلة للانتخابات على إخضاع المرشحين غلى اختبار الشروط المنصوص عليها في المادة 200 من قانون الانتخابات، وبالأخص شرط عدم الصلة بالمال الفاسد. وتشدد الفقرة السابعة من المادة محل الجدل، ألا يكون المرشح معروفا بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على الاختيار الحر للناخبين، وحسن سير العملية الانتخابية.

لكن رغم الضمانات الدستورية والإجرائية المتعلقة باحترام إرادة الشعب في اختيار من يمثله على مستوى المجالس المنتخبة، تبقى بعض النقائص والثغرات هاجس يطارد الأحزاب قبل وأثناء عمليات الاقتراع، وهذا يطرح إشكالية موازية تتعلق بالحياد السياسي للقائمين على الانتخابات، فطالما اشتكت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من تورط بعض القائمين على إدارة العملية الانتخابية لصالح جهة معينة كإضافة أصوات غير صحيحة لحزب أو مرشح معين، وقد يكون ذلك بمقابل أو وعد في حالة الفوز، وهو في الحقيقة سلوك ينم عن تراجع المنسوب الأخلاقي أثناء ممارسة كهذا مسؤوليات وإخفاقات لدى بعض القائمين على الشأن الانتخابي. والحقيقة إن سلوكات كهذه تسهم في انسداد القنوات والطرق المؤدية إلى الانتقال الديمقراطي.

فالاحتكام للقانون لصيانة وحماية المسار الانتخابي تعزيزا لفرص الانتقال الديمقراطي، مطلب جوهري لكنه يبقى معرض للتجاوزات وعدم الالتزام بمقتضياته، مما يترك حالة عدم الثقة سائدة قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية، ومحاولة لتفادي كهذا تجاوزات تطرح مسألة أخلقة الحياة السياسية من خلال بعض الإجراءات ذات الصلة، لكن أخلقة الحياة السياسية مفهوم مطاط تصعب معه عملية الضبط وآليات الرقابة والتقييم

ورغم ما يثار من تحفظات بخصوص مصداقية المسار الانتخابي ببلدان شمال افريقيا نسجل مسعى مقبول الى حد ما من اجل أن تكون العملية الانتخابية مطابقة لمعايير النزاهة والحرية كما نصت عليها أدبيات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

فالمسعى في هذا الاتجاه عامل بمرور الوقت يعيد الثقة ويقوي من مصداقية الانتخابات، شريطة أن تتفاعل جميع القوى بما في ذلك النخب الحاكمة مع تلك المعايير

ويبقى رهان تخطي العقبات والتعامل مع التحديات ذات العلاقة بالمشهد الانتخابي والانتقال الديمقراطي، مرهون بالقدرة على تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية التي لم تعد نافلة سياسية بل فريضة تقتضيها عملية استرجاع ثقة الناخبين ومختلف القوى السياسية في العملية الانتخابية، فهي بمثابة العربون السياسي الذي يؤشر على حسن نوايا السلطة في التعامل مع المشهد السياسي الجديد الذي يمهد ويتطلع إلى انتقال ديمقراطي حقيقي ويضع حدا إلى الارتباكات والاهتزازات التي تضرب العملية الانتخابية قبل وأثناء وبعد.

فصحيح أن بلدان شمال افريقيا أطلقت حزمة من الإجراءات والتدابير بعد الحراك الشعبي في محاولة منها استهداف المشهد السياسي من خلال توسيع دائرة الحريات والإفراج عن المعتقلين وتعويض المتضررين بسبب ظاهرة التسلط والاختفاء القسري التي تعرض لها عشرات المعارضين والنشطاء الحقوقيين (المغرب أنموذجا فترة حكم الملك الحسن الثاني) لكن عملية تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية التي تشكل مرحلة تسبق الانتخابات بقيت محل جدل بين السلطة وقطاع من المعارضة ومنظمات مجتمع مدني من حيث الكفاية والدلالات. رغم انه وبالمقابل اقتنع عدد من الأحزاب بهذه التدابير مما جعلها تنخرط في المسار الانتخابي بعد الحراك الشعبي .

ويبدو واضحا بأن دور المجتمع والإعلام بكل وسائله التقليدية والحديثة لا يزال دون العلاقة التي تربط هذين المكونين بالمشهد الانتخابي وتجارب الانتقال في بلدان شمال إفريقيا، لكن الحقيقة أن قطاعا من مكونات المجتمع المدني انخرط في المسار الانتخابي، ففي الجزائر على سبيل المثال للحصر صار المجتمع المدني مسألة مدسترة وعلى أساساها تم انتخاب المرصد الوطني للمجتمع المدني، رغم أن الأمر يبقى مثار للجدل على اعتبار أن حركية المجتمع المدني لا بد أن تكون حرة وغير تابعة، إلا أن هناك إصرار على أن المجتمع والإعلام لهما مسؤولية كاملة أمام الشعب فهو بذلك مطالب بالكشف عن كافة النقائص والتجاوزات خاصة في مجال العملية الانتخابية وكل ما يستهدفها من شبهات أو فساد.

ويظهر أن منسوب الثقافة السياسية ودرجة وعي الأفراد بمقتضيات سلامة المسار الانتخابي وعلاقة ذلك بالمسار الانتقال الديمقراطي يشكلان عائقا، ففي حالة انخفاض منسوبهما يؤدي ذلك إلى فرملة مخرجات العملية الانتخابية، فإذا كان الانتخاب هو اختيار حر من متعدد فان منسوب الثقافة السياسية ودرجة الوعي بأهمية الانتقال الديمقراطي يعتبران المحدد الرئيسي لمخرجات العملية الانتخابات قبل وبعد، كما أنهما وفي حالة ارتفاع منسوبهما يؤدي ذلك إلى تفعيل دور الانتخابات وتعزيز فرص الانتقال الديمقراطي.

خاتمة

لقد اكتسب موضوع العلاقة بين الانتخابات وتجارب الانتقال الديمقراطي حيزا واسعا من النقاش، في حقل العلوم السياسية وأدت جدلية الانتخابات والديمقراطية من يصنع الأخر إلى تراكم كم هائل من الأبحاث والدراسات، ولا غرابة في ذلك لأن ديمقراطية النظام القائم تقاس بمدى احترامه لقواعد العملية الانتخابية، فضلا على أن الانتقال من نظام سياسي مغلق قائم على الأحادية والانفراد في اتخاذ القرار إلى نظام سياسي منفتح على الاتجاهات الأخرى تحقيقا للمشاركة الواسعة، مرتبط بمضامين ومدلولات العملية الانتخابية، وعلى هذا الأساس أولت مختلف الدراسات اهتماما بالغا تجاه العملية الانتخابية فإن صحت وجاءت وفق القيم والمضامين التي نصت عليها مختلف مواثيق الأمم المتحدة ودساتير الدول كانت بمثابة الجسر الذي يتحقق عبره الانتقال الديمقراطي فالانتخابات والانتقال الديمقراطي وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن الحديث عن انتخابات في بلد ما دون وجود ديمقراطية والعكس لا يمكن أن يتأسس النظام الديمقراطي دون الاعتماد على الانتخابات.

ومن هذا المنطلق عكفت شعوب الأرض بل منذ أن خلق الله الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى لأجل الاحتكام إلى قوانين يبني من خلالها نظام يسود فيه العدل وتتحقق في ظله المساواة وتتكافأ فيه الفرص وتتعزز على ضوئه مجالات الحياة وتستقر وفي مقدمتها الحياة السياسية القائمة على سنن من يحكم؟ كيف يحكم؟ ومن هنا بزغت فكرة الانتخاب ونبتت ونمت وتطورت إلى أن أصبحت بمثابة القانون الذي يحتكم إليه الناس لاختيار حكامهم برضا منهم وإلا اختلت سنن من يحكم؟ كيف يحكم؟ وهنا تكمن الديمقراطية التي تقوم على الرضى لكنها لا تولده، فالرضى يأتي دوما من توسيع المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإدارية.

وبناء على ذلك جاءت الدراسة كمحاولة لاستهداف موضوع الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، وتوزيع ما أمكن وما أتيح من معارف ومادة علمية على ثلاثة فصول، فجاء الفصل الأول كمدخل يؤصل لبعض المفاهيم ذات الصلة وفي مقدمتها الانتخاب بداية الظهور كفكرة وبزوغها وانتشارها بين الناس والمجتمعات إلى أن تطورت الانتخابات وأصبحت آلية من آليات الوصول إلى الحكم والتداول على السلطة، وفي خضم المسار التاريخي لفكرة الانتخاب سجلنا كيف تسيد الاختلاف في تحديد الطبيعة القانونية للانتخاب، وكيف انقسمت دول أوروبا وقبلها أثينا في من يمارس الانتخاب فحرم قطاع كبير من الناس من الانتخاب لعقود

للإدلاء بأصواتهم في اختيار الحكام، المرأة كمثال. ثم مفهوم الانتقال الديمقراطي، وقبله فضلنا التطرق لمفهوم الديمقراطية والمراحل التاريخية لهذه الفكرة، حيث تعددت التعاريف والاتجاهات وتباينت الآراء في الديمقراطية كفعل وممارسة على أرض الواقع، أما الانتقال الديمقراطي فهناك توافق وشبه إجماع من قبل الباحثين في هذا الحقل على انه يمثل المرحلة الفاصلة بين م نظامين سياسيين مختلفين نظام (قبلي) قائم على الأحادية والانفراد بصناعة القرار والإقصاء ونظام (بعدي) قائم على التعددية الحزبية والانفتاح السياسي وإشراك الآخرين في صناعة القرار. ثم إلى أسباب ودوافع الانتقال الديمقراطي وطرق الانتقال حيث إجماع اغلب الدارسين، على أن الانتقال السلمي بعد توافق جميع الأطراف يبقى هو الطريق الأسلم والآمن للدول والشعوب.

والفصل الثاني تطرقنا فيه للتجربة الانتخابية ومسار الانتقال الديمقراطي في دراسة حالة المغرب وتسهيلا لتفكيك كل ما يتعلق بهذا الفصل انطلقنا من جزئيتين، الجزئية الأولى تتعلق بالانتخابات في بلدان شمال إفريقيا السياق والملامح الأساسية وهي بمثابة مدخل عام يمهد إلى الجزئية الثانية التي تناولنا فيها ومن خلالها التجربة الانتخابية ومسار الانتقال الديمقراطي دراسة حالة المغرب، ومن هذا المنطلق حاولنا في الجزئية الاولى التي خصصنا لها مبحث مقسم على عدة مطالب اجتهدنا بناء عليها الوقوف على السياق والملامح الأساسية للمسار الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا، وكان لزاما علينا الوقوف على المنحنى البياني الذي رسمه مسار العمليات الانتخابية في هذه البلدان، وتجلت عبر هذا المنحنى البياني جملة من المؤشرات التي تعكس العوائق الداخلية والخارجية التي اعترضت المسار الانتخابي في بلدن شمال إفريقيا وانعكاس ذلك على فرص وأسباب الانتقال الديمقراطي، ولكن هناك عقبات ليس لها مبررا يذكر، ففي العقبات الداخلية البعض منها مصدره النخب الحاكمة التي مارست لسنوات الثقافة الأبوية على الآخرين وسوقت لمفاهيم وقيم أسقطت من خلالها أي دور في المشاركة السياسية لكل ما هو معارضة بحجة أن الانفتاح على كهذا معارضة خطر على امن وسلامة الأوطان، وفي الاتجاه المعاكس وجدنا بعض العقبات الداخلية مصدرها المعارضة بسبب حالات التشظي والانقسامات وصعوبة التكيف مع المتغيرات والمستجدات والفراغات والثقوب السياسية التي لطالما توغلت عبرها السلطة.

وضمن ذات المبحث كانت لنا إشارات إلى دور الحراك الشعبي في إعادة بلورة مواقف سياسية أكثر انفتاحا من قبل النظام السياسي، على مستوى شمال إفريقيا فكان للحراك الشعبي دور

واضح في إسقاط كم من مخلفات وترسبات النظام السابق، فكانت ذلك بمثابة الفرص فرص السانحة نحو الانتقال الديمقراطي.

أما فيما يتعلق بالجزئية الثانية تخص التجربة الانتخابية ومسار الانتقال الديمقراطي في دراسة حالة المغرب، التي تناولناها في ثلاثة مباحث حاولنا بناء عليها العمل على تفكيك تجربة المغرب الانتخابية ومسار الانتقال الديمقراطي حيث وقفنا على حدود نجاح التجربة المغربية، من منطلق فرضية أن تجربة المغرب رائدة وتشكل أنموذجا قابل للتعميم، لكن بعد بحثنا في هذه التجربة، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات ابرزها أن المسار الانتخابي في المغرب رهينة قيود وأبنية قانونية تحد من سلطان المعارضة ودورها في إدارة شؤون الحكم، مما ترك التجربة المغربية أمام تحد كبير يتمثل أساسا في تأثير سلطة الملك وموقعه وتعريفه في الدستور على المسار الانتخابي وتجربة الانتقال الديمقراطي عموما، رغم مرافعات الحركات الاحتجاجية عبر مسارها التاريخي من أجل ملكية تسود ولا تحكم.

وجاء الفصل الثالث كمحاولة لاستشراف المستقبل السياسي وتجربة الانتقال على وجه الخصوص في بلدان شمال إفريقيا، من خلال جملة من آليات التفعيل قصد تجاوز أو تذليل العقبات التي يعتقد بأنها تحد من قدرة الانتخابات في التمكين لأسباب الانتقال الديمقراطي بداية من تفعيل دور المجتمع والإعلام وسد بؤر الفساد السياسي والحيلولة دون غياب الثقافة السياسية المشاركة.

وتأسيسا لذلك تبقى هذه الدراسة محاولة للكشف عن بعض الجوانب ذات الصلة بقضايا حساسة ومفصلية في حياة الدول والمجتمعات ألا وهي العلاقة بين الانتخابات والانتقال الديمقراطي في تجارب بلدان شمال إفريقيا، التي اكتست في ظل التحولات العالمية والإقليمية والداخلية للدول أهمية كبرى على اعتبار أن المشهد الانتخابي ظل محل نقاش داخل الحقل السياسي في بلدان شمال إفريقيا، وتوسع النقاش وتعمق قبل وأثناء وبعد الحراك الشعبي الذي اندلع مطلع 2010 إلى غاية 2019 ولا تزال تداعياته وإفرازا ته قائمة، في شكل تموجات واهتزازات سياسية واجتماعية.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، التي تشكل إجابة عن الفرضيات وعن الإشكالية المطروحة، وعلى هذا الأساس وبعد التحليل والمناقشة والتنقيب نحاول أن نوجز ما تم التوصل إليه من استنتاجات فيما يلي:

لقد شكلت الانتخابات كفعل وممارسة آلية كفيلة إلى حد كبير بتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة، ووفرت فرصا وأسبابا عديدة للانتقال الديمقراطي في العديد من الدول عبر العالم، حتى وإن ظل الاختلاف في الآراء والمواقف بين النظرية والتطبيق قائم منذ أن بزغت فكرة الانتخاب إلى غاية اليوم، فالديمقراطية أكثر من طقوس للتصويت، بل تعدد الآراء وحرية التعبير والنظام السياسي المتعدد الأحزاب والتنافس السياسي والانتخابات التعددية الحرة والشاملة وحقوق الإنسان وسيادة القانون ومحاسبة الحكام وهنا مكمن الديمقراطية، لكن هذا لا ينقص من دور الانتخابات كفعل في أنها كانت وستبقى من بين الآليات والأسباب التي ساهمت إلى حد كبير في نزع فتيل النزاعات وفتحت فرصا حقيقية نحو الانتقال الديمقراطي في دول كثيرة منذ ظهور الموجة الأولى للانتقال الديمقراطي.

إن الاحتكام للفعل الانتخابي اثبت عبر مختلف المراحل التاريخية التي قطعها بأنه الوسيلة المثلى والحضارية، لترتيب قواعد الحكم وتعزيز استقرار الدول وفرض سيادة القانون وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، وهناك إشارات، تشير بأن التحولات الديمقراطية من الممكن أن تنبثق من الفترات المطولة من المنافسات الانتخابية الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وإذا كانت هناك إشارات إلى الفارق المسجل بين ما هو نظري وما هو واقع وممارسة سيظل كذلك مهما ارتفع سقف الاجتهاد البشري، وهذا ليس عيبا أو عجزا في فكرة أو مفهوم الانتخاب بقدر ما أن تطبيق ذلك مرتبط بمشهد سياسي متحرك مرن، فنحن إذا لسنا أمام عملية حسابية أو رياضية جامدة، فإذا كانت هناك عملية إسقاط تبقى تقديراتها ومقتضياتها وحساباتها نسبية.

فالإشكال القائم اليوم في بعض التجارب يكمن في المساحة التي يمثلها الفارق بين ما هو نظري وما هو واقع وممارسة، وإذا اعترفنا بهذا الفارق لا يعني إطلاقا التسليم والتصديق بذلك، فقد تتمدد مساحة هذا الفارق في أي مرحلة من المراحل السياسية للدولة، وهنا يقول مالك بن نبي "إذا غابت الفكرة بزغ الصنم " فقد يكون الصنم استبداد سياسي أو طغيان في الرأي، قال تعالى "كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى، أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى".[1]

[1] – سورة العلق، الآيتين 6-7.

ولكي لا يتغول الفارق ويتحول إلى قاعدة عمل، كان التدافع كقانون وسنن أودعها الله في الإنسان، فالحراك الشعبي والتدافع بين الناس محكومين كانوا أو حكاما معارضة كانت أو سلطة كفيل بتقليص الفارق بين الانتخاب كمفهوم والانتخاب كممارسة وتطبيق وكلما تقلص الفارق تحسن المسار الانتخابي وتهيأت الأسباب والظروف اكثر أمام تجارب الانتقال الديمقراطي، قال تعالى "وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ "[1].

بحيث إذا استطاع شعب ما أن يختار زعماءه ويستبدلهم في انتخابات منتظمة، وحرة ونزيهة، ذلك ما يعبر عن ديمقراطية انتخابية، يتجسد من خلالها الانتقال الديمقراطي، لكن إذا تم وصف أو تسمية نظام سياسي ما بكونه ديمقراطيا، فهذا لا يعني أنه نظام جيد أو جدير بالإعجاب، أو أنه لا يحتاج إلى المتابعة والاهتمام لتحسينه أكثر، بل يعني ببساطة أنه إذا كانت أغلبية الشعب تريد تغييرا على مستوى زعمائها وسياساتها ولها القدرة على التنظيم في إطار القواعد، فإنها تستطيع الحصول على التغيير.

وليست الانتخابات هي الهدف في حد ذاتها، بقدر ما هي وسيلة لتحقيق الرشادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..، ولذلك فإن مسعى الدول التي قطعت شوطا كبيرا في مجال الدمقرطة لم تحقق ذلك دفعة واحدة، بل كان عبر مسار قوامه ضبط الوسيلة (الانتخابات)على قيم المصداقية والحرية والنزاهة والشفافية والمشاركة الواسعة وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، ولذلك فإن عملية إجراء الانتخابات لا تعني بالضرورة الطريق نحو الواجهة الديمقراطية، ولا يمكن القول بأنها تعبر عن الفعل الديمقراطي بما يعني أن الانتخابات اذا لم تؤسس لانتقال ديمقراطي حقيقي، تبقى مجرد إعادة إنتاج الواقع نفسه، على اعتبار أن الانتخابات تبقى هي الأداة المثلى للمواطنين لكي يختاروا الأفراد الذين يشكلون الحكومة والمجالس الوطنية والمحلية المنتخبة.

فممارسة الفعل الانتخابي بكل ما يحمل من مدلولات تعبر عن النزاهة والمصداقية والشفافية والدورية والحرية والمساواة بين جميع المرشحين، هو المسار الوحيد الذي يجنب البلدان الانتقال العنيف الغير عاقل أو التدخلات الخارجية التي شكلت على مدار عقد من الزمن خراب للبلدان دون أن يتجسد الانتقال، وبالنظر إلى طرق الانتقال الديمقراطي المطروحة في أدبيات الحقل السياسي، فإن الدراسة ترى بأن الانتقال المبني على سيناريو التفاهم والتوافق بين جميع الفاعلين

[1] – سورة البقرة، الآية251.

والقوى السياسية ومختلف النخب بما فيها المؤسسة العسكرية هو الطريق الأسلم الذي يوفر فرص وأسباب التمكين لتجارب الانتقال الديمقراطي.

والديمقراطية هي اكثر من مجرد حكم الأغلبية، فحتى الأغلبية يمكن أن تمارس الطغيان على الأقلية، فترسيخ دعائم الديمقراطية يحتاج، لمعارضة حقيقية ومجتمع مدني قوي واقتصاديات قوية وفصل الدولة عن الحزب الحاكم وتغيير النظام عن طريق انتخابات ديمقراطية فضلا عن ترسيخ الثقافة السياسية الرامية إلى مشاركة جميع الأفكار لبناء المؤسسات.

والجسم الانتخابي ليس بمعزل عن تأثير العوامل الداخلية والخارجية وعلى هذا الأساس فإن المسار الانتخابي على مستوى بلدان شمال افريقيا، لم يكن بمعزل عن تأثيرات الظروف الداخلية والعوامل الخارجية السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، فقد كشفت الدراسة أن الأحداث السياسية والحركات الاحتجاجية، كان لها الأثر الواضح على مجرى الحياة السياسية عموما والمشهد الانتخابي خصوصا، وقياسا على ذلك مارست أحدث 05 أكتوبر 1988 في الجزائر ضغطا على النظام السياسي والنخب الحاكمة واستطاعت أن تضع حدا 27 سنة من الحكم القائم على الأحادية الحزبية، ورغم ما رافق الأحداث من عنف، فإن النظام السياسي تجاوب إلى حد ما مع مطالب الشارع ومختلف القوى الاجتماعية والتيارات، وكان من مخرجات هذه الأحداث الإعلان عن دستور 1989 أول دستور جزائري يؤسس للتعددية الحزبية ويقر بحرية الإعلام والصحافة وإنشاء الجمعيات، وجرت أول انتخابات تعددية محلية وتشريعية، لكن اتضح أن عوامل خارجية، كانت وراء وقف المسار الانتخابي فشكل ذلك منعرجا خطيرا واعتداء على حرمة المسار الانتخابي وإيذان بانكسار تجربة الانتقال الديمقراطي. وإذا سلمنا جدلا، بأن هذا يعد عملية إجهاض للديمقراطية. إلا أن عوامل موضوعية وأخرى ذاتية كان لها دورها هي أيضا في هذا الفشل والسقوط المؤلم، كان من أبرزها عدم نضوج الممارسة الديمقراطية لدى الفائزين في الانتخابات، علاوة على بعض الأخطاء الفادحة في لغة الخطاب وفي الممارسة.

فثقافة الإقصاء والإقصاء المضاد لطالما سممت المناخ السياسي، وحولت الانتخابات من مضمار للتسابق السلمي إلى بؤرة نزاع بين السلطة والمعارضة، وفي ذلك تفسيرات عدة، فإذا لم تكن نتائج الانتخابات في صالح السلطة والنخب الحاكمة، يكون الرد هو اللجوء إما إلى إلغاء

نتائجها وتحديد موعد آخر للانتخابات، أو الإعلان بأن الرئيس المنتهية ولايته هو الفائز، والحقيقة أن هذا المآل يبقى حالة استثنائية.

إن الحراك الشعبي السلمي يبقى الأسلوب الأرقى والأسلم لتحسين وترتيب الأوضاع السياسية بما يخدم الاستقرار والمشاركة السياسية الواسعة، ويدفع في اتجاه توسيع دائرة الإجراءات والتدابير ذات العلاقة المباشرة بتفعيل وحماية المسار الانتخابي، ومنحه القدرة الكافية ليمكن لأسباب الانتقال الديمقراطي، لكن يبقى ذلك مرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على التجاوب والاتصال، فبنظر لبلدان شمال إفريقيا فرغم تراكم الاحتجاجات منذ الاستقلال إلى حدود مطلع القرن الواحد والعشرين ظل المجال السياسي محدود الانفتاح في وجه الملاحة السياسية للأحزاب التي توصف بأنها قوية وجادة وتمتلك قدرا من المقبولة لدى الشارع في بلدان شمال إفريقيا .وإذا كانت هناك فتحات سياسية فهي مجرد استرجاع للأنفاس من قبل النظام وتكتيك استهدف من خلاله استرضاء العامل الخارجي. لكن تبقى رغم ذلك مسؤولية المعارضة قائمة في عدم قدرتها على التجاوب والتفاعل مع المتغيرات والمستجدات.

كما أن تشابك المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتدفقات التقنية المرتبطة بوسائل الإعلام الجديد ومنصات التواصل الاجتماعي التي تولدت عنها مفاهيم جديدة كمفهوم "السموات المفتوحة" فرض وضعا مغايرا غذى إلى حد ما المطالب السياسية للحراك الشعبي ودفع في اتجاه تفاعل النظام السياسي مع هذه الحركية المجتمعية التي كلما كانت واعية بما تفعل وبما تقوم به وتمتلك النظرة الاستراتيجية والتجاوب مع جميع الفواعل بما في ذلك السلطة، كانت ثمرة الحراك ناضجة ومآلاتها مسار سياسي آمن، ذلك ما يمكن أن نستخلصه من موجات الحراك الشعبي التي اجتاحت بلدان شمال إفريقيا مطلع القرن الواحد والعشرين، فكان الحراك الشعبي علامة مميزة في الكيفية التي تعاطى بها الشعب في والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والعديد من المؤسسات مع مطالب الحراك الشعبي .

ولقد أثبتت تجارب عديدة بأنه اذا تم التوصل إلى حالة من التوافق الداخلي بنسبة مقبولة حول مشروع الإصلاح السياسي، كان لهذه الحالة الدور الأبرز في إنهاء الوضع السياسي القائم على الانفراد بالسلطة وشخصنة الحكم .

ولقد طرح الحراك الشعبي في بلدان شمال إفريقيا قيم ومضامين حضارية، وفي ذلك تبرز أهمية احتكام المجتمعات والدول في انتقالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى التراكمات الماضية والتجارب السياسية السابقة، وتجدر الإشارة في هذه النقطة أنه في هكذا تجارب عندما يتناغم موقف المؤسسة العسكرية مع الحراك الشعبي ينكمش ويتراجع الدور المشبوه للنخب العابثة والمستنفعة من الأوضاع السياسية الفاسدة، نخب تدعي تحصنها بالمؤسسة العسكرية لتمارس سطوتها وهيمنتها على المشهد السياسي، وهو السيناريو الذي أبطلته المؤسسة العسكرية في حراك بعض بلدان شمال إفريقيا وراهنت على عدم إسالة أي قطرة دم.(الجزائر تونس كمثال) .

إلا أن بعض الأنظمة السياسية في سياقات وظروف معينة قد تمارس أسلوب القوة الناعمة الذي تستهدف من خلاله استرخاء المعارضة وانشغالها بترتيبات وإجراءات المشاركة في العملية الانتخابية، مع أن الأولوية هي المشروع الإصلاحي الشامل الذي يؤسس للدولة القوية بمؤسساتها ومجالسها المنتخبة بطريقة ديمقراطية. وهنا تكمن قيمة وقوة فلسفة المعارضة ورؤيتها إلى الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، فلطالما تشظت الأحزاب بسبب انسياقها وراء الهوامش أو التركيز على الجزيئات وترك الكليات والنظر إلى الفروع وترك الأصول والتمسك بمصلحة الحزب كفريضة والنظر إلى مصلحة الدولة وليس السلطة كنافلة.

ففي تجارب قطاع واسع من المعارضة في بلدان شمال إفريقيا، ما يبين في مسارها بأنها ونتيجة لتضخم في أنويتها، تحولت تدريجيا إلى جزء من المشكلة إذا تم ربط ذلك بانكسارات المشهد الانتخابي وعسر وصعوبة الانتقال الديمقراطي. هذا لا يعني بالضرورة الانكماش والتحلزن والصيام عن المشاركة في العمليات الانتخابية، ولكن مشاركة مبنية على فكر وبرامج ومشاريع لها من المقبولية والمشروطية ما يجعلها على قدر كبير من التنافسية، فالأحزاب مؤسسات لها عناصرها ومقوماتها فهي كذلك مطالبة بأن تضرب المثل في ممارسة التداول وفي ذلك تجديد للأفكار والطموحات والقدرات واستيعاب للطاقات، فالتمسك بأفكار فقدت صلاحياتها، لا يمنح الفرصة لهذه الأحزاب لكي تطرح البديل وترفع من سقف برامجها.

فتحرر الأحزاب من الظاهرة الأبوية يعتبر من الآليات الفعالة التي تلغي الكثير من الأفكار الصنمية الفاقدة للصلاحية وتضع حدا لحالة التمحور الحزبي حول الرموز والشخصيات بدلا من ارتكازها على المبادئ السياسية أو البرامج الحزبية، حيث من خلال الدراسة تجلت أغلب الأحزاب

في بلدان شمال إفريقيا بأنها تعاني من ممارسات وأفكار شاخت وترهلت، فتحولت إلى نماذج مصغرة للحكم الدكتاتوري، ما فوت فرصا مهمة عليها، وعليه فإن أي مساهمة حزبية قادرة على صناعة الفارق على مستوى المشهد السياسي، مرهونة بقدرة الأحزاب على كسر القوالب الجامدة وهدمها لكل ما يمثل صنما سياسيا.

مما يعني بأن الاتهام المطلق للنظام السياسي وتحميله مسؤولية الإخفاقات السياسية، كمن يردد باستمرار "أكلها الذئب –وكأن الذئبة لا تأكل" إن التنصل من المسؤوليات يكاد يكون الفصل الطاغي في تجارب الكثير من الأحزاب التي شاركت في العمليات الانتخابية رغم وصفها بالمغشوشة وتفتقد للشرعية، ولكن هذا لا يعفي النظام السياسي من مسؤولياته التاريخية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فإذا تحدثنا عن تجارب الانتخابات ومآلاتها فإنها سجلت أعلى معدلات الفساد السياسي والمالي، ذلك ما كشفت عنه مخرجات الحراك الشعبي في بلدان شمال إفريقيا وأكده القضاء في ملفات الفساد التي توبع بموجبها أغلب رموز الحكم في عدد من بلدان شمال افريقيا .

ولذلك فإن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد تكون المناخ الملائم والمشجع على انتشار ظاهرة الفساد التي بإمكانها أن تنسحب على المسار الانتخابي، وفق ما تقتضيه مصلحة السلطة والنخب الحاكمة والأحزاب المستنفعة، فإيجاد آليات قانونية وهيئات مستقلة مدعومة بصحافة حرة وتفعيل دور القضاء لمحاربة ظاهرة الفساد وأسبابها، مسألة ذات بعد استراتيجي تؤكد على أن الإصلاحات السياسية تحديدا، إذا لم تقترن بمحاربة ظاهرة الفساد وأسبابها فاحتمال تعرضها للفشل يكون هو الأقرب.

فظاهرة تعديل الدستور لأكثر من مرة في بلدان شمال إفريقيا بهدف تمديد حكم الرئيس وإضفاء صفة القداسة على حكم الملك ومنصبه في الدستور تعد واحدة من مؤشرات الفساد السياسي وأخطرها على المسار الانتخابي، ورغم انتشار ظاهرة استعمال المال الفاسد في السياسة، فإن أغلب الأحزاب السياسية ظلت متمسكة بهكذا وضع مترهل وتدافع عنه من حيث المواقع التي استفادت بها كمكافأة نظير المشاركة والمباركة، إن وضعا كهذا الأكيد يتحمله النظام السياسي، ولكن المسؤولية التاريخية والأخلاقية والسياسية للأحزاب تبقى قائمة ولا تسقط بالتقادم، ولذلك فإن تصدي الأحزاب لمختلف أنواع وأشكال الفساد لا يقل مسؤولية عن الهيئات والمنظمات الأخرى

وفي تضافر جهود جميع فعاليات المجتمع وهيئاته سيقدم حماية لمختلف مشاريع الإصلاح السياسي.

كما أن التقييم واتخاذ المواقف لا يبنى على نوايا النظام السياسي بل على مؤشرات وأفعال وتدابير وإجراءات قانونية ودساتير تستمد قوتها من تطبيقها لأن"روح القانون في تجسيده" والحقيقة التي يمكن النطق بها أن الموجة الأخيرة من الحراك الشعبي في بلدان شمال إفريقيا، كانت لها مخرجات غاية في الأهمية ذات الصلة بالمشهد السياسي عامة والمسار الانتخابي خاصة، وتكفي الإشارة أن بلدان شمال افريقيا شهدت الإعلان عن دساتير جديدة استهدفت التأسيس لقيم، كانت على رأس أولويات الحراك الشعبي وهذا يؤكد أهمية الدستور الديمقراطي كإطار مرجعي ناظم للعملية السياسية ومؤسسات الدولة، فمن خلاله وعلى قاعدته تنظم علاقة الدولة والمجتمع بناء على قواعد قارة واضحة وملزمة وملتزم بها، فالتمسك بانتخابات اكثر ديمقراطية يعبر في حقيقة الأمر عن وعي يكشف عنه هذا الإصرار من قبل الحراك الشعبي، وفي هذا القول، بأن الفقه السياسي يتفق على أن الانتخابات تمثل أساس المشروعية في العالم المعاصر، ونظرا لهذه الأهمية كان لابد من وضع ضمانات كافية لحماية الممارسة الانتخابية انتخابا وترشيحا واحترام إرادة هيئة الناخبين وامتثال الحكم لآرائهم، واهم الضمانات اختيار النظام الانتخابي حيث يعد الأداة التي يصل عن طريقها ممثلو الشعب إلى مواقعهم التشريعية والتنفيذية من خلال انتخابات متكافئة ونزيهة، فيمكن أن تتحول الأقلية إلى أكثرية حاكمة والأكثرية إلى أقلية معارضة فتداول السلطة من سمات النظام الديمقراطي.

ولكن بالنظر إلى الواقع، لقد كشفت اثنى عشر سنة على دستور 2011 بالمغرب أن المسار الدستوري لم يُحدث أي تطور ملفت للنظر، فيما يخص توزيع السلطة وصناعة القرار الاستراتيجي في البلاد، نظرا لتزكيته لهيمنة المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات والفاعلين الآخرين، كما أنه لم يدفع نحو التأسيس لمرحلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع، رغم تضمن الوثيقة الدستورية لسنة 2011 للكثير من الأحكام والمقتضيات الدستورية الجديدة، المتعلقة بالمبادئ والقواعد المنظمة للعمل السياسي، أبرزها إزالة وإسقاط صفة القداسة عن الملك، وفتح مجالات أوسع للحقوق والحريات. كما أن هامشية المؤسسات المنتخبة كمؤسسة الحكومة والبرلمان، أفقد ثقة المغاربة فيها، فانعكس ذلك على نسبة المشاركة في الانتخابات.

ولما كانت ديمقراطية النظام السياسي تقاس بمدى احترامه للحريات كحرية الإعلام وحقوق الإنسان والسعي إلى حمايتها وتعزيزيها باعتماد الآليات والممارسات والمؤسسات، فإن تطبيق هذه الديمقراطية مقترن كذلك بتنظيم انتخابات ديمقراطية تحقق إلى حد مقبول معايير النزاهة والحرية والحكامة الانتخابية، فضلا عن الاعتراف بتلك الحقوق للنهوض بالمجتمع أولا، ثم التأسيس لمنظومة فكرية جديدة ومتجددة تتبنى الفرد أو الإنسان كمحور تدار وتتحرك من خلاله مجالات الحياة. أن الاعتماد على هكذا أرضية كفيل بأن يوفر أسباب الانتقال الديمقراطي.

وسيظل بلوغ الانتخابات لأهدافها الوظيفية ومساهمتها في إنجاح الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، مرتهن بتوفر بيئة داخلية سليمة ومتطلبات سياسية وقانونية لا غنى عنها، تتمثل في دستور توافقي حقيقي، ونظام انتخابي عادل، وسلطة قضائية نزيهة ومستقلة، إضافة إلى مجتمع مدني قوي وفعال وإعلام حر يمارس أدواره وفق ما تقتضيه مسؤولياته. وتعد هذه العناصر بمثابة أولويات يجب توفرها قبل مباشرة العمليات الانتخابية حفاظًا على آمال التغيير والإصلاح السياسي. وفي ذلك يمكن القول أن موجة الحراك الشعبي في بلدان شمال افريقيا، تمكنت من فرض جملة من الإجراءات والتدابير ذات الصلة بالمسار الانتخابي لكنها غير كافية بالنظر إلى تجربة المغرب على اعتبار أن رهان حركة 20 فبراير 2011 ارتبط سقفه بوضع حد للملكية المطلقة والتوجه إلى ملكية دستورية بناء على دستور توافقي يمنح الحكومة صلاحيات سيادية. لكن يبدو هذا بعيد المنال في ظل المعطيات الداخلية والخارجية، ولقد تأكد هذا المعطى عن السلطة في المغرب وطرق تجدد أساليب الاستبداد، حيث ارتبط عسر الانتقال الديمقراطي بطبيعة النظام السياسي، ذو الخصائص الثقافية والبنيوية التقليدية، مما يجعل من السلطة السياسية محتكرة في شخص الملك، الأمر الذي يحول دون بروز مؤسسات أو قوى مضادة لسلطته.

وبالنظر إلى حالات العزوف التي رافقت المسار الانتخابي فإنها مقترنة بعدم الثقة في كل ما هو انتخابات تشرف عليها الإدارة أو السلطة، ولذلك وجب تحرير العملية الانتخابية من قبضة وممارسات الإدارة، وإذا كانت تجربة الحراك في عدد من بلدان شمال افريقيا قد أثمرت بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، فإن العملية الانتخابية في المغرب لا تزال تحت وصاية وهيمنة وزارة الداخلية، وفي ذلك تشير الدراسة بأن أغلب الأحزاب في المغرب تخلت عن هذا المطلب بعد حراك 20 فبراير 2011 وانساقت وراء المشاركة في الانتخابات بعد أن أيدت إصلاحات الملك.

ولمواجهة شبح العزوف الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا، يتطلب كذلك ثقافة مجتمعية مؤثرة ودور فاعل للمجتمع المدني قادر على إحداث الفارق وتقليص الفجوة والدفع في اتجاه ما يتطلبه الوضع السياسي من انفتاح بناء على إجراءات محددة ومضبوطة، وكسر عقلية النخبة المقاومة للإصلاح والانتقال إلى المجتمع التداولي، حيث كل الناس هم فاعلون ومشاركون في أعمال البناء والإنماء، كل من موقعه واختصاصه وإبداعاته في مجال عمله، وهذا لا يعني بالضرورة إلغاء دور النخب الفاعلة في المجتمع بل هي مدعوة إلى التفكير في حكامة جيدة تتأسس على المشروعية التوافقية، بدلا من الصراعات وحالات الاستقطاب، والسعي والاجتهاد لإنتاج مشروعية جديدة تقوم على التوافق انطلاقًا من اعتبار الانتخابات وحدها لا تنتج ديمقراطية ناضجة وأن هذه الأخيرة هي نتيجة مخاض سياسي تاريخي تراكمي في حاجة إلى تأمين بمساهمة كل القدرات والطاقات، كما يتطلب ذلك كسر العقليات البيروقراطية المركزية الفوقية للانتقال إلى عصر الشبكات الآنية والكتب الرقمية والمعلومات العابرة.

وإذا كان لابد من القراءة الدورية للمشهد السياسي عامة والانتخابي خاصة في بلدان شمال إفريقيا، فإن ذلك يتطلب رصد العوائق السياسية والموروثات التاريخية السلبية التي تقضي باتخاذ خطوات جماعية على صعيد الوعي المجتمعي لأزلتها والتخلص منها، وخاصة فيما يتعلق بقبول الأخطاء دون مكابرة أو تبرير، والبحث عن آليات لتصحيحها، كالمساءلة والمناقشة الحرة، التي تبنى على أساس إثراء الثقافة السياسية بمفاهيم، النقد البناء والقبول بالرأي المخالف، والاعتراف بالتنوع، واحترام التعددية، ومتابعة وفهم وقياس التحولات المجتمعية وتصورات الناس الجديدة للفعل السياسي من أجل الدفاع عن مصالحهم وتطلعاتهم، وقد تكون الحركات الاحتجاجية المرآة التي تعكس ذلك.

ومن الأجدر في ذلك الأخذ بما ذهبت إليه بعض الدراسات، فبدلا من تعريف الديمقراطية بدلالة الانتخابات، يتم تعريفها بدلالة النقاش والتشاور بين الفاعلين السياسيين، وانطلاقا من ذلك لا يمكن الحكم على مدى ديمقراطية نظامٍ سياسي ما انطلاقا من دراسة عمليات الاقتراع فيه، بل ينبغي عند دراسة هذه العمليات وغيرها من عناصر الممارسة السياسية، أن تؤخذ بعين الاعتبار الأجواء المحيطة بهذه العمليات وتلك الممارسة، وتتضمن هذه الأجواء مدى توافر الحريات

الأساسية للأفراد والمجموعات، والمعلومات للمواطنين عن طريق وسائل إعلامية مستقلة ونزيهة، فضلا عن مدى قدرة الأفراد والجماعات السياسية الانخراط في نقاشات ومشاورات عامة.

فعملية التأسيس لمسار انتخابي رشيد يعزز أسباب وفرص نجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، لا تقوم فقط على مواصفات معينة، بل تتطلب كذلك جهود رديفة في مجال التطوير النظمي والمؤسسي، وفتح قنوات المشاركة الشبابية السلمية في مختلف مجالات الشأن العام والانفتاح نحو الأفكار الجديدة وتقبل الثقافات الأخرى، والرغبة في الاستفادة من تجارب الأمم المتقدمة، فضلا عن الوعي المتمثل في زيادة نسب التعليم، والاستفادة من ثورة الاتصالات بما يسمح من تطوير وتحسين إدارة شؤون الحكم وتفعيل آليات الاتصال والتواصل العمودي والأفقي. وإذا كانت الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل إحدى الآليات الرئيسية للنظام الديمقراطي، فأنها لا تكفي بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، حيث تستوجب توفر أسس وعناصر عديدة من بينها الفصل والتوازن بين السلطات استنادًا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وسيادة حكم القانون، وفاعلية مؤسسات الشفافية والمساءلة، ومجتمع مدني فاعل ومستقل.

فعملية مأسسة الانتخابات قاعدة بإمكانها أن تعزز من فرص وأسباب نجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، والخروج من المنطقة الرمادية. كما تشكل في نفس الوقت أحد أهم آليات المشاركة في الحياة السياسية وتأصيل شرعية النظم السياسية فسلامة تجارب الانتقال الديمقراطي ونجاحها يتوقفان على مأسسة العملية الانتخابية وسلامتها ونزاهتها ومصداقيتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية

أولا. الكتب:

1. ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، الجزائر، 2008.

2. إبراهيم طلبة حسين عبد النبي، حقيقة الديمقراطية والموقف منها –دراسة نقدية في ضوء الإسلام، الرياض، 2012.

3. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ج1.

4. أحمد الدين، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، الديمقراطية والانتخابات في الكويت، 2007.

5. احمد بوز، الملك ورئيس الحكومة: حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، في مجموعة من المؤلفين، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب.

6. احمد طالب الابراهيمي، المعضلة الجزائرية، الازمة والحل 1989–1999، دار الامة، ط4، الجزائر، 1999.

7. احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

8. احمد مبارك البغدادي، الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي، مؤسسة الشراع للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1984.

9. أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الفرات للنشر والتوزيع، ط1، بغداد 2006.

10. أريك بيورنلود، ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة –مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية، ترجمة: نادية خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط 1، القاهرة، 2013.

11. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية –عربي، إنجليزي، مصر.

12. إسماعيل علي، دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، السويس، مصر، ط1، 2002.

13. ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، ط3، بيروت، 2016.

14. امحمد مالكي، الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية، في مجموعة من المؤلفين، النزاهة في الانتخابات البرلمانية، مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية.

15. اندرو رينولدر وآخرون، اشكال النظم الانتخابية، ترجمة ايمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (International IDEA) ط3، 2010.

16. إيمان احمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ج4، المعهد المصري للدراسات، 2016.

17. الحسن بركة، مبادؤنا بين جموح الساسة وخيار الشعب–قراءة في مسيرة الأحداث السياسية السداسي الأول 1992، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، ط1، 1992.

18.

19. تامر خرمة، فارس اشتي، عبد الرحيم منار السليمي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2014.

20. تشالز تيللي، الديمقراطية، ترجمة، محمد فاضل، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010.

21. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

22. جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2005.

23. جون كين، حياة الديمقراطية وموتها، ترجمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2021/04/08.

24.جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة، ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط1، بيروت سنة 1982، ص ص 249-250.

25.جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزام، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغنى للنشر، ط3، الرباط، 2013.

26.جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، مؤسسة ألبرت أينشتاين، ط2، 2003

27.حاتم بن حسن الديب، ماذا تعرف عن هذه المصطلحات، مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2011.

28.حسام كصاي الحشماوي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي -عقبات المقرطة وسياقات الانتقال، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2017.

29.حسن طارق، المجتمع المغربي وسؤال المواطنة، منشورات فكر، المغرب، الرباط، 2010، ص133.

30.حسن طارق، بين الدستور والممارسة والتأويل: في الموت البطيء للفكرة البرلمانية، في، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، مجموعة من الباحثين، تنسيق وتقديم، سعد الدين العثماني، منتدى العلاقات الدولية العربية، ط1، قطر، 2015.

31.حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

32.حمدي عبد الرحمان حسن، معضلات إفريقيا الانتقال المتعثر. الإرهاب. التدخل الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ط1، أبو ظبي، 2022.

33.خالد احمد الشنتوت، الانتخابات أمانة وشهادة، ط3، د.د.ن، د.م، 2008.

34.خالد محمد خالد، الديمقراطية أبدا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1974.

35.خير الدين حسيب، أوضاع الأمة العربية ومستقبلها-مسيرة وطن...من خلال مواقف مفكر 2006-2016، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012.

36.دارن اسيمون جلو، وجيمس روبنسون، لماذا تفشل الأمم -أصول السلطة والازدهار والفقر، ترجمة، بدران حامد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2015.

37.دون إيبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي – بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، ترجمة، لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.

38.ديفد بيتهام، كيفن بويل، مدخل إلى الديمقراطية –الانتخابات الحرة والعادلة، ترجمة غريب عوض، فرديس، بدون تاريخ إصدار.

39.رغيد كاظم الصلح، الانتقال إلى الديمقراطية بين تجربة سويسرا ولبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.

40.رفائيل لوبيز بنتور، أجهزة إدارة الانتخابات مؤسسات لإدارة الحكم، مكتب تطوير السياسات برامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يذكر المترجم، 2000.

41.روجيه جارودي، كيف نصنع المستقبل ؟، ترجمة، منى طلبة، أنور مغيث، دار الشروق، ط3، القاهرة، 2003.

42.روى الجريجيري، العمل الإعلامي بين القواعد المستقرة والحديثة، مجموعة من المؤلفين، الإعلام والتحولات الديمقراطية في المنطقة العربية "إشكاليات ورؤى"، أعمال ورشة عمل بيروت (8–9 أكتوبر 2016)، منتدى البدائل العربي للدراسات، تقديم وتحرير، عمرو الشوبكي، ص24.

43.ريموند وولفينغر وستيفن روزنستون، من يصوت؟، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2007.

44.الزبير عروس، الانتخابات التشريعية في الجزائر: من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرافض، في كتاب، النزاهة الانتخابية البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، وهو عبارة عن بحوث ومناقشات قدمت في الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات وحدة العربية، مجموعة من المؤلفين، ط1، بيروت، 2008.

45.زولتان باراني، روبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ترجمة جمال عبد الرحيم، ط1، 2012.

46.سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، مصر 2005.

47.ستينا لارسرود، ريتا تافرون، التصميم من أجل المساواة–النظم الانتخابية ونظام الكوتة: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، ترجمة عماد يوسف، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، 2007.

48.سراب خورشيد، احمد فائق محمد فاضل، نظام الحكم السياسي في المغرب قبل وبعد الربيع العربي، في مجموعة من المؤلفين، إشكالية الدولة والاستلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي، دول المغرب العربي نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ط1، 2018.

49.سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

50.شريف حسن البوشي الانتقال الديمقراطي، العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، 2019.

51.شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019.

52.صمويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مطبوعات جامعة أوكلاهوما.

53.طالب عوض، الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية، في مجموعة من المؤلفين، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014.

54.عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، تونس نموذجا، ط1، المركز الديمقراطي العربي، آلمانيا، برلين، 2017.

55.عبد الحسين شعبان، الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية، في كتاب النزاهة في الانتخابات البرلمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

56.عبد الحميد يونس زيد، اتجاهات الشباب نحو السلوك الانتخابي في البرلمان 2015، جامعة الفيوم، مصر.

57. عبد الرحيم المصلوحي، البرلمان المغربي في ظل دستور 29 يوليو 2011، دراسة في التأليف والوظائف، في مجموعة من المؤلفين، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب.

58. عبد الرحيم منار السليمي، الحركات الاحتجاجية في المغرب: المسار والمآلات، في مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2014.

59. عبد السلام إبراهيم بغدادي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، بيت الحكمة، بغداد، 2012.

60. عبد العالي حامي الدين، السياق السياسي لدستور 2011: من ملكية رئاسية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية، في، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، مجموعة من الباحثين، تنسيق وتقديم، سعد الدين العثماني، منتدى العلاقات الدولية العربية، ط1، قطر، 2015.

61. عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

62. عبد الفتاح ماضي –مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، مركز دارسات الوحدة لعربية، سنة 2009

63. عبد الفتاح ماضي، عبد الوهاب الفندي، امحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب–دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009.

64. عبد الله الدرازي، في تعقيب على محمد أوجار، مجموعة من المؤلفين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة ط1، 2013.

65. عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، الجزائر، دار الألمعية، ط1، 2011.

66. عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

67. عبد الهادي العشري، التدخل الدولي من اجل الديمقراطية: دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم 1559 بشأن لبنان شرعية القرار–الأمم المتحدة كآلية تنفيذية للتدخل الولي الإنساني، منتدى سور الأوزبكية، مصر 2005.

68. عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية، ط1، مركز بيروت والمعلومات، بيروت، 2005.

69. العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب القابل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2007.

70. عزيزة المدني، قراءة في كتاب، مسالة الديمقراطية في الوطن العربي، خليفة الكواري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة 2002.

71. على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية – قضايا الاستمرارية والتغيير، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

72. على الصاوي وآخرين، دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة، جماعة تنمية الديمقراطية، 2005.

73. علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، الكويت، 2019.

74. علي جروه، فضاء الديمقراطية، د.د.ن، د.ط، 2013.

75. علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العلم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2 بيروت، 2012.

76. عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، ط1، مؤسسة كوانراد أديناور، 2002.

77. عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.

78. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2015.

79. فريق الحكم الديمقراطي الانتخابات ومنع نشوب النزاعات، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فريق الحكم الديمقراطي، 2009.

80.فهد بن صالح العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2009.

81.فيصل هومة، رسالة إلى سيدي الرئيس، الموضوع: وصفة التغيير، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

82.فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.

83.القاموس الجديد للطلاب، علي بن هادية وآخرون، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 7، الجزائر، 1991.

84.كارينا بيرلي، تصدير، دليل أشكال النظم الانتخابية، ترجمة ايمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ط3، 2010.

85.كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي–مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا) الدار العربية للموسوعات، ط 1، 2008.

86.كريمة صديقي، طبيعة الأنظمة السياسية في المغرب العربي بين الاستقرار واللااستقرار–المغرب والجزائر نموذجا–في مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار واللااستقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط1، 2019.

87.لاري دايموند، روح الديمقراطية –الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت 2014.

88.لغريغ بالاست، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها، ترجمة، مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، ط1بيروت، 2004.

89.لويس عوض، الثورة الفرنسية، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، 1992.

90.ماجدة إبراهيم الباز، الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، مطبوعات جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.

91.مارشا بريبشتاين بوسوزني، ميشل بينز أنجريست، السلطوية في الشرق الأوسط "النظم الحاكمة والمقاومة"، المركز القومي للترجمة، ترجمة، طلعت غنيم حسن، ط1، القاهرة 2014.

92.مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ أوراق مؤسسة كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، سبتمبر2005، رقم 71.

93.مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر، دمشق ط1، 1991، إعادة الطبع، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، 2000.

94.مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر الجزائر، الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، ط5، الجزائر، 1991، .

95.مالك بن نبي، ميلاد مجتمع–شبكة العلاقات الاجتماعية، دار الفكر، ترجمة عبد الصبور شاهين، طرابلس، لبنان 1974.

96.محمد الحداد، الإسلام السياسي في تونس بعد ثورة الياسمين، في مجموعة من المؤلفين، من قبضة تونس إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، سنة 2011.

97.محمد السنوسي، الإصلاح الدستوري وجغرافية السياسة الخارجية المغربية الجديدة، في مجموعة من المؤلفين، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، المرجع السابق.

98.محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، تحقيق وتعليق، مسعود فلوسي، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1999.

99.محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، دار الألفية، مطابع النجاح الحديثة، المغرب، ط1، 1992.

100. محمد مالكي، الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية، في مجموعة من المؤلفين، النزاهة في الانتخابات البرلمانية –مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2008.

101. محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2005.

102. محمد مدني، دستورانية بدون ديمقراطية: صناعة وتنفيذ الدستور المغربي لسنة 2011، في كتاب الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة، دار النشر مفترق الطرق، المغرب، 2014.

103. محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية، مؤسسة ازيس للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992.

104. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر 2002.

105. مراد وهبة، رباعية الديمقراطية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011.

106. معتز بالله مطر، الانتخابات الضرورة والسياق، مجموعة من المؤلفين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2013.

107. مونية بناني شرايبي، الملك طيب والطبقة السياسية سيئة –سردية في آخر أنفاسها، مؤسسة طفرة للبحوث المملكة المغربية بالشراكة مع مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، بيروت، 2017.

108. نايف بن نهار، الديمقراطية كما هي، من الديمقراطية المجردة إلى الديمقراطية المؤدلجة، دار عقل للنشر، دمشق–سوريا، ط3، 2015.

109. نبيل دريس، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.

110. نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية – الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1998.

111. نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب –تونس–الجزائر) دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان، 2010.

112. نورالدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، شركة دار الأمة، الجزائر، ط 1، 2004.

113. وسيم حرب، ساسين عساف وآخرون، إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية- مقاربة إصلاحية في خدمة القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2010.

114. يوسف حسين، نقد مالك بن نبي للفكر السياسي الغربي، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2004.

115. يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب، في علي خليفة الكواري، محررا، الانتخابات الديمقراطية وواقع الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

ثانيا: المقالات:

116. إسماعيل الشطي، خطوة عامة لمقترح الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، جوان 2004.

117. آسيا المهتار قيس، الإسلام والديمقراطية – إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية، مجلة "المشرق الرقمية " العدد العاشر، 2017.

118. إيمان عزبي فريحات، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928-2011، دراسة، المجلة الأردنية التاريخية، المجلد 05، العدد 04، 2011.

119. بن داود إبراهيم، المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية ومدى تحقق البناء الديمقراطي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، تاريخ الاطلاع يوم 2021/12/11.

120. بومدين عربي، يحى بوزيدي، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014.

121. توفيق عبد الصادق، حركة 20 فبراير بالمغرب: دراسة في سياقات التحرك وبنية التحرك، مجلة المستقبل العربي، العدد 474، اوت2018، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/20.

122. توفيق عبد الصادق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011-2021:دراسة حول موضوع السلطة، مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

123. رابح زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، قراءة نقدية في نموذج الانتقال، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسة، العدد 07، 2019.

124. رابح زغوني، النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016

125. السعيد ملاح، الديمقراطية بين طرح العالمية وضغط الخصوصيات، المستقبل العربي ; العدد. المجلد 39، العدد 452 (31 أكتوبر/تشرين الأول 2016).

126. خالد توازي ، قراءة في الديمقراطية المغربية بالتركيز على دستور 2011،مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، الصادرة عن جامعة المسيلة، العدد الثامن، ديسمبر 2017

127. عبد الله هوادف، صورية شريف، قياس الديمقراطية :إشكالية المؤشرات والمعايير، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 01، جانفي 2021.

128. عبد الله زوبيرى، غايات التنمية السياسية في الجزائر بين التفكير الرغبوي والواقعي، مجلة فكر ومجتمع، العدد 32، أوت 2016.

129. صبرينة حملة، عبد الناصر نونة، العامل الخارجي في أدبيات التحول الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 02، جويلية 2012.

130. عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004.

131. عبد الحق بن سعيدي، تجربة الأحزاب الإسلامية في العمل البرلماني: قراءة في المشهد الجزائري والمغربي، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 2، 01 أكتوبر 2013.

132. عبد الصادق توفيق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب (2011–2021) دراسة حول موضوع السلطة، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2021.

133. عبد العزيز النويصي، التحالفات –المدنية وفرص التغيير، حالة المغرب، في مجموعة من المؤلفين، آفاق الإصلاح السياسي في الوطن العربي، تقديم سالي سامي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2010.

134. عبد العزيز النويصي، مساهمة الإسلاميين في الحكم بالمغرب في ظل الربيع المغربي وأثره على حقوق الإنسان وفرص التحول الديمقراطي، 2014، مجلة رواق عربي، العدد 69.

135. عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

136. عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014.

137. عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وآفاق، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، فيفري 2007.

138. عبد الواحد بلقصري، إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، بيروت، 2009.

139. عبد المالك رداوي،التشكيك في نزاهة الانتخابات ودوره في اهتزز هيبة الدولة،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد الرابع(04)، جانفي 2013.

140. عزوز غربي، الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حرك 22فيفري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16. 2020

141. عزوز غربي ونفيسة زريق، الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي في المنطقة المغاربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2019.

142. علي الدين هلال، دراما "الانتقال" العوامل الهيكلية لعدم استقرار مابعد "الربيع العربي"، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، مجلة السياسة الدولية، العدد194، مركز الأهرام، القاهرة 2013.

143. علي سلمان صايل، النظام السياسي في المملكة المغربية –قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية، مجلة دراسات دولية، العدد 53، 2012/09/30.

144. عمر صبار، آفاق التحول الديمقراطي في المغرب بعد انتخابات2021، مجلة المعهد المصري، تصدر عن المعهد المصري للدراسات، العدد 26، 2022.

145. عمر فرحاتي، دور السلطة التشريعية في البناء الديمقراطي، مجلة المفكر، العدد 04، الجزائر، لم تاريخ النشر.

146. غنية شليغم، نعيمة ولد عامر، أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي–حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011.

147. محمد الأخصاصي، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 444، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016/02/29.

148. محمد الساسي، قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي 17يونيو2011 ونص الدستور الجديد، في: الدستور الجديد ووهم التغيير، تنسيق عمر بندورو، دفاتر وجهة نظر، 24، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، 2011.

149. محمد الغالي، دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في ضوء الربيع العربي ...جدلية الثابت والمتحول، مجلة تبين، العدد 04، سنة 2011.

150. محمد بلعسل ،عبد العزيز زايدي، دور أخلقة العمل السياسي على التنمية الوطنية في الجزائر ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد03،جويلية 2021.

151. محمد صالح الكروي، المغرب وحركة العدل والإحسان مرحلة فك الاشتباك، مجلة المستقبل العربي، العدد 351، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.

152. محمد مجدان، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، الجزائر، أكتوبر 2014 .

153. محمد منار، إدارة الانتخابات بالمغرب: محاولة للتقييم في ضوء تجارب دولية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر.

154. مصطفى محسن، في التنمية السياسية، منشورات مجلة وجهة نظر، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2007.

155. نادية بونوة، المجتمع المدني في الجزائر الدور المنوط والعوائق المعرقلة، مجلة فكر ومجتمع، العدد 32، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

156. ويكن فازية، دور الفعل الانتخابي في المغرب في التوفيق بين تكريس ملكية حاكمة وتحقيق الديمقراطية :الانتخابات التشريعية نموذجا، مجلة السياسة العالمية، العدد02، ديسمبر 2018.

157. يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، العدد 3، 2019.

158. يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب، في، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، تحرير، علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

159. الهواري سته، الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية العربية والاستثناء المغربي، في تقرير مؤتمر أديس أبابا إثيوبيا 31مايو 2011، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا، تحرير إسحاق كافومبا سواري، بيروك مسفين، محمد عاشور، تنظيم معهد الدراسات الأمنية بأفريقيات (ISS) .

ثالثا: الوثائق الرسمية :

160. دستور المملكة المغربية، 2011

رابعا:الاطروحات والمذكرات :

161. نفيسة زريق، الترسيخ الديمقراطي في الجزائر –المشكلات والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة –1، الجزائر، 2015–2016.

162. زهيرة بن علي، أطروحة دكتوراه، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية _دراسة مقارنة، جامعة تلمسان، 2014–2015.

163. هدى ميتكيس، المعارضة السياسية في المغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1986.

خامسا: الملتقيات والندوات :

164. محمد أوجار، الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة ماي 2013.

165. روى الجريجيري، العمل الإعلامي بين القواعد المستقرة والحديثة، مجموعة من المؤلفين، الإعلام والتحولات الديمقراطية في المنطقة العربية "إشكاليات ورؤى"، أعمال ورشة عمل بيروت (8–9 أكتوبر 2016)، منتدى البدائل العربي للدراسات.

166. السعدية لدبس، مداخل الانتقال الديمقراطي وموقع الإصلاح الدستوري منها اختبار تجربة: المغرب أنموذجا، في مجموعة من المؤلفين، المؤتمر العلمي الدولي الأول، أيام 27-28 مارس 2020، المسالة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ط1، ألمانيا، 2020.

167. المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2018، مدينة الحمامات التونسية، حول طبيعة الأدوار الإقليمية والدولية، وتأثيراتها في التحولات الاجتماعية والسياسية وفي مسارات الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بعد ثورات عام 2011.

سادسا: التقارير:

168. المعهد الوطني الديمقراطي، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، 2011/11/25.

169. المعهد الوطني الديمقراطي، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 2011/11/25، ، **NDI**، بعثة الملاحظة الدولية، ص10، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/10.

170. المعهد الوطني الديمقراطي، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب، 2011/11/25.

171. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المملكة المغربية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: 20 سنة في خدمة حقوق الإنسان.

172. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

173. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2008.

سابعا: مواقع الإنترنت:

174. تقييم إطار تنظيم الانتخابات) الانتخابات التشريعية والاستفتاءات والانتخابات المحلية)المغرب، أنجزت هذه الدراسة من طرف (Michael Resende-Meyer ألمانيا) (Michel Paternotre) بلجيكا عن منظمة Democracy Reporting International (DRI)) وعبد الله حارسي من المغرب، في إطار برنامج بمساندة وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، DRI © وترانسبرنسي المغرب، جانفي 2007، تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/20.

175. "المغاربة لم يلتفتوا إلى الانتخابات التشريعية فبالأحرى أن يهتموا بالانتخابات المحلية" على الرابط، https://www.alrafi3.com، 2009/02/20. تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/30.

176. إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكر وحقوقية التطبيق: مقاربة للتجربة المغربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، نوفمبر 1999.

177. إبراهيم ابراش، قراءة في الانتخابات والتجربة الديمقراطية في المغرب، https://middle-east-online.com، 2021/09/19، تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/13

178. احمد بن شمسي، المغرب، مملكة الإصلاحات غير الكاملة، 20 عاما من التقدم والتراجع الحقوقي تحت حكم محمد السادس، المقال نشر في Le Nouvel Observateur، 05 أغسطس 2019، انظر الرابط، https://www.hrw.org تاريخ الاطلاع يوم 2022/09/11.

179. أحمد كافي، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنيين التاسع عشر والعشرين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2013.

180. إدريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر، فبراير 2012. تاريخ الاطلاع يوم 2020/10/13.

181. إدريس لكريني، نظام الغرفتين في السياق المغربي، الحوار المتمدن، العدد 2270، نشر يوم 2008/05/03، الاطلاع يوم 2022/06/15.

182. البيان الصادر عن المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد، تاريخ الانعقاد يوم 2011/03/27، موقع الحوار المتمدن على الرابط https://www.ahewar.org ، اطلع عليه يوم 2021/07/22.

183. التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب، الكتاب السادس، ملحق: دراسة حول الوضعية الصحية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، https://www.cndh.ma، من. تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/16.

184. الجزيرة نت، الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب، 2015/06/11، تاريخ الاطلاع يوم 2022/08/14.

185. الجزيرة نت، الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب، 2015/06/11، تاريخ الاطلاع يوم 2022/08/14.

186. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة تشكيل الحكومة في المغرب: هل باتت مهمة بنكيران مستحيلة؟ 03/05/ 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2020/09/18.

187. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة تشكيل الحكومة في المغرب: هل باتت مهمة بنكيران مستحيلة؟ 03/05/ 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2020/09/18.

188. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، وحدة الدراسات السياسية، كيف غيرت انتخابات الثامن سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟.

189. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، وحدة الدراسات السياسية، كيف غيرت انتخابات الثامن سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب؟ 13 سبتمبر 2021، تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/13.

190. بهاء محمود، المشهد السياسي في المغرب: دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، منتدى السياسات العربية، https://www.alsiasat.com، ص8، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/20

191. تاريخ تأسيس المغرب 2019/11/29، على الرابط، https://almalomat.com، تاريخ الاطلاع يوم 2021/06/15.

192. حسان زهار، وقف المسار الانتخابي الجزائر 92.. أول الثورات المضادة عربيا، عربي21، https://arabi21.com، 21 يناير 2019، اطلع عليه، يوم 2019/02/22.

193. خالد علي، مكافحة الفساد وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دورية دعم، https://daamdth.org العدد3، تصدر عن مركز دعم، التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 16 يناير 2020، ص ص 7-8، تاريخ الاطلاع يوم 2022/07/15.

194. دراسة، تقييم إطار تنظيم الانتخابات) الانتخابات التشريعية والاستفتاءات والانتخابات المحلية) المغرب، أنجزت هذه الدراسة من طرف (Michael Resende-Meyer ألمانيا) (Michel Paternotre) بلجيكا عن منظمة Democracy Reporting International (DRI)) وعبد الله حارسي من المغرب، في إطار برنامج بمساندة وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، DRI © وترانسبرنسي المغرب، جانفي 2007، ص 12، تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/20.

195. رشيد جرموني، المشهد السياسي بالمغرب بعد الانتخابات البرلمانية، 2016/10/12تاريخ الاطلاع يوم 2022/08/06. https://arabic.cnn.com/world/2016/10/12/rachid-jarmouni-opinion-morocco-elections

196. زين الدين الحبيب استاتي، العشرية الدستورية ورهان التوفيق بين السلطة والمجتمع.. هل انسجمت الممارسة مع الأماني في المغرب؟ منتدى السياسات العربية، https://www.alsiasat.com، . تاريخ الاطلاع يوم 2022/09/14.

197. سعيد الوجاني، تجسيد الدولة النيوبتريمونيالية، والنيوبتريركية، والنيورعوية، في الدولة المخزنية، 2021/06/05، تاريخ الاطلاع يوم 2022/06/17.انظر المقال كاملا على الرابط https://www.ssrcaw.org

198. سعيد خمري، الانتخابات التشريعية في المغرب...نمط الاقتراع وسؤال الوظيفة، الاتحاد الاشتراكي، 2010/10/20، تاريخ الاطلاع يوم 2022/06/03.

199. سليمان الريسوني، المغرب من حزب الدولة إلى أحزاب الدولة، العربي الجديد، 26 فبراير 2018، تاريخ الاطلاع يوم 2020/02/05.

200. سيد احمد ولد الأمير، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/03/15، ص4، تاريخ الاطلاع يوم 2020/06/20.

201. صبحي البدوي، الإقصاء السياسي حتى القتل، الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org، العدد 6948، تاريخ 2021/07/04، تاريخ الاطلاع يوم 2022/10/10.

202. عبد الإله سطي، وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديمقراطية في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net، 2022/11/27، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/08.

203. عبد الحق الريكي، معركة رئاسة الحكومة المغربية قادمة، دنيا الوطن، https://pulpit.alwatanvoice.com، 2014/05/18، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/12.

204. محمد باسك منار، إدارة الانتخابات بالمغرب: محاولة للتقييم في ضوء تجارب دولية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر، ص12، تاريخ الاطلاع يوم 2022/12/10.

205. محمد بودن، المراجعات الدستورية، صحيفة، العين الإخبارية، الإمارات العربية المتحدة، يوم2020/07/02، https://al-ain.com، تاريخ الاطلاع يوم 2021/08/10.

206. محمد طيفوري، الصراع المؤسساتي بالمغرب يُهدد بفقدان الثقة في نموذجه السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، Al Jazeera Centre for Studies، 11/07/ 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2020/07/17.

207. محمد قيراط، الجزائر من احداث اكتوبر 1988الى حراك 2019" مقال، نشر بموقع عربي 21، يوم 11اكتوبر 2019، اطلع عليه يوم 2021/10/20.

208. محمد كريم بوخصاص، التوتر وصراع الأدوار بين الإعلامي والسياسي بالمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net، 2017/05/18، تاريخ الاطلاع يوم 2020/08/10.

209. محمد منار، الانتخابات بالمغرب..ثبات في الوظائف وتغير في السمات، على الموقع، الاطلاع يوم 2021/02/20.

210. نعمان مصطفى، الانتخابات وآليات الاستبداد وسبل بناء قطب ديمقراطي، جريدة، المناضلة، العدد 17، 2007/11/01، المغرب.

211. نورالدين علوش، الانتخابات المغربية قراءة نقدية، الحوار المتمدن https://www.ahewar.org العدد2658، 2009/05/26، تاريخ الاطلاع يوم 2022/01/19.

212. يحيى اليحياوي، الملكية والحكومة في المغرب..إكراه النص ومحك الممارسة، الجريرة نت، 2016/10/2 الاطلاع يوم 2022/10/18

213. يحيى عالم، قراءة في المشهد السياسي المغربي.. حزب العدالة والتنمية من الصعود إلى الأفول، 2021/09/15، https://www.aljazeera.net ، تاريخ الأطلاح يوم 2022/01/12.

214. يوسف بناصرية، معركة "القاسم الانتخابي" في المغرب ..ما موقعه بالنسبة إلى الديمقراطية ؟ TRT عربي، https://www.trtarabi.com، 2021/03/23.تاريخ الاطلاع يوم 2022/04/20.

، تاريخ الاطلاع يوم 2020/06/20https://aceproject.org

https://political-encyclopedia.org

215. أحمد الدين، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، 2007/07/26.

216. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 21، على الرابط، http://hrlibrary.umn.edu/arab، الإعلان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية

العامة للأمم المتحدة، المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/08.

217. إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على الرابط-https://hritc.co/wp content/uploads، تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة، 5 أغسطس 1990، تاريخ الاطلاع يوم 2021/02/01

218. الجيلالي الطويل، هل المغرب في حاجة للعودة لنمط الاقتراع الفردي؟ برلمان. كوم، فبراير 2020، تاريخ الاطلاع يوم 2021/12/07.

219. امحمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، اطلع على المقال يوم http://boulemkahel.yolasite.com/resources.2019/08/20

220. امحمد المالكي التداول السلمي على السلطة، 21 أغسطس 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/20.

221. الانتخابات/إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، على الرابط، https://dppa.un.org/ar/elections، تاريخ الاطلاع يوم 2022/03/30.

شبكة المعرفة الانتخابية، ACE، على الرابط

222. صباح بالة، معايير نزاهة الانتخابات، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org، 2017/06/09، تاريخ الاطلاع يوم 2021/03/16

223. عبد الحميد عثماني، من انتفاضة 88 إلى حراك 2019.. الجزائريون في رحلة الانتقال الديمقراطي!، 2019/10/04- https://www.echoroukonline.com ، اطلع عليه يوم 2019/10/23.

224. عبد الفتاح ماضي، متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟ الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net، 2007/3/28، تاريخ الاطلاع يوك 2020/02/12.

225. عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، اللجنة العربية لحقوق الانسان، 2007/08/07، تاريخ الاطلاع يوم 2020/01/11.

226. عبد النور السويهلي، مختصر تاريخ المغرب، من الفتح الإسلامي إلى بناء الدولة المغربية الحديثة، 2019، تاريخ الاطلاع يوم 2020/03/20.

227. علي خليفة الكواري، في مفهوم الديمقراطية ألمعاصرة –قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، الجماعة العربية للديمقراطية www.arabstordemocrcy.org

228. عمر بروكسي، حكم دام طويلاً، المغرب: الحسن الثاني، "الصديق الودود" والطاغية، أوريان 21 الاطلاع يوم 2021/02/03

229. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على الرابط، https://www.annhri.org، تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/20

230. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 137/46، المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1991، زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة، على الرابط https://hrlibrary.umn.edu، تاريخ الاطلاع يوم 2022/02/16.

231. مارينا أوتاوي، الدستور المغربي الجديد: تغيير حقيقي أم مزيد من المراوحة؟ مركز مالكوم كير– كارينغي للشروق الأوسط، https://carnegie-mec.org، 2011/06/23، تاريخ الاطلاع يوم 2020/12/12.

232. محمد العياري، الانتقال الديمقراطي: في فهم محفزاته والبحث في سبل إدارته، 01/11/ 2021.اطلع عليه يوم 2021/05/05.https://mena.fes.de/blog/e

233. مركز أبحاث ودراسات مينا، العامل الخارجي؛ أثره في البلدان والثورات، مركز أبحاث ودراسات مينا، https://mena-studies.org، 2020/08/10، اطلع على المقال يوم 2021/02/25.

234. مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا، 14 مارس 2013، تاريخ الاطلاع يوم، 2019/02/10.

235. مولود بلقاسمي، ازمة التغيير في الجزائر : المجتمع البدائي ووهم الانتقال الديمقراطي – رؤية نقدية، 2020، ملتقى الباحثين السياسين العرب " Arab political researchers forum"، https://arabprf.com.

236. الميثـــاق الأفريقـــي لحقـــوق الإنســـان والشـــعوب، علـــى الـــرابط، http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 81 في نيروبي كينيا يونيو 1981، تاريخ الاطلاع يوم 2021/01/03.

237. الميثـــاق الإفريقـــي للديمقراطيـــة والحكـــم والانتخابـــات 2007، علـــى الربـــاط، https://hnec.ly/wp-content/uploads، جرى التصديق على الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، المعتمد من طرف رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا (إثيوبيا) في30 يناير سنة 2007.تاريخ الاطلاع يوم 2021/04/18.

238. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس، 23 مايو/أيار 2004، على الرابط، http://hrlibrary.umn.edu/arab، تاريخ الاطلاع يوم 2022/05/05.

239. أزمة تشكيل الحكومة في المغرب..هل باتت مهمة بن كيران مستحيلة؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مارس 2017، تاريخ الاطلاع يوم 2020/09/18.

باللغة الاجنبية :

240. *Ahmed Ben Bitour ,"Lechangement devient imperatif ," EL Watan (2007)."*

241. *Yasmina Abouzzohour Progress and missed opportunities: Morocco enters its third decade under King Mohammed VI.* ***https://www.brookings.edu*** *. 29 July 2020*

242. *،Robert dahl . Democracy and its Critics, - yale University Press 1989.*

243. *Liana khatibK ،participation and Democratic transition in the arab worLd ،JournaL of internationaL Law issue2 VoL34 ،2013 ،p15.*

244. *joseph Richard , "Democracy as Deception; journal of Democracy, Vol 9, N°, 98.*

245. *David king Leonard, Élections and Conflict in Africa, Article .june2009, 15 june2020.*

246. *musa garba usman, the quest for credible elections in nigeria: a critical evaluation of the 2015 general elections 2022 march 23, march 2020, article*

فهرس
المحتويات

المحتوى الصفحة

شكر وعرفان
مقدمة.....01
الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة
المبحث الأول: الانتخابات قراءة في المضامين المفاهيمية.....19
المطلب الأول: الانتخابات مقاربة مفاهيمية ونظرية 20
أولا: التأصيل اللغوي لمفهوم للانتخاب 20
ثانيا: التعريف الاصطلاحي للانتخاب 21
ثالثا: الطبيعة القانونية للانتخاب 25
المطلب الثاني: الجذور التاريخية لفكرة الانتخاب.....29
أولا: الانتخاب عند الإغريق 30
ثانيا: الانتخاب عند الرمان 33
ثالثا: تطور فكرة الانتخاب في أوروبا 34
رابعا: الانتخاب في التاريخ الإسلامي 40
المطلب الثالث: النظم الانتخابية وأشكال الإدارة الانتخابية.....48
أولا: النظم الانتخابية 49
ثانيا: أشكال الإدارة الانتخابية.....54
المطلب الرابع: الانتخابات الأهمية والأبعاد والقيم 56
أولا: أهمية الانتخابات 56
ثانيا: الانتخابات الأبعاد والقيم 58
المبحث الثاني: الديمقراطية المضامين والقيم.....59
المطلب الأول: الديمقراطية مقاربة نظرية للمفهوم 59
أولا: الجذور التاريخية للديمقراطية 60

ثانيا: الديمقراطية عند الرومان 62
ثالثا: الديمقراطية عند الأوروبيين 63
رابعا: الديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية.....63
المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية 64
أولا: الأصول اللغوية لمصطلح الديمقراطية 64
ثانيا: التعريف الاصطلاحي للديمقراطي 65
ثالثا: متطلبات الديمقراطية.....69
رابعا: أشكال الديمقراطية 70
المبحث الثالث: الانتقال الديمقراطي المضامين والقيم.....72
المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي مقاربة نظرية للمفهوم 73
أولا: التأصيل اللغوي لمفهوم الانتقال 73
ثانيا: التعريف الاصطلاحي للانتقال الديمقراطي 74
ثالثا: مفاهيم وقيم ذات الصلة بمفهوم الانتقال الديمقراطي 77
رابعا: النظريات المفسرة لنشأة النظام الديمقراطي 78
المطلب الثاني: في الأسباب المفسرة للانتقال الديمقراطي 79
أولا: العامل المجتمعي 80
المطلب الثالث: في أشكال وطرق الانتقال الديمقراطي 88
أولا: الانتقال من أعلى (Transition from Above) 88
ثانيا: الانتقال من أسفل (Transition from Below) 90
ثالثا: الانتقال من خلال التفاوض (Negotiated Transition) 91
رابعا: الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي (Foregn Military Intervention) 92
خلاصة واستنتاجات.....93

الفصل الثاني: التجربة الانتخابية ومسار الانتقال الديمقراطي دراسة حالة المغرب
المبحث الأول: الانتخابات في بلدان شمال أفريقيا: السياق والملامح الأساسية.....97
المطلب الأول: الانفتاح السياسي المحدود وهشاشة تجربة التحديث السياسي.....97
المطلب الثاني: حالة الإقصاء والإقصاء المضاد بدل الاستيعاب والاحتواء 100
المطلب الثالث: أزمة تنمية الوعي الديمقراطي وتجذر المشكل الثقافي في المجتمع.....103
المطلب الرابع: طبيعة البنية المجتمعية وتفشي ظاهرة الفساد.....105
المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للدولة المغربية ونظامها السياسي 107
المطلب الأول: الإطار التاريخي والسياسي للدولة المغربية.....107
أولا: الإطار التاريخي لدولة المغرب 107
ثانيا: النظام السياسي المغربي 109
المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية في النظام السياسي المغربي الموقع والأدوار 111
المبحث الثالث: المسار الانتخابي في المغرب: قراءة في العوامل والظروف المؤثرة 129
المطلب الأول: العوامل والظروف الداخلية المؤثرة في المسار الانتخابي.....130
أولا: طبيعة النظام السياسي المغربي 130
ثانيا: الدساتير وتعديلاتها 131
ثالثا: الصراع حول الطابع ألامتيازي للملكية 134
رابعا: القوانين الناظمة للانتخابات 136
خامسا: الحركات الاحتجاجية 138
المطلب الثاني: العوامل والظروف الخارجية المؤثرة في المسار الانتخابي 141
أولا: التحولات العالمية وتنامي الضغط الخارجي 141
ثانيا: التطورات السياسية الإقليمية 143
رابعا: ثورة التكنولوجيات الجديدة.....144
المبحث الرابع: العملية الانتخابية وهيمنة المؤسسة الملكية في المغرب 146

المطلب الأول: المسار الانتخابي في عهد الملك الحسن الثاني(1962-1999) 146
أولا: سعي السلطة لتحسين علاقتها مع المعارضة.....153
ثانيا: الإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المنفيين 154
ثالثا: إصلاح قانون الانتخابات وزيادة عدد مقاعد البرلمان 155
رابعا: ضمانات لنزاهة الانتخابات 156
المطلب الثاني: المسار الانتخابي في عهد الملك محمد السادس (1999-2021) 165
أولا: الإفراج عن المعتقلين السياسيين.....166
ثانيا: إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة.....167
ثالثا: الاعتراف بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان.....169
رابعا: تقوية دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.....170
خامسا: محاربة الرشوة – هل نجح رهان السلطة؟.....171
الفصل الثالث: الانتخابات في التجارب الانتقالية لدول شمال إفريقيا: قراءة في الدروس المستفادة وفرص النجاح
المبحث الأول: مأسسة الانتخابات المتطلبات والمقاصد 211
المطلب الأول: متطلبات مأسسة الانتخابات 212
المطلب الثاني: مقاصد مأسسة الانتخابات.....216
أولا: التعبير عن مبدأ الشعب هو مصدر السلطة.....216
ثانيا: اختيار الحكام 219
ثالثا: تسوية الصراعات السياسية بطرق السلمية.....219
رابعا: توفر الشرعية السياسية أو تجددها ومحاسبة الحكام 220
خامسا: التجديد السياسي.....220
سادسا: التداول السلمي على السلطة 221
المبحث الثاني: الاحتكام لمعايير النزاهة والحرية.....223

المطلب الأول: الانتخابات ومعايير النزاهة والحرية.....223
أولا: الانتخابات وضبط معايير النزاهة 223
ثانيا: الانتخابات ومعايير الحرية 229
ثالثا: معايير أخرى ذات الصلة بنزاهة وحرية الانتخابات 235
المطلب الثاني: احترام المعايير الدولية للانتخابات الاستفادة من الخبرة الدولية.....237
أولا: الانتخابات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.....238
ثانيا: الانتخابات في أدبيات الأمم المتحدة.....238
ثالثا: الانتخابات في المواثيق الأخرى.....239
المبحث الثالث: نحو تجسيد المتطلبات الضامنة للانتخابات في سبيل ترسيخ الديمقراطية 241
المطلب الأول: على المستوى السياسي 242
أولا: ضرورة تهيئة البيئة المناسبة وخلق الظروف الملائمة. 242
ثانيا: إعطاء دور ومكانة اكبر لمختلف تشكيلات المجتمع المدني 243
ثالثا: إرساء وبناء إعلام حر ومسؤول. 245
المطلب الثاني: على المستوى الدستوري والقانوني.....247
اولا: تكريس جودة البنية الدستورية.....247
ثانيا: منظومة قانونية مستقرة وناجعة. 249
ثالثا: احترام مبدأ الفصل بين السلطات وصون استقلالية القضاء 250
المطلب الثالث: على المستوى القيمي 251
أولا: تعزيز قيم الثقافة السياسية المشاركة 251
ثانيا: التوافق السياسي داخل الفضاء أو المجال السياسي.....253
ثالثا: محورية العملية الانتخابية. 255
رابعا: فعالية النظام الانتخابي 258

خلاصة واستنتاجات.....259
خاتمة.....268
قائمة المراجع 283
فهرس المحتويات.....307
الملخص

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة الموسومة بـ: **الانتخابات في تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا** دراسة حالة ، البحث في طبيعة العلاقة بين الانتخابات وعملية الانتقال الديمقراطي والحدود القائمة بينهما ودرجة الترابط والتماهي بينهما، من خلال تشخيص واقع ومجرى العملية الانتخابية ببلدان شمال إفريقيا ومدى التزامها بمعايير النزاهة والشفافية والحرية، فضلا عن حدود تأثير الظروف الداخلية والخارجية في المسار الانتخابي ومستويات الاستجابة لمتطلبات ومقاصد الانتخابات الديمقراطية.

ولمعالجة الموضوع انطلقنا من إشكالية رئيسية تبحث في الكيفية التي يمكن ان تكون الانتخابات بموجبها آلية فعالة بما تملكه من قدرة على توفير فرص وأسباب حقيقية لإنجاح تجارب الانتقال الديمقراطي في بلدان شمال إفريقيا، والحقيقة إن تجلي قيم الممارسة الديمقراطية في الواقع السياسي لبلدان شمال إفريقيا، مرهون بمدى استناد الانتخابات لمعايير النزاهة والشفافية وقيم العدالة والحرية وتوفر الارادة الحقيقة لتجسيد ذلك فعليا.

Abstract:

The aim of this study is entitled: Elections in the experiences of democratic transition in North African countries, it seeks the nature of the relationship between elections and the democratic transition process, And the areas of knowledge that separate them, through diagnosing the reality of the electoral process in North African countries, And how to applying standards of integrity, transparency and freedom, In addition to the limits of the influence of internal and external circumstances on the electoral process And levels of response to the requirements of democratic elections

To analyze this topic I started from a crucial question : How can elections be an effective mechanism to provide real opportunities and reasons for the success of democratic transition experiences in North African countries? The success of democratic practice in North African countries is linked to the standards of integrity and transparency, the values of justice and freedom, and the availability of the true will to achieve it.